

دراسات
في

القبلة الحكيمة

دكتور
محمد رشيد عثمانوي

دار الحديث
مكتبة الجامع الأزهر

دراسات
في

القرآن الكريم

دكتور
محمد إبراهيم الحفناوي

دار الحديث
خلف الجامع الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَأَنْتَ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ
بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَضَعَكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾

[سورة الأنعام الآية ١٥٣]

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
سيدنا ومولانا محمد النبي المصطفى الكريم، وعلى آله وصحبه وأشياعه
وحزبه نجوم المهتدين، ورجوم المعتدين.

وبعد :

فقد شرح الله عز وجل صدرى من فترة طويلة أن أعيش مع القرآن
الكريم، أنهل من معينه، وأروى ظمئى من بحر جوده، حيث إنه
لا يختلف اثنان فى أن القرآن الكريم هو كتاب هداية وإرشاد، وأن خير
ما صرفت من أجليه الجهود وَوُصِلَ بسببه الليل والنهار هو القرآن الكريم
وكيف لا ؟ ويقول منزله جل شأنه :

﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (١)
﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى
صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ (٢)

﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ (٣)
وقد أخرج أبو نعيم وغيره عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال :

قيل لموسى عليه السلام : يا موسى : إنما مثل كتاب أحمد فى الكتب
بمنزلة وعاء فيه لبن كلما مخضته أخرجت زبدته .

(١) سورة هود الآية ١

(٢) سورة إبراهيم الآية ١

(٣) سورة القمر الآية ١٧ .

كالبدْر من حيث التفتْ رأيتُهُ يَهْدِي إلى عينيك نوراً ثاقباً
كالشمس في كبدِ السماءِ وضوءُها يَغْشَى البلادَ مشارقاً ومغارباً

فسبحان من أنزله هادياً ونوراً ساطعاً، لا يستطيع إنسان مهما بلغ شأنه، وعلا كعبه أن يحيط بوصفه.

أندى على الأكبادِ من قطر الندى وألذُّ في الأجفانِ من سِنَّةِ الكرى

ويكفى أن الله عز وجل سماه نوراً وروحاً، فهو ينير الطريق لمن أراد النجاة، ولا يستطيع مخلوق أن يعيش بدونه، لأنه يؤدي إلى حياة الأبد، فالمرء في حاجة إلى القرآن أكثر من احتياج العين إلى نورها، والجسد إلى روحه.

هذا وكم فيه من مزايا وفي زواياه من خبايا
ويُطْمَع الحَبْرَ في التقاضى فيكشف الحُبْرَ عن قضايا

ويقول الإمام الشافعي رحمه الله: جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن، وجميع القرآن شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العليا.

زاد غيره: وجميع الأسماء الحسنى شرح لاسمه الأعظم.

لما كان الأمر كذلك كانت الدراسة حول القرآن الكريم أفضل من دراسة أتى علم غيره، خاصة وهو المصدر الأول للتشريع، وماعداه مأخوذ منه، ومتفرع عنه، فكثرت زهاء سنة كاملة أنقب في كتب التراث وغيرها من الكتب المتخصصة في الدراسات القرآنية، حتى جاءت الدراسة في هذا البحث المتواضع، مشتملة على مقدمة وستة أبواب.

المقدمة : فى تعريف القرآن الكريم .

الباب الأول : فى ثبوت القرآن وما يتصل به وفيه فصول

الفصل الأول : فى ثبوت القرآن وتواتره

الفصل الثانى : فى ترتيب الآيات والسور

الفصل الثالث : فى اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربية

الفصل الرابع : فى ترجمة القرآن

الفصل الخامس : فى حجتيه

الفصل السادس : فى الغاية من البحث فى القرآن

الفصل السابع : فى خواص القرآن .

الباب الثانى : فى الأحكام التى تضمنها القرآن وما يتعلق بها

وفيه فصول

الفصل الأول : فى الأحكام الواردة فى القرآن الكريم

الفصل الثانى : فى تعليل القرآن الأحكام

الفصل الثالث : فى أسلوب القرآن فى بيان الأحكام

الفصل الرابع : فى طرق استخراج الأحكام من القرآن .

الباب الثالث : فى مباحث الألفاظ .

وفيه فصول

الفصل الأول : فى أقسام اللفظ باعتبار المعنى الذى وضع له

وفيه مباحث

المبحث الأول : فى العام
المبحث الثانى : فى الجمع المنكر
المبحث الثالث : فى الخاص
المبحث الرابع : فى الأمر والنهى
المبحث الخامس : فى المطلق والمقيد
المبحث السادس : فى المشترك

الفصل الثانى : فى اللفظ باعتبار المعنى الذى استعمل فيه
وفيه مبحثان

المبحث الأول : فى الحقيقة والمجاز
المبحث الثانى : فى الصريح والكناية
الفصل الثالث : فى اللفظ باعتبار ظهور معناه وخفائه
وفيه مبحثان

المبحث الأول : واضح الدلالة
وفيه مطالب
المطلب الأول : فى المحكم
المطلب الثانى : فى المفسر
المطلب الثالث : فى النص
المطلب الرابع : فى الظاهر
المبحث الثانى : غير واضح الدلالة
وفيه مطالب

المطلب الأول : فى الحقيقى
المطلب الثانى : فى المشكل
المطلب الثالث : فى المجمل
المطلب الرابع : فى المتشابه

الفصل الرابع : فى كيفية دلالة اللفظ على المعنى
وفيه مبحثان

المبحث الأول : فى طرق الدلالة عند الحنفية
المبحث الثانى : فى طرق الدلالة عند الشافعية

الباب الرابع: فى النسخ
وفيه فصول

الفصل الأول : فى مدلول النسخ وموقف العلماء منه
وفيه مباحث

المبحث الأول : فى تعريف النسخ
المبحث الثانى : فى شروطه
المبحث الثالث : فى موقف العلماء منه

الفصل الثانى : فى أنواع النسخ
وفيه مباحث

المبحث الأول : فى نسخ القرآن بالقرآن
وفيه مطالب

المطلب الأول : فى نسخ التلاوة والحكم معاً
المطلب الثانى : فى نسخ التلاوة فقط دون الحكم
المطلب الثالث : فى نسخ الحكم فقط دون التلاوة

المبحث الثانى : فى نسخ القرآن بالسنة
المبحث الثالث : فى نسخ السنة بالقرآن
المبحث الرابع : فى نسخ السنة بالسنة

الفصل الثالث : فى طرق معرفة النسخ

الباب الخامس: فى الصلة بين القرآن والسنة
وفيه فصلان

الفصل الأول : فى المقدار الذى بينه النبى صلى الله عليه وسلم من القرآن

الفصل الثانى : فى أنواع بيان القرآن بالسنة

الباب السادس : فى القرآن المكى والمدنى
وفيه فصول

الفصل الأول : فى تعريف القرآن المكى والمدنى وفائدة العلم بذلك .

الفصل الثانى : فى الطرق الموصلة إلى معرفة المكى والمدنى

الفصل الثالث : فى خصائص كل من المكى والمدنى

الفصل الرابع : فى السور المكية والمدنية

الفصل الخامس : فى تنزيلات القرآن

الفصل السادس : فى تنجيم القرآن والحكمة منه

الفصل السابع : فى أول ما نزل وآخر ما نزل .

هذا وقد نهجت فى كتابة هذه الدراسة نهجاً يقوم على النحو التالى :

١ - الاتسام بالموضوعية المطلقة من أجل الوصول إلى الحق .

٢ - الرجوع فى كل نص إلى مصادره - وذلك من باب الأمانة العلمية - مع التنبيه على ذلك فى ذيل كل صحيفة من صحائف هذا الكتاب .

هذا كل ما أستطيع أن أذكره وأنا أقدم لهذا العمل ، وأسأل الله عز وجل أن يشيبنى عليه ويجعله فى كفة حسناتى وكل من له على فضل يوم القيامة .

﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ بِجَدِلٍ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ (١).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دكتور

محمد إبراهيم الحفناوى

مدرس أصول الفقة بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

(١) سورة النحل الآية ١١١.

مقدمة

فى تعريف القرآن الكريم

تعريف القرآن :

القرآن فى اللغة مصدر مرادف للقراءة ومنه قوله تعالى :

﴿ إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ (١) . ثم نقل من هذا المعنى المصدرى وجعل اسماً للكلام المعجز الذى أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وذلك من باب إطلاق المصدر على مفعوله .

قال الرازى : (٢) قرأ الكتاب قراءة وقرأنا - بالضم - وقرأ الشيء قرأنا - بالضم أيضاً - جمعه وضمه ومنه سمي القرآن لأنه يجمع السور ويضمها .

وقال ابن منظور : (٣) وسمى قرآنًا لأنه يجمع السور فيضمها .

على العموم هناك خمسة أقوال فى لفظ القرآن هى :

القول الأول :

لفظ القرآن المعروف بأل ليس مهموزاً ولا مشتقاً بل وضع علماً على الكلام المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم ، وهذا القول مروى عن الإمام الشافعى رضى الله عنه .

(١) سورة القيامة آيتا ١٧ ، ١٨ .

(٢) مختار الصحاح ٥٢٦

(٣) لسان العرب ٣٥٦٣/٤

وقد جاء فى تاريخ بغداد^(١) فى ترجمة الإمام الشافعى رضى الله عنه ما يلى :

«.... وقرأت القرآن على إسماعيل بن قسطنطين، وكان يقول : القرآن اسم وليس مهموزاً، ولم يؤخذ من «قرأت». ولو أخذ من «قرأت» لكان كل ماقرأ قرآناً— ولكنه اسم للقرآن مثل التوراة والإنجيل يهمز قرأت ولا يهمز القران».

القول الثانى :

لفظ القرآن مشتق من قرنت الشيء بالشيء إذا ضمته إليه ، ثم جعل علماً على اللفظ المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمى بذلك لقران السورة والآيات والحروف فيه بعضها ببعض ، وهذا القول منقول عن الإمام الأشعرى رحمه الله تعالى .

قال الشيخ بدر الدين الزركشى رحمه الله^(٢) :

«... وذهب آخرون إلى أنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء إذا ضمته إليه فسمى بذلك لقران السور والآيات والحروف فيه ، ومنه قيل للجميع بين الحج والعمرة قران....»

القول الثالث :

لفظ القرآن مشتق من القرائن ، لأن الآيات فيه يصدق بعضها بعضاً ، وجعل علماً على اللفظ المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم . وهذا هو رأى الفراء .

قال بعض المفسرين^(٣) : القران بغير همز مأخوذ من القرائن ، لأن

(١) ٦٢/٢ ط : القاهرة سنة ١٣٤٩ هـ

(٢) البرهان فى علوم القرآن ٢٧٨/١

(٣) تفسير القرطبي ٦٧٤/١ ، والبرهان للزركشى ٢٧٨/١ .

الآيات منه يصدق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً، فهي حينئذ قرائن.

وعلى هذا فلفظ القرآن على هذين القولين غير مهموز كالذى قبلها، ونونه أصلية.

القول الرابع:

لفظ القرآن وصف على وزن فعلان مهموز مشتق من القرء بمعنى الجمع، ومنه قرأت الماء فى الحوض إذا جمعته، وسمى الكلام المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم قرآناً، لأنه جمع السور أو جمع ثمرات الكتب السابقة.

وهذا القول للزجاج^(١) وقد قال تعليقاً على القول السابق: «وهذا القول سهو، والصحيح أن ترك الهمز فيه من باب التخفيف، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها».

القول الخامس:

وهو للحياتى وجماعة حيث ذهبوا إلى القول بأنه مصدر مهموز بوزن الغفران، سمي به المقروء من تسمية المنعول بالمصدر.

القرآن فى الاصطلاح:

يلاحظ أن هناك اختلافاً فى تعريف القرآن بين المتكلمين وعلماء الأصول والفقه والعربية، وذلك بعد اتفاق الجميع على أن القرآن كلام الله تعالى، وأن البشر عاجزون عجزاً كلياً عن الإتيان بمثله قال تعالى:

(١) البرهان ٢٧٨/١

والزجاج هو: إبراهيم بن السرى أبو إسحاق صاحب كتاب معانى القرآن. توفى رحمة الله سنة ٣١١هـ - إنباه الرواة وحواشيه ١٦٣/١..

﴿ قُلْ لَئِنْ جُمِعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ مَا آتَى الْقُرْآنَ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (١)

وسبب هذا الاختلاف أن القرآن، وهو كلام الله تعالى، قد يطلق ويراد به الكلام النفسى، وقد يطلق ويراد به الكلام اللفظى، ولما كان المتكلمون يتحدثون عن صفات الله تعالى النفسية من ناحية، ويقررون حقيقة أن القرآن كلام الله غير مخلوق من ناحية أخرى، وجدناهم يطلقونه إطلاق الكلام النفسى.

أما علماء الأصول والفقه والعربية، فيطلقونه إطلاق الكلام اللفظى، وإنما عنى الأصوليون والفقهاء بإطلاق القرآن على الكلام اللفظى، لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام، وهو لا يكون إلا بالألفاظ.

وكذلك بالنسبة لعلماء العربية، لما كان يعينهم أمر الإعجاز كانت وجهتهم الألفاظ، والمتكلمون حين يطلقون القرآن على الكلام النفسى يلاحظون أمرين هما:

الأمر الأول:

أن القرآن علم أى كلام ممتاز عن كل ما عذاه من الكلام الإلهى.

الأمر الثانى:

أنه كلام الله، وكلام الله قديم، فيجب تنزهه عن الحوادث.

ولما كان كلام البشر النفسى يطلق بإطلاقين:

أحدهما: على المعنى المصدرى.

وثانيها: على المعنى الحاصل بالمصدر (٢).

(١) سورة الإسراء الآية ٨٨.

(٢) الكلام النفسى بالمعنى المصدرى هو تحضير الإنسان فى نفسه بقوة المتكلمة الباطنة =

فكذلك - والله المثل الأعلى - كلام الله النفسى يطلق
بإطلاقين (١) :

أحدهما : على نظير المعنى المصدرى للبشر .

= للكلمات التى لم تبرز إلى الجوارح . فتكلم الله - عز وجل - بربها من الذهن ،
بحيث إذا تلفظ بها بصوت حسى كانت طبق كلماته اللفظية .
والكلام النفسى بالمعنى الحاصل بالمصدر . فهو تلك الكلمات النفسية ، والألفاظ
الذهنية المترتبة ترتيباً ذهنياً منطبقاً عليه الترتيب الخارجى .
والكلام البشرى اللفظى بالمعنى المصدرى عبارة عن تحريك الإنسان لسانه ومايساعده
فى إخراج الحروف من المخارج .
أما الكلام اللفظى بالمعنى الحاصل بالمصدر فهو تلك الكلمات المنطوقة التى هى
كيفية فى الصوت الحسى (مناهل العرفان ٨/١) .

(١) قال الشيخ أبو عبد الله السنوسى رحمه الله - شرح أم البراهين ٣١ :
..... وما يوجد فى كتب علماء الكلام من التمثيل بالكلام النفسى فى الشاهد عند
ردهم على المعتزلة القائلين بانحصار الكلام فى الحروف والأصوات ، لا يفهم منه
تشبيه كلامه جل وعز بكلامنا النفسى فى الكلمة - تعالى - عز عن أن يكون له
شريك فى ذاته أو صفاته أو أفعاله - وكيف يبرهن أن الله تعالى شريك لكلامنا
النفسى ، وكلامنا النفسى أعراض حادثة يوجد فيها التقديم والتأخير وطرق البعض بعد
عدم البعض الذى تقدمه ، ويترتب وينعدم حسب وتعدد جميع ذلك فى الكلام
اللفظى .

فن توهم هذا فى كونه معنى - تعالى - عز عن أن يكون له شريك فى ذاته
القائلين بأن كلامه تعالى حروف وأصوات فرق .

وإنما مقصد العلماء بذكر الكلام النفسى فى الشاهد النقض على المعتزلة فى
حصركم الكلام فى الحروف والأصوات .

قيل لهم : ينتقض حصركم ذلك بكلامنا النفسى فى كلام حقيقة وليس
بحرف ولا صوت ، وإذا صح ذلك فكلام مولانا أيضاً كلام ليس بحرف ولا صوت ،
فلم يقع الاشتراك بينها إلا فى هذه الصفة السلبية ، وهى أن كلام مولانا جل وعز
ليس بحرف ولا صوت ، كما أن كلامنا النفسى ليس بحرف ولا صوت ، أما الحقيقة
فبإيئة الحقيقة كل المباشرة ، فاعرف هذا فقد زلت هنا أقدام لم تؤيد بنور من الملك
العلام .

وثانيهما : على نظير المعنى الحاصل بالمصدر للبشر.

لما كان الأمر كذلك عرف المتكلمون القرآن بالمعنى الأول فقالوا :
« هو الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الحكيمة من أول الفاتحة إلى
آخر سورة الناس » .

وهذه الكلمات أزلية مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية ،
وهي مترتبة غير متعاقبة كالصورة تنطبع في المرآة مترتبة غير متعاقبة .

وإنما نص المتكلمون في التعريف على أنها حكيمة ، لأنها ليست
ألفاظاً حقيقية مصورة بصورة الحروف والأصوات .
وقالوا : إنها أزلية ليثبتوا لها معنى القديم .

وقالوا : إنها مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية ، لينفوا
عنها أنها مخلوقة ، وأثبتوا لها الترتيب حيث إن القرآن حقيقة مترتبة بل
ممتاز بكمال ترتيبها وانسجامها ، وكذلك قالوا : إنها غير متعاقبة لأن
التعاقب يستلزم الزمان ، والزمان حادث .

كما عرفوا القرآن بالمعنى الشانى فقالوا : « إنه الكلمات الحكيمة
الأزلية المترتبة فى غير تعاقب ، المجردة عن الحروف اللفظية والذهنية
والروحية (١) » .

وجدير بالذكر التنبيه على أن للمتكلمين إطلاقاً ثالثاً للقرآن
يشاركون به الأصوليين ونحوهم ، فهم يُعنون كذلك بتقرير وجوب الإيمان
بكتب الله المنزلة ، ومنها القرآن ، وبإثبات نبوة رسول الله صلى الله عليه
وسلم بمعجزة القرآن ، وبدهى أن ذلك كله مناطه الألفاظ .

(١) الإبانة عن أصول الديانة ٢١ ، والاقتصاد فى الاعتقاد ٥٩ ، وشرح أم البراهين ٢٣ ،
ومناهل العرفان ١٠/١ ، ١١ ، والجنة فى عقيدة أهل الجنة ٢٩ .

القرآن عن الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية:

عرف العلماء القرآن بأنه: الكلام المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه، المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا نقلاً متواتراً^(١)....

وقبل ان أتناول التعريف بالشرح والتحليل يقتضى المقام منى أن أسجل هنا أن كلاً من الكتاب^(٢) والقرآن يطلق عند الأصوليين على المجموع، وعلى كل جزء منه، لأنهم إنما يبحثون عنه من حيث إنه دليل على الحكم وذلك آية آية لا مجموع القرآن، فاحتاجوا إلى تحصيل صفات مشتركة بين الكل والجزء مختصة بهما ككونه معجزاً، مفزلاً على الرسول صلى الله عليه وسلم مكتوباً في المصاحف، منقولاً بالتواتر كالتعريف المتقدم.

فاعتبر بعض العلماء في تعريفه جميع الصفات من باب زيادة الإيضاح والبيان، وبعضهم اعتبر الإنزال والإعجاز فقط، لأن الكتابة والنقل ليسا من اللوازم لتحقيق القرآن بدونها في زمنه صلى الله عليه وسلم.

يقول الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله في تعريف القرآن^(٣):
هو الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه.

(١) جمع الجوامع ٢٢٣/١، والنباء العظيم ١٤، ومناهل العرفان ١٢/١، وأصول الفقه للدكتور سلام مذكور ٩٥، والمدخل للفقه الإسلامى ٣٨١، وعلم أصول الفقه لأحمد إبراهيم بك ١٥.

(٢) سمي القرآن قرآناً لكونه مقروءاً أى متلوّاً بالألسن، وسمى كتاباً لكونه مكتوباً أى مدوناً بالأقلام.

فكلتا التسميتين من تسمية الشيء بالمعنى الواقع عليه، وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية به في موضعين لا في موضع واحد أى أنه يجب حفظه في الصدور وفي السطور (النبأ العظيم ١٢، ١٣، ومصادر الشرعية الإسلامية ٦).

(٣) الإبهاج ١ / ١١٩.

ويقول الشيخ ابن الحاجب رحمه الله في تعريفه (١) :

هو الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه .

ويقول الشيخ ابن عبد الشكور رحمه الله في تعريفه أيضاً (٢) :

هو الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه .

كما اعتبر بعضهم الكتابة والإنزال والنقل ، لأن المقصود تعريف القرآن لمن لم يشاهد الوحي ، ولم يدرك زمن النبوة وهم إنما يعرفونه بالنقل والكتابة في المصاحف ، ولا ينفك عنها في زمانهم . فهما بالنسبة إليهم من أبين اللوازم البينة وأوضحها دلالة على المقصود ، بخلاف الإعجاز فإنه ليس من اللوازم البينة ولا الشاملة لكل جزء ، إذ المعجز هو السورة أو مقدارها (٣) أخذاً من قوله تعالى :

﴿ فَأَنزَلْنَا سُورَةَ الْقَمَرِ مِثْلِهِ ﴾ (٤) .

يقول السرخسي رحمه الله في تعريفه (٥) :

هو المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المكتوب في دقات المصاحف ، المنقول إلينا على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً .

ويقول الشوكاني رحمه الله في تعريفه أيضاً (٦) :

هو الكلام المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم ، المكتوب في المصاحف ، المنقول إلينا نقلاً متواتراً .

(١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٨ .

(٢) فواتح الرحموت ٢ / ٧ .

(٣) التلويح على التوضيح ١ / ٢٦ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٣ .

(٥) أصول السرخسي ١ / ٢٧٩ .

(٦) إرشاد الفحول ٢٩ .

شرح التعريف:

قولهم: (الكلام) هو القول، وقيل: الكلام ما كان مكتفياً بنفسه وهو الجملة، والقول ما لم يكن مكتفياً بنفسه وهو الجزء من الجملة.

قال سيبويه (١): ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، وألا يقولوا القرآن قول الله.

وهو جنس (٢) في التعريف، يشمل الكلام النفسى واللفظى، كما يشمل كلام الله تعالى وكلام البشر.

وقولهم (المنزل) قيد (٣) أول في التعريف يخرج به الكلام النفسى وكلام البشر حيث إن كلاً منها لا يوصف بأنه منزل.

والمنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم صفة كاشفة للقرآن أى المنزل على رسولنا، فاللام هنا بدل عن الإضافة، أوهى للعهد لكونه عليه الصلاة والسلام معروفاً بينهم كما يقال: جاء الأمير وإن لم يكن

(١) لسان العرب ٥ / ٣٩٢٢.

(٢) الجنس: هو ما صدق فى جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة، وينقسم إلى ثلاثة أقسام هى:

أ- جنس قريب: وهو ما لا جنس تحته وفوقه أجناس كالحیوان، فإنه لا جنس تحته بل تحته أنواع هى الإنسان والفرس والجمل والغزال، وفوقه أجناس هى النامى والجسم والجوهر.

ب - جنس متوسط: وهو ما كان فوقه جنس وتحته جنس، مثل النامى فإن فوقه جسماً وتحته حيواناً.

ج - جنس بعيد: وهو ما لا جنس فوقه وتحته أجناس كالجوهر (المنطق الوافى ٣٣/١-٣٥).

(٣) القيد: ما جىء به لجمع أولیان الواقع (حاشية القليوبى على شرح الجلال المحلى ١/١١).

معهوداً فى الخارج (١)، وبه خرج سائر الكتب السماوية فإنها لم تنزل على رسولنا صلى الله عليه وسلم.

وقولهم (للاعجاز بسورة منه)، إعجاز القرآن معناه: ارتقاؤه إلى حد خارج عن طوق البشر حيث أعجزهم عن معارضته (٢)، وحد السورة قرآن يشتمل على آى ذوات فاتحة وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات (٣)، وعلى هذا فعنى كون القرآن معجزاً بسورة منه أن أى سورة من سوره التى تبلغ مائة وأربع عشرة سورة حتى ولو كانت قصيرة كالكوثر يحصل بها الإعجاز، فلا يستطيع الإنس والجن أن يأتوا بمثلها، وتكمن الفائدة وراء تقييد الإعجاز بسورة منه حتى لا يتوهم متوهم بأن الإعجاز، إنما يكون بكل القرآن فقط لا بسورة من سوره.

قال عضد الملة رحمه الله تعالى (٤):

«.... وقوله: بسورة منه إن أجرى على ظاهره فلاخراج بعض القرآن فإن التحدى وقع بسورة من كل القرآن أى سورة كانت غير

(١) الأصل فى الصفة التخصيص فى النكرات والتوضيح فى المعارف ويتفرع على ذلك وجوه وهى البيان والكشف عن حقيقة الموصوف أو مجرد الثناء والتعظيم أو ما يضافه ذلك من الذم والتحقير والتأكيد، ثم الوصف إن كان مبيئاً ماهية الشيء بأن يكون وصفاً لازماً مختصاً به يسمى صفة كاشفة وإن كان وصفاً مفارقاً يسمى صفة مخصصة، والأول إنما يكون لتمييز الشيء من بين الماهيات المختلفة والثانى لتمييز الشيء من بين الماهيات المتفقة.

مثال الأول: قولنا: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، ولا يخفى أن الوصف بهذه الأشياء كاشف عن ماهية الجسم، فإنه الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، والوصف بالمنزل من هذا القليل فإنه كاشف لماهية القرآن. ومثال الثانى: زيد التاجر عندنا فإنه يحتمل التاجر وغيره فلما وصف به رفع الاحتمال.

(حاشية الرهاوى على المنار ٣٤).

(٣) البرهان فى علوم القرآن ١ / ٢٦٤.

(٢) تيسير التحرير ٤ / ٣

(٤) شرح العضد ١٨ / ٢.

مختصة ببعض، وإن أريد بسورة من جنسه في البلاغة والعلو فيتناول كل القرآن وكل بعض منه، وهذا أقرب إلى عرض الأصولي وهو تعريف القرآن الذي هو دليل في الفقه».

والإعجاز قيد ثان في التعريف يخرج به الحديث القدسي والنبوي فإن كلاهما لم ينزل للإعجاز^(١).

وقولهم: (المكتوب في المصاحف) المصاحف جمع مصحف وهو ما جمع فيه صحائف القرآن، والمكتوب قيد ثالث في التعريف خرج به ما نسخت تلاوته وبقيت أحكامه مثل: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما نكالا من الله»^(٢).

قال الشيخ عز الدين بن الملك^(٣):

فإن قلت: إن أردت من المصحف ما قلت يلزم الدور^(٤)، لأن

(١) الحديث القدسي هو حديث أضافه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الله تعالى. والحديث النبوي هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي ولا خلاف بين العلماء في أن معنى كل من الحديث القدسي والنبوي من عند الله تعالى. كذلك لا خلاف بينهم في أن لفظ الحديث النبوي من عند الرسول صلى الله عليه وسلم. وإنما الخلاف بينهم في لفظ الحديث القدسي: فذهب بعضهم إلى أنه من عند الله تعالى كالقرآن وذهب البعض الآخر إلى أنه من عند الرسول صلى الله عليه وسلم كالحديث النبوي (الباعث الحثيث لابن كثير ١٧، وضوء القمر ١٤، ومصطلح الحديث لأستاذي المرحوم الشيخ الشهاوي ٣٩).

(٢) سبل السلام ٤ / ١٢٧٦. (٣) شرح المنار ٣٦.

(٤) حقيقة الدور: هو حقيقة الشيء على ما توقف عليه، وحقيقة التسلسل: هو ترتب أمور غير متناهية ومن أمثلة ذلك: أننا نقول: إن من أدلة وجوب الوجود لله تعالى أنه سبحانه يجب افتقار العالم إليه وكل من وجب افتقار العالم إليه فهو واجب الوجود فالله واجب الوجود.

دليل الصغرى: العالم حادث وكل حادث يجب افتقاره إلى محدث. =

تصور المصحف موقوف على تصور القرآن والقرآن موقوف على المصحف
والا لم يخرج ما نسخت تلاوته فلا يطرد التعريف (١).

قلنا: تصور المصحف موقوف على تصور القرآن بمفهوم شخصي
معروف عند كل أحد حتى عند الصبيان يحفظونه ويتدارسونه، والقرآن
بمفهومه العام موقوف على تصور المصحف فلا يلزم الدور (٢).

وربما يقول قائل: انكوب في المصاحف حادث عند أهل السنة
خلافاً للحنابلة والقرآن كلام الله تعالى قديم وليس بحادث (٣)؟

= دليل الكبرى: أنه لو لم يكن واجب الوجود لكان جائزه فيفتقر إلى محدث ويفتقر
محدثه إلى محدث فإن رجع الأمر إلى الأول مباشرة أو بواسطة فالدور لأن الأمر دار
ورجع إلى مبدئه وإن تابع المحدثون واحداً بعد واحد إلى ما لا نهاية فالتسلسل وكل
من الدور والتسلسل محال على الله تعالى (شرح البيجورى على الجوهرة
٥٨، ٥٧/١).

(١) اطرء الأمر اطراداً تبع بعضه بعضاً. تقول اطرء الأمر أى استقام — مختار
الصحاح ٣٨٩.

(٢) القرآن الكريم له مفهومان: جزئى وكلى:
فالجزئى: هو المجموع الشخصى الذى بين دفتى المصحف.
والكلى: هو الشامل لتلك والجزء وهو الكلام المنزل على الرسول صلى الله عليه
وسلم الخ.

فتصور المصحف موقوف على تصور حقيقة القرآن بمفهومه الشخصى وهو مجموع ما بين
الدفتين لأنه إذا قيل لك: ما المصحف؟ فتقول: هو الذى كتب فيه القرآن وهذا
معروف عند كل أحد فهو بديهى لا يتوقف على شيء.
والقرآن بمفهومه الكلى موقوف على تصور المصحف لأخذه فى تعريفه فلا دور
لاختلاف جهة التوقف لأن ماهية المصحف إنما هى موقوفة على القرآن بمفهومه
الجزئى والمفهوم على ماهية المصحف إنما هو القرآن بمفهومه الكلى.

(٣) جاء فى العقيدة الطحاوية ١٢٩.

(...) والقرآن فى المصاحف مكتوب وفى القلوب محفوظ وعلى الألسن مقروء وعلى
النبي صلى الله عليه وسلم منزل ولفظنا بالقرآن مخلوق والقرآن غير مخلوق =

فالجواب : أن كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسى ومعنى الإضافة كونه صفة لله تعالى ، وبين الكلام اللفظى الحادث المؤلف من السور والآيات ، ومعنى الإضافة أنه مخلوق لله تعالى ليس من تأليف المخترعين إلا أن الأحكام لما كانت منوطة (١) بالكلام اللفظى دون النفسى جعل القرآن اسماً له ، واعتبر فى حده ما يميزه عن المعنى القديم فنبذا عرفه علماء الأصول بالمكتوب فى المصاحف... إلخ .

وقولهم : (المنقول إلينا نقلاً متواتراً) . قيد رابع فى التعريف يخرج به القراءة الشاذة (٢) كقراءة الصحابى الجليل أبى بن كعب رضى الله عنه — فعدة من أيام أخر متتابعات — لأنها ثابتة بطريق الأحاد . وجاء فى شرح المنار (٣) : فإن قلت : قراءة ابن كعب قد خرجت بقولهم : المكتوب فى المصاحف ، لأنها مكتوبة فى مصحفه فقط وليس فى كل المصاحف ، ومن ثم فيكون هذا الوصف زائداً لا حاجة إليه ؟

= وجاء فى كتاب القرآن والفلسفة ٨٧ — ٩٦ :

أن المشبهة ذهبوا إلى القول بأن القرآن أزلى قديم حتى الحروف والأصوات والكتابة المكتوب بها . بل زاد بعضهم فى الغلو حيث قال إن جلدة المصحف التى تضمه وكذلك الغلاف الذى يوضع فيه كلاهما كذلك أزلى قديم . وعلى الضد من مذهب المشبهة نجد المعتزلة يقولون بأنه حادث مخلوق ككل شيء فى الوجود ما عدا ذات الله وحدها .

أما الأشاعرة فقد وقفوا موقفاً وسطاً بين غلو الحنابلة من المشبهة وغلو المعتزلة فقالوا : إن القرآن قديم ولكنه ليس الحروف والأصوات التى نسمعها والكلمات التى نكتبها إنما هو أى القرآن الكريم القديم كلام الله القائم بذاته .

أما الكلام المؤلف من الحروف والكلمات والأصوات فحادث . وأدلة هذه الفرق مبسطة فى كتب الكلام — بتصرف — .

(١) ناط الشيء ينوطه نوطاً : علقه ، والنوط ما علق ويقال نيط عليه الشيء علق عليه . قال رقاع بن قيس الأسدى :

بلاد بها نيطت على تماثمي وأول أرض مس جلدى تراها

(٢) سيأتى قريباً بمشيئة الله تعالى الكلام عن القراءة التى فقدت أحد أركان القرآن .

(٣) شرح المنار ٤٠ .

فالجواب : أن الألف واللام فى الجمع للجنس إذا لم تكن للعهد الخارجى على ما اختاره بعض^(١) الأصوليين ، ومن هنا فلا تخرج قراءته بقولهم « فى المصاحف » لأن الجنس ينصرف عند الإطلاق إلى الأدنى لتيقنه ويحتمل الأعلى بدليله ، ولم يوجد هنا دليل الكل . ولئن سلمنا أنها خرجت بقولهم : فى المصاحف ، فلا نسلم كون المنقول عنه زائداً لأن غرضه التمييز وهو من الصفات المشتركة وكونه للإخراج غير لازم . هذا : وبعد الانتهاء من شرح التعريف أقول ربما يسأل سائل ويقول :

ماهى الحكمة وراء تعريف القرآن بالأحناس والفصول ؟
والجواب : أن العلماء إنما فعلوا هذا من أجل تقريب معناه وتمييزه عن بعض ما عده مما قد يشاركه فى الاسم ولو توهماً . ذلك أن سائر كتب الله تعالى والأحاديث القدسية وبعض الأحاديث النبوية تشارك القرآن فى كونها وحياً إلهياً ، فربما ظن ظان أنها تشاركه فى اسم القرآن أيضاً فأرادوا اختصاص الاسم به ببيان صفاته التى امتاز بها عن تلك الأنواع .

قال الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله^(٢) :
« وإنما حدوا القرآن من تشخصه^(٣) بما ذكر من أوصافه ليميز مع ضبط كثرتهم عما لا يسمى باسمه من الكلام » والقارئ لكلام عضد الملة رحمه الله بعد شرحه التعريف ربما يظن أن بينه وبين كلام الجلال المحلى رحمه الله تعارضاً .

(١) قال الشيخ الرهاوى تعليقاً على مقاله شارح المنار ٤٠ :
(... هذا مختار بعض الأصوليين وقال جمهور الأصوليين وعامة أهل اللغة الألف واللام فى الجمع يكون للاستفراق إذا لم تكن للعهد) .

(٢) شرح الجلال المحلى ١ / ٢٢٤ .

(٣) يعنى تشخصه يعنى عن حده حيث لا يقع معه فيه اشتباه .

فقد قال العضد رحمه الله (١):

«.... واعلم أنه إن أريد تصوير مفهوم لفظ القرآن فهو صحيح، وإن أراد التمييز فشكل، لأن كونه للإعجاز ليس لازماً بيناً ولا معرفة السورة تتوقف على معرفته فيدور».

ومعنى هذا الكلام: أن كون القرآن للإعجاز مما لا يعرف مفهومه ولزومه إلا للأفراد من العلماء، ولا يكون لازماً بيناً، فضلاً عن أن يكون ذاتياً فلا يصلح لتعريف الحقيقة وتمييزها، بل لمجرد تصوير مفهوم لفظ الكتاب بالنسبة إلى من يعرف الإعجاز والسورة ونحو ذلك.

والحق أنه ليس بين كلام الشيخين أى تعارض، لأن قول الجلال رحمه الله: لىتميز مع ضبط كثرته عما لا يسمى باسمه، إشارة إلى التمييز فى التسمية لا التمييز فى الحقيقة تحزراً عما قاله العضد رحمه الله تعالى.

قال الشيخ البنانى رحمه الله تعليقاً على كلام جلال الدين المحلى رحمه الله (٢):

اعلم أن أسماء العلوم كالكتب أعلام أجناس وضعت لأنواع أعراض تتعدد بتعدد المحال كالقائم بزيد وبعمرو، وقد تجعل أعلام شخص باعتبار أن المتعدد باعتبار المحل يعد عرفاً واحداً، وجعل القرآن علماً شخصياً بهذا الاعتبار الثانى، وليس هو علماً شخصياً حقيقياً بأن يكون اسماً للشخص القائم بلسان جبريل فقط للقطع. بأن ما يقرؤه كل واحد منا هو القرآن المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم، وقد ذكروا أن الشخص الحقيقى لا يقبل الحد، لأنه لا تمكن معرفته إلا بالإشارة إليه، وعلى هذا فوصف القرآن بالشخص الذى لا يحده وهو الحقيقى لمشاركته له فى أنه لا تمكن معرفته إلا بالإشارة إليه، والقراءة من أوله إلى آخره فعنى تشخصه حينئذ أن له حكم الشخص الحقيقى. اهـ.

(١) شرح العضد ٢ / ١٨، ١٩.

(٢) حاشية البنانى على شرح الجلال ١ / ٢٢٤.

تذييل (١) :

التأمل فى القرآن الكريم يجد أن الله عز وجل ذكر له خمسة وخمسين اسماً هي (٢) :

١، ٢ - سَمَاهُ كِتَاباً مَبِيناً فَقَالَ جَل شَأْنُهُ : ﴿ حَرَّ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ (٣) فأما تسميته كتاباً فلجمعه أنواع العلوم والقصص والأخبار على أبلغ وجه والكتاب فى اللغة : الجمع (٤) ، والمبين : لأنه أبان أى أظهر الحق من الباطل .

٣ ، ٤ - وَسَمَاهُ قُرْآنًا وَكَرِيماً فَقَالَ جَل شَأْنُهُ : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ (٥)

٥ - وَسَمَاهُ كَلَاماً فَقَالَ جَل شَأْنُهُ : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ (٦) ، ويلاحظ أن الكلام مشتق من الكلم (٧) ، بمعنى التأثير، لأنه يؤثر فى ذهن السامع فائدة لم تكن عنده .

٦ - وَسَمَاهُ تَعَالَى نَوْراً فَقَالَ جَل شَأْنُهُ : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴾ (٨) وقد سُمى بهذا الاسم لأنه يدرك به غوامض الحلال والحرام (٩) .

(١) التذييل : مصدر ذيل للمبالغة وهى لغة : جعل الشيء ذيلًا للآخر .
واصطلاحاً : أن يوتى بعد تمام الكلام بكلام مستقل فى معنى الأول تحقيقاً لدلالة منطوق الأول أو مفهومه ليكون معه كالدليل ليظهر عند من لا يفهم ويكمل عند من يفهمه - لسان العرب ١٥٢٩ / ٢ ، والبرهان للزركشى ٦٨ / ٣ - .

(٢) البرهان ١ / ٢٧٣ ، والإتقان ١ / ١٧٨ . (٣) سورة الدخان آيتا : ١ ، ٢ .

(٤) لسان العرب ٥ / ٣٨١٦ . (٥) سورة الواقعة الآية : ٧٧ .

(٦) سورة التوبة الآية : ٦ . (٧) لسان العرب ٥ / ٣٩٢٣ .

(٨) سورة النساء الآية : ١٧٤ .

(٩) الغامض خلاف الواضح ، وقد غمض المكان وغمض الشيء يغمض غموضاً يعنى

خفى - لسان العرب ٤ / ٣٢٩٩ -

٧ ، ٨ — وسماء هدى ورحة فقال تعالى : ﴿ وَهُدًى وَرَحَةً
لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) وأطلق على القرآن هدى لأن فيه الدلالة على الحق ،
وهو من باب إطلاق المصدر على الفاعل مبالغة .

٩ — وسماء فرقاناً فقال جل شأنه : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ
عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ (٢) .

١٠ — وسماء شفاء فقال تعالى : ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ
مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) وسمى القرآن شفاء لأنه يشفى من
الأمراض القلبية ، كالكفر والحقد والحسد ، والبدنية كذلك .

١١ — وسماء موعظة فقال جل شأنه : ﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّنْ
رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ (٤) .

١٢ ، ١٣ — وسماء ذكراً ومباركاً فقال تعالى : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ
مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ ﴾ (٥)

١٤ — وسماء علياً فقال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا
لَعَلٌّ حَكِيمٌ ﴾ (٦)

١٥ — وسماء حكمة فقال تعالى : ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾ (٧) .

١٦ — وسماء حكيماً فقال تعالى : ﴿ نَلِكُ آيَاتِ الْكِتَابِ
الْحَكِيمِ ﴾ (٨) .

١٧ ، ١٨ — وسماء مضدقاً ومهيماً فقال تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا
لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ (٩) .

١٩ — وسماء حبلاً فقال تعالى : ﴿ وَأَعَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا
وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (١٠) . والسبب في تسمية القرآن حبلاً أن من تمسك به

(١) سورة يونس الآية : ٥٧ .

(٢) سورة الفرقان الآية : ١ .

(٣) سورة الإسراء الآية : ٨٢ .

(٤) سورة يونس الآية : ٥٧ .

(٥) سورة الأنبياء الآية : ٥٠ .

(٦) سورة الزخرف الآية : ٤ .

(٧) سورة القمر الآية : ٥ .

(٨) سورة يونس الآية : ١ .

(٩) سورة المائدة الآية : ٤٨ .

(١٠) سورة آل عمران الآية : ١٠٣ .

وصل إلى الجنة أو الهدى ، والحبل : هو السبب (١) .
 ٢٠ - وسماه صراطاً مستقيماً فقال تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ (٢) .

٢١ - وسماه قيماً فقال تعالى :
 ﴿ قِيمًا لِّبَذْرِ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ ﴾ (٣) .
 ٢٢ ، ٢٣ - وسماه قولاً وفصلاً فقال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ ﴾ (٤) .

٢٤ - وسماه نبأ عظيماً فقال تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ * عَنِ النَّبِئِ الْعَظِيمِ (٥) .

٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ - وسماه أحسن الحديث ومتشابهاً ومثاني فقال تعالى : ﴿ اللَّهُ تَزَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِ ﴾ (٦) . وإنما أطلق على القرآن متشابهاً ، فلأنه يشبه بعضه بعضاً في الحسن والصدق كما أطلق عليه مثاني ، لأنه مشتمل على بيان قصص الأمم السابقة ، فهو ثان لما تقدمه ، وقيل : لتكرر القصص والمواظ فيه .

٢٨ - وسماه تنزيلاً فقال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٧) .

٢٩ - وسماه روحاً فقال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ (٨) .

٣٠ - وسماه وحياً فقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالسَّوْحَىٰ ﴾ (٩) .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٥٣ .

(٤) سورة الطارق الآية : ١٣ .

(٦) سورة الزمر الآية : ٢٣ .

(٨) سورة الشورى الآية : ٥٢ .

(١) لسان العرب ١ / ٧٦٠ .

(٣) سورة الكهف الآية : ٢ .

(٥) سورة النبأ آيتا : ١ ، ٢ .

(٧) سورة الشعراء الآية : ١٩٢ .

(٩) سورة الأنبياء الآية : ٤٥ .

- ٣١ - وسماه عربياً فقال تعالى : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (١) .
- ٣٢ - وسماه بصائر فقال تعالى : ﴿ هَذَا بَصِيرَةٌ لِّلنَّاسِ ﴾ (٢) .
- ٣٣ - وسماه بياناً فقال تعالى : ﴿ هَكَذَا بَيَّانٌ لِّلنَّاسِ ﴾ (٣) .
- ٣٤ - وسماه علماً فقال تعالى : ﴿ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ (٤) .
- ٣٥ - وسماه حقاً فقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ (٥) .
- ٣٦ - وسماه هدياً فقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي لِّلنَّاسِ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٦) .
- ٣٧ - وسماه عجباً فقال تعالى : ﴿ قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴾ (٧) .
- ٣٨ - وسماه تذكرة فقال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَتَذْكُرٌ لِّلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَتَقَنُّ ﴾ (٨) .
- ٣٩ - وسماه العروة الوثقى فقال تعالى : ﴿ أَسْمَسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ﴾ (٩) .
- ٤٠ - وسماه صدقاً فقال تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾ (١٠) .
- ٤١ - وسماه عدلاً فقال تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ (١١) .

(٧) سورة يوسف الآية : ٢ . (٢) سورة الجاثية الآية : ٢٠ .

(٣) سورة آل عمران الآية : ١٣٨ . (٤) سورة البقرة الآية : ١٤٥ .

(٥) سورة آل عمران الآية : ٦٢ . (٦) سورة الإسراء الآية : ٩ .

(٧) سورة الجن الآية : ١ . (٨) سورة الحاقة الآية : ٤٨ .

(٩) سورة البقرة الآية : ٢٥٦ . (١٠) سورة الزمر الآية : ٣٣ .

(١١) سورة الأنعام الآية : ١١٥ .

٤٢ - وسماه أمراً فقال تعالى: ﴿ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْ يَنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ (١).

٤٣ - وسماه منادياً فقال تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ (٢).

٤٤ - وسماه بشري فقال تعالى: ﴿هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣).

٤٥ - وسماه مجيداً فقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ (٤).

٤٦ - وسماه زبوراً فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ (٥).

٤٧ ، ٤٨ - وسماه بشيراً ونذيراً فقال تعالى: ﴿كِتَابٌ

فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (٦).
٤٩ - وسماه عزيزاً فقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ (٧).

٥٠ - وسماه بلاغاً فقال تعالى: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ﴾ (٨).

٥١ - وسماه قصصاً فقال تعالى: ﴿فَخُذْ نَقْصُ عَالِيكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ (٩).

٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ - وسماه أربعة في آيتين فقال
جل شأنه: ﴿فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ * مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ﴾ (١٠).

(٢) سورة آل عمران الآية: ١٩٣.

(٤) سورة البروج الآية: ٢١.

(٦) سورة فصلت آيتا: ٣ ، ٤.

(٨) سورة إبراهيم الآية: ٥٢.

(١٠) سورة عبس آيتا: ١٣ ، ١٤.

(١) سورة الطلاق الآية: ٥.

(٣) سورة النمل الآية: ٢.

(٥) سورة الأنبياء الآية: ١٠٥.

(٧) سورة فصلت الآية: ٤١.

(٩) سورة يوسف الآية: ٣.

هذا وقد حكى المظفرى فى تاريخه قال :

لما جمع أبوبكر رضى الله عنه القرآن قال : سموه . فقال بعضهم :
سموه إنجيلا فكرهوه . وقال بعضهم : سموه سيفراً فكرهوه .

فقال ابن مسعود رضى الله عنه : رأيت بالحبشة كتاباً يدعونه
المصحف فسموه به . فالصديق رضى الله عنه هو أول من جمع القرآن
وسماه المصحف (١) .

(١) الإتيان لجلال الدين السيوطى ١ / ١٨٥ .

الباب الأول

فى ثبوت القرآن وما يتصل به

وفيه فصول

- الفصل الأول : فى ثبوت القرآن وتواتره
- الفصل الثانى : فى ترتيب الآيات والسور
- الفصل الثالث : فى اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربية
- الفصل الرابع : فى ترجمة القرآن
- الفصل الخامس : فى حججه
- الفصل السادس : فى الغاية من البحث فى القرآن
- الفصل السابع : فى خواص القرآن

الفصل الأول

فى ثبوت القرآن وتواتره

من قرون (١) سحيفة والشمس — فى مرآى العين — هى الشمس لم تتغير على تعاقب الأجيال ، ولم تزد ولم تنقص على اختلاف الليل والنهار ، ومن قرون سحيفة والقمر — فى مرآى العين — هو القمر لا يزال بين الخلف والسلف ، مستدير القرص ، هادئ النور ، لم يطرأ عليه — مع اطراد الزمان — تبديل ولا نالت منه «عوامل التعرية» التى يقول العلماء إنها تنقص الجبال الرواسى وتبريها (٢) طولاً وعرضاً ، ونحن المسلمين نرى القرآن الكريم حقيقة علمية ثابتة كهذه الحقائق الكونية الدائمة ، فهو هو منذ بدأ لم يزد حرفاً ولم ينقص .

نقله جبريل عليه السلام عن الله عز وجل ، ونقله كذلك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام ، ونقله الصحابة عن نبيهم صلى الله عليه وسلم ، ثم تتابعت الجماهير الغفيرة تنقله عبر القرون حتى بلغت به إلينا مثلما نزل قبل أربعة عشر قرناً ، وسنورثه نحن غيرنا بهذه الهيئة المكتملة المصونة ، وسيظل الحفظة يروونه للأعصار المقبلة إلى أن ينفض سرادق الحياة والأحياء ، وينقلب الناس جميعاً إلى الله (٣) . لا :

(١) القرون : جمع قرن والقرن ثمانون سنة وقيل ثلاثون سنة والقرن مثلك فى السن تقول هو على قرنى أى على سنى والقرن فى الناس أهل زمان واحد — مختار الصحاح ٥٣٢ . والسحق : بالضم البعد وسحق الشيء — بالضم — سحقاً بوزن يثعد فهو سحق — مختار الصحاح ٢٨٩ .

(٢) تبريها بمعنى تنحتها يقال : برى العود يبريه برياً أى نحته — لسان العرب ٢٧١/١ .

(٣) نظرات فى القرآن للداعية الكبير الشيخ محمد الغزالى ٢٧

بل سيظل القرآن الكريم فى العالم الآخر باقياً ، يتلوه أهله على النحو الذى نزل به أمين الوحي الأول مرة وفى الحديث : « يقال لصاحب القرآن : اقرأ وارتنق ورتل كما كنت ترتل فى الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها » (١) .

فالقرآن من حيث ثبوته لاشك أنه مقطوع بقرآنيته . فكل آية من آياته كان الرسول صلى الله عليه وسلم يحفظها ويقوم بقراءتها وتعليمها على كتاب الوحي ليكتبوها (٢) ، وكان على ذلك الصحابة من بعده فقد نقله بالكتابة والمشافهة فى كل عصر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم ، فلم يختلفوا منه فى شيء يقدح فى بلاغته ، أو ينقص من أحكامه ومبادئه على اختلاف أجناسهم ، وتباعد ديارهم ، ومعلوم أن التواتر من طرق اليقين وبه يؤمن بكثير لم نره من وقائع وبلاد وملوك وقواد وغير ذلك . وقد قال العلماء : إن شروط الاعتداد بالقراءة ثلاثة هى :

١ — استقامة الإعراب والمعنى .

٢ — صحة السند .

٣ — موافقة رسم المصحف .

وقد جمعها الشيخ ابن الجزرى رحمه الله فى قوله (٣) :

(١) أخرجه أبو داود فى سننه ٧٣/٢ .

(٢) من كتاب الوحي — السادة أبو بكر وعمر وعثمان وعلى ومعاوية وزيد بن ثابت وأبى بن كعب رضى الله عنهم .

هذا ومن أسباب كتابة الصحابة القرآن ما يلى :

أ — معاضدة المكتوب للمحفوظ ليتوافر للقرآن كل عوامل الحفظ والبقاء .

ب — تبليغ الوحي على الوجه الأكمل لأن الاعتماد على الحفظ فقط غير كاف لأن الحفاظ عرضة للنسيان أو الموت أما الكتابة فباقية — بحوث فى القرآن والسنة ٧٣ .

(٣) طيبة النشر فى القراءات العشر له ٣ .

وابن الجزرى هو إمام الحفاظ محمد بن محمد بن على بن يوسف المعروف بابن =

فكل ما وافق وجه نحو وكان للرسم احتمالاً يحوى
وصح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لنوائه فى السبعة

فإذا فقد أحد الزكنين الأولين لم تعد قراءة، وإذا فقد الركن الثالث
كانت قراءة شاذة، وقيل إذا فقد الركن الثالث لم تعد قراءة أيضاً.

جاء فى الإتيان لجلال الدين السيوطى رحمه الله ما يلى (١):

ماروى من القرآن على ثلاثة أقسام:

١- قسم يقرأ به ويكفر جاحده، وهو ما نقله الثقات ووافق العربية
والخط.

٢- وقسم صح نقله عن الآحاد، وصح فى العربية وخالف لفظة
الخط، فيقبل ولا يقرأ به لأمرين:
(أ) مخالفته لما أجمع عليه.

(ب) وأنه لم يؤخذ بإجماع، بل بخبر الآحاد، ولم يثبت به قرآن
ولا يكفر جاحده ولبس ما صنع إذ جحده.

٣- وقسم نقله ثقة ولا وجه له فى العربية، أونقله غير ثقة فلا يقبل
وإن وافق الخط.

قال ابن الجزرى :

مثال الأول كثير: كـ (مالك وملك) و (يخضعون ويخادعون)

ومثال الثانى قراءة ابن عباس رضى الله عنه : (وكان أمامهم ملك
يأخذ كل سفينة صالحة غصبا) قال : واختلف العلماء فى القراءة بذلك،

= الجزرى توفى رحمه الله سنة ٨٣٣ هـ (شذرات المذهب ٢٠٤/٧).

(١) الإتيان ٢٦٢/١.

والأكثر على المنع لأنها لم تتواتر، وإن ثبتت بالنقل فهي منسوخة بالعرضة (١) الأخيرة أوبإجماع الصحابة على المصحف العثماني .

ومثال مانقله غير ثقة كثير بما في كتب الشواذ، مما غالب إسناده ضعيف، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله، التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخراعي رحمه الله ومنها (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء. فهي قراءة شاذة لا شك. وقد كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له .

ومثال مانقله ثقة ولاوجه له في العربية قليل لا يكاد يوجد، وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع :

﴿ مَعِيشٌ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ (٢) بالهمز بدلاً من الياء .
هذا : وقد يقول قائل لاخلاف في أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، لكن هل يشترط التواتر أيضاً في محله ووضعه وترتيبه؟ نعم عند محققى أهل السنة للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر في تفاصيل مثله، لأن هذا المعجز العظيم الذى هو أصل الدين مما تتوافر الدواعى على نقل جملة، وتفصيله فنانقل آحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً .

وزهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه، بل بكثير فيها نقل الآحاد .

قيل : وهو الذى يقتضيه صنع الشافعى رحمه الله فى إثبات البسملة

(١) كان عليه السلام يعرض على جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده منه، وعرض عليه فى السنة التى توفى فيها مرتين (البرهان ٢٥٩/١) .

(٢) سورة الأعراف الآية : ١٠ .

من كل سورة (١). ورد هذا المذهب بأن العادة كما ذكرنا تقتضى التواتر فى كل شيء متصل بالقرآن، ولأنه لو لم يشترط التواتر لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر، وثبوت كثير مما ليس بقرآن.

أما الأول:

فلأنا لو لم نشترط التواتر فى المحل جاز ألا يتواتر كثير من المتكررات الواقعة فى القرآن، مثل قوله تعالى:

﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (٢)

وأما الثانى:

فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل، جاز إثبات ذلك البعض فى الموضع بنقل الآحاد.

على العموم القراءات السبع المنسوبة إلى الأئمة السبعة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وعاصم وحمة والكسائى متواترة وعليه الجمهور من المسلمين (٣).

(١) الإتيان ٢٦٦/١. (٢) سورة الرحمن الآية: ١٣.

(٣) نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم كان عالماً بوجوه القراءات والعربية وكان إذا تكلم يُشم من فيه رائحة المسك فقل له: أنتطيب كلما جلست للإقراء؟ فقال: لاأس طيباً ولكنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المنام يقرأ فى فم ذلك الوقت توجد هذه الرائحة، توفى رحمه الله بالمدينة سنة ١٦٩هـ [تقريب التهذيب ٢/٢٩٥، والوافى فى شرح الشاطبية ١٦، وأحسن الأثر فى تاريخ القراءة الأربعة عشر ١١].

وعبد الله بن كثير بن المطلب القرشى أحد الأئمة صدوق من التابعين، مات رحمه الله سنة ١٢٠هـ (التقريب ١/٤٤٢).

وأبو عمرو البصرى المازنى أكثر القراء السبعة شيوخاً، سمع أنس بن مالك رضى الله عنه وغيره، وتوفى بالكوفة سنة ١٥٤هـ (تقريب التهذيب ٢/٥٤٤ والوافى فى شرح الشاطبية ١٨).

وعبد الله بن عامر الدمشقى أبو عمران ثقة انتهت إليه مشيخة الإقراء فى الشام. ومات رحمه الله سنة ١١٨هـ (أحسن الأثر فى تاريخ القراء الأربعة عشر ٣٣).

وقيل : هذه القراءات مشهورة (١). ولا يعبأ بهذا القائل ولا يعتد به .
ثم المحققون من المسلمين على أن الثلاث المنسوبة إلى الأئمة الثلاثة
يعقوب وأبى جعفر وخلف أيضاً متواترة وحكمها حكم السبعة (٢). صرح
به محيى السنة البغوى رحمه الله (٣). بل نقل عنه دعوى الاتفاق. وقيل :
التواتر مختص بالسبع لا غير.

قال ولد البغوى رحمه الله (٤) :

«..... والسبع متواترة، ثم قلنا فى الشاذ: والصحيح أنه ما وراء
العشرة ولم نقل : والعشر متواترة لأن السبع لم يختلف فى تواترها فذكرنا

= وعاصم بن بهدلة أبو النجود - بفتح النون وضم الجيم - الكوفى المقرئ صدوق
حجة فى القراءة وكان من التابعين توفى رحمه الله سنة ١٢٨ هـ (المعارف لابن قتيبة
٥٣٠ وتقريب التهذيب ٣٨٣/١)

وحمة بن حبيب الزيات القارئ أبو عمارة الكوفى صدوق زاهد توفى رحمه الله
سنة ١٥٦ هـ وقبل سنة ١٥٨ هـ (المعارف ٥٢٩ والتقريب ١٩٩/١).
والكسائى هو على بن حمزة بن عبد الله الأسدى انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة
بعد حمزة مات رحمه الله سنة ١٨٩ هـ (أحسن الأثر فى تاريخ القراء الأربعة عشر
٥٩).

(١) القراءة المشهورة هى التى رواها فى عصر الصحابة عدد لم يبلغ حد التواتر ثم تواترت
فى عهد التابعين كخصائص مصحف ابن مسعود رضى الله عنه - أصول التشريع
الإسلامى للشيخ على حسب الله ٢٩.

(٢) يعقوب بن إسحق الحضرمى أبو محمد المقرئ صدوق مات رحمه الله سنة ٢٠٥ هـ
(تقريب التهذيب ٣٧٥/٢).

وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع روى عن أبى هريرة وابن عمر وغيرهما رضى الله
عنهم وتوفى رحمه الله سنة ١٣٠ هـ على الأصح - المعارف ٥٢٨ وأحسن الأثر ٦٨.
وخلف بن هشام البزار المقرئ البغدادى ثقة مات رحمه الله سنة ٢٢٩ هـ -
تقريب التهذيب ٢٢٦/١.

(٣) هو الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود البغوى مات رحمه الله سنة ١٥٦ هـ عن ثمانين
سنة - تذكرة الحفاظ ٥٢/٤.

(٤) الاتقان ٢٧٧/١ وفواتح الرحموت ١٥/٢.

أولاً موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف... على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة فى غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله فى الدين، وهى لا تخالف رسم المصحف، وقد سمعت أبى يشدد النكير على بعض القضاة، وقد بلغه أنه منع من القراءة بها واستأذنه بعض أصحابنا مرة فى إقراء السبع فقال: أذنت لك أن تقرئ العشر، وقال فى جواب سؤال سأله ابن الجزرى: القراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبى والثلاثة التى هى قراءة أبى جعفر ويعقوب وخلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكابر فى شيء من ذلك إلا جاهل».

يقول ابن الجزرى رحمه الله (١):

ضابط القراءة المتواترة وشرحه:

نقول كل قراءة وافقت العربية مطلقاً ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولوتقديرًا وتواتر نقلها. هذه هى القراءة المتواترة المقطوع بها، ومعنى العربية مطلقاً: أى: ولوبوجه من الإعراب، نحو قراءة حمزة:

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (٢)

بالجر، وقراءة أبى جعفر: ﴿لِيُخْرِجَ قَوْمًا﴾ (٣)

ومعنى أحد المصاحف العثمانية: واحداً من المصاحف التى وجهها عثمان رضى الله عنه إلى الأمصار (٤). كقراءة ابن كثير فى التوبة:

﴿جَنَّتْ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ (٥)

(١) منجد المقرئين له ٩١ - ٩٤. (٢) سورة النساء الآية: ١.

(٣) سورة الجاثية الآية: ١٤.

(٤) هى: البصرة والكوفة والشام ومكة واليمن والبحرين. بالإضافة إلى مصحفى المدينة العام والخاص (النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٧/١).

(٥) سورة التوبة الآية: ١٠٠.

بزيادة «من» فإنها لا توجد إلا في مصحف مكة .

ومعنى ولوتقديرأ : ما يحتمله رسم المصحف كقراءة من قرأ :

﴿ مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ بالألف فإنها كتبت بغير ألف في جميع المصاحف فاحتملت الكتابة أن تكون (مالك) وفعل بها كما فعل باسم الفاعل من قوله : (قادر،—،صالح—) ونحو ذلك مما حذف منه للاختصار فهو موافق للرسم تقديرأ .

ونعنى بالمتواتر: ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه .

ثم قال رحمه الله : والذي جمع في زماننا هذا الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول وهم : أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وعاصم، وحمة، والكسائي، وخلف . أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا . فقراءة أحدهم كقراءة الباقي . أهـ .

لكن هل لاختلاف القراءات وتنوعها فوائد ؟

والجواب : نعم ومنها ما يلي :

١ — التسهيل والتخفيف على الأمة .

٢ — إظهار فضل الأمة وشرفها على سائر الأمم إذ لم ينزل كتاب غيرهم إلا على وجه واحد .

٣ — المبالغة في إعجازه بإيجازه . فتنوع القراءات بمنلة الآيات ولوجعلت دلالة كل لفظ آية على حده . لم يخف ما كان فيه من التطويل ، ولهذا كان قوله تعالى :

﴿ وَأَمْسِكُوا بُرُوسَكُمْ وَارْجُلَكُمْ ﴾ (١)

منزلاً لغسل الرجل والمسح على الخف واللفظ واحد . .

(١) سورة المائدة : ٦ .

٤- إظهار سر الله في كتابه وصيانيته له عن التبديل والاختلاف، مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

٥- أن بعض القراءات يبين ما لعله يجهل في القراءة الأخرى فقراءة:

﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ ﴾ (١) بالتشديد مبينة لمعنى قراءة

التخفيف، وسيأتى بيان ذلك قريباً إن شاء الله.

وقد ذكر الشاطبي رحمه الله أن السبب في الاختصار على السبعة الذين ذكرهم أنهم كانوا أصحاب فضل وعلم وزهد في الدنيا، فلم يكن قصدهم من تعلم وتعليم القراءات سبباً لرزقهم ومورداً لكسبهم.

فقال رحمه الله (٢):

جزى الله بالخيرات عنا أئمة	لنا نقلوا القرآن عذباً وسلسلاً (٣)
فهم بلور سبعة قد توسطت	سواء العلا والعدل زهراً وكُملاً
لها شهب عنها استنارت فنورت	سواد الدجى حتى تفرق وانجلي (٤)
وسوف تراهم واحداً بعد واحد	مع اثنين من أصحابه متمثلاً
تخيرهم نقادهم كل بارع	وليس على قرآنه متأكلاً (٥)

هذا وبعد ذكر موقف العلماء تجاه تواتر القراءات وبيان الحكمة من وراء تعددها أقول: هل يتغير الحكم تبعاً لتغير القراءة؟

(١) سورة البقرة: ٢٢٢. (٢) الوافى في شرح الشاطبية ١٥، ١٦.

(٢) العذب: الماء الحلو الطيب - لسان العرب ٢٨٥٢/٤ - والسلسل: السهل الدخول في الخلق - لسان العرب ٢٠٧٤/٣.

(٤) الشهب: جمع شهاب وهو شعلة نار ساطعة - مختار الصحاح ٣٤٩ - والدجى: جمع دجية وهي الظلمة وكنى بها عن الجهل، وانجلي: بمعنى انكشف - مختار الصحاح ١٠٨، ١٩٩.

(٥) النقاد: جمع ناقد وهو الذى يميز الجيد من الرديء - لسان العرب ٤٥١٧/٥ - والبارع: هو الحاذق المتقن - مختار الصحاح ٤٩.

وتأكل بكذا إذا جعله سبب أكله فعلى في البيت بمعنى باء السبية.

والجواب : نعم . فقد تختلف الأحكام نتيجة لاختلاف القراءات ومن أمثلة ذلك ما يلي :

(١) قال تعالى :

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعِزُّوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ (١)

فلفظ (يَطْهُرْنَ) قرأه بالتشديد حمزة والكسائي وشعبة ، وقرأه بالتخفيف ابن عامر وحفص (٢) ، ونتيجة لاختلاف القراءتين اختلف الحكم في نظر الفقهاء ، لأنه بالقراءتين يبدو أن هناك في الظاهر تعارضاً ، حيث إن القراءة بالتخفيف تقتضي — كما قال الشيخ عبد العزيز البخاري الحنفى (٣) — أن يحل القربان بانقطاع الدم ، سواء انقطع على أكثر مدة الحيض أو على مادونه ، لأن الطهر عبارة عن انقطاع دم الحيض ، يقال : طهرت المرأة إذا خرجت من حيضها (٤) .

والقراءة بالتشديد تقتضي أن لا يحل القربان قبل الاغتسال ، سواء كان الانقطاع على أكثر مدة الحيض أو على مادونه ، كما ذهب إليه الإمام الشافعي رحمه الله (٥) — لأن التطهر هو الاغتسال والقول بهما غير ممكن لأن حتى للغاية (٦) وبين امتداد الشيء إلى غاية وبين اقتصاره دونها تناف ، فيقع التعارض ظاهراً لكنه يرتفع باختلاف الحالين ، أي بأن تحمل كل واحدة من القراءتين على حال ، فتحمل القراءة بالتخفيف على الانقطاع على أكثر مدة الحيض ، لأنه انقطاع بيقين وحرمة القربان تثبت باعتبار قيام الحيض ، لأنه تعالى أمر باعتزالهن

(١) سورة البقرة : ٢٢٢ . (٢) الوافي في شرح الشاطبية ٢١٩ .

(٣) كشف الأسرار ٩١/٣ . (٤) مختار الصحاح ٢٩٨ .

(٥) مغنى المحتاج ١١١/١ .

(٦) الغاية انتهاء الشيء وتامه — أحكام القرآن لابن العربي ١٦٤/١ .

لمعنى الأذى بقوله جل جلاله : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعِزِّلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ فبعد الانقطاع على أكثر مدة الحيض لا يجوز تراخى الحرمة إلى الاغتسال ، لأنه يؤدي إلى جعل الطهر الذى هو ضد الحيض حيضاً ، وهو تناقض أو يؤدي إلى منع الزوج عن حقه وهو القربان بدون العلة المنصوص عليها ، وهى الأذى وكلاهما فاسد .

وتحمل القراءة بالتشديد على الانقطاع على مادون أكثر مدة الحيض ، لأن فى هذه الحالة لا يثبت الانقطاع بيقين ، لتوهم أن يعاودها الدم ويكون ذلك حيضاً ، فلا بد من مؤكد لجانب الانقطاع وهو الاغتسال أو ما يقوم مقامه .

هذا هو ما ذهب إليه السادة الحنفية لدفع التعارض بين القراءتين .

والحق أن الحائض لا تحل لزوجها إلا بعد انقطاع الدم والاغتسال ، وقراءة التشديد فى هذا صريحة ، وأما القراءة بالتخفيف فإن كان المراد به أيضاً الاغتسال كما قال ابن عباس رضى الله عنها وجماعة لقريظة قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ فواضح ، وإن كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعده شرط آخر وهو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ وعليه فلا بد منها معاً (١) .

قال الشيخ القرطبى رحمه الله بعد أن رجح ما رجحه الجمهور من اشتراط الغسل (٢) :

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد (٣) : إن انقطع دمها بعد مضى

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/١٦٤ ، والغاية القصوى فى دراية الفتوى للبيضاوى ٢٥٣/١ .

(٢) تفسير القرطبى ١/٨٩٦ .

(٣) الإمام أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت ولد بمدينة الكوفة ورأى بعض الصحابة وكان فقيهاً عظيم القدر وتوفى رحمه الله سنة ١٥٠ هـ — الفتح المبين ١/١٠١ . =

عشرة أيام جاز له أن يطأ قبل الغسل ، وإن كان انقطاعه قبل العشرة لم
يجز حتى تغتسل أو يدخل عليها وقت صلاة ، وهذا تحكم لا وجه له .

وقال الإمام النووي رحمه الله وهو يذكر ما يحرم على الحائض (١) :
« وأما الاستمتاع بالحائض فضربان : أحدهما : الجماع في
الفرج فيحرم ، ويبقى تحريره إلى أن ينقطع الحيض وتغتسل »
(٢) قال تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٣)

فقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص (وأرجلكم) بنصب اللام ،
وقرأ الباقر بخفضها (٣) ، وقد قال العلماء إن القراءة بالنصب دليل على
وجوب غسل الرجلين في الوضوء ، وحمل بعضهم قراءة الجر على أنها
دليل على المسح على الحفين .

قال الشيخ محمد الصنعاني رحمه الله (٤) :

« ... على أنه قد يقال : قد ثبت في آية المائدة القراءة بالجر ،
لأرجلكم عطفاً على الممسوح وهو الرأس فيحمل على مسح الحفين
كما بينته السنة (٥) ، ويتم ثبوت المسح بالكتاب والسنة وهو أحسن

= وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم يلقب بقاضي القضاة أخذ الفقه عن الإمام أبي حنيفة ،

وتوفي رحمه الله عام ١٨٢ هـ . الفتح المبين ١/ ١٠٨ .

ومحمد بن الحسن الشيباني اشتهر بالفقه والأصول ، وكان إماماً في اللغة وتوفي رحمه

الله سنة ١٨٦ هـ - المرجع السابق ١/ ١١٠ .

(١) روضة الطالبين ١/ ١٣٥ . (٢) سورة المائدة الآية : ٦ .

(٣) الوافي في شرح الشاطبية ٢٥١ . (٤) سبل السلام ١/ ٨٨ .

(٥) جاء في الحديث عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال : « كنت مع النبي صلى

الله عليه وسلم فتوضأ فأهويت لآنزع خفيه فقال : دعها فإنى أدخلتها طاهرتين -

فسح عليهما » (البخارى ١/ ٥٠ ، ومسلم ١/ ١٢٩) .

الوجوه (١) التى توجه بها قراءة الجر». هذا وقبل أن أنهى الكلام عن ثبوت القرآن وتواتره أقول : إن علماء الأصول تحدثوا بإطناب (٢) عن حجية ما نقل إلينا من القرآن آحاداً ، وذلك بعد اتفاقهم على حجية المنقول إلينا نقلاً متواتراً . فبينما ذهب الإمام الشافعى رحمه الله إلى القول بنفى حجيته ، ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله إلى إثباتها ، وبنى عليه وجوب التتابع فى صوم كفارة اليمين ، مستدلاً بما نقله ابن مسعود رضى الله عنه فى مصحفه من قوله : (فصيام ثلاث أيام متتابعات) .

ولو أمعنا النظر فى وجهة نظر الإمامين الجليلين لاخترنا مذهب الإمام الشافعى رحمه الله ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مكلفاً بإلقاء ما نزل به جبريل عليه السلام عليه من القرآن على طائفة تقوم الحجة القاطعة بقولهم ، ولا شك أن الذين تقوم بهم الحجة القاطعة لا يتصور عليهم التوافق على عدم نقل ما سمعوه من الرسول صلى الله عليه وسلم .

وعلى هذا فالراوى له إن كان واحداً إن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ ، لأنه وجب على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبلغه طائفة من الأمة تقوم الحجة بقولهم ، ولا يجوز مناجاة الواحد به ، وإن لم يذكره على أنه قرآن فقد تردد بين أن يكون خبراً عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وبين أن يكون ذلك مذهباً له وعليه فلا يكون حجة ، وهذا بخلاف خبر الواحد الوارد عن النبى صلى الله عليه وسلم .

فالسادة الشافعية يرون عدم وجوب التتابع فى صوم كفارة اليمين فى قول عندهم ، لأن الزيادة الواردة فى مصحف ابن مسعود رضى الله عنه

- (١) حمل بعضهم قراءة الجر على أنها محمولة على الجوار كما فى قوله تعالى : (إِنِّى أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ) [هود ٢٦] بجر الميم (تفسير آيات الأحكام ١٧٣/٢) .
(٢) الإطناب : هو تأدية المعنى المقصود بلفظ زائد عليه لفائدة (توضيح المعانى للعمارى ١٨٢ دار القومية العربية) .

لم تتواتر، وبالتالي فليست من القرآن، فتحمل على أنه ذكرها في معرض البيان لما اعتقده مذهباً له. فلهذا اعتقد التابع حملاً لهذا المطلق على المقيد بالتابع في آية الظهار قال تعالى:

﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ (١)

والسادة الحنفية (٢) لا يتفقون مع السادة الشافعية في وجوب إلقاء النبي صلى الله عليه وسلم القرآن على عدد تقوم الحجة القاطعة بقولهم، وذلك لسبب بسيط وهو أن حفاظ القرآن في زمانه صلى الله عليه وسلم لم يبلغوا حد التواتر لقلتهم، وإن جمَعَ القرآن إنما كان بطريق تلقى آحاد آياته من الآحاد، ومن هنا اختلفت مصاحف الصحابة، وبدهى أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان ألقاه على طائفة تقوم الحجة القاطعة بقولهم لما اختلفت مصاحف الصحابة، ولهذا اختلفوا في البسمة أنها من القرآن، وأنكر ابن مسعود كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن، وقالوا لو سلمنا وجوب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه سمعه منه جمع تقوم الحجة بقولهم، لكن إنما يمتنع السكوت عن نقله على الكل لعصمتهم عن الخطأ، ولا يمتنع ذلك بالنسبة إلى بعضهم، وإذا كان ابن مسعود من جملتهم وقد روى ما رواه فلم يقع الاتفاق من الكل على الخطأ بالسكوت، وعند ذلك فيتعين حل روايته لذلك في مصحفه على أنه من القرآن، لأن الظاهر من حاله الصدق، ولم يوجد ما يعارضه. كل ما في الأمر أنه غير مجمع على العمل به، وذلك لعدم تواتره، وإن لم يصرح بكونه قرآناً أمكن أن يكون من القرآن، وأمكن أن يكون خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأمكن أن يكون مذهباً له، وهو حجة بتقدير كونه قرآناً، وبتقدير كونه خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم،

(١) سورة المجادلة الآية : ٤ .

(٢) أصول السرخسي ٢٨٠/١ والتلويح على التوضيح ٢٧/١ وتيسير التحرير ٩/٣،

والإحكام للآمدي ١٤٨/١ .

وهما احتمالان، وإنما لا يكون حجة بتقدير كونه مذهباً له، وهو احتمال واحد، ولا يخفى أن وقوع احتمال من احتمالين أغلب من وقوع احتمال واحد بعينه.

سلمنا أنه ليس بقرآن، وأنه متردد بين الخبر وبين كونه مذهباً له، إلا أن احتمال كونه خبراً راجح لأن روايته له موهم بالاحتجاج به، ولو كان مذهباً له لصرح به نفيًا للتليس^(١) عن السامع المعتقد كونه حجة مع الاختلاف في مذهب الصحابي^(٢) هل هو حجة أولا؟

هذه هي وجهة السادة الحنفية رضوان الله عليهم، والحق أن ما قالوه فيه نظر، وذلك لأن القرآن هو المعجزة الدالة على صدقه صلى الله عليه وسلم، ومن ثم فيجب تبليغه وتعليمته على عدد تقوم الحجة بقولهم.

(١) ليس عليه الأمر خلط وبابه ضرب يقال في الأمر ثبوتة - بالضم - أى شبهة يعنى ليس بواضح - المختار ٥٩٠.

(٢) المراد من مذهب الصحابي هو ما اختاره في المسألة الاجتهادية التي لم يرد فيها نص، ولم يحصل عليها إجماع. وقد اتفق العلماء على أن مذهب الصحابي لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين، لأن الصحابة أجمعوا على جواز مخالفة بعضهم بعضاً في الاجتهاد. واختلفوا في كونه حجة على التابعين ومن بعدهم:

فذهبت الأشاعرة والمعتزلة والإمام الشافعي في أحد قولي، والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه إلى أنه ليس بحجة.

وذهب الإمام مالك وأئمة الحنفية والإمام الشافعي في قول له والإمام أحمد في رواية أخرى إلى أنه حجة مقدمة على القياس.

واختار الآمدي القول بعدم حجته مطلقاً على أساس أن قول الصحابي ليس حجة على غيره في أصول الدين فلا يكون حجة عليه أيضاً في فروعها.

وهذا الخلاف في قول الصحابي إنما هو فيما يمكن فيه الرأي يعنى في حكم يمكن إثباته بالقياس وهو حينئذ ملحق بالسنة أما الذي لا يدرك بالرأي فلا خلاف فيه لأنه كالمرفوع - الأحكام للآمدي ١٩٥/٣، والإبهاج ١٢٧/٣، وحاشية ابن الحلبي على شرح المنار ٦٧٤، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ٨٣، وتيسير التحرير ١٣٢/٣.

حيث إن عدم بلوغه بخبر التواتر للذين لم يشاهدوه لا يكون حجة قاطعة بالنسبة لهم ، وبالتالي لا يكون حجة عليهم في صدقه صلى الله عليه وسلم ، ولا يلزم من عدم بلوغ حفاظ القرآن في العصر النبوي حد التواتر أن يكون الحفاظ لآحاد آياته كذلك . وأما التوقف في جمع آيات القرآن على أخبار الآحاد فلم يكن في كونها قرآناً ، بل في تقديمها وتأخيرها بالنسبة إلى غيرها وفي طولها وقصرها (١) .

وأما ما اختلفت به المصاحف فما كان من الآحاد فليس من القرآن ، وما كان متواتراً فهو منه .

وأما الاختلاف في التسمية إنما كان في وضعها في أول كل سورة لافي كونها من القرآن كما سيأتي ، وماروى عن ابن مسعود رضى الله عنه من إنكار كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن غير صحيح .
قال صاحب فواتح الرحموت (٢) :

« قالوا ما نقل آحاداً فليس بقرآن قطعاً ، واستدل بأن القرآن مما تتوافر الدواعي على نقله لتضمنه التحدى ، ولأنه أصل الأحكام ، فوجوده ملزوم للتواتر عند الكل عادة ، فإذا انتفى اللازم - التواتر - انتفى الملزوم قطعاً ، وما نقل عن ابن مسعود رضى الله عنه من إنكار الفاتحة والمعوذتين لم يصح » .

وقال الشيخ النووي رحمه الله (٣) :

أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد منه شيئاً كفر ، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح .

وقال ابن حزم رحمه الله (٤) :

« وكل ماروى عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن في مصحفه فكذب موضوع لا أصل له »

(١) البرهان في أصول الفقة لإمام الحرمين ٦٦٦/١ - ٦٦٩ .

(٢) فواتح الرحموت ٩/٢ . (٣) المجموع ٣٩٦/٣ . (٤) المحلى ١٣/١ .

موقف العلماء من التسمية:

اعتبار التسمية آية من سورة النمل محل اتفاق بين جميع الأمة، والاختلاف فقط منحصر في اعتبارها آية من القرآن في أول كل سورة أو عدم اعتبارها على قولين هما:

القول الأول: ليست بآية من الفاتحة ولا غيرها وهو قول الإمام مالك رحمه الله.

القول الثاني: أنها آية من كل سورة وهو قول عبد الله بن المبارك والإمام الشافعي رحمه الله.

لكن هل هي آية في أول كل سورة برأسها أو هي مع أول آية من سائر السور آية؟ في هذا تردد عن الإمام الشافعي رحمه الله.

قال حجة الإسلام^(١) الغزالي بعد أن ذكر موقف الشافعي رحمه الله من البسملة:

«.... وهذا أصح من قول من حمل تردد قول الشافعي على أنها هل هي آية من القرآن في أول كل سورة. بل الذي يصح أنها حيث كتبت مع القرآن بخط القرآن فهي من القرآن»

الأدلة :

استدل الإمام مالك رحمه الله على عدم اعتبار البسملة آية بما يلي:

عمل أهل المدينة. فالإمام رحمه الله رأى أهل المدينة لا يقرءون بالبسملة في صلاتهم في مسجد المدينة، وجرى العمل على ذلك في الصلاة من أيامه صلى الله عليه وسلم إلى أيام الإمام مالك رحمه الله مع قيام الدليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة. فلو كانت آية من الفاتحة لوجب قراءتها معها في الصلاة. وقد قوى ذلك عنده عدة

(١) المستصفى ١/١٠٢.

أحاديث يفهم منها أنها ليست آية من الفاتحة ولا من أوائل السور ومن هذه الأحاديث :

ماروى عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين (١) .

وعن أنس رضى الله عنه قال : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين (٢) .

وزواه مسلم بلفظ : « لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها » (٣) . هذا هو ما استدل به الإمام رحمه الله على عدم اعتبار البسملة آية من أوائل السور، واحتمل عنده أن تكون كتابتها فى أوائل السور أمثالاً للأمر بطلبها والبدء بها فى أوائل الأمور، وهى وإن تواتر كتبها فى أوائل السور فلم يتواتر كونها قرآناً فيها (٤) .

واستدل الإمامان ابن المبارك والشافعى على قرآنية البسملة بما يلى :
أولاً : عن أنس رضى الله عنه قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة (٥) ثم رفع رأسه متبسماً فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : نزلت على أنفأ (٦) سورة فقراً :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ * إِنَّ شَانِئَكَ تَوَّالٍ أَبْتَرُ ﴾ (٧)

(١) أخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب الصلاة ٢٠٨/١ .

(٢) الحديث متفق عليه : فأخرجه البخارى فى كتاب الأذان ١٣٦/١ .

ومسلم فى كتاب الصلاة ١٧٠/١ .

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٧٠/١ .

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٣، ٢/١ ، وتفسير القرطبي ٨١/١ ، وتفسير آيات الأحكام ٥، ٤/١ .

(٥) الإغفاءة : النوم يقال أغفا بمعنى نام - مختار الصحاح ٤٧٧ .

(٦) الأنف يطلق على أقرب وقت متصل بالكلام - لسان العرب ١٥٢/١ .

(٧) أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الصلاة ١٧١/١ .

ثانياً: عن أنس رضى الله عنه أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: كانت قراءته مَدًّا ثم قرأ:

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ

الرَّحِيمِ * مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ (١)

ومعنى: «كانت قراءته مَدًّا» أنه صلى الله عليه وسلم كان يمد (الله، والرحمن، والرحيم)

ثالثاً: أنها أنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أول كل سورة، ولذلك نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال (٢): كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف ختم سورة وابتداء أخرى حتى ينزل عليه جبريل ببسم الله الرحمن الرحيم (٣). وذلك يدل على أنها من القرآن حيث أنزلت (٤).

رابعاً: أنها كانت تكتب بخط القرآن بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أول كل سورة.

قال الشيخ الشوكانى رحمه الله تعالى (٥):

والحق أنها آية من كل سورة لوجودها فى رسم المصحف، وذلك هو الركن الأعظم فى إثبات القرآنية للقرآن.

خامساً: روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: سرق الشيطان من الناس آية من القرآن لما أن ترك بعضهم قراءة التسمية فى أول السورة.

(١) أخرجه الدارقطنى فى سننه ٣٠٨/١، والنسائى فى سننه ١٧٩/٢.

(٢) شرح جلال الدين المحلى على جمع الجوامع ٢٢٧/١.

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه ٢٠٩/١.

(٤) المستصفى ١٠٣/١، والإحكام للآمدى ١٥١/١.

(٥) إرشاد الفحول ٣١.

ولم ينكر عليه منكر فدل على كونها من القرآن في أول كل سورة .

والحجة فيما ذهب إليه الإمام الشافعي رحمه الله ، ومن نهج نهجه للأدلة السابقة ، ولأن عمل أهل المدينة ليس حجة فالحجة في إجماع الأمة (١) وهم بعضها ، وماروى عن أنس وعائشة رضي الله عنها فعناه أنهم كانوا لا يقرءون قبل الفاتحة شيئاً (٢) .

قال الشيخ محمود خطاب السبكي بعد أن ذكر حديث أنس رضي الله عنه (٣) :

حديث الباب لا يحتج به لاضطرابه ، واختلاف ألفاظه مع تغاير معانيها ، لأن أنساً قال فيه مرة : كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين . ومرة قال : ولم أسمعهم يقرءونها . ومرة سئل عن ذلك فقال : نسيت .

وعلى تقدير ترجيح بعض ألفاظ هذه الروايات المختلفة على باقيةا ، ورد ما خالفها إليها فلا يرجح إلا لفظ حديث الباب — أنهم كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين — لأن أكثر الرواة على هذا اللفظ وماتقدم في بعض روايات الحديث من قول أنس : لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ، ولا في آخرها . فالمراد أنهم لا يذكرونها جهراً في أول الفاتحة ، ولا في أول السورة بعدها ، وليس المراد نفى ذكرها البتة لما في بعض روايات الحديث من أنهم كانوا يُسِرُّون بها . اهـ .

هذا وقد ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله مذهباً وسطاً ، حيث رأى أن كتابتها في المصحف تدل على قرآنيتهما ، ولكن لا تدل على أنها بعض

(١) البرهان لإمام الحرمين ١/٧٢٠ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١/٣ .

(٣) المنهل العذب المورد شرح سنن أبي داود ٥/١٩٩ .

السورة، ومن ثم حكم هو ومن نهج نهجه بأنها آية من القرآن تامة في غير سورة النمل أنزلت للفصل بين السور.

قال الشيخ علاء الدين البخارى رحمه الله (١):
الصحيح من المذهب أنها من القرآن، ولكنها ليست من كل سورة عندنا، بل هي آية منزلة للفصل بين السور.

وقد أجيب عن قولهم إنها آية منزلة للفصل بين السور بما يلي (٢):
أولاً: إن هذا تقرير، ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل.

ثانياً: لو كانت للفصل بين السور كما تقولون لكتبت في أول «براءة»، ولما كتبت في أول الفاتحة.

على العموم أجمعت الأمة على أنه لا يكفر من أثبتها، ولا من نفاها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرفاً مجمعاً عليه، أو أثبت ما لم يقل به أحد، فإنه يكفر بإجماع.

فائدة:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب في أوائل الكتب:
«باسمك اللهم» حتى نزل قوله تعالى:

﴿بِسْمِ اللَّهِ تَجِبْنَهَا وَمَرْسَهَا﴾ (٣)

فكتب «بسم الله» ثم نزل قوله تعالى:

﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ (٤)

فكتب فوقه «الرحمن» فنزلت قصة سليمان عليه السلام في سورة النمل فكتب صلى الله عليه وسلم حينئذ: «بسم الله الرحمن الرحيم» (٥).

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٢/٢٠١، ٢٠٩.

(٤) سورة الإسراء الآية: ١١٠.

(١) كشف الأسرار ١/٢٣.

(٣) سورة هود الآية: ٤١.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ١/٨.

الفصل الثانى

فى ترتيب الآيات والسور

أجمع أهل السنة والجماعة على أن ترتيب الآيات فى المصحف توقيفى لا شبهة فى ذلك، حكى الإجماع الشيخ بدر الدين الزركشى رحمه الله وغيره فقال (١):

«.... فأما الآيات فى كل سورة ووضع البسمة أوائلها فترتيبها توقيفى بلا شك، ولا خلاف فيه ولهذا لا يجوز تعكيسها». ومن الأدلة على أن ترتيب الآيات توقيفى ما روى عن ابن عباس رضى الله عنها قال :

قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهى من المثانى، وإلى براءة وهى من المثين (٢) فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينها سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتموها فى السبع الطوال (٣)؟

فقال عثمان: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشئ دعا بعض من كان يكتب فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات فى السورة التى يذكر فيها كذا وكذا،

(١) البرهان فى علوم القرآن ٢٥٦/١.

(٢) المثانى: ماولى المثين لأنها ثنتا أى كانت بعدها، وقال الفراء هى السورة التى آياها أقل من مائة لأنها تنثى أكثر مما ينثى الطول. والمثون: هى التى تكون كل سورة فيها تزيد على مائة آية أوتقاربها - الإتيان ٢٢٠/١.

(٣) أولها البقرة وآخرها براءة - المرجع السابق.

وكانت الأنفال من أوائل ما نزل في المدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننت أنها منها فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعها في السبع الطوال (١).

فترتيب الآيات في السور بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما لم يأمر بذلك في أول براءة تركت بلا بسملة (٢).

وما أخرجه الإمام أحمد رحمه الله بإسناد حسن عن عثمان بن أبي العاص قال (٣):

كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً إذ شخص (٤) ببصره ثم صوبه (٥) حتى كاد أن يلزقه بالأرض قال ثم شخص ببصره فقال: أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة: ﴿إِنَّا لِلَّهِ يُأْمِرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي...﴾ الآية (٦)

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٢٠٨/١، ٢٠٩.

(٢) اختلف العلماء في السبب وراء عدم ذكر البسملة أول براءة فقيل: لأن البسملة أمان وبراعة نزلت بالسيف ليس فيها أمان، وقيل كان من شأن العرب في الجاهلية إذا كان بينهم وبين قوم عهد وأرادوا نقضه كتبوا لهم كتاباً، ولم يكتبوا فيه البسملة، فلما نزلت - براءة - بنقض العهد الذي كان للكفار قرأها عليهم على كرم الله وجهه ولم يبسمل على ما جرت به عادتهم، وقيل غير ذلك - البرهان ٢٦٢/١ وأحكام القرآن لابن العربي ٨٩٢/٢ وتفسير البيضاوي ٢٤٦.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢١٨/٤.

(٤) شخص بصره من باب خضع فهو شاخص إذا فتح عينيه وجعل لا يَظَرِفُ - المختار ٣٣١.

(٥) صوب النظر بمعنى خفضه - لسان العرب ٢٥١٩/٣.

(٦) سورة النحل الآية: ٩.

وقال ابن الحصار^(١):

ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ضعوا آية كذا في موضع كذا، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبما أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف. وأما ترتيب السور على ما هو عليه الآن في المصحف فقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول:

أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن كان باجتهاد من الصحابة. نسب هذا القول إلى الجمهور الشيخ جلال الدين السيوطي ومن نهج نهجه^(٢). وتتلخص وجهة نظر هذا المذهب في أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة في ترتيب السور قبل أن يجمع القرآن في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه، ومن ثم لو كان الترتيب توقيفياً منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ساغ لهم أن يهملوه ويتجاوزوه، ويختلفوا فيه ذلك الاختلاف الذي تصوّره لنا الروايات: فصحف أبي بن كعب رضي الله عنه كان مبدوءاً بالفاتحة، ثم البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران، ثم الأنعام. ومصحف ابن مسعود رضي الله عنه كان مبدوءاً بالبقرة ثم النساء ثم آل عمران.

ومصحف الإمام على كرم الله وجهه كان مرتباً على النزول فأوله: اقرأ، ثم المدثر، ثم ق، ثم المزمل، ثم تبت، ثم التكويم، وهكذا إلى آخر المكي والمدني^(٣).

(١). هو على بن محمد بن إبراهيم الحنظلي توفي رحمه الله سنة ٦١١ هـ. التكملة لابن الأبار ٦٨٦.

(٢). الإتيان ٢١٦/١، ومناهل العرفان ٣٤٦/١. (٣). مناهل العرفان ٣٤٦/١.

المذهب الثانى :

أن ترتيب السور كلها توقيفى كترتيب الآيات .

قال صاحب فواتح الرحموت^(١) :

.... بقى أمر ترتيب السور فالحققون على أنه من أمر الرسول صلى الله عليه وسلم اهـ .

ووجهة نظر أصحاب هذا المذهب : أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعوا على المصحف الذى كتب فى عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه ، ولم يخالف منهم أحد ، وهذا الإجماع لا يتم إلا إذا كان الترتيب الذى أجمعوا عليه عن توقيف لأنه لو كان عن اجتهاد لتمسك أصحاب المذاهب المخالفة بمخالفتهم .

قال الشيخ أبو بكر الأنبارى رحمه الله^(٢) :

أنزل الله عز وجل القرآن كله إلى سماء الدنيا ، ثم فرقه فى بضع وعشرين سنة ، فكانت السورة تنزل لأمر ينزل والآية جواباً لمستخبر ، ويوقف جبريل عليه السلام النبى صلى الله عليه وسلم على موضع الآية والسورة ، فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف ، كان عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فمن قدم سورة أو أخرها فقد أفسد نظم القرآن . اهـ .

وقال الشيخ بدر الدين الزركشى رحمه الله بعد أن ذكر المذهبين^(٣) :

« والخلاف يرجع إلى اللفظ » ثم علل هذا بأن القائلين بأن الترتيب كان بفعل الصحابة غرضهم أنه صلى الله عليه وسلم رمز إليهم بذلك لعلمهم بأسباب نزوله ، ومواقع كلماته فآل الخلاف إذاً : هل هذا الترتيب كان بتوقيف قولى أو بمجرد استناد فعلى ؟

(١) فواتح الرحموت ١٢/٢ .

(٢) أسرار التكرار فى القرآن ٢٣ ، وأسرار ترتيب القرآن ٦٨ .

(٣) البرهان ٢٥٧/١ .

المذهب الثالث :

أن كثيراً من السور كان قد علم ترتيبها في حياته صلى الله عليه وسلم كالسبع الطوال والحواميم والمفصل ، وما سوى ذلك يمكن أن يكون فوّض الأمر فيه إلى الأمة بعده . على أنه يجب احترام ترتيب سور المصحف ، لأنه عن إجماع الصحابة ، ولأن القول بخلافه يجرّ إلى الفتنة ، ودرء الفتنة واجب .

● تذييل :

الناظر في ترتيب المصحف يدرك أنه توقيفى لأن هناك أسباباً تدل عليه :

الأول : بحسب الحروف كما في الحواميم ، وذوات [آلر] .
الثانى : لموافقة آخر السورة لأول ما بعدها كآخر الحمد فى المعنى ، وأول البقرة .

الثالث : الوزن فى اللفظ كآخر : تبت ، وأول : الإخلاص .
الرابع : لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى : كالضحى ، وألم نشرح .

قال بعض العلماء : سورة الفاتحة تضمنت الإقرار بالربوبية والالتجاء إليه فى دين الإسلام ، والصيانة عن دين اليهودية والنصرانية ، وسورة البقرة تضمنت قواعد الدين ، وآل عمران مكملة لمقصودها . فالبقرة بمنزلة إقامة الدليل على الحكم ، وآل عمران بمنزلة الجواب عن شبهات الخصوم ، وخطاب الله اليهود فى البقرة أكثر ، كما أن خطاب النصارى فى آل عمران أكثر ، لأن التوراة أصل ، والإنجيل فرع لها والنبى صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة دعا اليهود وجاهدهم ، وكان جهاده للنصارى فى آخر الأمر ، وأما سورة النساء فتتضمن جميع أحكام الأسباب التى بين الناس ، وهى نوعان : مخلوقة لله تعالى ، ومقدورة لهم كالنسب والصهر ، ولهذا فتحها الله عز وجل بقوله :

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (١)

وبين الذين يتعاهدون ويتعاقدون فيما بينهم ، وما تعلق بذلك من أحكام الأموال والفروج والمواريث ، وأما سورة المائدة فسورة العقود وبين تمام الشرائع . قالوا : وبها تم الدين فهي سورة التكميل .

قال الشيخ الزركشى رحمه الله (٢) :

وهذا الترتيب بين هذه السور الأربع المدنيات : البقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة من أحسن الترتيب ، وهو ترتيب المصحف العثماني وإنما لم يكتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مصحف لثلاث يُقضى إلى تغييره كل وقت . فلهذا تأخرت كتابته إلى أن كمل نزول القرآن بموته صلى الله عليه وسلم فكتب أبو بكر والصحابة بعده ، ثم نسخ عثمان المصاحف التي بعث بها إلى الأمصار .

(١) سورة النساء الآية : ١ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ١/٢٦٢

الفصل الثالث فى اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربية

نزل القرآن بلفظه ومعناه عربياً قال تعالى :

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (١)

وقد اتفق العلماء على أن الأعلام الأعجمية واقعة فيه .

قال الإمام القرطبى رحمه الله (٢) :

لا خلاف بين الأئمة أنه ليس فى القرآن الكريم كلام مركب على أساليب غير العرب ، وأن فيه أسماء أعلاماً لمن لسانه غير لسان العرب : كإسرائيل وجبريل وعمران ونوح ولوط . اهـ

وقال الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله (٣) :

ولا خلاف فى وقوع العلم الأعجمى فى القرآن كإبراهيم وإسماعيل . اهـ

وقال الشيخ الشوكانى رحمه الله (٤) :

وقد أجمع أهل العربية على أن العجمة علة من العلل المانعة للصرف فى كثير من الأسماء الموجودة فى القرآن . اهـ .

والخلاف بين العلماء إنما هو فى غير الأعلام :

(١) سورة يوسف الآية : ٢ .

(٢) تفسير القرطبى ١ / ٥٩ .

(٤) إرشاد الفحول ٣٢ .

(٣) شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٣٢٦ .

فذهب جمهور العلماء منهم الإمام الشافعى ، وأبو عبيدة معمر بن
المثنى ، ومحمد بن جرير الطبرى ، والقاضى أبوبكر الطيب وأبو الحسين بن
فارس اللغوى إلى القول بأنه ليس فى القرآن شىء غير العربية (١) .

قال الإمام الشافعى رحمه الله (٢) :

ومن جماع علم كتاب الله : العلم بأن جميع كتاب الله تعالى إنما
نزل بلسان العرب .

ثم قال رحمه الله : وقد تكلم فى العلم من لو أمسك عن بعض
ماتكلم فيه منه لكان الإمساك أولى به وأقرب من السلامة له إن شاء
الله .

فقال منهم قائل : إن فى القرآن عربياً وأعجمياً ، والقرآن يدل على
أنه ليس من كتاب الله شىء إلا بلسان العرب . ووجد قائل هذا
القول مَنْ قَبْلَ ذلك منه تقليداً له ، وتركاً للمسألة له عن حجته ومسألة
غيره ممن خالفه . وبالتقليد أغفل من أغفل منهم ، والله يغفر لنا ولهم .

ولعل من قال : إن فى القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه
ذهب إلى أن من القرآن خاصاً يجهل بعضه العرب .

ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً ، ولا نعلمه يحيط
بجميع علمه إنسان غير نبي ، ولكنه لا يذهب منه شىء على عامتها حتى
لا يكون موجوداً فيها من يعرفه . والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند
أهل الفقه ، لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شىء .

فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن ، وإذا فُرّق علم
كل واحد منهم ذهب عليه الشىء منها ، ثم كان ما ذهب عليه منها

(١) المستصفى ١/١٠٥ ، والأحكام ١/٤٧ ، وشرح العضد ١/١٧٠ ، وشرح الجلال
المحلى ١/٣٢٦ ، والتبصرة فى أصول الفقه ١٨٠ .

(٢) الرسالة ٤٠-٤٤

موجوداً عند غيره. وهم في العلم طبقات : منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره. وليس قليل ما ذهب من السنن من جمع أكثرها دليلاً على أن يطلب علمه عند غير طبقتهم من أهل العلم، بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأبي هو وأمي فيتفرّد جملة العلماء بجمعها وهم درجات فيما وَعَوْا منها. وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها : لا يذهب منه شيء عليها ولا يطلب عند غيرها. اهـ.

وهذا الذي قاله الإمام رضى الله عنه يدل على نظر ثاقب، واطلاع واسع، وبصيرة نيرة وقوة إدراك.

وقال أبو عبيدة رحمه الله (١) :

إنما أنزل القرآن بلسان عربى مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول. اهـ.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يلى :

أولاً : قال تعالى :

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (٢) وقال جل شأنه :

﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا مَعْجَمِيًّا لَفَسَدَتِ أَلْسِنَاتُهُ وَمَا عَجَبْتُمْ بِهِ ﴾

وَعَرَبِيٌّ ﴿ (٣) وقال سبحانه :

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِيَّ

وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ (٤)

(١) الإتيان ٢/ ١٢٥.

(٢) سورة يوسف الآية : ٢.

(٣) سورة فصلت الآية : ٤٤

(٤) سورة النحل الآية : ١٠٣.

فهذه الآيات الكريمة تدل على أنه ليس فيه غير العربى (١).

ثانياً: أن الله عز وجل جعل القرآن معجزة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ودلالة صدقه لبيئهم به، فلو كان فيه غير العربى لما صح التحدى به، لأن الكفار يجدون إلى رده طريقاً بأن يقولوا إن فيما أتيت به غير العربى، ونحن لا نقدر على كلام بعضه عربى وبعضه عجمى، وإنما نقدر على معارضة العربى المحض (٢). وذهب بعض المتكلمين إلى القول بأن فى القرآن الكريم كلمات بغير العربية. ونسب الآمدى (٣) هذا القول إلى ابن عباس وعكرمة رضى الله عنهم.

وقد استدلوا عليه بما يلى:

أولاً: إن القرآن الكريم مشتمل على ألفاظ بغير العربية كالمشكاة [كوة بالهندية] والسجيل والإستبرق بالفارسية، وفيه ما لا يعرفه العرب وهو الأتب فى قوله تعالى: ﴿وَفِكْمَةٌ وَابَّاءٌ﴾ (٤) فدل على أن فيه غير العربى.

والجواب: لا نسلم أن فى القرآن كلمات غير عربية، بل كل الموجود بلغة العرب وإنما وافقتها الفرس والهند فى النطق بها كما وافقوا فى كثير من كلامهم فيقولون: حراج مكان سراج، والشراويل مكان السراويل، والفرس يقولون فى السماء اسمان وفى الجبال أوجبا وغير ذلك من الأسماء. والذى يدل عليه هو أن الله تعالى أضاف ذلك إليهم فدل على أنهم سبقوا إلى ذلك وتبعهم الفرس والهند.

قال ابن جرير الطبرى رحمه الله (٥):

ما ورد عن ابن عباس رضى الله عنها وغيره من تفسير ألفاظ من

(١) المستصفى ١/١٠٥، والتبصرة ١٨١.

(٢) المحض هو الخالص - مختار الصحاح ٦١٦.

(٣) الإحكام ١/٤٧. (٤) سورة عبس الآية: ٣١. (٥) الإتيان ٢/١٢٥.

القرآن، إنها بالفارسية أو الحبشية أو النبطية أو نحو ذلك، إنما اتفق فيها توارد اللغات فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد. اهـ.

وقولهم : إن في القرآن ما لا تعرفه العرب، وهو الأب غلط، فإن الأب الحبشيش. فليس إذا لم يعرفه بعضهم خرج أن يكون ذلك لغة العرب، لأن لغة العرب أوسع اللغات فيجوز أن يخفى بعضها على بعض لكثرتها (١). وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنها قال (٢):

ما كنت أدرى معنى : ﴿ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٣)

حتى سمعت امرأة من العرب تقول : أنا فطرته أى ابتدأته.

ثانياً : أن النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى الناس كافة قال تعالى :

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ (٤)

وقال صلى الله عليه وسلم : « بعثت إلى الناس كافة » (٥) فيجب أن يكون كتابه جامعاً للغة الكل ليتحقق خطابه لكل إعجازاً وبياناً، أضف إلى ذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع أنه كلامه، بل كلام الله تعالى رب العالمين، المحيط بجميع اللغات، فلا يكون تكلمه باللغات المختلفة منكراً. غاية أنه لا يكون مفهوماً للعرب، وليس ذلك بدعاً بدليل تضمنه للآيات المتشابهات والحروف المعجمة فى أوائل السور.

وقد أجنب عن هذا : بأنه يقتضى أن يكون فيه من جميع اللغات

(١) التبصرة ١٨٢ . (٢) الإحكام ١ / ٤٨ .

(٣) سورة فاطر الآية : ١ . (٤) سورة الأعراف الآية : ١٥٨ .

(٥) الجامع الصغير للسيوطى ١ / ١٢٦ .

من الزنجية والتركية والرومية ، وفي إجماعنا على خلاف هذا دليل على بطلان ما قالوه . ولأنه لو كان كذلك لكان يجب أن يكون فيه من هذه اللغات قدراً يعلم به المراد ، ويقع به التبليغ ، فأما هذه الكلمات الشاذة فلم يُعلم بها شيء ولا يقع بها بيان ، ولأنه وإن كان مبعوثاً إلى الكافة إلا أن القصد إعجاز العرب ، فإنهم أهل اللسان والفصاحة والبيان ، فإذا ظهر عجزهم عن الإتيان بمثله دل على أن غيرهم عن ذلك أعجز وثبت صدقه في حق الجميع .

وعلى هذا الترتيب أجرى الله تعالى أمر معجزات الأنبياء ، فبعث موسى عليه السلام إلى أحذق^(١) الناس بالسحر في زمان كانوا يدعون السحر ، فجعل معجزته من جنس ما يدعونه حتى إذا عجزوا عن مثله دل على أن غيرهم أعجز .

وبعث عيسى عليه السلام في زمن الأطباء ، وجعل معجزته من جنس ما يتعاطونه ، حتى إذا اعترفوا بالعجز عن مثله دل على أن غيرهم عن ذلك أعجز .

فكذلك هاهنا لما كانت العرب في ذلك الزمان أفصح الناس لساناً ، وأحسنهم بياناً جعل المعجزة من جنس ما كانوا يدعونه ليكون ذلك أظهر في الإعجاز وأبين في الدليل . هذا وبعد ذكر آراء العلماء في هذه المسألة يتضح لنا جلياً قوة ما ذهب إليه الجمهور للأدلة التي استدل بها وسلامتها مما يعارضها .

والعرب لا شك من أقدم الأمم ولغتهم من أقدم اللغات وقد اختلطوا بغيرهم كثيراً . وكان الرومان يستأجرون منهم الجنود والعساكر لما عرفوا

(١) أحذق الناس بالسحر أى أمهرهم يقال حذق الصبي القرآن والعمل إذا مهر وبابه ضرب - مختار الصحاح ١٢٧ .

به من قوة وشجاعة ، وقد استولوا على مصر قديماً فى الحملة المعروفة
بحملة الهكسوس سنة ٢٠٠٠ ق م ، واستطاعت العربية أن تؤثر فى القبط
الآرميين (١) .

والكلمات التى جاءت فى القرآن وتستعمل فى بعض اللغات
الأخرى عربية الأصل وليست معربة (٢) — كما يقول البعض — وما قاله
الإمام الشافعى فى هذه النقطة ليس بعده قول .

يقول رحمه الله (٣) :

وكان مما عرّف الله نبيه صلى الله عليه وسلم من إنعامه أن قال :

﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ (٤)

فخص قومه بالذكر معه بكتابه . وقال :

﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (٥) وقال :

﴿ لِنُذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ (٦)

وأُم القرى مكة ، وهى بلدة وبلد قومه ، فجعلهم فى كتابه خاصة
وأدخلهم مع المنذرين عامة ، وقضى أن ينذروا بلسانهم العربى : لسان
قومه منهم خاصة ، فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه
جهده حتى يشهد به أن لا إله إلا الله . وأن محمداً عبده ورسوله ، ويتلوه
كتاب الله ، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير ، وأمر به من
التسبيح والتشهد وغير ذلك . اهـ .

(١) أصول الفقه للدكتور سلام مذكور ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢) المعرب هو ما كان موضوعاً لمعنى عند غير العرب ، ثم استعملته العرب فى ذلك
المعنى كإسماعيل — إرشاد الفحول ٣٢ .

(٣) الرسالة ٤٨ . (٤) سورة الزخرف الآية : ٤٤ .

(٥) سورة الشعراء الآية : ٢١٤ . (٦) سورة الشورى الآية : ٧ .

فما دام القرآن كله عربياً، فالواجب على كل مسلم أن يتعلم من لغة القرآن ما يؤدي به شعائر الإسلام. وعلى هذا فالثمرة المترتبة على الحكم بأنه عربى كله، أن القرآن الكريم وقد نزل بلسان العرب - كما تقدم - فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة، لأن الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (١) وقال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (٢) إلى غير ذلك مما يدل على أنه عربى، وبلسان العرب، لأنه أعجمى ولا بلسان العجم. فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة والله أعلم (٣).

(١) سورة يوسف الآية: ٢. (٢) سورة الشعراء الآية: ١٩٥.

(٣) المواقات ٢ / ٦٤.

الفصل الرابع فى ترجمة القرآن

أهمية الكلام عن حكم ترجمة القرآن:

لا يشك عاقل فى أن الكلام عن ترجمة القرآن جدّ خطير لأمر هو :
١ - دقته وغموضه ، الأمر الذى جعل العلماء يختلفون فيه قديماً وحديثاً .

٢ - قام الكثير من الناس بنقل القرآن إلى لغات كثيرة ، وترجمات متعددة ، بلغت مائة وعشرين ترجمة فى خمس وثلاثين لغة ، وتكرر طبع هذه الترجمات حتى أن ترجمة واحدة هى ترجمة جورج سيل الإنجليزى طبعت أربعاً وثلاثين مرة (١) .

وأوفر هذه الترجمات وأكثرها طبعاً هى الترجمات الإنجليزية فالفرنسية فالألمانية فالإيطالية . وهناك خمس ترجمات فى كل من اللغتين : الفارسية والتركية ، وأربع ترجمات باللغة الصينية ، وثلاث باللاتينية ، واثنان بالأفغانية ، وواحدة بالجاوية ، وأخرى بالأوردية وإذا كان هناك من يحمل للإسلام عداوة ظاهرة من الذين ترجوه فإن منهم من يكن له كل حب وتقدير ولكنه جاهل به .

٣ - لم تسلم هذه الترجمات من وقوع أخطاء جسيمة بها كانت معولاً (٢) فى يد أعداء الإسلام للنيل منه .

(١) مناهل العرفان ٢ / ٣ .

(٢) المعول : الفأس العظيمة التى ينقى بها الصخر والجمع (المعاول) - مختار الصحاح ٤٦٣ .

وبعد: فهذه الأمور الثلاثة المذكورة تجعل كل غيور على الإسلام أن يكون يقظاً ذكياً فطناً لكل ما يدور حوله، وأن يبذل قصارى جهده للدفاع عن القرآن، وأن يرفع سيفه ويظهر غضبه في وجه كل من يحاول أن يغير أو يبدل حرفاً في القرآن.

مدلول الترجمة:

وضعت كلمة ترجمة في اللغة لتدل على معنى من معاني أربعة هي:

- ١ — تبليغ الكلام لمن لم يبلغه.
- ٢ — تفسير الكلام بلغته التي جاء بها، ومنه قيل لابن عباس رضى الله عنهما: إنه ترجمان القرآن.
- ٣ — تفسير الكلام بلغة غير لغته.
- قال ابن منظور رحمه الله^(١): الترجمان بالضم والفتح: المفسر للسان.

- ٤ — نقل الكلام من لغة إلى أخرى.
- قال ابن منظور رحمه الله^(٢): الترجمان بالضم والفتح هو الذى يترجم الكلام، أى ينقله من لغة إلى لغة أخرى والجمع التراجم والتاء والنون زائدتان وقد ترجمه وترجم عنه. اهـ.

الترجمة في عرف التخاطب العام:

خص العرف الترجمة بالمعنى اللغوى الأخير، وهو نقل الكلام من لغة إلى أخرى وعرفها فقال: هي التعبير عن معنى كلام فى لغة بكلام آخر من لغة أخرى مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده^(٣).

(١) لسان العرب ٤٢٦/١ (٢) المصدر السابق.

(٣) مناهل العرفان ٧/٢

شرح التعريف:

كلمة: (التعبير) جنس في التعريف يندرج تحته كل تعبير، سواء كان تعبيراً عن المعنى القائم بالنفس، أو تعبيراً عن المعنى بالكلام الأول نفسه أو تعبيراً بمرادف مكان مرادفه ونحو ذلك.

وقولهم: (عن معنى كلام) قيد أول في التعريف يخرج به التعبير عن المعنى القائم بالنفس حين يخرج في صورة اللفظ أول مرة.

وقولهم: (بكلام آخر) قيد ثان يخرج به التعبير عن المعنى بالكلام الأول نفسه ولو تكرر ألف مرة.

وقولهم: (من لغة أخرى) يخرج به التفسير بلغة الأصل، والتعبير بمرادف مكان مرادفه أو بكلام بدل آخر مساوٍ له على وجه لا تفسير فيه واللغة واحدة في الجميع.

وقولهم: (مع الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده) يخرج به تفسير الكلام بلغة غير لغته. فإن التفسير لا يشترط فيه الوفاء بكل معاني الأصل المفسر ومقاصده. بل يكفي فيه البيان ولو من وجه.

تقسيم الترجمة:

الترجمة قسمان:

(أ) ترجمة حرفية.

(ب) ترجمة تفسيرية أو معنوية.

فالترجمة الحرفية: هي نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى مع مراعاة الموافقة في النظم والترتيب والمحافظة على جميع معاني الأصل المترجم.

ومن هنا قال العلماء إن الترجمة تتوقف على ما يلي:

أولاً: معرفة المترجم لأوضاع اللغتين لغة الأصل ولغة الترجمة .

ثانياً: معرفته لأساليبها وخصائصها .

ثالثاً: وفاء الترجمة بجميع معانى الأصل ومقاصده على وجه مطمئن .

رابعاً: أن تكون صيغة الترجمة مستقلة عن الأصل بحيث يمكن أن يستغنى بها عنه وأن تحل محله كأنه لا أصل هناك ولا فرع .

خامساً: وجود مفردات فى لغة الترجمة مساوية للمفردات التى تألف منها الأصل حتى يمكن أن يحل كل فرد من الترجمة محل نظيره من الأصل .

سادساً: تشابه اللغتين فى الضمائر المستترة، والروابط التى تربط المفردات لتأليف التراكيب .

والترجمة الحرفية للقرآن نوعان :

(أ) ترجمة بالمثل .

(ب) ترجمة بغير المثل .

فالت ترجمة الحرفية بالمثل معناها : أن يترجم نظم القرآن بلغة أخرى تحاكيه حذواً بحذو، بحيث تحل مفردات الترجمة محل مفرداته، وأسلوبها محل أسلوبه حتى تتحمل الترجمة ما تحمله نظم الأصل من المعانى المقيدة بكيفياتها البلاغية وأحكامها التشريعية :

قال الشيخ محمد حسين الذهبى رحمه الله (١) :

وهذا غير ممكن بالنسبة لكتاب الله العزيز، وذلك لأن القرآن نزل لغرضين أساسين :

أولهما : كونه آية دالة على صدق النبى صلى الله عليه وسلم فيما

(١) التفسير والمفسرون لفضيلته ١ / ٢٤ ، ٢٥ .

يبلغه عن ربه ، وذلك بكونه معجزاً للبشر لا يقدرّون على الإتيان بسورة مثله ، ولو اجتمع الإنس والجن على ذلك .

وثانيها : هداية الناس لما فيه صلاحهم في دنياهم وأخراهم .

أما الغرض الأول : وهو كونه آية على صدق النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمكن تأديته بالترجمة اتفاقاً ، فإن القرآن — وإن كان الإعجاز في جملة لعدة معان كالإخبار بالغيب واستيفاء تشريع لا يعتريه خلل وغير ذلك مما عدّ من وجوه إعجازه — إنما يدور الإعجاز السارى في كل آية منه على ما فيه من خواص بلاغية جاءت لمقتضيات معينة ، وهذه لا يمكن نقلها إلى اللغات الأخرى اتفاقاً .

فإن اللغات الراقية وإن كان لها بلاغة ، ولكن لكل لغة خواصها لا يشاركها فيها غيرها من اللغات ، وإذا فلو ترجم القرآن ترجمة حرفية — وهذا محال — لضاعت خواص القرآن البلاغية ، ولنزل من مرتبته المعجزة إلى مرتبة تدخل تحت طوق البشر ، ولَفَّات هذا المقصد العظيم الذى نزل القرآن من أجله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

وأما الغرض الثانى : وهو كونه هداية للناس إلى ما فيه سعادتهم فى الدارين فذلك باستنباط الأحكام والإرشادات منه . وهذا يرجع بعضه إلى المعانى الأصلية التى يشترك فى تفاهمها وأدائها كل الناس وتقوى عليها جميع اللغات . وهذا النوع من المعانى يمكن ترجمته واستفادة الأحكام منه ، وبعض آخر من الأحكام والإرشادات يستفاد من المعانى الثانوية ، ونجد هذا كثيراً فى استنباطات الأئمة المجتهدين

ومما تقدم يعلم : أن الترجمة الحرفية للقرآن لا يمكن أن تقوم مقام الأصل فى تحصيل كل ما يقصد منه لما يترتب عليها من ضياع الغرض الأول برمته وفوات شطر من الغرض الثانى .

وأما الترجمة الحرفية بغير المثل : فعناها أن يترجم نظم القرآن حذواً
بحذو بقدر طاقة المترجم وماتسعه لغته . وهذا أمر ممكن وهو وإن جاز
فى كلام البشر لا يجوز بالنسبة لكتاب الله العزيز، لأن فيه من فاعله
إهداراً لنظم القرآن وإخلالاً بمعناه وانتهاكاً لحرمة فضلاً عن كونه فعلاً
لا تدعو إليه ضرورة . اهـ .

ومن أمثلة الترجمة الحرفية على فرض إمكانها :

قال تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ (١)

فلو أراد إنسان أن يترجم هذه الآية ترجمة حرفية فإنه يأتى بكلام من
لغة الترجمة يدل على النهى عن ربط اليد فى العنق ، وعن مداها غاية
المد ، مع رعاية ترتيب الأصل ونظامه ، بأن تأتى بأداة النهى أولاً ، يليها
الفعل المنهى عنه متصلاً بمفعوله ومضمرأ فيه فاعله . لكن هذا التعبير
الجديد قد يخرج فى أسلوب غير معروف ولا مألوف فى تفهيم المترجم ،
أهم ما يرمى إليه الأصل من النهى عن التقدير والتبذير، بل قد يستنكر
المترجم لهم هذا الوضع الذى صيغ به هذا النهى ويقولون : ما باله ينهى
عن ربط اليد بالعنق وعن مداها غاية المد ؟ وقد يلصقون هذا العيب
بالأصل ظلماً وما العيب إلا فيما يزعمونه ترجمة للقرآن من هذا النوع .

قال الشيخ الزرقانى رحمه الله (٢) :

قال بعضهم : إن الترجمة الحرفية مستحيلة . وقال آخرون : إنها ممكنة
فى بعض الكلام دون بعض . ولقد علمت بأنها بعد هذه الصعوبات
يكتنفها الغموض وخفاء المعنى المقصود كما مر فى المثال السابق اهـ .

وأما الترجمة التفسيرية فعناها : شرح الكلام وبيان معناه بلغة
أخرى بدون مراعاة لنظم الأصل وترتيبه ، وبدون المحافظة على جميع

(١) سورة الاسراء الآية : ٢٩ . (٢) مناهل العرفان ٢ / ٨ ، ١٠ .

معانيه المرادة منه . وذلك بأن نفهم المعنى الذى يراد من الأصل ثم نأتى له بتركيب من اللغة المترجم إليها يؤديه على وفق الغرض الذى سبق له .

ومن أمثلة الترجمة التفسيرية على فرض إمكانها :

فى الآية السابقة — آية النهى عن التقتير والإسراف — لو أراد الإنسان أن يترجمها ترجمة تفسيرية فإنه يأتى بالنهى عن التبذير والتقتير مصورين بصورة شنيعة ينفر منها الإنسان حسبما يناسب أسلوب اللغة المترجم إليها ، ويناسب إلف من يتكلم بها . ومن هنا يتضح أن الغرض الذى أراده الله تعالى من هذه الآية يكون مفهوماً بكل سهولة ووضوح فى الترجمة التفسيرية دون الترجمة الحرفية .

حكم ترجمة القرآن :

يلاحظ أنى ذكرت للترجمة أربعة معانٍ لغوية هى :

- ١ — تبليغ الكلام لمن لم يبلغه .
- ٢ — تفسير الكلام بلغته التى جاء بها .
- ٣ — تفسير الكلام بلغة غير لغته .
- ٤ — نقل الكلام من لغة إلى أخرى .

والظاهر — والله أعلم — أن ترجمة القرآن بالمعانى الثلاثة الأولى لاشيء فيها ، فمن حيث المعنى الأولى نجد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن ويسمعه الجميع الأولياء والأعداء عملاً بقوله

تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الرِّسُولُ بِلَغٍ مَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (١)

(١) سورة المائدة الآية : ٦٧ .

ومن حيث المعنى الثانى نجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بين القرآن وفسره بسنته المطهرة وكيف لا ؟ وقد أنزل الله عليه قوله :

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (١)

وها هى المكتبات الإسلامية فى كل البلاد مملوءة بالتفاسير العربية للقرآن الكريم .

وأما من حيث المعنى الثالث وهو تفسير القرآن بلغة غير لغته ، نجد أنه يجرى فى حكمه مجرى تفسيره بلسان عربى لمن يحسن العربية ، فكلاهما عرض لما يفهمه المفسر من كتاب الله بلغة يفهمها مخاطبه .

أما ترجمة القرآن بالمعنى الرابع يعنى ترجمته أى نقله من لغة إلى لغة أخرى ، والتي يلاحظ فيها التعبير عن معانى ألفاظه العربية ، ومقاصدها بألفاظ غير عربية مع الوفاء بجميع هذه المعانى والمقاصد ، فهى مستحيلة عادة وشرعاً ، فالعادة تحيل إمكان وقوعها ، والشرع يمنع محاولتها .

والدليل على استحالتها عادة مايلى :

أولاً : أن ترجمة القرآن بهذا المعنى تستلزم المحال ، وكل ما يستلزم المحال محال .

والدليل على أنها تستلزم المحال : أنه لا بد فى تحققها من الوفاء بجميع معانى القرآن ، وبجميع مقاصده وكلا هذين مستحيل .

أما الأول : فلأن المعانى الثانوية للقرآن مدلوله لخصائصه العليا التى هى مناط بلاغته وإعجازه ، وما كان لبشر أن يحيط بها فضلاً عن أن يحاكيها فى كلام له وإلا لما تحقق هذا الإعجاز .

وأما الثانى : فلأن القصد الأول للقرآن — وهو كونه هداية — إن

(١) سورة النحل الآية : ٤٤ .

أمكن تحقيقه فى الترجمة بالنسبة إلى كل ما يفهم من معانى القرآن الأصلية، فهو لا يمكن تحقيقه بالنسبة إلى كل ما يفهم من معانى القرآن التابعة، لأنها مدلوله لخصائصه العليا التى هى مناط إعجازه البلاغى.

وكذلك مقصد القرآن الثانى وهو كونه آية لا يمكن تحقيقه فيما سواه من كلام البشر عربياً كان أو عجمياً وإلا لما صح أن يكون آية خارقة حين تناول هذا المقصد قدرة البشر. ويمجرى هذا المجرى مقصد القرآن الثالث وهو كونه متعبداً بتلاوته، فإنه لا يمكن أن يتحقق فى الترجمة لأن ترجمة القرآن غير القرآن قطعاً، والتعبد بالتلاوة إنما ورد فى خصوص القرآن وألفاظه عينها بأساليبها وترتيباته نفسها دون أى ألفاظ أو أساليب أخرى، ولو كانت عربية مرادفة لألفاظ الأصل وأساليبه.

ثانياً: أن ترجمة القرآن بهذا المعنى مثل للقرآن، وكل مثل للقرآن مستحيل. أما أنها مثل للقرآن فلأنها جمعت معانيه كلها ومقاصده، والجامع لمعانى القرآن ومقاصده مثل له. وأما أن كل مثل للقرآن مستحيل فلأن القرآن تحدى العرب أن يأتوا بمثل أقصر سورة منه فعجزوا عن المعارضة والمحاكاة، وهم يومئذ أهل البلاغة والبيان وأحرص ما يكونون على الفوز فى هذا الميدان. وإذا كان هؤلاء قد عجزوا فغيرهم ممن هم دونهم بلاغة وفصاحة أشد عجزاً، وكيف لا يقال: إن الترجمة بهذا المعنى مستحيلة، ولا بد فيها من الأمور الستة التى ذكرتها عند الكلام على تقسيم الترجمة؟

وقد قلت إن الترجمة الحرفية لا بد فيها من أمرين هما:

١- وجود مفردات فى لغة الترجمة مساوية لمفردات القرآن.

٢- تشابه اللغتين فى الضمائر المستترة والروابط التى تربط المفردات لتأليف التراكيب.

وهذان الأمران يجعلان الترجمة أكثر استحالة.

ومن الأدلة على استحالة الترجمة شرعاً ما يلي:

١- أن طلب المستحيل العادى حرمه الإسلام أيّما كان هذا المستحيل ترجمة أو غير ترجمة، وذلك لأنه ضرب من العبث، وتضييع للوقت من غير فائدة ولا ثمرة. قال تعالى:

﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١)

وقال صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار». (٢).

٢- إن محاولة هذه الترجمة تشجع الناس على انصرافهم عن كتاب الله عز وجل مكتفين ببذل أو أبدال يزعمون أنها ترجمات له.

ولا يشك عاقل فى أنه بمرور الزمن سيذهب عنها اسم الترجمة ويبقى اسم القرآن علماً عليها ويقال: هذا قرآن بالإنجليزية، وذاك بالفرنسية ونحو ذلك، فلو ذهبنا إلى القول بجواز هذه الترجمة لدعا ذلك كل قطر من الأقطار أن يكون له قرآن من هذا الطراز، ولا شك فى حرمة هذا لأنه يؤدى إلى صرف الناس عن كتاب الله، وإلى تفرقهم عنه وضلالهم فى مسماه.

٣- لو جوزنا هذه الترجمة ووصل الأمر إلى حد يستغنى الناس عن القرآن بترجماته لتعرض الأصل العربى للضياع، كما ضاع الأصل العبرى للتوراة والإنجيل، ولا ريب فى أن ضياع الأصل العربى نكبة كبرى تغرى النفوس على التلاعب بدين الله تبديلاً وتحريفاً (٣). ومن هنا يجب القول بتحريم كل عمل يُعرض الدين للتغيير والتبديل.

هذا وقد يعترض معترض ويقول:

كيف تقولون باستحالة الترجمة شرعاً، وقد روى أن أهل فارس

(٢) أخرجه ابن ماجة فى سننه ٧٨٤/٢.

(١) سورة البقرة الآية: ١٩٥.

(٣) مناهل العرفان ٢٧/٢ - ٤٥.

كتبوا إلى سلمان الفارسي رضي الله عنه أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكتب لهم «بسم الله الرحمن الرحيم - بنام يزدان يحشايند» فكانوا يقرءون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم وبعد ما كتب عرضه على النبي صلى الله عليه وسلم (١)؟.

والجواب عن هذا من وجوه:

أولها: أن هذا خبر مجهول الأصل لا يعرف له سند فلا يجوز العمل به.

ثانيها: لو كان هذا الخبر ثابتاً لنقل وتواتر لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره.

ثالثها: أن هذا الخبر قد وقع فيه اختلاف بالزيادة والنقص، وذلك موجب لاضطرابه وردّه والدليل على هذا الاضطراب أن الإمام النووي (٢) رحمه الله قد نقله بلفظ آخر نصه:

عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أن قوماً من الفرس سأله أن يكتب لهم شيئاً من القرآن فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية اهـ.

والمأمل يجد مخالفة واضحة بين الروایتين فالرواية الثانية نصت على أنه رضي الله عنه ترجم لهم الفاتحة ولم تذكر العرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والرواية الأولى ذكرت بعض البسملة، ونصت على العرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

رابعها: أن هذه الرواية على فرض صحتها معارضة للأدلة القاطعة السابقة التي تدل على استحالة الترجمة وحرمتها، ولا شك أن معارض القطعي ساقط.

خامسها: أن هذه الرواية تحمل في نفسها دليل الضعف، حيث

(٢) المجموع ٣/٣٨٠.

(١) المبسوط ١/٣٧.

إنهم سألوه أن يكتب لهم ترجمة فاتحة الكتاب ، فلم يكتبها لهم ، وكتب ترجمة البسملة . فلو كانت الترجمة ممكنة شرعاً لأجابهم إلى ما طلبوا وإلا كان آثماً .

سادسها : المتأمل في هذا الخبر يدرك أن البسملة ذاتها لم تترجم لهم كاملة لأن هذه الألفاظ التي ساقها الرواية على أنها ترجمة للبسملة لم يوث فيها بلفظ مقابل للفظ (الرحمن) وكأن ذلك لعجز اللغة الفارسية عن وجود نظير فيها لهذا الاسم الكريم . وهذا دليل على أن المراد بالترجمة هنا الترجمة اللغوية لا العرفية وذلك على فرض ثبوت الرواية (١) .

فإن قيل : إذا كانت الترجمة حراماً فكيف نبليغ هداية القرآن إلى الأمم الأخرى وهو واجب لأن الرسول صلى الله عليه وسلم مرسل إلى العالم كله ؟

والجواب من وجوه :

أولاً : إن تبليغ الأمم الأجنبية هداية القرآن لا يتوقف على ترجمته لهم ترجمة حرفية ، بل يمكن أن يحصل بترجمته على المعنى اللغوي السابق ، وهو تفسير القرآن لهم باللغة التي يفهمونها .

ثانياً : مما تقدم يعلم أن ترجمة القرآن ترجمة حرفية مستحيلة ، والله عز وجل لا يكلفنا بالمستحيل . قال تعالى :

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (٢)

ثالثاً : أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يتخذ هذه الترجمة وسيلة إلى تبليغ الأجانب ، مع أنه قد دعا العرب والعجم ، وكاتب كسرى وقيصر ، وراسل المقوقس والنجاشي ، وكانت جميع كتبه لهم عربية العبارة ليس فيها آية واحدة مترجمة فضلاً عن ترجمة القرآن كله . وهؤلاء الملوك

(١) مناهل العرفان ٥٥/٢

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٦ .

قد يدعون تراجم يفسرونها لهم ، وقد يسألون من يتصل بهم عن تعاليم الإسلام وصفات النبي الخاتم صلى الله عليه وسلم .

يقول المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة (١) :

.. وأما بالنسبة لغير المسلمين الذين يريدون أن يعرفوا مافى القرآن ، ونحن نقرر أن من الصّدّ عن سبيل الله تعالى ألا نطلعهم على مافى القرآن من تكليف وعظات وإرشاد ، ولكن السبيل إلى ذلك ليس ترجمة القرآن ذاته ، فإن ذلك متعذر لأن القرآن له معان رائعة تختلف فى إدراكها على الوجه الأكمل للعقول ، وكل عقل يدرك منها بمقدار ثقافته ، وما يدلى به من حبال المعرفة وطاقة الفهم .

وإنما السبيل هو الاتجاه إلى أحد أمرين :

إما بيان المعانى الأصلية التى اشتمل عليها القرآن : مبينة بأقوال النبى صلى الله عليه وسلم ، وبذلك يعرفون حقائق الإسلام ويستضيئون بنور القرآن .

والاتجاه الثانى : أن يفسر القرآن تفسيراً موجزاً مختصراً موضحاً لمعانى الآيات ، وأن يتولى كتابة هذا التفسير جماعة علمية معروفة بأنها من أهل الذكر ، ويذكر التفسير منسوباً إليهم ، ومسمى بأسمائهم ، مضافاً إليها ، ويترجم ذلك التفسير على أنه ترجمة تفسير فلان وفلان ، وأن نحتاط عند النشر ذلك الاحتياط لكيلا يفهم أحد أن هذه الترجمة هى القرآن ، أو هى معانى القرآن ، بل يشار إلى أنها ترجمة لمعانى القرآن على ما ذكره وفهمه أولئك المفسرون . فإن معانى القرآن على الحقيقة لا يعلمها كاملة إلا منزل القرآن ومن نزل عليه الفرقان ، ومن بعد يدرك كل عالم بمقدار طاقته اهـ .

(١) القرآن المعجزة الكبرى ٥٧٩ ، ٥٩٠ .

حكم قراءة الترجمة والصلاة بها :

الحق أنه لولا وجود خلاف في بعض نقول المذهب الحنفى لقلت :
إن هناك إجماعاً على منع قراءة ترجمة القرآن بأى لغة سواء كانت قراءة
هذه الترجمة فى الصلاة أواخرها . وإليك بعض أقوال فقهاء المذاهب
فى هذا الأمر :

أولاً : مذهب الحنفية :

ذكر فى كتب السادة الحنفية أن الإمام الأعظم رحمه الله كان يرى
جواز القراءة بالفارسية فى الصلاة بغير عذر ، وقد خالف فى ذلك رأى
الصاحبين محمد وأبى يوسف رحمهما الله ، حيث قالوا بعدم جواز القراءة
بغير العربية إلا عند العجز عنها . واحتج أبوحنيفة رحمه الله بقوله تعالى :

﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا الْقُرْآنَ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ بِهِ دِينَكُمْ وَمِنْ بَلَاغٍ ۖ ﴾ (١)

والعجم لا يعقلون الإنذار إلا بترجمته . وبقوله صلى الله عليه وسلم :
« أنزل القرآن على سبعة أحرف » (٢) . والحق أن ما استدل به الإمام
لا يسعفه فيما ساقه إليه ، فالإنذار المذكور فى الآية الكريمة يحصل وإن
نقل إليهم معناه .

كما أن السبعة أحرف المذكورة فى الحديث قيل : المراد بها سبع
لغات للعرب ، والحديث يدل على أنه لا يتجاوز هذه السبعة ، وهو
يقولون : يجوز بكل لسان ومعلوم أنها تزيد على سبعة . وتذكر كتب
الحنفية أن الإمام الأعظم رجع عن قوله إلى قول صاحبيه .

جاء فى شرح الدر المختار (٣) :

وعلى هذا الخلاف الخطبة وجميع أذكار الصلاة . وأما ما ذكره بقوله :

(١) سورة الأنعام الآية : ١٩ . (٢) أخرجه الترمذى فى سننه ١٩٤/٥ .

(٣) ٨٤/١ تأليف محمد علاء الدين الحصكفى المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ ط : صبيح .

أو آمن أولبى أو سلم أو سمى عند ذبح أو شهد عند حاكم ، أورد سلاماً ولم أر لو شمت عاطساً أو قرأها عاجزاً فجائز إجماعاً - قيد القراءة بالعجز لأن الأصح رجوعه إلى قولهما وعليه الفتوى اهـ .

وجاء فى كشف الأسرار^(١) :

وقد صح رجوعه إلى قول العامة رواه نوح بن أبى مریم اهـ .

وذكر صاحب البدائع^(٢) :

وإذا لم يحسن العربية يسبح ويهلل عنده ولا يقرأ بالفارسية .

ثانياً : مذهب المالكية :

جاء فى المدونة^(٣) :

سألت ابن القاسم عمن افتتح الصلاة بالأعجمية وهو لا يعرف العربية : ما قول مالك فيه ؟

فقال : سئل مالك عن الرجل يحلف بالعجمية فكره ذلك وقال : أما يقرأ ؟ أما يصلى ؟ إنكاراً لذلك .

وجاء فى حاشية الدسوقي^(٤) :

لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية ، بل لا يجوز التكبير فى الصلاة بغيرها ولا بمرادفه من العربية ، فإن عجز عن النطق بالفاتحة بالعربية وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها ، فإن أمكنه الائتمام ولم يأتى بطلت صلاته ، وإن لم يجد إماماً سقطت عنه الفاتحة وذكر الله تعالى وسبحه بالعربية اهـ .

(١) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٥/١ .

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ٣٢٩/١ الناشر زكريا على يوسف .

(٣) المدونة ٦٢/١ .

(٤) حاشية الدسوقي على شرح الدردير ٢٣٢/١ - ٢٣٦ .

ثالثاً: مذهب الشافعية:

قال الإمام النووي رحمه الله (١): مذهبنا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنه العربية أو عجز عنها، وسواء كان في الصلاة أو غيرها، فإن أتى بترجمته في صلاة بدلاً من القراءة لم تصح صلاته سواء أحسن القراءة أم لا.

وجاء في الروضة (٢):

من لا يقدر على قراءة الفاتحة يلزمه كسب القدرة بتعلم أو توسل إلى مصحف يقرأها منه بشراء أو إجارة أو استعارة. فإن كان في ليل أو ظلمة لزمه تحصيل السراج عند الإمكان، فلو امتنع من ذلك عند الإمكان لزمه إعادة كل صلاة صلاها قبل أن يقرأها. فإن تعذرت الفاتحة لتعذر التعلم لضيق الوقت أو ببلادته أو عدم المعلم والمصحف أو غير ذلك لم يجوز ترجمة الفاتحة، بل ينظر إن كان أحسن قرآناً غير الفاتحة لزمه قراءة سبع آيات... ثم قال: أما الذي لا يحسن شيئاً من القرآن فيجب عليه أن يأتي بالذكر كالتسبيح والتهليل.

وقال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله (٣):

ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب، ثم التعوذ بعده من غير جهر، وفي استحباب التعوذ في كل ركعة وجهان، ثم الفاتحة بعده متعينة لا يقوم ترجمتها مقامها.

وقال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله (٤):

ولا يجوز قراءة القرآن بالعجمية مطلقاً سواء أحسن العربية أم لا في الصلاة أم خارجها.

(١) المجموع ٣/٣٧٩، ٣٨٠. (٢) روضة الطالبين للإمام النووي ١/٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) الوجيز ١/٤٢. (٤) الإتيان ١/٣٧٧.

ثم قال : وعن القفال من أصحابنا (١) : إن القراءة بالفارسية لا تتصور .
قيل له : فإذا لا يقدر أحد أن يفسر القرآن .

قال : ليس كذلك لأن هناك يجوز أن يأتي ببعض مراد الله ويعجز
عن البعض أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية فلا يمكن أن يأتي بجميع
مراد الله تعالى لأن الترجمة إبدال لفظة بلفظة تقوم بمقامها ، وذلك غير
ممكن بخلاف التفسير .

رابعاً : مذهب الحنابلة :

قال ابن قدامة رحمه الله (٢) :

ولا تجوز القراءة بغير العربية ولا إبدال لفظها بلفظ عربي سواء أحسن
قراءتها بالعربية أو لم يحسن .

وجاء في مطالب أولى النهى (٣) :

.. فإن لم يحسن قرآناً أى آية فيه حرم ترجمته أى : تعبير عنه بلغة أخرى
إذ الترجمة لا تسمى قرآناً . بل هى تفسير للقرآن لأن القرآن هو اللفظ
العربي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى :
﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (٤) فلا تحرم الترجمة على جنب ، ولا يحنث
بها من حلف لا يقرأ ، وأما قوله تعالى :

(١) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل كان إمام عصره بما وراء النهر فقيهاً محدثاً
مفسراً أصولياً لغوياً . من مصنفاته : دلائل النبوة ومحاسن الشريعة توفي رحمه الله
سنة ٣٦٥ هـ . طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطي ١٠٩ -

(٢) المغنى ٤٨٦/١ .

(٣) مطالب أولى النهى فى شرح غاية المنتهى ٤٣٣/١ .

(٤) سورة الشعراء الآية : ١٩٥ .

﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ (١)

والإنذار بالترجمة يحصل بالمفسر الذى هو القرآن لا بالتفسيراهـ .

وقد تقدم عند الكلام على المذهب الحنفى الكلام حول الإنذار المذكور فى الآية السالفة .

خامساً : مذهب الظاهرية :

قال ابن حزم رحمه الله (٢) :

مسألة : ومن قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن فى صلاته مترجماً بغير العربية ، أو بالألفاظ عربية غير الألفاظ التى أنزل الله تعالى عامداً لذلك ، أو قدم كلمة أو أخرها عامداً لذلك بطلت صلاته وهو فاسق لأن الله تعالى قال : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (٣) وغير العربى ليس عربياً فليس قرآناً وإحالة رتبة القرآن تحريف كلام الله تعالى ، وقد ذم الله تعالى قوماً فعلوا ذلك فقال :

﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ (٤)

هذا : وبعد ذكر آراء المذاهب الفقهية نجد أن كلمتهم تكاد تتفق على منع القرآن ترجمة حرفية بأى لغة ، وعلى أنه لا تصح الصلاة بهذه الترجمة إلا ما يروى من نقول عن المذهب الحنفى والله أعلم .

(١) سورة الأنعام الآية : ١٩ .

(٢) المحلى ٢٥٤/٣ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٢ .

(٤) سورة المائدة الآية : ١٣ .

الفصل الخامس فى حجة القرآن

علم مما تقدم أن القرآن نقل إلينا عن طريق التواتر المفيد للقطع بصحته جملة وتفصيلا، وعلى هذا فحجته أيضاً مقطوع بها. والقرآن الكريم هو باتفاق جميع الأمة، المصدر الأول للتشريع، فيجب الأخذ به والامتثال بما فيه. وإذا كان القرآن الكريم المصدر الأول للإسلام، فهو كذلك المصدر الأول للثقافة الإسلامية، فكل تعاليم الإسلام يجب أن ترجع فى أصولها إلى القرآن: العقائد والمفاهيم والقيم والعبادات والشعائر والأخلاق والآداب والقوانين والشرائع. كل هذه قد وضع القرآن أسسها وأرسى دعائمها.

وقد حوى القرآن من حقائق الغيب، وحقائق النفس، وحقائق الحياة، وحقائق الاجتماع الإنسانى وبين من سنن الله تعالى ومن آياته فى الأنفس والآفاق ما لا يستغنى بشر عن معرفته والاهتداء به. وقد صاغ ذلك كله فى أسلوب معجز هو «نور من الكلام أو كلام من النور» لا يوصف إلا بأنه:

﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (١)

وصفه منزله بأنه «نور» والنور من طبيعته أن يضيء ويهdy:

﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءُوكُمْ بِرُءُوسٍ مِّنْ زِينَتِهِمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾ (٢)

(١) سورة هود الآية : ١ . (٢) سورة النساء الآية : ١٧٤ .

كما وصفه بأنه روح، والروح من طبيعته أن يحرك ويحيى:

﴿ وَكَذَلِكَ أَوحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ (١)

ولهذا (٢) كان شأن المؤمنين المهتدين بالقرآن، أن يوصفوا بالحياة وبالنوارنية معاً انتصروا على الموت وعلى الظلام جميعاً قال تعالى:

﴿ أَوْ مَن كَانَ مِثْلًا فَأَخْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ

كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ (٣)

قال ابن حزم الظاهري رحمه الله (٤):

.... ولما تبين بالبراهين والمعجزات أن القرآن هو عهد الله إلينا، والذي ألزمنا الإقرار به، والعمل بما فيه، وصح بنقل الكافة الذي لا مجال للشك فيه أن هذا القرآن هو المكتوب في المصاحف، المشهور في الآفاق كلها، وجب الانقياد لما فيه، فكان هو الأصل المرجوع إليه لأننا

وجدنا فيه قوله تعالى: ﴿ مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (٥)

فما في القرآن من أمر أو نهي فواجب الوقوف عنده... ولا خلاف بين أحد من الفرق المنتمية إلى المسلمين من أهل السنة والمعتزلة والخوارج والمرجئة والزيدية (٦) في وجوب الأخذ بما في القرآن. اهـ.

(٢) ثقافة الداعية : ١٠ .

(٤) الإحكام ٨٥/١ ، ٨٦ .

(١) سورة الشورى الآية : ٥٢ .

(٣) سورة الأنعام الآية : ١٢٢ .

(٥) سورة الأنعام الآية : ٣٨ .

(٦) أهل السنة هم أتباع السلف الذين لم يخرجوا عن نصوص الكتاب والسنة بلا تأويل ولا تعطيل .

والمعتزلة جماعة امتازت بالاعتماد على العقل ولم يتقيدوا بنص من قرآن أو حديث، وكان حصاد ذلك كله حرية الرأي ويعتبرون فلاسفة الإسلام وقد انقسموا إلى أكثر من عشرين فرقة وكلهم متفقون على أن القرآن مخلوق وأن الله ليس خالقاً لأفعال العبد، وعلى نفى صفات الله تعالى من العلم والقدرة .
والخوارج فرقة إسلامية سمو بذلك لأنهم خرجوا على الإمام على كرم الله وجهه في =

فالقرآن الكريم حجة على الناس ، وأحكامه قانون واجب عليهم اتباعه ، لأنه أساس الدين ، وحبل الله المتين الذي أمر بالاستمسك به

قال تعالى : ﴿ وَأَعِصُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (١)

وإنما كان القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع لأمر منها :

١- أنه مقطوع (٢) به من جهة الثبوت والنقل فى الجملة والتفصيل ، بخلاف السنة فالقطع بها إنما يصح فى الجملة لافى التفصيل والمقطوع به مقدم على المظنون .

٢- أن الله عز وجل قال :

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٣)

فالله سبحانه وتعالى فى هذه الآية أشار بأن السنة جاءت مبينة للقرآن ، ومن ثم فهى تالية لما جاءت بياناً له وهو القرآن .

٣- قال تعالى :

﴿ فَإِنَّهُ لَكَتَبٌ عَزِيزٌ • لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ

خَلْفِهِ • تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (٤)

= صفين عند إقامة الحكين ، ويمكنون على العبد بالكفر إذا فعل ذنباً ويقولون بكفر

عثمان وعلى وطلحة والزبير وعائشة رضى الله عنهم .

والمرجئة فرقة ترى أن الإيمان هو المعرفة فقط دون العمل ، ويقولون : لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة .

والزيدية فرقة تنتسب إلى زيد بن علي زين العابدين وهى أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية .

- اعتقادات فرق المسلمين والمشرىكين للإمام الرازى ٢٣ ، ٥٦ ، ١٠٧ ، والإحكام

لابن حزم ٨٦/١ ، وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبى زهرة ٥٠/١ .

(١) سورة آل عمران الآية : ١٠٣ . (٢) الموافقات ٧/٤

(٣) سورة النحل الآية : ٤٤ . (٤) سورة فصلت آيتا : ٤١ ، ٤٢ .

٤- لما بعث الرسول صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل رضى الله عنه إلى اليمن قال له: بم تحكم؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو^(١).

(١) معنى آلو: الأول: الرجوع آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع (لسان العرب ١٧١/١). والحديث أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأقضية ٢٧٢/٢. والترمذى في سننه وقال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بمتصل ٦٠٨/٣. وقال الشيخ الألبانى: إنه قلما يخلو منه كتاب من كتب أصول الفقه مع أنه ضعيف الإسناد - منزلة السنة في الإسلام له ١٥.

والحق أن الحكم عليه بالضعف ليس بالأمر الهين. حيث إن العقل يستبعد أن يذكر هذا الحديث في جميع كتب الأصول وهو ضعيف ولا يتنبه إلى ذلك أحد من الأصوليين، ولعل الشيخ الألبانى اطلع على ما ذكره الترمذى من قوله - لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بمتصل - فحكم بضعفه. وواضح أنه لا يستساغ الحكم على الحديث بالضعف بمجرد أن في السند الذى أعرفه مجهولاً مثلاً إذ ربما ذكر الحديث بطريق آخر بين فيه هذا المجهول.

وهاهو الحافظ ابن كثير يقول بعد أن ساق الحديث: وهذا الحديث فى المساند والسنن بإسناد جيد - تفسير ابن كثير ١٣/١.

ومبلغ علمى - والله أعلم - أن الاعتراض على حديث معاذ سببه أن الرواية المشهورة لم تسم من روى الحديث عن معاذ وسند الحديث كما ذكره العلامة ابن قيم الجوزية فى أعلام الموقعين ١/٢٤٢ - ٢٤٤ ما يلى: قال شعبة يعنى ابن الحجاج حدثنى أبو عون عن الحرث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ. قال ابن قيم: فهذا حديث وإن كان عن غير مستمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن الذى حدث به الحرث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم، وهذا أبلغ فى الشهرة من أن يكون عن واحد منهم ولو سمي. كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذى لا يخفى ولا يعرف فى أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم.

أضف إلى ذلك أن شعبة حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض أثمة الحديث: إذا رأيت شعبة فى إسناد فأشدد يدك به.

وقد قيل كما ذكر ابن قيم: إن عبادة بن نسي رواه عن عبيد الرحمن بن غنم عن =

٥- عن الحارث عن علي قال : قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم :
 إن أمتك ستفتن بعدك . فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أو سئل ما المخرج منها ؟ قال : « بكتاب الله العزيز الذي لا يأتيه
 الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد من ابتغى
 العلم في غيره أضله الله ومن ولي هذا الأمر من جبار فحكم بغيره
 قصمه (١) الله . هو الذكر الحكيم والنور المبين والصراط المستقيم .
 فيه خبر ما قبلكم ونبأ ما بعدكم وحكم ما بينكم وهو الفصل ليس
 بالهزل (٢) وهو الذي سمعته الجن فلم تنته أن قالوا :

﴿ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ ﴾ (٣) لا يخلق (٤) على
 طول الرد ولا تنقضي عبره ولا تقنى عجائبه « اهـ .
 وقد رتب الله عز وجل على اتباع قرآنه كل خير وسعادة فقال
 سبحانه :

﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْتَبِ » (٥)

كما رتب على الإعراض عنه كل شقاء ونصب فقال سبحانه :

= معاذ ، وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة .

على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا
 على صحة قول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا وصية لوارث » وقوله في البحر
 « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وقوله : « الدية على العاقلة » .

فهذه الأحاديث وإن كانت لا تثبت من جهة الإسناد ، ولكن لما تلقينا الكافة عن
 الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها . فكذلك حديث معاذ لما احتجوا
 به جميعاً غنوا عن طلب الإسناد له والله تعالى أعلم - المصدر السابق -

(١) قسم الشيء كسره حتى يبين وبابه ضرب - مختار الصحاح ٥٣٩ .

(٢) الهزل ضد الجد وقد هزل من باب ضرب - المرجع السابق ٦٩٥ .

(٣) سورة الجن آيتا : ١ ، ٢ .

(٤) يقال ثوب خُلِقَ أى بال يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ويقال خُلِقَ التوب بمعنى بل

وبابه سهل - مختار الصحاح ١٨٧ .

(٥) سورة طه الآية : ١٢٣

﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴾ قَالَ
رَبِّي لَمْ أَحْشُرْ نَبِيًّا أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ
الْيَوْمَ تُنْسَى ﴿ (١)

وما أعظم ما قاله أحد الصالحين رحمه الله (٢) :

ماتسائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء إلا
وعلمه في القرآن ولكن قصر علمنا عنه .

(١) سورة طه الآيات : ١٢٤ — ١٢٦ .

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٥٧/١ .

الفصل السادس

فى الغاية من البحث فى القرآن

لا يختلف اثنان فى أن الله عز وجل أنزل القرآن لهداية الناس وإرشادهم، قال تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلتَّقِيْنَ ﴾ (١) وقال سبحانه: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَذَّبَ الرُّوُءَاءَ وَيُؤَيِّدَ سَوَاقِدَ الْمُتَّقِينَ ﴾ (٢) **الْأَلْبَبِ** (٣)

وإنما يتحقق هذا الغرض بإصلاح قلوب الناس وعقولهم بالعقيدة الصحيحة، والأخلاق الفاضلة، ومن ثم فكل بحث فى القرآن يقصد من ورائه الوصول إلى هذه الغاية، فهو بحث سديد. أما البحث لغير ذلك فلا يقوم على استحسانه دليل شرعى ومن الأدلة على هذا ما يلى:

١- سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الهلال: لم يبدو فى أول الشهر دقيقاً كالحيط ثم يمتلئ حتى يصير بديراً ثم يعود إلى حالته الأولى؟ والقرآن حين نزل بالإجابة نأى (٣) عما قصدوه إلى ما يتعلق به صلاح العمل وصحة العبادة، وجعل الاهتمام بغير هذا فقال سبحانه:

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَمْرِ الَّذِى قَدْ جَاءَ بِمُؤْمِنِكُمْ أَلَمِ الْفَجْرِ ﴾ (٤)

(١) سورة البقرة الآية: ٢. (٢) سورة ص الآية: ٢٩.

(٣) النأى البعد يقال نأى يتأى يعنى بعد- لسان العرب ٤٣١٤/٥

(٤) سورة البقرة الآية: ١٨٩.

فالقُرآن الكريم يهتم بتوجيه الناس وجهة عملية ، ويدعوهم إلى
صرف همهم عما لا يفيدهم في الدين والدنيا .

٢- قرأ عمر رضى الله عنه قوله تعالى : ﴿ وَفَكِّهَةٌ وَأَبَاً ﴾ (١)

ثم سئل أوسأل نفسه عن الأب فلم يعرفه . فقال هذا لعمر الله
التكليف وما عليك يا ابن أم عمر ألا تدرى ما لأب ؟ ابتغوا ما يُتَن لكم
في كتاب الله فاعملوا به وما لم تعرفوه فكلوه إلى ربه .

٣- لا يسأل المرء يوم القيامة إلا عن الأوامر والنواهي ، وعلى هذا
فالبحث عما وراء التكليف لا يترتب عليه أى فائدة في الآخرة .

قال المرحوم الشيخ على حسب الله (٢) :

.... عامة المشتغلين بالعلوم التى لا يتعلق بها التكليف ، ولا ترتبط
بها مصلحة دنيوية معتد بها كثيراً ما يفتنون في دينهم ، وينحرفون عن
سواء السبيل بسبب توغلهم (٣) في هذه البحوث توغلاً تضطرب به
عقولهم ، وتفسد فطرهم ، وقد ينتهى أمرهم إلى الإلحاد ومحاولة صرف
الناس عن الدين ، وما لهذا أنزل القرآن ولا بمثله يصلح بنو الإنسان . اهـ .

(١) سورة عبس الآية : ٣١

والأب : الكلأ وعبر بعضهم عنه بأنه المرعى المتهى للرعى والقطع - لسان العرب ٣/١ .

(٢) أصول التشريع الإسلامى ٣٣ .

(٣) ١ (٣) وغل الرجل من باب وعد أى دخل على القوم فى شرايهم فشرب معهم من غير أن
يدعى إليه والإيغال السير السريع والإمعان فيه وتوغل فى الأرض إذا سار فيها وأبعد -
مختار الصحاح ٧٢٩ .

الفصل السابع فى خواص القرآن

ينبغى لمن يريد أن يفهم القرآن، ويستفيد منه أن يقرأه بتدبر وهو يعى خصائصه ومميزاته التى خُصَّ وميز بها ويدركها بعقله وفؤاده، ولونظرنا إلى هذه المميزات والخصائص لوجدناها كثيرة ومن أهمها ما يلى:

١ - أن القرآن الكريم كلام الله خالصاً غير مشوب (١) بأوهام البشر ولا بأهوائهم (٢)، فهو كله من الله من ألفه إلى يائه، ليس لجبريل منه إلا النقل، ولا لمحمد صلى الله عليه وسلم منه إلا التلقى والحفظ، ثم التبليغ والبيان قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلسانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (٣)

ومعنى هذا أن القرآن الكريم يحمل فى ثناياه علم الألوهية وحكمتها ورحمتها وقدرتها. الألوهية المتصفة بكل كمال، والمنزهة عن كل نقص:

﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٤)

(١) الشوب: الخلط وبابه قال.

والوهم: الغلط يقال وهم فى الحساب غلط فيه وسها وبابه فهم. كما يقال وهم فى الشئ من باب وعد إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره - مختار الصحاح ٧٣٨، ٣٥٠.
(٢) الأهواء جمع هوى بالقصر وهوى النفس إرادتها وقال أهل اللغة الهوى عجة الإنسان الشئ وغلبته على قلبه - لسان العرب ٤٧٢٨/٥.

(٣) سورة الشعراء الآية: ١٩٢ - ١٩٥. (٤) سورة الفرقان الآية: ٦.

وكل ما فى القرآن من أخبار ومواعظ ، وأوامر ونواه ، وتوجيهات وتشريعات ، يتجلى فيه الحق كله ، والخير كله ، والرحمة كلها وكيف لا ؟ وقد قال منزله جل شأنه :

﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (١)

٢- القرآن الكريم هو مجموع اللفظ والمعنى ، وإن لفظه نزل باللسان

العربى ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٢)

وعلى هذا لا تعتبر الأحاديث النبوية من القرآن ، لأن معانيها وإن كانت من عند الله إلا أن ألفاظها من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليست من عند الله ، وكذا لا يعتبر من القرآن تفسيره ، ولو كان باللغة العربية وكذا ترجمته إلى غير العربية لا تعتبر من القرآن (٣) .

٣- التيسير: من أعظم خصائص القرآن أنه كتاب يسهل منزله سبحانه وتعالى . يسهل تلاوته وفهمه والعمل به لمن رغب وأراد قال

تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (٤)

وقال سبحانه : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٥)

وقال : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ (٦)

٤- أنه نقل إلينا بطريق التواتر . فالقرآن الكريم نقله قوم لا يتوهم

(١) سورة هود الآية : ١ . (٢) سورة الزخرف الآية : ٣ .

(٣) سأذكر موقف العلماء تجاه وقوع ألفاظ غير عربية فى القرآن وكذا موقفهم من ترجمته إن شاء الله تعالى خلال هذه الدراسة .

(٤) سورة البقرة الآية : ١٨٥ . (٥) سورة الحج الآية : ٧٨ .

(٦) سورة القمر الآية : ١٧ .

البتة اجتماعهم وتواطؤهم على الكذب لكثرة عددهم عن قوم مثلهم ،
وهكذا إلى أن يتصل النقل برسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون أول
النقل كآخره ، وأوسطه كطرفيه وكما قيل : أوله تمهيد لآخره ، وآخره
تصديق لأوله .

٥ - الخلود : من خصائص القرآن أنه كتاب الخلود ، فليس كتاب
جيل من الأجيال ، ولا كتاب عصر من العصور ، بل هو الكتاب الخاتم
للمرسالة الخاتمة ، ولهذا تكفل الله بحفظه :

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَحْفِظُونُ ﴾ (١)

وقال سبحانه :

﴿ وَإِنَّمَا لِكِتَابِ عَزِيزٍ * لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ *
تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (٢)

ومن دلائل ذلك أن أربعة عشر قرناً من الزمن مرت على نزوله ، ولم
يزل كما أنزله الله ، وكما بلغه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وكما تلقاه أصحابه ومن بعدهم جلال إثر جيل محفوظاً في الصدور متلوّاً
بالألسنة ، مكتوباً في المصاحف ، يستظهره عشرات الألوف من أبناء
المسلمين حتى الصبيان منهم ، بل حتى الأعاجم الذين لا يعرفون
لغته (٣) .

٦ - الشمول : إذا كان القرآن الكريم كتاب الزمن ، فهو كتاب
الدين كله ، حيث جمع أصول الهداية الإلهية والتوجيه الرباني ، سواء في
العقائد والشعائر والآداب والأخلاق ، كما جمع أصول التشريع الإلهي في
العبادات والمعاملات ، وشئون الحياة عند الأفراد والجماعات ، ثم هو ليس

(١) سورة الحجر الآية : ٩ . (٢) سورة فصلت الآية : ٤١ ، ٤٢ .

(٣) ثقافة الداعية للعلامة الدكتور يوسف القرضاوى ١٦ .

كتاباً لقبيلة دون قبيلة ، ولا لجنس دون جنس ، ولا لبلد دون بلد ، وهو يخاطب صنفاً من الناس له اتجاه عقلى معين ، مُغْفِلاً من عداه من الأصناف أصحاب الاتجاهات الأخرى لا لانه لكل الأجناس ، ولكل البشر ، ولكل البلاد ، وهو يخاطب الجميع قال تعالى :

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ ﴾ (١)

وقال سبحانه : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ (٢)

٧- الإعجاز: وهو عبارة عن نسبة العجز إلى الغير وإثباته له . والحق أنه ليتحقق الإعجاز لابد من وجود التحدى ، ووجود المقتضى وانعدام المانع ، ومعلوم أن التحدى قد حصل وتكرر زمن نزول القرآن الكريم ، وقد تدرج القرآن معهم فى التحدى حتى يأتوا بمثل أقصر سورة منه قال تعالى :

﴿ قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ (٣)

وقال سبحانه :

﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مِنْ أَسْطَاطِهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٤)

وقال جل شأنه :

﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٥)

وأما المقتضى فقد وجد أيضاً لأن القرآن الكريم حين نزل سفه (٦)

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٥ . (٢) سورة التكوين الآية : ٢٧

(٣) سورة الإسراء الآية : ٨٨ . (٤) سورة هود الآية : ١٣ . (٥) سورة البقرة الآية : ٢٣

(٦) السفه ضد الحلم وأصله الخفة والحركة - مختار الصحاح ٣٠٢ .

أحلامهم ، وأبطل كل معتقداتهم ، وأقام الأدلة والبراهين على صدقه وصدق ما جاء به ، ولم يكن هناك ما يمنع من قبولهم التحدى ، فهم أهل الفصاحة والبلاغة والقرآن الكريم حين تحداهم ، تحداهم بلغتهم لا بلغة أخرى .

الأقوال المختلفة فى وجوه الإعجاز:

اتفقت الأمة جميعاً على أن القرآن الكريم معجزة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو أعظم معجزة ظهرت على وجه الأرض ، ومن ثم يجب الاهتمام بمعرفة وجه الإعجاز ، وقد خاض العلماء فى ذلك كثيراً وتناولوه بالبحث والدراسة ، ويتضح ذلك جلياً فيما يلى :

القول الأول :

إن إعجاز القرآن إنما هو من جهة إيجازه واحتواء لفظه القليل على المعانى الكثيرة ، مثل قوله تعالى :

﴿ وَلَكُمْ فِي الْقَصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ (١)

وقوله : ﴿ آيَاتُ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ ﴾ (٢)

وقوله : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (٣)

وقد اعترض على هذا القول بأنه وقع فى السنة وكلام العرب ما لفظه قليل ، ومعناه كثير ، وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » (٤) وقول العرب : انقتل أنفى للقتل .

القول الثانى :

إخباره بوقائع لا يعلمها إلا الله . فقد تحدث القرآن عن وقوع حوادث المستقبل لا علم لأحد من الناس بها ، قال تعالى :

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٩ .

(٢) سورة الأعراف الآية : ٥٤ .

(٣) سورة الروم الآية : ٤ .

(٤) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٥٧/٢ ، ١٥٨ .

﴿ غَلِبَ الرُّومُ * فَإِذْ نَا الْاَرْضَ وَمِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ (١)

وقال سبحانه :

﴿ لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الْرُّبِّيَّ بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَالِمِينَ
مُخْلِقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ (٢)

وقال سبحانه في أهل بدر:

﴿ سَيَرُّنَا الْجَمْعَ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ (٣)

كما تحدث عن قصص أمم بائدة (٤) ليست لها آثار ولا معالم تدل على أخبارها، وهذا دليل على أنه من عند الله الذي لا تخفى عليه خافية في الحاضر والماضي والمستقبل، وإلى هذا يقول القرآن مخاطباً النبي صلى الله عليه وسلم:

﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا ﴾ (٥)

قال ابن الربيع عبد الرحمن الشيباني رحمه الله (٦):
ومن وجوه إعجازه ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة، والأمم الخالية، مما كان لا يعلم القصة الواحدة إلا الفذ (٧) من أخبار (٨) أهل الكتاب، وقد علموا أنه أمي (٩) لا يقرأ ولا يكتب حتى كان علماء أهل

(١) سورة الروم آيتا: ٢، ٣. (٢) سورة الفتح الآية: ٢٧. (٣) سورة القمر الآية: ٤٥.

(٤) باد بمعنى هلك وبابه باع وجلس وأباده الله أهلكه - مختار الصحاح ٧٠.

(٥) سورة هود الآية: ٤٩.

(٦) حقائق الأنوار ومطالع الأسرار له ٢٨٦/١.

(٧) الفذ: الفرد - مختار الصحاح ٤٩٤.

(٨) الأخبار هم العلماء - لسان العرب ٤٧٩/١.

(٩) الأمي هو الذي لا يقرأ ولا يكتب وفي تسميته بالأمي قولان: أحدهما: لأنه على خلقه

الأمة التي لم تتعلم الكتاب فهو على جبلته. والثاني: أنه ينسب إلى أمه لأن الكتابة

كانت في الرجال دون النساء وقيل لأنه على ما ولدته أمه - زاد المسير ١٠٥/١.

الكتاب يسألونه عن كثير مما يختلفون فيه فيؤديه لهم على وجهه ، ويأتى به على نصه ، فيعترف العالم منهم بذلك له بصدقه قال الله تعالى :

﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُضُّ عَلَىٰ نَبِيِّ إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ

يَخْتَلِفُونَ ﴾ (١)

وقد ردّ هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التى ليس فيها شيء من المغيبات لا إعجاز فيها وهو باطل ، فقد جعل الله سبحانه كل سورة معجزة بنفسها .

القول الثالث :

صنيعه فى القلوب وتأثيره فى النفوس عند سماعه أو تلاوته ، فالقلب عند سماعه أو تلاوته تعتريه المهابة التى تلحقها الخشية ، وقد صح أن جبير بن مطعم رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور ، فلما بلغ هذه الآية :

﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ * أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِلَا يَوْمٍ قُنُونٍ *
أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصِيطِرُونَ ﴾ (٢) كاد قلبى أن يطير .

وروى أن عتبة بن ربيعة كلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جاء به من خلاف قومه ، فتلا عليهم ﴿ حَمِّ ﴾ فصلت إلى قوله تعالى :

﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾ (٣)

فأمسك عتبة على فى رسول الله صلى الله عليه وسلم وناشده الرحم أن يكف . وقد اعترض على هذا القول بأن جماعة من أرباب القوب وذوى الاستغراق فى بديع أوصاف المحبوب ، حصل له من سماع بعض

(٢) سورة الطور آيات : ٣٥ - ٣٧ .

(١) سورة النمل الآية : ٧٦

(٣) سورة فصلت آيات : ١ - ١٣ .

الأشعار ما أخرجه عن طوره (١)، وربما مات في الحال (٢).

القول الرابع:

إخباره عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أوفعل وذلك مثل قوله تعالى:

﴿وَإِذْ يَعِذُّكَ اللَّهُ إِحْدَى الطَّاغُوتَيْنِ أَنَّهُمَا كُفُّ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاكِ الشَّوْكَةُ تَكُونُ لَكُمْ﴾ (٣) وكقوله:

﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ (٤)

القول الخامس:

انطباق آياته (٥) على ما يكشفه العلم من نظريات علمية. فالقرآن الكريم أنزله الله سبحانه على رسوله صلى الله عليه وسلم، ليكون حجة له ودستوراً للناس، ليس من مقاصده الأصلية أن يقرر نظريات علمية في خلق السموات والأرض وخلق الإنسان وغيرها، ولكنه في مقام الاستدلال على وجود الله وواحدانيته، وتذكير الناس بآلائه ونعمه ونحو هذا من الأغراض، جاء بآيات تفهم منها سنن كونية، كشف العلم الحديث في كل عصر براهينها، ودل على أن الآيات التي لفت إليها من عند الله، لأن الناس ما كان لهم بها من علم، وما وصلوا إلى حقائقها، وإنما كان استدلالهم بظواهرها. فلما كشف البحث العلمي سنن كونية وظهر أن آية في القرآن أشارت إلى هذه السنن قام برهان جديد على أن القرآن من عند الله، وإلى هذا الوجه من وجوه الإعجاز أرشد الله سبحانه بقوله:

(١) الطور: الحال وجمعه أطوار - لسان العرب ٢٧١٨/٣.

(٢) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن لابن قيم الجوزية ٣٥٠.

(٣) سورة الأنفال الآية: ٧. (٤) سورة المجادلة الآية: ٨.

(٥) علم أصول النفقة للشيخ خلاف ٢٩.

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثَمَرٌ كَقَرْطَمٍ مِنْهُ مَنْ أَضَلُّ لِمَنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ * سَازِجَةً أَيْتَنَافِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ (١)

ومن هذه الآيات قوله تعالى في مقام الاستدلال على قدرته ، ولفت النظر إلى آثاره :

﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَاوِدَةً وَهِيَ تَمُوتُ مَرْتًا السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ (٢)

القول السادس :

وهو لأبي إسحاق إبراهيم النظام أحد رموس المعتزلة ، أن الله تعالى صرف العرب عن معارضته ، وسلب عقولهم ، وكان مقدوراً لهم لكن عاقبهم أمر خارجي ، فالمنع عن معارضته وصرفهم عنه هو المعجزة دون ذات القرآن (٣) .

قال الأستاذ أحمد عز الدين خلف الله (٤) :

ولا يبعد أن يكون هذا القول منقولاً عن الفلسفة الهندية ، فقد ذكر أبو الريحان البيروني المتوفى سنة ٤٤٠ هـ أن جمهور علماء البراهمة في الهند يعتقدون أن البشر يعجزون عن محاكاة (الفيدا) — وهو كتاب يشتمل على مجموعة من الأشعار ، ليس في كلام الناس ما يماثلها في زعمهم ، لأن براهما صرفهم عن الإتيان بمثلها ، سواء كان هذا المنع تكليفاً يسبقه الإيمان بهذا العجز ، أو هو منع تكويني فيكون الصرف بمقتضى التكوين ، ولما بدأ العرب في ترجمة الكتب في العصر العباسي

(١) سورة فصلت آيتا : ٥٢ ، ٥٣ . (٢) سورة النمل الآية : ٨٨ .

(٣) البرهان للزركشي ٩٣/٢ والإتقان ٧/٤ ، وتفسير القرطبي ٦٦/١ والفوائد لابن القيم . ٢٥٢ .

(٤) القرآن يتحدى له ٢٣٨ . ط : السعادة .

الأول عن الفارسية والهندية واليونانية عرف المفكرون المسلمون هذه الأفكار، فتلقف هذا القول المغرمون بكل وافد من الأفكار مستغرب من الأقوال مهما كان شذوذه، ووجدت هذه الفكرة أنصاراً بين علماء الفلسفة الكلامية، فكان أول من جاهر بها أبو إسحاق النظام ودافع عنها وكأنها من مسائل علم الكلام.

وهذا القول فاسد لما يلي:

أولاً: يلزم من القول بالصرقة زوال الإعجاز بزوال زمان التحدى، وخلق القرآن من الإعجاز وفي ذلك خرق لإجماع الأمة، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم العظمى، ولا معجزة له باقية سوى القرآن وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة.

قال القرطبي رحمه الله (١):

«..... وإذا كان كذلك علم أن نفس القرآن هو المعجز، لأن فصاحته وبلاغته أمر خارق للعادة، إذ لم يوجد قط كلام على هذا الوجه، فلما لم يكن ذلك الكلام مألوفاً معتاداً منهم دل على أن المنع والصرقة لم يكن معجزاً».

ثانياً: إن الله عز وجل وصف القرآن الكريم بأوصاف ذاتية تجعله فى مكانة لا تصل إليها أى معجزة أخرى، وهذه الأوصاف توجب أن يكون إعجازه ذاتياً لا لشيء آخر خارجي. قال تعالى:

﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ تَنْفَعُ مَنَّهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ تُرَالَيْنِ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن هَادٍ ﴾ (٢)

ثالثاً: إن العرب عندما تلقوا القرآن وسمعوه أذهلهم أسلوبه، وراعهم

(١) تفسير القرطبي ٦٦/١. (٢) سورة الزمر الآية : ٢٣

بيانه واعترفوا ببلاغته وفصاحته ، وقالوا : ما رأينا مثله شعراً ولا نثراً ، ومن ثم فالعجز يكون لذاته وليس لأمر خارج عنه .

القول السابع :

أن إعجاز القرآن يظهر في حفظ آياته من التبديل والتغيير، وصون كلماته من النقل والتحويل ، فلا يستطيع مخلوق على وجه الأرض أن يزيد فيه أو ينقص منه أو يبدل حرفاً بحرف وذلك من آياته الكبرى .

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله بعد ذكره موقف العلماء من وجوه الإعجاز^(١) :

والأقرب من هذه الأقاويل إلى الصواب قول من قال : إن إعجازه بحراسته من التبديل والتغيير والتصحيح^(٢) ، والتحريف والزيادة ، والنقصان ، فإنه ليس عليه إيراد ولا مطعن اهـ .

القول الثامن :

مناسبة آياته وسوره وارتباط بعضها ببعض ، حتى إنها تظهر كالكلمة الواحدة منتظمة المباني منسقة المعاني .

القول التاسع : وهو المختار

أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال ، لا بكل واحد منها عن انفراد فإنه جمعها كلها ، فلامعنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع ، بل وغير ذلك مما لم يذكر . فمنها أنه لم يزل غصاً طرياً في أسماع السامعين ، وعلى ألسنة القارئین ، ومنها ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه في صورة كلام هو مخاطبة من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم تارة ومخاطبة أخرى لخلقه لا في صورة كلام يستمليه^(٣)

(١) الفوائد ٢٥٥ .

(٢) التصحيح : الخطأ في الصحيفة - لسان العرب ٢٤٠٥/٣ .

(٣) يقال استملته الكتاب أى سأله أن يمليه على - لسان العرب ٤٢٧٣/٥ .

من نفسه من قُذِفَ في قلبه ، وأوحى إليه ما شاء أن يلقيه إلى عباده على لسانه ، فهو يأتي بالمعاني التي ألهمها بألفاظه التي يكسوها إياه كما يشاهد من الكتب المتقدمة ، ومنها جمعه بين صفتي الجزالة والعدوبة ، وهما كالمتضادين لا يجتمان غالباً في كلام البشر ، لأن الجزالة من الألفاظ التي لا توجد إلا بما يشوبها (١) من القوة والعدوبة فيها ما يضادها من السلاسة والسهولة .

فنحنا نحو الصورة الأولى فإنما يقصد الفخامة والروعة في الأسماع مثل الفصحاء من الأعراب وفحول الشعراء منهم .

ومن نحنا نحو الثانية قصد كون الكلام في السماع أعزب وأشهى ، وألذ مثل أشعار المخضرمين . وترى ألفاظ القرآن قد جمعت في نظمه هاتين الصفتين وذلك من أعظم وجوه البلاغة والإعجاز . ومنها جعله آخر الكتب غنياً عن غيره وجعل غيره من الكتب المتقدمة ، قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه (٢) إليه قال تعالى :

﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُضُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ (٣)

خلاصة الأمر:

أن وجوه الإعجاز لا يمكن البتة حصرها ، وكون القرآن آية معجزة ليس هو من جهة فصاحته وبلاغته فقط أو نظمه وأسلوبه فقط ، ولا من جهة صرف الدواعي عن معارضته فقط ، ولا من جهة إخباره بالغيب فقط ، بل هو آية بينة معجز من وجوه متعددة لا يمكن حصرها ، من جهة اللفظ ، ومن جهة النظم ، ومن جهة البلاغة ، في دلالة اللفظ على المعنى ، ومن جهة معانية التي أمر بها ومعانيه التي أخبر بها عن الله

(١) الشوب: الخلط يقال شاب الشيء شوباً إذا خلطه - لسان العرب ٢٣٥٥/٣ .

(٢) البرهان للزركشي ١٠٦/٢ ، ١٠٧ . (٣) سورة النمل الآية : ٧٦ .

تعالى وأسمائه وصفاته وملائكته وغير ذلك، ومن جهة معانية التي أخبر بها عن الغيب في الماضي، وعن الغيب في المستقبل، ومن جهة ما أخبر به عن المعاد، ومن جهة ما بين فيه من الدلائل اليقينية والأقيسة العقلية التي هي الأمثال المضروبة كما قال تعالى :

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَعْرِ جَدَلًا ﴾ (١) وقال سبحانه :

﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴾ (٢)
قال الأستاذ أحمد خلف الله (٣) :

« فإن المتبصر في آي الذكر الحكيم قد يدرك من وجوه الإعجاز ما لا يدركه غيره ولا يذوقه سواه » .

تنبيه :

اختلف العلماء في قدر المعجز من القرآن، فذهب أكثر العلماء منهم القاضى الباقلانى (٤)، والإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله إلى القول، بأن أقل ما يعجز عنه من القرآن السورة سواء كانت قصيرة

أو طويلة، تمسكاً بقوله تعالى : ﴿ فَأَنذَرْتُهُمْ مِثْلَ هَٰذِهِ ﴾ (٥)

أوما كان بقدرها من الكلام بحيث يتبين فيه تفاضل قوى البلاغة، فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة الكوثر فذلك معجز.

قال القاضى رحمه الله (٦) :

ولم يقيم دليل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر،

(٢) سورة الزمر الآية : ٢٧ .

(٤) البرهان ١٠٨/٢ .

(١) سورة الكهف الآية : ٥٤ .

(٣) القرآن يتحدى ٢٤٦ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٣ .

(٦) إعجاز القرآن له ١٥١/٢ هامش الإتيقان ط . بيروت .

وهذا القول هو الراجح الذى تؤيده النصوص القرآنية التى أعلنت التحدى .

وذهبت المعتزلة إلى أن القدر المعجز متعلق بجميع القرآن ، نكن الآية السابقة ترد عليهم .

وقال قوم : لا يحصل الإعجاز بآية بل يشترط الآيات الكثيرة .

وقال آخرون : يتعلق بقليل القرآن وكثيره لقوله تعالى :

﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴾ (١)

قال القاضى رحمه الله (٢) :

ولا دلالة فى الآية ، لأن الحديث التام لا تحصل حكايته فى أقل من كلمات سورة قصيرة .

وجوه المخاطبات فى القرآن الكريم :

قال ابن الجوزى رحمه الله (٣) : الخطاب فى القرآن على خمسة عشر وجهاً .

وقال غيره : يرد الخطاب على أكثر من ثلاثين وجهاً .

الأول : خطاب العام المراد به العموم . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ إِنَّا لِلَّهِ كُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٤) وقوله :

﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ (٥) وقوله :

﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ (٦)

الثانى : خطاب الخاص والمراد به الخصوص . ومنه قوله تعالى :

(٢) إعجاز القرآن ١٥٢/٢ .

(١) سورة الطور الآية : ٣٤ .

(٤) سورة المجادلة الآية : ٧ .

(٣) الإتيان ١٠٩/٣ .

(٦) سورة الانفطار الآية : ٦ .

(٥) سورة الكهف الآية : ٤٩ .

﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (١) وقوله :

﴿ يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ ﴾ (٢)

الثالث : خطاب العام والمراد به الخصوص . وقد اختلف العلماء فى وقوع ذلك فى القرآن ، فأنكره بعضهم لأن الدلالة الموجبة للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة ، كقوله تعالى :

﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (٣)

والصحيح (٤) أنه واقع كقوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ (٥)

وعومومه يقتضى دخول جميع الناس فى اللفظين جميعاً ، والمراد بعضهم لأن القائلين غير المقول لهم ، والمراد بالأول نعيم بن مسعود الثقفى ، والثانى أبو سفيان وأصحابه (٦) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ﴾ (٧)

فالخطاب عام أريد به الخصوص ، لأن الأطفال والمجانين لم يدخلوا فيه .

الرابع : خطاب الخاص والمراد به العموم ومنه قوله تعالى :

﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (٨)

فالخطاب مفتتح بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد سائر من يملك الطلاق ، فالخطاب خاص أريد به العموم . ومنه قوله تعالى :

(١) سورة آل عمران الآية : ١٠٦ . (٢) سورة المائدة الآية : ٦٧ .

(٣) سورة العنكبوت الآية : ١٤ . (٤) البرهان فى علوم القرآن ٢/٢٢٠ .

(٥) سورة آل عمران الآية : ١٧٣ .

(٦) تفسير ابن كثير ٢/١٤٧ ، وصفوة التفاسير ١/٢٤٥ .

(٧) سورة النساء الآية : ١ . (٨) سورة الطلاق الآية : ١ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجْرَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ
يَمِينُكَ ﴾ (١) الآية .

قال الإمام الصيرفي (٢) : كان ابتداء الخطاب له صلى الله عليه وسلم ، فلما قال في الموهوبة (خَالِصَةً لَكَ) علم أن ما قبلها له صلى الله عليه وسلم ولغيره .

الخامس : خطاب الجنس كقوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ (٣)

السادس : خطاب النوع نحو قوله تعالى : ﴿ يٰبَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ (٤)

السابع : خطاب العين . نحو قوله تعالى :

﴿ يٰأَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (٥)

وقوله : ﴿ يٰيُوحَاقِبُطِيسَلِّمُ ﴾

وقوله : ﴿ يٰكِبْرَهِيمُ * قَدْ صَدَّقَ الرُّؤْيَا ﴾ (٦)

الثامن : خطاب المدح . نحو قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ (٧)

(١) سورة الاحزاب الآية : ٥٠ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الفقيه الشافعي المعروف بالصيرفي ببغداد له تصانيف في أصول الفقه توفي رحمه الله سنة ٣٣٠ هـ — الباب لابن الأثير ٦٦/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٥٨/١ .

(٣) سورة الأحزاب الآية : ٤٥ . (٤) سورة البقرة الآية : ٤٠ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٣٥ . (٦) سورة هود الآية : ٤٨ .

(٧) سورة الصافات الآية : ١٠٤ ، ١٠٥ . (٨) سورة التحريم الآية : ٧ .

وهذا وقع خطاباً لأهل المدينة الذين آمنوا وهاجروا تمييزاً لهم عن أهل مكة .

التاسع : خطاب الذم . كقوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ (١)

وقوله :

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ (٢)

ولتضمنه الإهانة لم يقع في القرآن غير هذين الموضعين وأكثر الخطاب بـ :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ على المواجهة وفي جانب الكفار جيء

بلفظ الغيبة إعراضاً عنهم كقوله تعالى :

﴿ إِنَّا لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٣)

وقوله : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٤)

العاشر : خطاب الكرامة كقوله تعالى :

﴿ يٰٓأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ أَنزِلْ وَأَنْتَ وَزَوْجُكَ لَاجِنَا ﴾ (٥)

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ (٦) و : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ ﴾ (٧)

ويلاحظ أن الخطاب بالنبي نجده في محل لا يليق به الخطاب بالرسول ، وكذا عكسه كقوله تعالى في الأمر بالتشريع العام : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ وفي مقام الخاص : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ وقد يعبر بالنبي في مقام التشريع العام لكن

(٢) سورة الكافرون الآية : ١

(١) سورة التحريم الآية : ١٧٤ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٣٥

(٣) ، (٤) سورة آل عمران آيتا : ١٠ ، ١٢ .

(٨) سورة المائدة الآية : ٦٧

(٦) سورة التحريم الآية : ١ .

مع قرينة إرادة العموم كقوله تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتْهُ النِّسَاءُ ﴾ (١)

ولم يقل طلقت .

الحادى عشر : خطاب الإهانة نحو قوله تعالى لإبليس :

﴿ فَأَخْرِجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ * وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَى يَوْمِ

الَّذِينَ ﴾ (٢)

وقوله : ﴿ أَخْسَوْا فِيهَا وَلَا تَكْلُونِ ﴾ (٣)

الثانى عشر : خطاب التهم نحو قوله تعالى :

﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (٤) والخطاب هنا لأبى جهل لأنه

قال : ما بين جبليةا - يعنى مكة - أعز ولا أكرم منى (٥).

الثالث عشر : خطاب الجمع بلفظ الواحد كقوله تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَذَّافًا مَلْقِيْدٌ ﴾ (٦)

الرابع عشر : خطاب الواحد بلفظ الجمع كقوله تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾ إلى قوله :

﴿ فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَاتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (٧)

فهو خطاب له صلى الله عليه وسلم وحده إذ لا نبى معه ولا بعده . ونحو قوله تعالى :

(٢) سورة الحجر الآية : ٣٤ ، ٣٥

(١) سورة الطلاق الآية : ١ .

(٤) سورة الدخان الآية : ٤٩

(٣) سورة المؤمنون الآية : ١٠٨ .

(٦) سورة الإنشقاق الآية : ٦ .

(٥) تفسير ابن كثير ٢٤٦/٧ .

(٧) سورة المؤمنون آيات : ٥١ - ٥٤ .

﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ، وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴾ (١)

فالخطاب هنا للنبي صلى الله عليه وسلم وحده بدليل قوله تعالى

بعد ذلك : ﴿ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ (٢)

الخامس عشر : خطاب الواحد بلفظ الاثنين ، نحو قوله تعالى :

﴿ أَفَلْيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ (٣) والمراد مالك خازن النار. فالخطاب

لمالك وحده ، وجاء بلفظ الاثنين . وقيل : الخطاب لخزنة النار

والزبانية ، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين . وقيل : للملكين الموكلين

في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَ سَائِرٍ وَشَهِيدٌ ﴾ (٤) فيكون

على الأصل .

السادس عشر : خطاب الاثنين بلفظ الواحد . ومنه قوله تعالى :

﴿ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴾ (٥) أي ويا هارون . وفيه وجهان :

الأول : أنه أفردته بالنداء لإدلاله عليه بالتربية .

الثاني : لأنه صاحب الرسالة والآيات وهارون تبع له (٦) .

ومن قوله تعالى : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشَقَّ ﴾ (٧)

قال الإمام البيضاوي رحمه الله (٨) :

أفرده بإسناد الشقاء إليه بعد اشتراكهما في الخروج اكتفاء باستلزام

(١) سورة النحل الآية : ١٢٦ . (٢) سورة النحل الآية : ١٢٧ .

(٣) سورة ق الآية : ٢٤ . (٤) سورة ق الآية : ٢١ .

(٥) سورة طه الآية : ٤٩ . (٦) تفسير البيضاوي ٤١٧ .

(٧) سورة طه الآية : ١١٧ . (٨) تفسير البيضاوي ٤٢٣ .

شقائه شقائها من حيث إنه قيّم عليها ، أو محافظة على الفواصل أولاً
المراد بالشقاء التعب فى طلب المعاش ، وذلك وظيفة الرجال اهـ . وقيل :
إغضاء عن ذكر المرأة كما قيل : من الكرم سترُ الحُرْم (١) .

السابع عشر : خطاب الاثنين بلفظ الجمع كقوله تعالى :

﴿ أَنْ تَبُوءَ الْقَوْمَ كَمَا يُبْصِرُونَ وَأَجْعَلُوا يُبُونَكُمْ فَبِكَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٢)

الثامن عشر : خطاب الجمع بلفظ الاثنين نحو قوله تعالى : (أَلْقِيَا
فِي جَهَنَّمَ) على القول القائل إن الخطاب هنا لحرّنة النار والزبانية .

التاسع عشر : خطاب الجمع بعد الواحد . كقوله تعالى :

﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ
عَمَلٍ ﴾ (٣)

فجمع ثالثها والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما جمع الفعل
الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي صلى الله عليه وسلم ،
وهذا الجمع للتفخيم له صلى الله عليه وسلم والتعظيم (٤) .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتْهُ الْنِسَاءُ ﴾ (٥)

العشرون : خطاب الواحد بعد الجمع كقوله تعالى :

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٦)

الحادى والعشرون : خطاب الاثنين بعد الواحد ، نحو قوله تعالى :

﴿ أَرْجَيْنَا لِنَلْقَنَا غَمًّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمَا الْكِبَرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٧)

(٢) سورة يونس الآية : ٦١ .

(٤) البرهان ٢/٢٤١ .

(٦) سورة البقرة الآية : ٤٣ .

(١) الإتيان ٣/١١٣ .

(٣) سورة يونس الآية : ٦١ .

(٥) سورة الطلاق الآية : ١ .

(٧) سورة يونس الآية : ٧٨ .

الثانى والعشرون : خطاب الواحد بعد الاثنى نحو قوله تعالى :

﴿ فَمَنْ رَبُّكُمْ مِثْلُ مَا يُمُوسَىٰ ﴾ (١)

الثالث والعشرون : خطاب العين والمراد به الغير كقوله تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتِّوَالِلَهُ وَلَا تُطِيعُ الْكُفِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ (٢)

فالخطاب له صلى الله عليه وسلم ، والمراد أمته لأنه صلى الله عليه وسلم كان تقيًا وحاشاه من طاعة الكفار والمنافقين . والدليل على ذلك قوله تعالى فى سياق الآية :

﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (٣)

ومنه قوله تعالى :

﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ (٤)

فالخطاب له والمراد غيره . ومنهم من أجراه على حقيقة وأوله والمعنى : قل يا محمد : إن كنت فى شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود . إنهم أعلم به من أجل أنهم أصحاب كتاب (٥) .

الرابع والعشرون : خطاب الغير والمراد به العين نحو قوله تعالى :

﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ﴾ (٦)

الخامس والعشرون : الخطاب العام الذى لم يقصد به مخاطب معين .

ومنه قوله تعالى :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٧)

(٢) ، (٣) سورة الأحزاب آيتا : ١ ، ٢ .

(٥) عصمة الأنبياء للإمام الرازى ١٤٢ .

(٧) سورة الحج الآية : ١٨ .

(١) سورة طه الآية : ٤٩ .

(٤) سورة يونس الآية : ٩٤ .

(٦) سورة الأنبياء الآية : ١٠ .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (١) وقوله :

﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ ﴾ (٢)

قال الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله (٣) :

لم يقصد بذلك خطاب معين، بل كل أحد وأُخْرِجَ في صورة الخطاب لقصد العموم يريد أن حالهم تناهت في الظهور بحيث لا يختص بها راءٍ دون راءٍ بل كل من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب اهـ.

السادس والعشرون : خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره . ومنه

قوله تعالى : ﴿ فَإِلَّا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ (٤)

خوِطِبَ به النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال للكفار : (فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ) بدليل قوله تعالى بعد ذلك (فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

السابع والعشرون : خطاب التلوين وهو الالتفات نحو قوله تعالى :
(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ)

الثامن والعشرون : خطاب الجمادات خطاب من يعقل نحو قوله تعالى :

﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَيْنَ أَطْوَعَا أَوْ كَرِهْنَا قَالَتْ أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (٥)

وقد اختلف العلماء في هذه المقالة هل هي حقيقة بأن جعل لها حياة وإدراكاً يقتضى نطاقها أو مجاز بمعنى أنه ظهر فيها من اختيار الطاعة والخضوع بمنزلة هذا القول ؟

(٢) سورة السجدة الآية : ١٢ .

(١) سورة الأنعام الآية : ٢٧ .

(٤) سورة هود الآية : ١٤ .

(٣) الإتيان ١١٤/٣ .

(٥) سورة فصلت الآية : ١١ .

فقليل بالأول لأنه لا شيء يدفعه والعبرة فيه أتم والقدرة فيه أظهر
وقيل بالثاني (١) .

التاسع والعشرون : خطاب التوبيخ . كقوله تعالى :

﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) وقوله :

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٣)

الثلاثون : خطاب التحنن والاستعطاف نحو قوله تعالى :

﴿ يٰٓعِبَادِىَ الَّذِينَ أَنْشَرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ (٤)

الحادى والثلاثون : خطاب التحبب أو التحبيب كقوله تعالى :

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ (٥) . وقوله :

﴿ يٰٓبَنُوٓاؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾ (٦)

الثانى والثلاثون : خطاب التعجيز كقوله تعالى :

﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ﴾ (٧)

الثالث والثلاثون : خطاب التشریف . وهو كل ما فى القرآن مخاطبة

بِقُلْ كالقلاقل (٨) . وكقوله تعالى :

﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ ... ﴾ (٩) الآية

وهو تشریف منه سبحانه هذه الأمة ، بأن يخاطبها بغير واسطة لتفوز
بشرف المخاطبة . إذ ليس من الفصيح أن يقول الرسول للمرسل إليه قال
لى المرسل — قل كذا وكذا — ولأنه لا يمكن إسقاطها فدل على أن المراد

(١) البرهان ٢/٢٤٦ ، وتفسير ابن كثير ٧/١٥٦ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٢٣ . (٣) سورة الأنفال الآية : ١ .

(٤) سورة الزمر الآية : ٥٣ . (٥) سورة مريم الآية : ٤٢ .

(٦) سورة طه الآية : ٩٤ . (٧) سورة البقرة الآية : ٢٣ .

(٨) هى الإخلاص والمعوذتان والكافرون . (٩) سورة آل عمران الآية : ٨٤ .

بقاؤها ولا بد لها من فائدة فتكون أمراً من المتكلم للمتكلم بما يتكلم به
أمره شفاهاً بلا واسطة كقولك لمن تخاطبه : افعل كذا .

الرابع والثلاثون : خطاب المعلوم ، ويصح ذلك تبعاً لموجود نحو قوله

تعالى : ﴿ يٰبَنِي آدَمَ ﴾ (١)

فإنه خطاب لأهل ذلك الزمان ، ولكل من بعدهم على نحو ما يجرى
من الوصايا في خطاب الإنسان لولده وولد ولده ما تناسلوا بتقوى الله
وإتيان طاعته .

(١) سورة الأعراف الآية : ٣١ .

الباب الثانى

فى الأحكام التى تضمنها القرآن الكريم وما يتعلق بها
وفيه فصول

الفصل الأول: فى الأحكام الواردة فى القرآن

الفصل الثانى: فى تعليل القرآن للأحكام

الفصل الثالث: فى أسلوب القرآن فى بيان الأحكام.

الفصل الرابع: فى طرق استخراج الأحكام من القرآن

الفصل الأول

فى الأحكام الواردة فى القرآن

تقدم الكلام عن جية القرآن وعلم أنه عمدة الأحكام والمصدر الأول

للتشريع قال تعالى: ﴿ مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (١)

وقال سبحانه: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٢)

والذى يجب التنبيه عليه أن تعريف القرآن للأحكام الشرعية أكثر كلى لا جزئى يعنى لا يختص بشخص دون شخص، ولا بحال دون حال، ولا زمان دون زمان، وأيضاً مفصلاً مستوعباً لشروط وأركان وموانع ما يطلب أو ما ينهى عنه، والدليل على ذلك الاستقراء (٣)، فهو محتاج إلى كثير من البيان والسنة على كثرتها وكثرة مسائلها، إنما هى بيان له

(١) سورة الأنعام الآية: ٣٨.

(٢) سورة النحل الآية: ٨٩.

هذا وقد استدلل المنكرون للسنة بهاتين الآيتين وهو استدلال باطل، لأن معنى قوله تعالى: ﴿ مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ أن القرآن بيان لأمر الدين، إما بطريق النص أو بطريق الإحالة على السنة، وإلا لتناقضت هذه الآية مع قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ وكذلك المعنى فى قوله: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (مكانة السنة فى الإسلام للدكتور محمد أبوزهرة ٢٣).

(٣) الاستقراء: هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر كلى يشملها وهو نوعان.

(أ) تام: وهو تصفح جميع الجزئيات ليحكم بحكمها على كلى يشملها مثل قولنا: كل إنسان ناطق، وهذا النوع يفيد القطع اتفاقاً.

(ب) ناقص: وهو تصفح أغلب الجزئيات ليحكم بحكمها على كلى يشملها كقولنا: =

قال تعالى :

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (١)

فالقرآن على اختصاره جامع ، ولا يكون جامعاً إلا والمجموع فيه أمور
كليات ، لأن الشريعة تمت بتمام نزوله لقوله تعالى :

﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ

الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (٢)

ولونظرنا إلى حيث القرآن عن الصلاة والزكاة والجهاد مثلاً لوجدناه
غير مبين لجميع أحكامه ، والذي قام بهذا السنة المطهرة (٣) .

والتأمل في الأحكام التي تضمنها القرآن يجدها كثيرة متنوعة يمكن
تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي :

القسم الأول : الأحكام المتعلقة بالعقيدة كالإيمان بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر. فهذه الأحكام الاعتقادية تتعلق بما يجب
على المكلف اعتقاده في الله وملائكته... إلخ. على العموم محل دراسة
هذه الأحكام علم التوحيد.

القسم الثاني : الأحكام المتعلقة بتهذيب النفس وتسمى بالأحكام
الأخلاقية المرتبطة بما يجب على المكلف أن يتزین ويتحلّى به من

= كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، وإنما كان هذا استقراء ناقصاً ،
لأن التماسح لا يحرك فكه الأسفل فالحكم مختلف فيه .
وهذا النوع مختلف فيه :

فذهب بعضهم إلى القول بأنه لا يفيد الحكم لاقطعاً ولا ظناً .

وذهب بعضهم إلى أنه يفيد الحكم ظناً ولا يفيد قطعاً .

(شرح الاسنوى ٣/ ١٣٣ ، وبحوث في الأدلة المختلف فيها للدكتور محمد العيد ٣٧) .

(٢) سورة المائدة الآية : ٣ .

(١) سورة النحل الآية : ٤٤ .

(٣) المواقات ٣/ ٣٦٦ .

الفضائل، وأن يتخلى عنه من الرذائل. ومحل دراسة هذه النوع من الأحكام علم التصوف.

القسم الثالث: الأحكام العملية المتعلقة بما يصدر عن المكلف من أقوال وأفعال وعقود وتصرفات. وهذه الأحكام تسمى بالأحكام الفقهية، والتي يقصد الوصول إليها عن طريق علم أصول الفقه.

وهذه الأحكام نوعان:

النوع الأول: أحكام العبادات من صلاة وصوم، وحج وزكاة، ونذر وعين ونحوها. وفائدة هذا النوع من الأحكام تنظيم العلاقة بين العبد وربه.

النوع الثانى: أحكام المعاملات من عقود وتصرفات وعقوبات وجنایات وغيرها. وفائدة هذا النوع من الأحكام تنظيم علاقة المكلفين بعضهم ببعض، سواء أكانوا أفراداً أم أمماً أم جماعات. وهذه الأحكام تسمى فى الاصطلاح الشرعى أحكام العلاقات، وأما فى اصطلاح العصر الحديث^(١)، فقد تنوعت أحكام المعاملات بحسب ما تتعلق به وما يقصد بها إلى الأنواع الآتية:

١ - أحكام الأسرة: وهى التى تتعلق بالأسرة من بدء تكوينها، وقد فصلها القرآن بما لم يفصل به الأحكام فى أى موضوع من موضوعات الأحكام الشرعية، فقد فصل أحكام الزواج وبين المحرمات وفصل أحكام الطلاق، وبين أنواع العدة ومواضعها كما بين أيضاً الفرائض بياناً شافياً. والقصد من وراء هذه الأحكام هو تنظيم العلاقة بين الزوجين والأقارب بعضهم ببعض، ويلاحظ أن آياتها فى القرآن نحو سبعين آية.

٢ - الأحكام المدنية: وهى التى تتعلق بمعاملات الأفراد المالية

(١) علم أصول الفقه للشيخ خلاف ٣٢، ٣٣.

كالبيع والرهن والإجارة. والغرض من تشريعها تنظيم علاقات الأفراد المالية وحفظ حق كل ذي حق وآياتها في القرآن نحو سبعين آية (١).

٣ - الأحكام المتعلقة بالجرائم والعقوبات: وهي التي يطلق عليها بالأحكام الجنائية وآياتها نحو ثلاثين آية.

وقد لاحظ القرآن في العقوبات التي قررها أموراً أربعة هي (٢):

(أ) المحافظة على النفوس والعقول والأديان والأموال والنسل، ولذلك بين أن القصاص فيه حياة قال تعالى:

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ (٣)

ولا يكون ذلك إلا بتحقيق المحافظة على ما ذكر.

(ب) شفاء غيظ المجنى عليه، فإنه مكلم (٤) ومن الواجب مداواة جروحه، ولذلك جعل لولى المقتول الحق في القصاص قال تعالى:

﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ (٥)

(ج) تعويض المجنى عليه وأسرته وذلك إذا تعذر القصاص الكامل لأتى سبب من الأسباب.

(د) جعل العقوبة تابعة للشخص، فتكبر بكبره، وتصغر بصغره، لأن الجريمة تكبر بكبر المجرم، وتصغر بصغره، والدليل على ذلك أن القرآن

(١) الوجيز في أصول الفقه ١٥٢. (٢) أصول الفقه للشيخ أبي زهرة ٧٧

(٣) سورة البقرة الآية: ١٧٩.

(٤) الكلم: الجراحة والجمع كلوم وكلام وقد كلمه من باب صرب - مختار الصحاح ٥٧٧.

(٥) سورة الإسراء الآية: ٣٣.

هذا وقد قال ابن قيم الجوزية رحمه الله - الداء والدواء ١٢٨ - القتل يتعلق به حقوق ثلاثة: حق الله، وحق المظلوم المقتول، وحق وليه، فإذا سلم القاتل نفسه إلى الولي ندماً وتوبة فإن حق الله يسقط كما يسقط حق الولي بالاستيفاء أو الصلح =

الكريم جعل عقوبة العبد على النصف من عقوبة الحر قال تعالى :

﴿ فَإِذَا أُحْصِيَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفِجْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ

الْعَذَابِ ﴾ (١)

٤ - الأحكام المتعلقة بنظام الحكم وأصوله : ويقصد بها تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

وخلاصة ما تذكره الآيات القرآنية في هذا المقام خمسة أسس هي :

(أ) العدل ، قال تعالى :

﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ (٢)

والعدل الذى يقصده القرآن هو عدل الحاكم مع المحكومين ، وعدل الرعية مع الراعى ، وعدل الناس فيما بينهم ، وهو يقتضى المساواة المطلقة فى تطبيق أحكام القرآن على الجميع ، وقد وجاء فى الحديث الشريف : «وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» (٣) .

(ب) الشورى - قال تعالى : ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ (٤)

قال المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة (٥) : إن القرآن لم يبين وسائل الشورى كما لم يبين وسائل تحقيق العدالة ، بل ترك ذلك لتقدير الناس لينتهجوا أحسن الوسائل التى توصلهم إلى المطلوب على الوجه الأكمل ، ولأن وسائل الشورى تختلف باختلاف الجماعات ، وباختلاف أحوال الناس ، وباختلاف العصور .

= أو العفو، أما حق المقتول فإن الله يعوضه عنه يوم القيامة عن عبده التائب المحسن ويصلح بينه وبينه .

(١) سورة النساء الآية : ٢٥ . (٢) سورة النساء الآية : ٥٨ .

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه ٤٧/٢ . (٤) سورة الشورى الآية : ٣٨ .

(٥) أصول الفقه له ٧٨ .

(ج) التعاون بين الحاكم والمحكوم قال تعالى :

﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ (١)

(د) حماية المجتمع من الرذائل وحماية الأموال والأنفس والأعراض والدين كما تقدم .

(هـ) اتجاه الحاكم إلى الإصلاح والعمل على كل ما فيه مصلحة للمسلمين .

٥ - الأحكام الاقتصادية وهي المتعلقة بموارد الدولة ومصارفها ، وبحقوق الأفراد في أموال الأغنياء ، والغاية من وراء تشريع هذه الأحكام تنظيم العلاقات المالية بين الأغنياء والفقراء ، وبين الدولة والأفراد وآياتها في القرآن عشر آيات .

٦ - الأحكام المتعلقة بمعاملة الدولة الإسلامية للدول الأخرى ، ومدى علاقتها بها ، ونوع هذه العلاقة في السلم والحرب وما يترتب على ذلك من أحكام . ويقصد بها تحديد علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول وتحديد علاقة المسلمين بغيرهم في بلاد الدول الإسلامية وآياتها في القرآن خمس وعشرون آية .

٧ - الأحكام المتعلقة بالقضاء والشهادة واليمين . ويقصد بها تنظيم إجراءات التقاضي لتحقيق العدالة بين الناس ، وهي تدخل فيما يسمى اليوم بقانون المرافعات ، وتبلغ آياتها في القرآن ثلاث عشرة آية (٢) .

هذا وقد قال الإمام الغزالي رحمه الله (١) : إن آيات الأحكام في القرآن خمسمائة آية . وقال بعض العلماء : مائة وخمسون ، على أساس أن آيات القصص والأمثال في القرآن يستنبط منها كثير من الأحكام .

(٢) الوجيز في أصول الفقه ١٥٢ ، ١٥٣ .

(١) سورة المائدة الآية : ٢ .

(٣) المستصفى ٢ / ٣٥٠ .

وقد قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله (١) :

معظم آى القرآن لا يخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة وأخلاق جميلة، ثم من الآيات ما صرح فيه بالأحكام وهو كثير، وسورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام مشتملة على كثير من ذلك. ومنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط، إما بلا ضم إلى آية أخرى كاستنباط صحة أنكحة

الكفار من قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَآتُهُ حَمَلَاتُ الْخَطْبِ ﴾ (٢)

وصحة صوم الجنب من قوله تعالى :

﴿ فَالَّذِينَ بَشِيرُوا مِمَّا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْبِغَ لَكُمْ الْخُبْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخُبْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٣)

فلو لم يكن صوم الجنب صحيحاً لما أباح الله له الوقاع حتى الفجر. وأما مع ضمنية آية أخرى كاستنباط على وابن عباس رضى الله عنهم أن أقل الحمل ستة أشهر من قوله تعالى :

﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ (٤)

مع قوله تعالى : ﴿ وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ (٥)

وعليه جرى الإمام الشافعى رضى الله عنه (٦) . واحتج بها الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه (٧) على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف — ثلاثون شهراً — حيث إن الله تعالى قدر لشيئين مدة واحدة، فانصرفت

(١) الاتقان ٤ / ٤٠، ٤١ .

(٢) سورة البقرة الآية : ١٨٧ .

(٣) سورة لقمان الآية : ١٤ .

(٤) الباب فى شرح الكتاب ٣ / ٣١ .

(٥) سورة المسد الآية : ٤ .

(٦) سورة الأحقاف الآية : ١٥ .

(٧) روضة الطالبين للنووى ٨ / ٣٧٤، ٣٧٥ .

المدة بكماها إلى كل واحد منها، فلما قام النص الأول في أحدهما بقي الثاني على أصله، ومثل ذلك بالأجل الواحد للدينين، فإنه مضروب بكما له لكل واحد منها، وأيضاً فإنه لا بد من اعتبار مدة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغير الغذاء، فاعتبرت مدة يعتاد الصبي فيها غذاء طبيعياً غير اللبن، ومدة الحمل قصيرة فقدمت الزيادة على الحولين.

فإن قيل: العادة الغالبة في مدة الحمل تسعة أشهر، وكان المناسب في مقام الامتنان ذكر الأكثر المعتاد لا الأقل النادر كما في جانب الفصل.

فالجواب: أن هذه المدة أقل مدة الحمل، ولما كان الولد لا يعيش غالباً إذا وضع لستة أشهر كانت مشقة الحمل في هذه المدة موجودة لا محالة في حق كل مخاطب، فكان ذكره أدخل في باب المناسبة، بخلاف الفصل لأنه لأحد لجانب القلة فيه، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم، ولهذا اعتبر فيه الأكثر لأنه الغالب، ولأنه اختياري كأنه قيل: حملته ستة أشهر لا محالة إن لم تحمله أكثر^(١).

ومثله استنباط الأصوليين أن تارك الأمر يستحق العقاب من قوله

تعالى: ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ ^(٢)

مع قوله جل شأنه: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٣)

وكذلك استنباط بعض المتكلمين أن الله خالق لأفعال العباد من قوله

تعالى: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(٤)

(٢) سورة طه الآية: ٩٣.

(١) البرهان في علوم القرآن ٥/٢.

(٤) سورة الإنسان الآية: ٣٠.

(٣) سورة الجن الآية: ٢٣.

مع قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ (١)

فإذا ثبت أنه يخلق ما يشاء ، وأن مشيئة العبد لا تحصل إلا إذا شاء الله أنتج أنه تعالى خالق لمشيئة العبد .

وجدير بالذكر التنبيه على أن هذه الأحكام يستدل عليها تارة بالصيغة ، وتارة بالإخبار كقوله تعالى :

﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ الْفِيَامِ الرَّفْتُ إِلَىٰ يَسْكُرِكُمْ ﴾ (٢)

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَسَةُ ﴾ (٣)

وتارة بما رتب عليها في العاجل أو الآجل من خير أو شر ، أو نفع أو ضرر ، وقد نوع الشارع ذلك أنواعاً كثيرة ترغيباً لعباده وترهيباً وتقريباً إلى أفهامهم .

على العموم كانت آيات الأحكام تنزل على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغالب جواباً لحوادث في المجتمع الإسلامي ، وهذه الحوادث تعرف بأسباب النزول ، وأحياناً كانت تنزل آيات الأحكام جواباً عن أسئلة يسألها بعض المؤمنين ، وقليلاً ما كانت الأحكام تنزل مبتدأة (٤) ومن أمثلة هذين القسمين ما يلي :

أولاً : القسم الأول :

١ - قال تعالى :

﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَئِنَّكُمْ مُّؤْمِنَةً خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا أُعْجَبُكُمْ ﴾ (٥)

(٢) سورة البقرة الآية : ١٨٧ .

(٤) تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ الخضرى ١٣ .

(١) سورة القصص الآية : ٦٨ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٣ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٢١ .

يقول القرطبي رحمه الله في تفسيره^(١): نزلت هذه الآية في أبي مرثد الغنوي، وقيل: في مرثد بن أبي مرثد واسمه كئاز بن حصين الغنوي. بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة سرّاً ليخرج رجلاً من أصحابه، وكانت له بمكة امرأة يحبها في الجاهلية يقال لها: عناق، فجاءته فقال لها: إن الإسلام حرم ما كان في الجاهلية.

قالت: فتزوجني.

قال: حتى أستاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه فنأه عن التزوج بها لأنه كان مسلماً وهي مشركة وقد اختلف^(٢) العلماء في تأويل هذه الآية على ثلاثة أقوال هي:

الأول: لا يجوز العقد بنكاح على مشركة سواء كانت كتابية أو غير كتابية. قال عمر في إحدى روايته وهو اختيار مالك والشافعي إذا كانت أمة^(٣).

الثاني: أن المراد وطء من لا كتاب له من المجوس والعرب. قاله قتادة.

الثالث: أنه منسوخ بقوله تعالى:

﴿وَالْحَصْنَةُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٤)

٢ - قال تعالى:

﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَذِّلُ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي لِمَا آتَاهُ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ * الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّنْ نِّسَائِهِمْ مَا مِنْ أَنتِهِيَةٍ لِّأَنَّهُمْ هُمُ الْإِنِّ وَلَا ذَنُوبُهُمْ لَيَقُولُنَّ مَنكُرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَذُرَّا فَإِنَّ اللَّهَ لَسَفُوحٌ غَفُورٌ * وَالَّذِينَ

(١) تفسير القرطبي ١/٨٧٥. (٢) أحكام القرآن لابن العربي ١/١٥٦.

(٣) المرجع السابق، ومعنى المحتاج ٣/١٨٥. (٤) سورة المائدة الآية: ٥.

يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَضَرِبْنَا رَبْعَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ نُنَاجِيَ... إلخ (١)

يقول علماء التفسير (٢) إن صدر سورة المجادلة نزل في حق أوس بن الصامت رضي الله عنه حين قال لزوجته خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها: أنت عليّ كظهر أمي، وكان الرجل في الجاهلية إذا قال لزوجته ذلك حرمت عليه، فندم من ساعته فدعاها فأبت وقالت: والذي نفس خولة بيده لا اتصل إليّ وقد قلت ما قلت حتى يحكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن أوساً تزوجني وأنا شابة مرغوب فيّ فلما خلا سني (٣) ونثرت بطني جعلني عليه كأمه وتركني إلى غير أحد، فإن كنت تجد لي رخصة يا رسول الله تنعشني (٤) بها وإياه فحدثني بها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أُمِرْتُ في شأنك بشيء حتى الآن. وفي رواية: ما أراك إلا قد حرمت عليه.

قالت: ما ذكر طلاقاً وجادلت رسول الله صلى الله عليه وسلم مراراً ثم قالت: اللهم إني أشكو إليك فاقتي (٥) وشدة حالي.

وروى أنها قالت: إن لي صبية صغيراً إن ضممتهم إليه ضاعوا، وإن ضممتهم إليّ جاعوا وجعلت ترفع رأسها إلى السماء وتقول: اللهم

(١) سورة المجادلة آيات: ١-٣. (٢) تفسير آيات الأحكام ٤/ ١١٠.

(٣) خلا الشيء خلوا بمعنى مضى.

وقولها - ونثرت بطني - أي أكثر من الولد. وهي تقصد بهذه العبارة أنها كانت عنده شابة تلد الأولاد - لسان العرب.

(٤) يقال نعشت فلاناً إذا جبرته بعد فقر أو رفعته بعد عثرة، ونعش الإنسان ينعشه نعشاً يعني تداركه من هلكه - لسان العرب ٥/ ٤٤٧٤.

(٥) الفاقة: الفقر والحاجة - لسان العرب ٤/ ٣٤٨٩.

إني أشكو إليك اللهم فأنزل على لسان نبيك ، وما برحت حتى نزل القرآن فيها .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا خولة أبشري .

قالت : خيراً .

فقرأ عليه الصلاة والسلام عليها :

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ .. ﴾ الآيات .

ثانياً : القسم الثاني :

ورد في القرآن الكريم أحكام كثيرة عقب أسئلة صدرت من المؤمنين أو من غيرهم .

مثال ذلك :

١ - قال تعالى :

﴿ يَنْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرِ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ (١) الآية .

يقول ابن كثير رحمه الله (٢) :

عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية (٣) وكانوا سبعة نفر (٤) عليهم عبد الله بن جحش الأسدي ، وفيهم عمار بن ياسر وأبو حذيفة عتبة بن ربيعة ، وسعد بن أبي

(١) سورة البقرة الآية : ٢١٧ . (٢) تفسير ابن كثير ١/ ٣٦٨ .

(٣) السرية : قطعة من الجيش وتطلق على ما بين خمسة إلى ثلاثمائة ويقال خير السرايا أربعمائة رجل - لسان العرب ٣/ ٢٠٠٤ .

(٤) النفر بفتحين : عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة - مختار الصحاح ٦٧٢ .

وقاص... وكتب لابن جحش كتاباً وأمره أن لا يقرأه حتى ينزل بطن مَلَل^(١)، فلما نزل بطن ملل فتح الكتاب فإذا فيه: أن سِرَ حتى تنزل بطن نخلة^(٢)، فقال لأصحابه: من كان يريد الموت فليمض وليوص، فإني موص وماض لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم. فسار فتخلف عنه سعد بن أبي وقاص وعتبة أضلا راحلة لهما فأتيا بُحْران^(٣) يطلبانها، وسار ابن جحش إلى بطن نخلة فإذا هو بالحكم بن كيسان والمغيرة بن عثمان، وعمرو بن الحضرمي، وعبد الله بن المغيرة، وانفلت المغيرة وقُتِلَ عمرو. قتله واقد بن عبد الله اليربوعي فكانت أول غنيمة غنمها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فلما رجعوا إلى المدينة بالأسيرين وما أصابوا من المال أراد أهل مكة أن يفادوا الأسيرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم: حتى تنظر ما فعل صاحبانا، فلما رجع سعد وصاحبه فادى بالأسيرين ففجر^(٤) عليه المشركون وقالوا: إن محمداً يزعم أنه يتبع طاعة الله وهو أول من استحل الشهر الحرام وقتل صاحبنا في رجب.

فقال المسلمون: إنما قتلناه في جمادى، وقيل: في أول رجب وآخر ليلة من جمادى وغمد^(٥) المسلمون سيوفهم حين دخل شهر رجب.

فأنزل الله يعير^(٦) أهل مكة:

(١) البطن: دون القبيلة وملل بوزن جبل موضع بين مكة والمدينة على سبعة عشر ميلاً بالمدينة - لسان العرب ٣٠٤/١، ٤٢٧٢/٥ -

(٢) بطن نخلة: موضع بين مكة والطائف - لسان العرب ٤٣٧٩/٥ -

(٣) بحران موضع بناحية الفرع - موضع بين مكة والمدينة - من الحجاز (لسان العرب ٢١٨/١، ٣٣٩٥/٤ -

(٤) فجر يعنى فسق وكذب وأصله الميل - مختار الصحاح ٤٩١ -

(٥) غمد السيف من باب ضرب ونصر يعنى جعله فى غمده فهو مغمود - مختار الصحاح ٤٨٠ -

(٦) العار: السُّبَّة والعيب والمعاير يقال عاره إذا عابه - لسان العرب ٣١٨٨/٤ -

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ ﴾ الآية .

٢ - قال تعالى :

﴿ يَسْأَلُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۚ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ
وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَأُولَٰئِكَ نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ ﴾ (١)

وقد روى جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال :

مرضت وعندي تسع أخوات لى ، فدخل على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فنضح (٢) فى وجهى من الماء فأققت فقلت : يا رسول الله ألا
أوصى لأخواتى بالثلثين ؟

قال : أحسن .

قلت : بالشرط (٣) ؟

قال : أحسن . ثم خرج وتركنى ثم رجع فقال : لا أراك ميتاً من
وجعك هذا فإن الله أنزل الذى لأخواتك فجعل لمن الثلثين . وكان جابر
يقول (٤) : نزلت فى هذه الآية :

﴿ يَسْأَلُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾

هذا : والقرآن الكريم فيه من آيات الأحكام المندرجة تحت هذين
القسمين الكثير والكثير ، أما الأحكام التى أنزلت بدون حادث أو سؤال
فقليلة ، ولما نرى حكماً لم يذكر له المفسرون حادثاً أنزل الحكم مرتباً
عليه .

(١) سورة النساء الآية : ١٧٦ .

(٢) النضح : هو الرش وبابه ضرب - مختار الصحاح ٦٦٤ -

(٣) شرط الشيء نصفه - مختار الصحاح ٣٣٧ -

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٥١٩ .

● فوائد:

الأولى: لا طريق لمعرفة سبب النزول إلا النقل الصحيح. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوأ مقعده من النار»^(١) فسبب النزول إن رُوي عن صحابي كان مقبولاً، لأن قوله فيما لا مجال للرأى فيه حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

أما إذا رُوي سبب النزول بحديث سقط من إسناده الصحابي وهو المسمى بالمرسل فلا يقبل إلا إذا صح واعتضد بمرسل آخر، وكان الراوى له من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير.

الثانية: زعم بعض الناس أنه لا فائدة من وراء البحث عن معرفة سبب النزول لجريانه مجرى التاريخ، وهذا الزعم باطل لأن هناك الكثير من الفوائد المترتبة على معرفة سبب النزول والتي منها ما يلي:

- ١ - معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.
 - ٢ - تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.
 - ٣ - قد يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته، فإذا دخل صورة السبب قطعى وإخراجها بالإجتهد ممنوع.
 - ٤ - الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال.
- قال ابن دقيق العيد رحمه الله: بيان النزول طريق قوى فى فهم معانى القرآن.

(١) أخرجه ابن ماجه بلفظ - من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار - ١٤/١.

وقال ابن تيمية رحمه الله : معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية
فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب .

ومن الأمثلة على فوائد معرفة النزول :

١ - أشكل على مروان بن الحكم معنى قوله تعالى :

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ
يَفْعَلُوا ﴾ (١) الآية .

وقال : لئن كان كل امرئ فرح بما أوتى وأحب أن يحمد بما لم
يفعل معذباً لعذبن أجمعون . حتى بين له ابن عباس رضى الله عنهما أن
الآية نزلت في أهل الكتاب حين سأهم النبي صلى الله عليه وسلم عن
شيء فكتموه إياه ، وأخبروه بغيره ، وأروه أنهم أخبروه بما سأهم عنه
واستحمدوا بذلك إليه .

٢ - حكى عن عثمان بن مظعون ، وعمر بن معدى كرب أنها
كانا يقولان : الخمر مباحة ويحتجان بقوله تعالى :

﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا

مَا اتَّقَوْا ﴾ (٢) الآية

ولو علما سبب نزولها لم يقولوا ذلك ، وهو أن ناساً قالوا لما حرمت
الخمر . كيف بمن قتلوا في سبيل الله ، وماتوا وكانوا يشربون الخمر وهى
رجس ؟ فنزلت هذه الآية .

الثالثة : اختلف علماء الأصول : هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص
السبب ؟

والراجع ما ذهب إليه (٣) الجمهور من أن العبرة بعموم اللفظ ، فقد

(١) سورة آل عمران الآية : ١٨٨ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٩٣ . (٣) إرشاد الفحول : ١٣٤ .

نزلت آيات كثيرة فى القرآن الكريم على أسباب مخصوصة ، واتفق العلماء على تعديتها إلى غير أسبابها كنزول آيات الظهار واللعان وحد القذف . لكن لو نزلت آية فى شخص معين ولا عموم للفظها فإنها تقصر عليه قطعاً كقوله تعالى :

﴿ وَسَيَجْزِيهَا الْآتَى * الَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَنْزِكُ ﴾ (١) .

فهذا القول الكريم قد نزل فى حق الصديق رضى الله عنه بالإجماع ، وقد استدل بها الإمام فخر الدين الرازى (٢) رحمه الله مع قوله تعالى :

﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى ﴾ (٣) على أنه أفضل الأمة بعد

رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن ظن بأن الآية عامة فى كل من عمل عمله فهو واهم (٤) ، لأن الآية ليس فيها صيغة عموم إذ الألف واللام إنما تفيد العموم إذا كانت موصولة أو معرفة فى جمع . زاد قوم : أو مفرد بشرط ألا يكون هناك عهد ، واللام فى الأتقى ليست موصولة لأنها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعاً ، والأتقى ليس جمعاً بل هو مفرد ، والعهد موجود خصوصاً مع ما يفيد صيغة - أفعل - من التمييز وقطع المشاركة ، فبطل القول بالعموم وتعين القطع بالخصوص والقصر على من نزلت فيه وهو الصديق رضى الله عنه (٥) .

الرابعة : قد يتعدد النازل والسبب واحد ، وقد يتعدد السبب والنازل واحد .

(١) سورة الليل آيتا : ١٧ ، ١٨ .

(٢) تفسير الفخر الرازى ٣١ / ٢٠٤ .

(٣) سورة الحجرات الآية : ١٣ .

(٤) وهم فى الحساب غلط فيه وسها وبابه فهم ، وهم فى الشئ من باب وعد إذا

ذهب وهم إليه وهو يريد غيره - مختار الصحاح ٧٣٨ -

(٥) الإتيان فى علوم القرآن ١ / ١١٣ ، والتهيد ٩٤ .

مثال الأول:

عن أم سلمة رضى الله عنها قالت (١): يا رسول الله لا أسمع الله ذكر النساء فى الهجرة بشيء. فأنزل الله:

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عِندِي مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَتَّى بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ ﴾ (٢) الآية.

وروى عن أم عمارة (٣) الأنصارية أنها قالت: يا رسول الله تذكر الرجال ولا تذكر النساء فأنزلت: ﴿ إِنَّا الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ (٤) الآية وأنزلت: ﴿ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عِندِي مِّنْكُمْ ﴾

ومثال الآخر:

عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم وقف على حمزة حين استشهد وقد مثل به فقال: «لأمثلن بسبعين منهم مكانك». فنزل جبريل - والنبى صلى الله عليه وسلم واقف - بخواتيم سورة النحل:

﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِيتُمْ بِهِ ﴾ (٥) الآيات إلى آخر السورة. وعن أبى كعب قال (٦): لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون، ومن المهاجرين ستة منهم حمزة فثلوا به. فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لثُرَيَيْنَ - أى لنزيدن - عليهم - فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِيتُمْ بِهِ ﴾

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرک ٢/ ٣٠٠، ٤١٦.

(٢) سورة آل عمران الآية: ١٩٥.

(٣) أخرجه الترمذى فى سننه ٣٥٤/٥.

(٤) سورة الأحزاب الآية: ٣٥. (٥) سورة النحل آيات: ١٢٦-١٢٨.

(٦) أخرجه الترمذى فى كتاب التفسير ٢٩٩/٥.

فالرواية الأولى تفيد أن الآيات نزلت في غزوة أحد، بينما تفيد الثانية نزولها يوم فتح مكة، ومعلوم أن بين غزوة أحد وفتح مكة بضع سنين، ومن ثم لا مفر من القول بتعدد نزولها مرة في غزوة أحد ومرة في فتح مكة، والله أعلم.

الفصل الثانى فى تعليل القرآن للأحكام

القرآن الكريم يعلل الأحكام:

الناظر فى القرآن الكريم يجد مولانا جل شأنه يذكر فيه العلة والأوصاف المؤثرة، والمعانى المعتبرة فى الأحكام ليدل بذلك على تعلق الحكم بها أين وجدت، واقتضاؤها لأحكامها وعدم تخلفها عنها إلا لما منع يعارض اقتضاؤها ويوجب تخلف أثرها عنها (١).

وقد جاء التعليل فى القرآن الكريم بالباء تارة كقوله تعالى:

﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (٢) وقوله:

﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تُؤْمِنُوا ﴾ (٣)

وباللام تارة كقوله تعالى:

﴿ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٤)

وبأن تارة كقوله تعالى:

﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ (٥)

(٢) سورة الأنفال الآية: ١٣.

(٤) سورة المائدة الآية: ٩٧.

(١) إعلام الموقعين ١/ ١٩٦.

(٣) سورة غافر الآية: ١٢.

(٥) سورة الأنعام الآية: ١٥٦.

وبأن واللام كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ
الرُّسُلِ ﴾ (١)

وكى تارة كقوله تعالى : ﴿ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ
مِنْكُمْ ﴾ (٢)

والشرط والجزاء كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَضَيْتُمْ وَأَنْتُمْ لَا يَصْرُكُ
كَذِبًا ﴾ (٣)

والفاء كقوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبُوا فَأَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ (٤)

وقوله : ﴿ فَصَوَّرَ سُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخَذَةً رَابِيَةً ﴾ (٥)

وترتيب الحكم على الوصف كقوله تعالى :

﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُهُ ﴾ (٦)

وقوله : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٧)

ولما كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا عَاسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ (٨)

وقوله : ﴿ فَلَمَّا عَنَّا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ (٩)

وإنَّ المشددة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ ﴾

أَجْمَعِينَ ﴾ (١٠)

(١) سورة النساء الآية : ١٦٥ .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٢٠ .

(٣) سورة الحاقة الآية : ١٠ .

(٤) سورة الأعراف الآية : ١٧٠ .

(٥) سورة الأعراف الآية : ١٦٦ .

(٦) سورة الحشر الآية : ٧ .

(٧) سورة الشعراء الآية : ١٣٩ .

(٨) سورة المائدة الآية : ١٦ .

(٩) سورة الزخرف الآية : ٥٥ .

(١٠) سورة الأنبياء الآية : ٧٧ .

ولعل كقوله تعالى : ﴿ أَمَلُّكُمْ يَنْدَكُرُواوَيَخْشَى ﴾ (١)

وقوله : ﴿ أَمَلُّكُمْ تَقِفُونَ ﴾ (٢)

والمفعول له كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدُكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴾ * إِلَّا ابْتِغَاءَ

وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى * وَلَسَوْفَ يَرْضَى ﴾ (٣)

أى لم يفعل ذلك جزاء نعمة أحد من الناس ، وإنما فعله ابتغاء وجه الله .

ومن أجل كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ (٤)

(١) سورة طه الآية : ٤٤ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٧٣ .

(٣) سورة الليل آيات : ١٩ - ٢١ .

(٤) سورة المائدة الآية : ٣٢ .

الفصل الثالث

فى أسلوب القرآن فى بيان الأحكام

أسلوب القرآن فى بيان الأحكام:

إن القرآن الكريم استخدم أساليب عديدة مختلفة فى بيانه الأحكام، اقتضتها بلاغته وفصاحته وكونه معجزاً وهادياً ومرشداً.

وهو حينما يعرض الأحكام يعرضها عرضاً فيه تشويق لامتثال الأمر، وتنفير من مخالفته، ومن ثم نجده حينما يتحدث عما هو واجب على الناس مثلاً ينص عليه بصيغة الأمر، كما فى قوله تعالى:

﴿وَأَتُوا النَّيِّكَرَ أَمْرًا﴾ (١) وقوله:

﴿فَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (٢)

أو بأن الفعل مكتوب من الله على المخاطبين، ويظهر ذلك جلياً فى قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ (٣)

وقد يكون بيان الواجب بذكر الجزاء الحسن الذى أعده الله لفاعله قال تعالى:

﴿وَمَن يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَدْخُلْهُ جَنَّتٍ تَجْرى مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (٤)

(٢) سورة الحج الآية : ٧٨ .

(٤) سورة النساء الآية : ١٣ .

(١) سورة النساء الآية : ٢ .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٨٣ .

كما نجده يتحدث عن المحرم يستخدم تارة أسلوب النهي كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (١)

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ (٢)

كما يستخدم تارة أخرى أسلوب التوعد على الفعل أو ذكر العقوبة المترتبة عليه ، كما فى قوله تعالى :

﴿ إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ (٣) وقوله :

﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (٤)

يقول الإمام الزركشى رحمه الله (٥) :

كل فعل عظمه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، أو مدح فاعله لأجله أو أحبه ، أو أحب فاعله ، أو رضى به ، أو رضى عن فاعله ، أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن أو نصبه سبباً لمحبه ، أو لثواب عاجل أو آجل أو نصبه سبباً لذكره لعبده أو لشكره له أو لهدايته إياه ، أو لإرضائه فاعله ، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته ، أو لقبوله أو لنصرة فاعله ، أو بشاره فاعله ، أو وصف فاعله بالطيب ، أو وصف الفعل بكونه معروفاً ، أو نفى الحزن والخوف عن فاعله ، أو وعده بالأمن أو نصبه سبباً لولايته ، أو أخبر عن دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم بحصوله ، أو وصفه بكونه قربة ، أو أقسم به وبفاعل كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها ، فهو دليل على

(١)، (٢) سورة الإسراء آيتا : ٣٣ ، ٣٤ . (٣)، (٤) سورة النساء آيتا : ١٠ ، ١٤ .

(٥) البرهان بتصرف ١٠/٢ - ١٢ .

مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب، وكل فعل طلب الشرع تركه، أو ذم فاعله، أو نفى محبته إياه، أو محبة فاعله، أو نفى الرضا به أو الرضا عن فاعله، أو شبه فاعله بالبهاثم، أو بالشياطين، أو جعله مانعاً من الهدى أو من القبول ونحو ذلك فهو دليل على المنع من الفعل ودلالته على التحريم أظهر من دلالة على مجرد الكراهة.

وأما لفظ: «يكرهه الله ورسوله» وقوله تعالى:

﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ (١)

فأكثر ما يستعمل في المحرم، وقد يستعمل في كراهة التنزيه. وأما لفظ «أما أنا فلا أفعل» فالحقق فيه الكراهة، كقوله صلى الله عليه وسلم: «أما أنا فلا آكل متكئاً» (٢) وأما لفظ «ما يكون لك»، و«ما يكون لنا» فاطرد استعمالها في المحرم نحو قوله تعالى:

﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ (٣)

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ (٤)

وقوله جل شأنه: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ (٥)

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال ورفع الجناح والإذن والعفو ونحو ذلك. إذا علم هذا، فمن البدهى على كل من يريد استنباط واستنتاج الأحكام من القرآن أن يعرف هذه الأساليب القرآنية.

فالفعل يكون واجباً أو مندوباً. إذا جاء بصيغة دالة على الوجوب

(١) سورة الإسراء الآية: ٣٨.

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب الأطعمة ٢٧٣/٤.

(٣) سورة الأعراف الآية: ١٣. (٤) سورة الأعراف الآية: ٨٩.

(٥) سورة المائدة الآية: ١١٦.

أو النذب، أو إذا ذكر في القرآن مصحوباً بمدح أو ثناء لفاعله أو اقترن به الجزاء الحسن (١).

ويكون حراماً أو مكروهاً إذا جاء ذكره بصيغة دالة على التحريم أو الكراهة، أو إذا ذكر على وجه الذم والتوبيخ، أولعن فاعله، أو وصف الفعل بأنه رجس أو أنه سبب للعذاب مثلاً.

كما يكون الفعل مباحاً إذا جاء بلفظ يدل على ذلك كالإذن ونفى الحرج، أو نفى الجناح كما في قوله تعالى:

﴿ فَإِذَا قُضِيَ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢). وقوله:

﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (٣).

دلالة القرآن على الأحكام:

لا خلاف بين العلماء في أن نصوص القرآن كلها قطعية الثبوت والورود والنقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم إلينا، ويترتب على هذا أن أحكامه أيضاً قطعية الثبوت، إلا أن دلالة على الأحكام قد تكون قطعية، وقد تكون ظنية، فالنص قطعي الدلالة هو ما دل على معنى متعين فهمه منه، ولا يحتمل تأويلاً ولا مجال لفهم غيره منه. ومن أمثلته الآيات التي احتوت على تقادير أو أعداد كقوله تعالى:

﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ الآية (٤).

فهذا النص يفيد أن نصيب الزوج من ميراث زوجته هو النصف، وذلك عند عدم الولد، وهذه الإفادة قطعية لا تحتمل تأويلاً ولا يفهم منها معنى غيره. كما يفيد إفادة قطعية أيضاً أن له الربع عند وجود ولد، وأن للزوجة من ميراث زوجها الربع عند عدم الولد والثلث عند وجوده...

(٢) سورة الجمعة الآية: ١٠.

(١) الوجيز ١٥٥، ١٥٦.

(٤) سورة النساء الآية: ١٢.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٩٨.

وكذلك الأمر فى قوله تعالى :

﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (١).

وأما النص ظنى الدلالة فهو الذى يكون محتملاً لأكثر من معنى
كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٢).

فلفظ القرء مشترك فى اللغة بين معنيين هما : الطهر والحيض ، ومن هنا
اختلف الفقهاء فى عدة المطلقة هل هى ثلاثة أطهار؟ أو ثلاث
حيضات؟ ومن ذهب إلى الأول من الصحابة ابن عمر، وزيد بن
ثابت، وعائشة رضى الله عنهم ، وقد نهج نهجهم من الفقهاء مالك
والشافعى وجمهور أهل المدينة. ومن ذهب إلى الثانى من الصحابة على،
وعمر، وابن مسعود رضى الله عنهم ، ومن الفقهاء أبو حنيفة وسفيان
الثورى وغيرهما (٣).

وكذلك الحال فى قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ (٤).

فلفظ الميتة عام ، والنص يحتمل الدلالة على تحريم كل ميتة ، ويحتمل
أن يخصص التحريم بما عدا ميتة البحر. فالنص الذى فيه نص مشترك،
أولفظ عام ، أولفظ مطلق ، أونحو هذا يكون ظنى الدلالة لأنه يدل على
معنى ويحتمل الدلالة على غيره .

هذا وقبل أن أنهى الكلام عن الأحكام التى تضمنها القرآن الكريم
أقول :

(١) سورة النور الآية : ٢ . (٢) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣٦٤/١ وأحكام القرآن لابن العربى ١/١٨٤ ، ومغنى
المحتاج ٣/٣٨٥ ، وبداية المجتهد ٢/٨٨ ، ٨٩ .

(٤) سورة المائدة الآية : ٣ .

ما هو سبب اختلاف الصحابة تجاه الأحكام المستنبطة من القرآن الكريم؟

والجواب: أن اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم فيما استنبط من القرآن الكريم يرجع سببه إلى تفاوتهم في قوة الذهن والإحاطة بالفاظ اللغة والإلمام بأسباب النزول، وما يتصل بالقصاص منه من أخبار السابقين، ومعرفة أشعار العرب وعاداتهم مما يقرب المعاني إلى العقول، ويساعد في الوصول إلى المقصود^(١)، وهأنذا أسوق بعون الله وحده عدداً من آي الذكر الحكيم المتضمنة أحكاماً فقهية وموقف الصحابة منها:

الآية الأولى: قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُم مَّن بَكَدَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٢).

فهذه الآية الكريمة تفيد بعمومها أن المتوفى عنها زوجها تتربص أربعة أشهر وعشراً سواء كانت حاملاً أو غير حامل.

وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْكَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣).

عام في المطلقة والمتوفى عنها زوجها، فأفتى عمر بن الخطاب، وعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما إلى القول بأن النص الثاني مخصص لعموم النص الأول، وهو يفيد أن عدة المتوفى عنها زوجها تكون أربعة أشهر وعشراً، إذا لم تكن حاملاً، فإن كانت حاملاً تكون عدتها بوضع الحمل عملاً بآية سورة الطلاق. وأفتى على بن أبي طالب، وابن عباس رضي الله عنهما بأن عدتها أبعد الأجلين وهما: وضع الحمل وتربص أربعة أشهر

(١) نظرات في أصول الفقه للمؤلف ٧-٩. (٢) سورة البقرة الآية: ٢٣٤.

(٣) سورة الطلاق الآية: ٤.

وعشرًا، وعليه فإن وضعت حملها قبل أربعة أشهر وعشرة أيام تربصت بقيتها، وإن انقضت الأربعة أشهر والعشرة أيام ولم تضع حملها تربصت حتى تضع حملها (١).

الآية الثانية: قال تعالى:

﴿وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ (٢).

فالخطاب في هذه الآية للمسلمين من غير خلاف، وقد ذهب بعض الصحابة كعبدالرحمن بن عوف، ومن نهج نهجه رضى الله عنهم، إلى القول بأن هذه الآية الكريمة يستفاد منها أن الأرض المغنومة كالمنقولات المغنومة في التقسيم بين الفاتحين.

وذهب عثمان وعلى وطلحة وابن عمر إلى رأى عمر رضى الله عنهم، وهو أن الأرض المغنومة لا تقسم كما تقسم المنقولات المغنومة، وإنما تكون ملكاً للدولة ينتفع بها جميع المسلمين. وربما يقول قائل هل ترك عمر برأيه المذكور العمل بآية الغنيمة؟

والجواب: لا، لأنه فهم رضى الله عنه أن الأمر بالغنائم في سورة الأنفال لإمام المسلمين أن يضعها حسب ما تقتضيه المصلحة العامة للمسلمين، فالإمام مخير في الغنيمة بين أن يقسمها أو يتركها، إن قسمها فأمامه في ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ۖ﴾ الآية.

وإن تركها فحجته في الترك قوله تعالى:

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤١٥/١، وأحكام القرآن لابن العربي ٢٠٨/١، وتاريخ التشريع لأستاذى الشيخ إبراهيم الشهاوى ٥١.
(٢) سورة الأنفال الآية: ٤١.

﴿ وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا كُنَّ
اللَّهُ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (١).

فهذه الآية عامة في القرى كلها ، ثم قال تعالى بعد هذه الآية :

﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالسَّائِكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ
الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ *
لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا
وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ
وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا
وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْفَالِقُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ
سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ
رَحِيمٌ ﴾ (٢).

فقد شرح الله صدر سيدنا عمر رضى الله عنه إلى أن يفهم أن
الآية الأخيرة : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ عامة لمن جاء من بعدهم .

قال أبو يوسف رحمه الله (٣) :

« .. والذي رأى عمر رضى الله عنه من الامتناع من قسمة الأرضين
بين من افستحها عند ما عرفه الله ما كان فى كتابه من بيان ذلك توفيقاً
من الله ، كان له فيما صنع وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين » .

(١) ، (٢) سورة الحشر آيات : ٦ - ١٠ . (٣) الخراج له ٢٩ .

الآية الثالثة : قال تعالى :

﴿ وَاتَّبَعَتْ مِثْلَةَ آبَائِهِمْ ذَاتَ بَيْنٍ وَأَتَتْ بَيْتَهَا فِئْتَانِ مِنْ دُونِ الْبَابِ وَاسْتَعْجَلَ مِنْهَا الْهَمُومُ وَالْجَدِيدُ ﴾ (١)

فالصديق رضى الله عنه أخذ من هذه الآية أن الجد مثل الأب في الميراث، حيث إنه أطلق عليه أب في الآية فأنزل في الميراث منزلته .
وذهب غيره إلى خلاف ذلك حيث إن إطلاق الأب على الجد ليس إطلاقاً حقيقياً وإنما هو إطلاق مجازى، وعلى فرض التسليم بأنه حقيقة لا يلزم من الإطلاق اللغوى استحقاق الإرث (٢).

الآية الرابعة : قال تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَهُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِحَدِيثِهِنَّ وَلَحْصُوا الْعِدَّةَ وَأَتَقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَكْحَةٍ مَبَيِّنَةٍ ﴾

فسيدنا عمر رضى الله عنه (٣)، ومن نهج نهجه كعمر بن عبد العزيز، وسفيان الثورى والحنفية رضى الله عن الجميع، ذهبوا إلى القول بأن المطلقة ثلاثاً تجب لها النفقة والسكنى، مستدلين على الأول بقوله

تعالى : ﴿ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (٤)

وهذا فى الحامل وبالإجماع فى الرجعية على أنها تجب لها النفقة ،
وعلى الثانى بقوله تعالى : ﴿ أَشْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنَتْهُنَّ ﴾ (٥)

وحين وجد عمر رضى الله عنه تعارضاً بين قوله تعالى :

(١) سورة يوسف الآية : ٣٨ .

(٢) التشريع فى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ٧٤ .

(٣) سبل السلام ١١٢٦/٣ . (٤)، (٥) سورة الطلاق الآية : ٦ .

﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴾

وبين ما روته فاطمة بنت قيس رضى الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم - فى المصلحة ثلاثاً : « ليس لها سكنى ولا نفقة » (١) قال رضى الله عنه : لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة لاندري أصدقت أم كذبت حفظت أم نسيت .

وذهب ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي وأحمد فى إحدى الروايات والقاسم والإمامية وإسحاق وأصحابه ، وداود وكافة أهل الحديث إلى القول بأن المصلحة ثلاثاً ليس لها نفقة ولا سكنى مستدلين بهذا الحديث .

وذهب بعض العلماء إلى القول بأن لها النفقة دون السكنى ، لقوله

تعالى : ﴿ وَلَاطْلَقْتِ مَتْعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَفَيِّرِ ﴾ (٢)

ولأنها حبست بسببه كالرجعية ، ولا يجب لها السكنى لأن قوله تعالى :

﴿ أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ ﴾ يدلُّ على أن ذلك حيث يكون

الزوج وهو يقتضى الاختلاط ، ولا يكون ذلك إلا فى حق الرجعية والله أعلم .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الطلاق ٦٣٩/١ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٤١ .

الفصل الرابع

فى طرق استخراج الأحكام من القرآن

الطرق المعنوية :

الطرق اللفظية :

من المعلوم أن الدلالة قسمان :

١ - نصوص القرآن والسنة التى يقوم عليها كل استنباط فى الشريعة الإسلامية .

٢ - غير نصوص .

والأدلة التى لاتعتبر نصوصاً كالقياس - مثلاً - هى فى الحقيقة مستنبطة ومستنتجة من النصوص . والواجب على الفقيه أن يعرف جيداً طرق الاستنباط والاستنتاج من النصوص .

وطرق الاستنباط هذه نوعان :

(أ) طرق معنوية .

(ب) وطرق لفظية .

فالطرق المعنوية عبارة عن الاستدلال من غير النصوص مثل القياس والاستحسان والمصالح ونحوها .

أما الطرق اللفظية فتقوم أساساً على تعرف معانى ألفاظ النصوص وماتدل عليه من حيث العموم أو الخصوص وطريق الدلالة أهى بالمنطوق

أم بالمفهوم، والقيود التي اشتملت عليها العبارات ثم ما يفهم من الألفاظ
أهو بالعبارة أم هو بالإشارة ونحو ذلك.

وقد وضع الأصوليون المناهج لذلك كاملة حين تحدثوا عن
المباحث اللفظية حيث إن النصوص الإسلامية نصوص عربية، ومن ثم
كان لازماً لفهمها واستنباط الأحكام منها أن يكون المستنبط على علم
باللسان العربي مدركاً لدقائق مرامي العبارات فيه، وطرق الأداء من
تعبير بالحقيقة أحياناً وبالمجاز أحياناً أخرى، ومدى الدلالة في كل طريق
من طرق الأداء لأن هذه المعرفة لها مداها في فهم النصوص وتبين
الأحكام منها.

ومن هنا اتجه الأصوليون إلى وضع قواعد لفهم النصوص واستنباط
الأحكام التكليفية فيها واعتمدوا في ذلك على أمرين:

أحدهما: المدلولات اللغوية والفهم العربي لهذه النصوص بالنسبة
للقرآن والسنة.

والثاني: مانهجه الرسول صلى الله عليه وسلم في بيان أحكام
القرآن الكريم. على العموم قسم علماء الأصول اللفظ بالنسبة للمعنى
وعلاقته به إلى أربعة أقسام سأذكرها بعون الله بالتفصيل بعد أن أذكر
مسألة مهمة يحتاج إليها كل باحث في النصوص. هذه المسألة خاصة
باللفظ ووضعه وما وضع له إلى غير ذلك.

قال إمام الحرمين الجويني رحمه الله (١):

«اعلم أن معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني. أما
المعاني فستأتى في كتاب القياس إن شاء الله تعالى، وأما الألفاظ
فلا بد من الاعتناء بها فإن الشريعة عربية ولن يستكمل المرء خلال

(١) البرهان ١/١٦٩.

الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن رياناً من النحو واللغة، ولكن لما كان هذا النوع فناً مجموعاً يُنتهى (١) ويُقصد لم يكثر منه الأصوليون مع ميسر الحاجة إليه، وأحالوا مظان الحاجة على ذلك الفن واعتنوا في فهم بما أغفله أئمة العربية، واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان وظهور مقصد الشرع، وهذا كالكلام على الأوامر والنواهي والعموم والخصوص وقضايا الاستثناء وما يتصل بهذه الأبواب ولا يذكرون ما ينصه أهل اللسان إلا على قدر الحاجة الماسة التي لا عدول عنها».

وجدير بالذكر التنبيه على أنني طرقت باب الكلام عن الوضع وما يتصل به نظراً لأن الاستدلال بالقرآن والذي هو الكعبة المقصودة في هذا الكتاب يتوقف على معرفة اللغة وما يتصل بها فأقول وبالله التوفيق:

اللغة: عبارة عن اللفظ (٢) الموضوع بإزاء المعنى ليعبر الناس به عن أغراضهم.

وأما الوضع: فهو تخصيص (٣) شيء بشيء بحيث إذا علم الأول علم الثاني وقد قال العلماء إن الوضع يتعلق به ستة أشياء هي:

الأول: سبب الوضع:

يلاحظ أن الله عز وجل خلق الإنسان غير مستقل بمصالح معاشه، محتاجاً إلى مشاركة غيره من أبناء جنسه، وذلك لاحتياجه إلى الغذاء واللباس والمسكن وغير ذلك. وظاهر أن الواحد لا يتمكن من تعلم هذه الأشياء فضلاً من استعمالها، لأن كل واحد منها موقوف على صنائع شتى، ومن ثم كان لابد من جمع عظيم ليتعاون معهم.

الناس للناس من بدو وحاضرة بعض لبعض وإن لم يشعروا خدّم

(١) النحو: القصد والطريق يقال نما نحوه أى قصد قصده (مختار الصحاح ٦٥٠).

(٢) شرح الإسنى ١/١٦٥. (٣) المصدر السابق.

وذلك لا يتم إلا بأن يعرفه ما في نفسه فاحتيج إلى وضع شيء يحصل به التعريف .

الثاني : الموضوع :

تقدم أن الشخص محتاج إلى أن يعرف الغير ما في نفسه ، وجدير بالذكر التنبيه على أن هذا التعريف يكون بواحد من ثلاثة هي :
(أ) اللفظ .

(ب) الإشارة .

(ج) المثال .

ولما كان اللفظ أعم الثلاثة وأنفعها كانت الحاجة ماسة إلى وضعه للتعريف به .

قال الشيخ تاج الدين السبكي رحمه الله (١) :

«ومن لطف الله تعالى إحداث الموضوعات ، لأنها أفيد هذه الثلاثة وأيسرها . أما كونها أفيد فلأنها تعم كل شيء معلوم موجود ومعدوم إلى غير ذلك لإمكان وضع اللفظ بإزاء ما أريد من تلك المعاني ، بخلاف الإشارة فإنها مخصوصة بالموجودات المحسوسة وبخلاف المثال ، وهو أن نجعل لما في الضمير شكلاً فإنه أيضاً كذلك لا يعسر بل يتعذر أن يجعل لكل شيء مثال يطابقه ، وأما كونها أيسر فلأنها موافقة للأمر الطبيعي لأن الحروف كيفيات تعرض للنفس الضروري ، ولا شك في أن الموافق للأمر الطبيعي أسهل من غيره» .

ومعنى هذا الكلام أن تعريف الشخص الآخرين ما يجول بخاطره لا يكون إلا بطريق من أصوات مقطعة أو حركات مخصوصة — مثلاً — فجعلت الأصوات المقطعة هي الطريق إلى التعريف لأنها أسهل من غيرها ، وأقل مؤنة ، ولكون إخراج النفس أمراً ضرورياً صرف هذا الأمر

(١) الإيهام ١/ ١٩٤ ط : بيروت .

الضرورى إلى هذا التعريف، ولم يتكلف له طريق آخر غير ضرورية. أضف إلى ذلك أن الحركات والإشارات قاصرة عن إفادة جميع ما يراد، فإن ما يرد تعريفه لا يمكن الإشارة الحسية إليه كالمعدومات حيث إن الإشارة تكون فى الوجود المحسوس، ولا تكون فى الغائب ولا فى المعدوم. كذلك الأمر بالنسبة للمثال الذى هو الجرم^(١) الموضوع على شكل الشئ ليكون دالاً عليه. فإنه يتأتى فى الأمور المحسوسة دون المعقولة.

الثالث: الموضوع له:

معلوم أن الوضع للشئ فرع عن تصوره، ومن هنا كان لابد من استحضار صورة الإنسان— مثلاً— فى الذهن عند إرادة الوضع له، وهذه الصورة الذهنية هى التى وضع لها لفظ الإنسان لا الماهية الخارجية، والدليل على ذلك أنا وجدنا إطلاق اللفظ دائراً مع المعانى الذهنية دون الخارجية.

وبيان ذلك أننا لو شاهدنا شيئاً فظنناه حجراً، فإننا نطلق عليه لفظ الحجر، فإذا دنونا منه وظنناه شجراً أطلقنا عليه حينئذ لفظ الشجر ثم إذا ظنناه إنساناً أطلقنا عليه بالتالى لفظ إنسان. وعلى هذا فالمعنى الخارجى لم يتغير مع تغير اللفظ فدل على أن الوضع ليس له بل للذهنى^(٢).

والظاهر— والله أعلم— أن الموضوع له هو المعنى بقطع النظر عن كونه ذهنياً أو خارجياً وذلك لأن حصول المعنى فى الخارج والذهن مع الأوصاف الزائدة على المعنى واللفظ، إنما وضع للمعنى من غير تقييده بوصف زائد، ثم إن الموضوع له قد لا يوجد إلا فى الذهن فقط كالعلم^(٣) ونحوه.

(١) شرح الإسئوى ١/١٦٦، ولسان العرب ٥/٤١٣٦.

(٢) شرح الإسئوى ١/١٦٧، والإبهاج ١/١٢١.

(٣) المصدر الأول السابق، وارشاد الفحول ١٤.

الرابع: فائدة الوضع:

الغرض من وضع اللفظ بإزاء المعنى هو إفادة النسب الإسنادية أو التقييدية، أو الإضافية بين المفردات بعضها إلى بعض، وإفادة المعانى المركبة بالنسبة للمركبات، فمثلاً لفظ «زيد» وضع ليستفاد به الإخبار عن مدلوله بالقيام أو غيره ولم يوضع لإفادة الذات. ولوقلنا: إن الغرض من وضع الألفاظ المفردة تصور هذه المعانى المفردة للزم الدور، حيث إن إفادة اللفظ لمعناه يتوقف على العلم بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى، والعلم بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى يتوقف على تصور هذا المعنى، لأنه لا يتصور الوضع لشيء مجهول، ومن هنا يعلم أن تصور المعنى متقدم على العلم بالوضع، فلو قلنا: إن تصور المعنى مستفاد من الوضع لزم من ذلك أن يكون تصور المعنى متأخراً عن العلم بالوضع، وقد فرضناه متقدماً عليه، وبذلك تكون النتيجة أن تصور المعنى متقدم على العلم بالوضع متأخر عنه وهو دور.

فإن قيل: هذا بعينه قائم فى المركبات، لأن المركب لا يفيد مدلوله إلا عند العلم لكونه موضوعاً لذلك المدلول والعلم به يستدعى سبق العلم بذلك المدلول، فلو استفدنا العلم بذلك المدلول من ذلك المركب لزم الدور، لأن تصور المعنى المركب متقدم عن الوضع متأخر عنه.

والجواب: لا نسلم أن إفادة المركب لمدلوله متوقفة على العلم بكونه موضوعاً له، بل على العلم بكون الألفاظ المفردة موضوعاً للمعانى المفردة، وعلى كون الحركات المنصوصة كالرفع والنصب دالة على المعانى المنصوصة وحينئذ فلا دور^(١).

(١) شرح الاسنوى ١/١٦٨، وأصول الفقه للشيخ زهير ١/١٩٨.

الخامس : الواضع للغات :

اختلف^(١) العلماء فى الواضع للألفاظ واللغات على أقوال أهمها ما يلى :

القول الأول : أن الواضع للغات هو الله سبحانه وتعالى ، وقد علمها جل شأنه لآدم عليه السلام ، ثم علمها عليه السلام للبشر .
وهذا القول منسوب للإمام أبى الحسن الأشعرى واختاره ابن الحاجب والإمام فى المحصول فى الكلام على القياس فى اللغات ، وقال الآمدى :^(٢) إن كان المطلوب هو اليقين فالحق ما قاله القاضى — كما سيأتى — وإن كان المطلوب هو الظن وهو الحق فالحق ما قاله الأشعرى لظهور أدلته .

قال الشيخ الجلال المحلى رحمه الله وهو يبين كيفية تعليم الله عباده اللغة^(٣) :

« ... علمها الله عباده بالوحي إلى بعض أنبيائه أوخلق الأصوات فى بعض الأجسام ، بأن تدل من يسمعها من بعض العباد عليها ، أوخلق العلم الضرورى فى بعض العباد بها والظاهر من هذه الاحتمالات أولها لأنه المعتاد فى تعليم الله تعالى »

(٢) فائدة الخلاف تظهر فى جواز قلب اللغة .

أما ما يتعلق بالأحكام الشرعية التى مستندها الألفاظ فهذا لا خلاف فى تحريم قلبه لما يلزم عليه من تخليط الأحكام وتغيير النظام .

وأما ما لا يتعلق له بالشرع فقال بعضهم : إن قلنا اللغات توقيفية امتنع تغييرها فلا يسمى الثوب فرساً أو اصطلاحية لم يمتنع — حاشية البنانى ١/٢٦٩ — .

(٢) الأحكام ١/٧١، ٧٢ وشرح العضد ١/١٩٤ ، والتمهيد ٣١ ، وشرح الإسنى ١/١٧١ ، وإرشاد الفحول ١٢ .

(٣) شرح الجلال ١/٢٧٠ .

فأصحاب هذا القول يرون أن اللغات توقيفية (١). وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بما يلي :

أولاً : قال تعالى :

﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْتَنَا ﴾ (٢)

وجه الاستدلال :

إن الله عز وجل أخبر بأنه علم آدم الأسماء كلها ، وأن آدم عليه السلام علم الملائكة تلك الأسماء . ومقتضى هذا أن كلاً من آدم والملائكة لم يكن واضعاً لها ، وإلا لما احتاج إلى أن يتعلمها من غيره ، فدل ذلك على أن الواضع هو الله عز وجل الذي علمها — كما أخبر — لآدم عليه السلام وهو المطلوب .

وقد قال بعض العلماء (٣) : إن «عَلَّمَ» معناه أوجد فيه العلم لأن التعليم تفعيل وهو لإثبات الأثر بالنقل عن أئمة اللغة ، فيكون لإثبات العلم في آدم ويلزم من ذلك التوقيف وذلك لأن الأسماء بأسرها توقيفية على ما صرح به في الآية ، فيلزم كون الأفعال والحروف أيضاً توقيفية وذلك لعدم القائل بالفصل ، ولأنه يتعذر الإعراب عن جميع المعاني التي في النفس بالأسماء وحدها .

أضف إلى ذلك أن الاسم مشتق من السمة ، وهي العلامة والأفعال والحروف علامة على مسمياتها فلزم من ذلك دخولها تحت قوله تعالى :

(١) معنى توقيفية : أى وضعية مجازاً من إطلاق اسم السبب الذي هو التوقيف الذي معناه التعليم على متعلق المسبب وهو الإدراك ومتعلقه هو الوضع — حاشية البناني ١/ ٢٦٩ —

(٢) سورة البقرة آيتا : ٣١ ، ٣٢ . (٣) حاشية البناني ١/ ٢٧٠ .

﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾

وقد نقش هذا الدليل بما يلي:

١ - لانسلم أن الأسماء فى الآية هى اللغات ، بل يجوز أن يكون المراد بها سمات الأشياء وخصائصها ، كتعليم أن الخيل - مثلاً - تصلح للكر^(١) والفر ، والجمال للحمل ، والثيران للزراعة وهكذا . فأما تعليم الخواص فواضح ، وأما تعليم السمات أى العلامات فتقريره من وجهين :

الوجه الأول : أن هذه الأشياء علامات دالة على تلك الحيوانات ، فإنه يعرف بمشاهدة الحرث - مثلاً كونه من البقر ، فإذا علمه هذه الأشياء فقد علمه سمة على الذوات أى علامة عليها .

الوجه الثانى : أن الله تعالى علّم آدم علامات ما يصلح للكر والفر ، وعلامات ما يصلح للحمل وغير ذلك ، حتى إذا شاهد صفة ما يصلح للحمل فى ذات استعمالها فى الحمل .

٢ - يحتمل أن يكون المراد بالتعليم فى الآية هو الإلهام كما فى قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكَذَٰبٍ ﴾ ^(٢) .

أو تعليم ما سبق وضعه من خلق آخر .

٣ - سلمنا أن الله عز وجل وضع اللغات وعلمها آدم عليه السلام ، ولكن يجوز أن يكون آدم عليه السلام قد نسى ما علمه من الله عز وجل فاصططح أولاده على لغة يتعارفون بها ، وبذلك تكون اللغات

(١) الكر: الرجوع يقال فرس يكر- بالكسر- أى يصلح للكر والحملة ، ويقال فرس مفر- بكسر الميم- أى يصلح للفرار عليه - مختار الصحاح ٤٩٦ ، ٥٦٧ -

(٢) سورة الأنبياء الآية : ٨٠ .

التي تتكلم بها الآن من وضع البشر لا من وضع الله ، والخلاف إنما هو في اللغات التي تتكلم بها الآن لا في أصل اللغة (١) .

ثانياً : قال تعالى .

﴿ إِن هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مِمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ (٢) .

وجه الاستدلال :

أن الله عز وجل ذم قوماً على تسميتهم بعض الأشياء من دون توقيف بقوله :

﴿ إِن هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مِمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾

فلو لم تكن اللغة توقيفية لما صح هذا الذم . وقد نوقش هذا الدليل بأن الذم في الآية ليس على التسمية ، وإنما الذم على وضعهم هذه الأشياء بأنها آلهة ، فالذم على ما اخترعوه من الأسماء للأصنام فَوَجَّهُ الذم مخالفة ذلك لما شرعه الله عز وجل .

ثالثاً : قال تعالى :

﴿ وَمِنْ مَائِهِمُ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوَبْصِكُمْ ﴾ (٣)
وجه الاستدلال :

أن الله عز وجل امتن علينا في هذه الآية باختلاف الألسنة ، وجعله آية على عظمته وقدرته ، وظاهر أنه ليس المراد باللسان هو الجارحة

(١) شرح الاسنوى ١/ ١٧٣ ، وارشاد الفحول ١٣ ، وأصول الشيخ زهير ١/ ٢٠٢ .

(٢) سورة النجم الآية : ٢٣ . (٣) سورة الروم الآية : ٢٢ .

اتفاقاً، لأن الاختلاف فيها قليل، ثم إنه غير ظاهر بخلاف الوجه ونحوه، فتعين أن يكون المراد باللسان هو اللغة مجازاً كما في قوله تعالى:

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ (١).

وعلى هذا فلو لم تكن اللغة توقيفية لما امتن الله علينا بها.

ونوقش هذا الدليل: بأن الألسنة مادام قد أريد بها اللغات مجازاً، فلا شك أن الآية كما تحتمل الامتنان بالخلق والوضع، تحتمل كذلك أن يكون الامتنان بخلق القدرة على وضعها من البشر، وكلا الأمرين علامة وآية على قدرة الله سبحانه وتعالى، وما دام لا قرينة ترجح أحد الاحتمالين على الآخر، يكون حملها على الخلق والوضع دون الإقرار على الخلق والوضع تحكماً وترجيحاً بلا مرجح (٢).

رابعاً: أن الاصطلاح إنما يكون بأن يعرف كل واحد منهم صاحبه ما في ضميره، وذلك لا يعرف إلا بطريق كالألفاظ والكتابة، وكيفما كان فإن ذلك الطريق إما الاصطلاح ويلزم التسلسل أو التوقف وهو المطلوب.

ونوقش هذا الدليل: بمنع لزوم التسلسل لأن المراد وضع الواضع هذا الاسم لهذا المسمى، ثم تعريف غيره بأنه وضعه كذلك، وليس المراد أن الاصطلاح لا يكفي في التعريف باعتبار ذاته، بل لا بد في تعريفه للغير من اصطلاح آخر حتى يلزم التسلسل.

خامساً: لو كانت اللغات من وضع البشر لجوّز العقل اختلافها، وأنها على غير ما كانت عليه، لأن اللغات قد تبدلت وتغيرت وحينئذ لا يوثق بها.

(١) سورة إبراهيم الآية: ٤.

(٢) شرح الإسنى ١/١٧٣، وأصول الفقه للشيخ زهير ١/٢٠٣.

وقد نقّش هذا الدليل : بأن تجويز الاختلاف خلاف الظاهر
فالأصل عدمه .

القول الثانى : أن الواضع للغات هو البشر .
وهذا القول للتنزلة (١) .

قال الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله (٢) :

« وقال أكثر المعتزلة هى اصطلاحية أى وضعها البشر واحداً فأكثر
حصل عرفانها لغيره منه بالإشارة والقرينة كالطفل ، إذ يعرف لغة أبويه
بها » .

وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بما يلى :

قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾
وجه الدلالة :

أن معنى قوله : ﴿ بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ أى بلغة قومه ، وهذا يقتضى تقدم
اللغة على بعثة الرسل . فلو كانت اللغة توقيفية لم يتصور ذلك إلا
بالإرسال فيلزم الدور ، لأن الآية تدل على سبق اللغات للإرسال
والتوقيف يدل على سبق الإرسال لها (٣) .

وأجيب عن هذا : بأن كون التوقيف لا يكون إلا بالإرسال ، إنما
يوجب سبق الإرسال على التوقيف لا سبق الإرسال على اللغات حتى
يلزم الدور ، لأن الإرسال لتعليمها إنما يكون بعد وجودها معلومة للرسول
عادة لترتب فائدة الإرسال عليه .

(١) البرهان لإمام الحرمين ١/ ١٧٠ ، وإرشاد الفحول ١٢ .

(٢) شرح الجلال ١/ ٢٧٠ .

(٣) الأحكام للآمدى ١/ ٧١ ، وشرح العضد ١/ ١٩٤ ، وإرشاد الفحول ١٣ .

القول الثالث: أن ابتداء اللغة رفع بالاصطلاح والباقي توقيف .
وهذا القول (١) منسوب إلى أبى إسحاق الاسفرائينى رحمه الله .
وتتلخص وجهة أصحاب هذا القول فى أن فهم ما جاء توقيفاً لا يكون
إلا بعد تقدم الاصطلاح والمواضعة .

ويجاب عن ذلك: بأن التعليم بواسطة رسول أو إلهام يغنى عن ذلك .

القول الرابع: الوقف وعدم الجزم برأى معين لأنه يحتمل أن تكون
الجميع توقيفية ، وأن تكون اصطلاحية ، وأن يكون البعض هكذا والبعض
هكذا ، فإن جميع ذلك ممكن والأدلة متعارضة فوجب التوقف ، وهذا هو
مذهب القاضى أبى بكر وجهور المحققين وهو المختار (٢) .

السادس: طريق معرفة اللغة:

الحق أنه يمكن معرفة أن اللفظ المعين موضوع للمعنى بواحد من أمور
ثلاثة :

١ - النقل المتواتر كلفظ السماء والأرض ، والحر والبرد ، ونحو ذلك مما
لا يقبل التشكيك وهذا الطريق يفيد القطع (٣) .

٢ - النقل بطريق الآحاد كلفظ «القرء» ونحوه من الألفاظ العربية
وهذا الطريق يفيد الظن وهو كاف فى إثبات اللغة .

٣ - النقل مع العقل كما إذا نقل إلينا أن الجمع المعروف يدخله
الاستثناء ، ونقل إلينا أن الاستثناء إخراج ما يتناوله اللفظ فيحكم
العقل بواسطة هاتين المتقدمتين أن الجمع المعروف للعموم .

(١) المرجع الأخير .

(٢) الإحكام ٧١/١ ، وشرح العضد ١٩٤/١ ، وشرح الجلال ٢٧١/١ .

(٣) شرح البدخشى ١٧٦/١ ، وشرح العضد ١٩٨/١ .

وأما العقل الصّرف^(١) - بكسر الصاد - فلا ينفع في معرفة اللغات، لأن العقل إنما يستقل بوجوب الواجبات وجواز الجائزات واستحالة المستحيلات، وأما وقوع أحد الجائزين فلا يهتدى إليه واللغات من هذا القبيل لأنها متوقفة على الوضع.

هذا: وبعد أن انتهيت من الكلام عن الوضع وما يتصل به فإن المقام يقتضى منى أن أصبح فى موائد الكرم التى وضعها علماء الأصول للحديث عن اللفظ، وما يتعلق به على حسب ما تقتضيه طبيعة الكتابة فى موضوع القرآن الكريم فأقول وبالله التوفيق:

(١) أى الخالص - مختار الصحاح ٣٦١ -

الباب الثالث

فى مباحث الألفاظ

وفيه فصول

- الفصل الأول : فى أقسام اللفظ باعتبار المعنى الذى وضع له .
- الفصل الثانى : فى اللفظ باعتبار المعنى الذى استعمل فيه .
- الفصل الثالث : فى اللفظ باعتبار ظهور معناه وخفائه .
- الفصل الرابع : فى كيفية دلالة اللفظ على المعنى .

الفصل الأول

فى أقسام اللفظ باعتبار المعنى الذى وضع له
وفيه مباحث

- المبحث الأول : فى العام .
- المبحث الثانى : فى الجمع المنكر .
- المبحث الثالث : فى الخاص .
- المبحث الرابع : فى الأمر والنهى .
- المبحث الخامس : فى المطلق والمقيد .
- المبحث السادس : فى المشترك .

المبحث الأول

فى العام

عرف العلماء العام بتعاريف كثيرة ليس من الحكمة بحثها ولا الموازنة بينها لأن ذلك مخالف لطبيعة البحث والذي أختاره من هذه التعاريف ما ذكره الإمام البيضاوى رحم الله حيث قال (١):

«العام: لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد» (٢). وذلك

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (٣)

فالإنسان عام أى يدل على استغراق أفراد مفهوم فإذا حلل (٤) اللفظ آل (٥) إلى جميع أفراد ذلك المفهوم الذى وضع له لفظ إنسان، ولما كان هذا اللفظ مفرداً معرفاً بأل الجنسية أفاد العموم (٦). فاللفظ ما تركب من

(١) هو عبد الله بن عمر البيضاوى الشافعى ولد بفارس وكان إماماً تقياً فقيهاً أصولياً توفى رحمه الله سنة ٦٨٥ هـ - الفتح المبين ٨٨/٢ -

(٢) شرح الإسنى: ٥٦/٢، ٥٧. (٣) سورة العصر الآية: ٢.

(٤) يقال حل العقدة محلها حلاً إذا فتحها فأنحلت فكأن اللفظ إذا حل ظهر لنا ما تضمنه من أفراد - لسان العرب ٩٧٦/٢.

(٥) آل يعنى رجع وبابه قال - مختار الصحاح ٣٣.

(٦) يلاحظ أن العام قد يكون عاماً من جهة اللغة أو من جهة العرف أو من جهة العقل. فالأول: ما استفيد عمومته من جهة اللغة بمعنى أن اللفظ قد وضع فى اللغة للعموم وهونوعان:

النوع الأول: ما دل على العموم بنفسه من غير احتياج إلى قرينة وهذا النوع له ألفاظ كثيرة منها:

(أ) ألفاظ تعم العاقل وغير العاقل مثل - الاستفهامية أو الشرطية وكل وجميع.

بعض الحروف الهجائية وهو جنس في التعريف يشمل كل لفظ مفرداً كان أو مركباً مهمللاً أو مستعملاً مستغرقاً أو غيره مستغرق.

وقوله : «يستغرق» الاستغراق معناه : التناول لما وضع له اللفظ (١)، وهو قيد في التعريف خرج به اللفظ المهمل (٢)، لأن الاستغراق فرع الوضع والمهمل غير موضوع، وخرج به أيضاً المطلق والنكرة في سياق الإثبات، أما المطلق فلأنه لم يوضع للأفراد، وإنما وضع للماهية فلا يكون مستغرقاً لها (٣).

= (ب) ألفاظ للعاقل فقط مثل «من» الاستفهامية أو الشرطية واستعمالها في غير العاقل قليل

كقوله تعالى : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَقْلِهِ) [النور ٤٥]

(ج) ألفاظ لغير العاقل مثل «ما» كقولنا : اشتر ما رأيت.

(د) ألفاظ تعم في الزمان مثل «متى» الاستفهامية أو الشرطية.

(هـ) ألفاظ تعم في المكان مثل «أين»

النوع الثاني : ما دل على العموم لغة بواسطة القرينة كالنكرة في سياق النفي مثل

«لا رجل في الدار» فوجود النفي هنا قرينة على إدارة العموم في كلمة «رجل»

والثاني : ما استفيد عموم من جهة العرف مع كون اللفظ بمقتضى وضعه اللغوي لا يفيد

العموم كقوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) [النساء ٢٣] فاللفظ باعتبار وضعه اللغوي

يفيد حرمة شيء ما من الأمهات وهذا يصدق بحرمه وطئهن، ولكن أهل العرف نقلوه من

هذا المعنى وجعلوه مقيداً لحرمه جميع الاستمتاع المتعلقة بالأمهات من الوطء والقبلة والنظر

والمس بشهوة فكان العموم من جهة العرف.

والآخر : ما استفيد عموم من جهة العقل دون اللغة أو العرف، وذلك كاللفظ المشتمل

على ترتيب الحكم على الوصف مثل قول الشارع : «حرمت الخمر للإسكار» فالعقل يحكم

بأن العلة كلما وجدت وجد المعلول، وكلما أنتفت أنتفى المعلول وبذلك يكون عموم اللفظ

هنا ثابتاً بالعقل ولا يقال إنه ثابت باللغة لأن اللفظ باعتبار وضعه اللغوي إنما أفاد أن

الوصف علة للحكم فقط، وهذا لا يقتضى لغة عموم (الإحكام ٥٥/٢، ٥٦، وشرحي

الإسنوي والإبهاج ٥٦/٢، وأصول الفقه زهير ١٩٩/٢).

(١) مختار الصحاح : ٤٧٢.

(٢) المهمل هو ما لم يوضع للإفادة كأسماء حروف الهجاء - اللمع للشيرازي ٤.

(٣) المطلق في اللغة الشامل لأي فرد وهويدل على الحقيقة من غير قيد يقيد بها ومن غير =

وأما النكرة فلأنها، وإن وضعت للفرد الشائع سواء كان واحداً كما في النكرة المفردة «رجل» أو متعدداً كما في النكرة المثناة أو المجموعة «رجلين ورجال» إلا أن النكرة لم تستغرق ما وضعت له بمعنى أنها لم تتناولها دفعة واحدة وإنما تناولته على سبيل البدل فإذا قيل: أكرم رجلاً كان معناه حقق الإكرام في أي رجل شئت: في خالد أو في بكر، مثلاً ولا يقتضى ذلك تحقيق الإكرام في خالد وبكر في وقت واحد، لأن اللفظ لم يدل على ذلك وهكذا.

وقوله: «جميع ما يصلح له» الذى يصلح له اللفظ هو ما وضع له اللفظ لغة، وعلى ذلك فالمعنى الذى لم يوضع له اللفظ لا يكون صالحاً له. فكلية «من» لفظ وضع للعاقل وكلية «ما» وضعت لغير العاقل فيلزم من ذلك أن يكون لفظ «من» صالحاً للعاقل غير صالح لغيره ويكون لفظ «ما» صالحاً لغير العاقل فقط. فإذا استعمل لفظ «من» فى العاقل ولفظ «ما» فى غير العاقل صدق على كل منها أنه عام لأنه استغرق الصالح له، وعدم صلاحية كل منها لغير ما وضع له لا يخرجها عن كونه عاماً فيما وضع له، وبهذا ظهر أن هذا القيد قصد به تحقيق معنى العموم كما قصد به الاحتراز عن اللفظ الذى استعمل فى بعض ما يصلح له كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ (١) فإن الناس الأولى مراد بها نعيم بن مسعود الأشجعى (٢) فقط. فثل هذا لا يكون عاماً لأنه لم يستغرق جميع ما يصلح له بل استعمل فى بعض ما يصلح له.

= ملاحظة لعدد أول واحد فقوله تعالى: (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) [المجادلة ٣] يدل على المطالبة بعقوبة من غير ملاحظة أن يكون واحدة أو أكثر مؤمنة أو كافرة، أما العام فإنه يدل على الماهية باعتبار تعددها كقوله تعالى: (فَضْرِبِ الرِّقَابَ) [القتال ٤] فهو لفظ عام يعم المقاتلين.

(١) سورة آل عمران الآية : ١٧٣ . (٢) تفسير القرطبي : ١٥٢١/٢

قال الفارسي (١): وما يقوى أن المراد به واحد فقط قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ (٢)

فوقعت الإشارة بقوله: (ذَلِكُمْ) إلى واحد بعينه ولو كان المعنى جمعاً لقال: إنما أولئك الشيطان. فهذه دلالة ظاهرة في اللفظ (٣).

وقوله: «بوضع واحد» إما أن يكون متعلقاً بقوله: «يصلح له» ويكون المعنى أن استغراق اللفظ لما يصلح له إنما يكون بواسطة وضع واحد لا بواسطة أوضاع متعددة، وأما أن يكون حالاً من «ما» ويكون المعنى أن العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له حال كون المعنى الذي يصلح له اللفظ قد ثبت بوضع واحد.

وخرج بهذا القيد المشترك (٤) اللفظي إذا استعمل في معانية المتعددة، وذلك كاستعمال العين — مثلاً — في الباصرة والجارية والذهب، فإنه لا يكون عاماً لأن استغراقه لهذه المعاني دفعة واحدة ليس بوضع واحد، وإنما هو بأوضاع متعددة (٥).

أنواع العام:

للعام ثلاثة أنواع هي:

١ — عام يراد به العموم وهو العام الذي صحبته قرينة تنفي احتمال تخصيصه كالعام في قوله تعالى:

﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ (٦)

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي توفي رحمه الله سنة ٣٧٧ هـ ببغداد — إنباه الرواة للقفطي ٢٧٣/١ دار الكتب .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٧٥ . (٣) الإتيان في علوم القرآن : ٥١/٣

(٤) المشترك هو لفظ واحد وضع لمعنيين فأكثر بوضع مستقبل — إرشاد الفحول ١٩ ، وأصول الفقه للشيخ زهير ٣٥/٢ .

(٥) شرح الإسنوي : ٥٧/٢ ، ٥٨ . (٦) سورة هود الآية : ٦ .

وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ (١)

فيلاحظ أن في كل آية من هاتين الآيتين تقرير سنة إلهية عامة لا تتخصص ولا تبدل ولا تتغير، فالعام فيها قطعى الدلالة على عمومته ، ولا يتصور أن يراد به الخصوص .

٢ - عام يراد به قطعاً الخصوص وهو العام الذى صحبته قرينة تنفى بقاءه على عمومته وتبين لنا أن المراد منه بعض أفرادها . ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى :

﴿ أَمْ يَحْضُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَاءِ أَنَّهُمْ آلَ اللَّهِ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (٢)

فالمراد من الناس فى الآية هو رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمعه ما فى الناس من الخصال الحميدة (٣) .

وقوله تعالى :

﴿ فَادْنُ إِلَيْكَ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْحَرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ

بِخَيْرٍ ﴾ (٤)

فالمراد من الملائكة هنا جبريل عليه السلام كما فى قراءة ابن مسعود رضى الله عنه (٥) .

٣ - عام مخصص وهو العام المطلق الذى لم تصحبه قرينة تنفى احتمال تخصيصه ، ولا قرينة تنفى دلالة على العموم كقوله تعالى :

﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٦)

(٢) سورة النساء الآية : ٥٤ .

(٤) سورة آل عمران الآية : ٣٩ .

(٦) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(١) سورة الأنبياء الآية : ٣٠ .

(٣) تفسير ابن كثير : ٥٩٥/٢ .

(٥) تفسير القرطبي : ١٣١٦/٢ .

فهذا النص عام فى كل مطلقة سواء كانت حاملاً أو غير حامل ،
وسواء كان الطلاق قبل الدخول أو بعده ، ولكن هذا العموم خص
بقوله تعالى :

﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (١)

وبقوله جل شأنه :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَحَكَّمْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ
فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ ﴾ (٢)

وبتخصيص الآية الأولى بهاتين الآيتين يستفاد أن المطلقة تعد
بثلاثة قروء إذا لم تكن حاملاً ، وبشرط أن تكون مدخولاً بها .
على العموم المخصص للعام نوعان :

(أ) متصل .

(ب) منفصل .

فالمتصل خمسة وقعت فى القرآن الكريم هى :

١ - الاستثناء : وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ
مِائَتَيْ جَلْدَةٍ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا
الَّذِينَ تَابُوا ﴾ (٣)

وقد اتفق العلماء على أن الاستثناء هنا راجع إلى قوله :

﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

ولم يرجع إلى الجلد لأنه لا بد من إقامة الحد على القاذف ،

(٢) سورة الأحزاب الآية ٤٩ .

(١) سورة الطلاق الآية : ٤ .

(٣) سورة النور آيتا : ٤ ، ٥ .

والخلاف كله بين العلماء مداره على رجوع الاستثناء على الجملة الأخيرة فقط، أو على ما قبلها كذلك. عند أصحاب الشافعي رضى الله عنهم الاستثناء يرجع إلى جميع الجمل المتعاقبة بالواو، وعند أصحاب أبي حنيفة رضى الله عنهم الاستثناء يرجع إلى الجملة الأخيرة فقط، وعليه فلا تقبل له شهادة أبداً لاختصاص الاستثناء بالجملة (١) الأخيرة.

٢ - الشرط : كقوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ (٢)

وقوله : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ تَلْمِزُونَ عَمَلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا ﴾ (٣)

أى إذا ما تركوا ما نهى الله عنه (٤).

٣ - الصفة : كقوله تعالى :

﴿ وَمَنْ لَمْ يَنْطَلِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْجِ الْحَصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَتَيْتُكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (٥)

(١) الإحكام ٢/٢٧٨، وتخرىج الفروع على الأصول للزنجاني ٢٠٤، وشرح الجلال المحلى ١٦/٢ - ١٩ والروضة ٣٤١/٥

(٢) سورة النور الآية : ٣٣.

هذا وقد قال الفقهاء : إن الكتابة عبارة عن عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر وهى مستحبة إن طلبها الرقيق من سيده وكان أميناً فيما يكسبه قادراً على الكسب (الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع ٤/١٣٧، ١٣٨)

(٣) سورة المائدة الآية : ٩٣. (٤) تفسير البيضاوى : ١٦١.

(٥) سورة النساء الآية : ٢٥.

٤ - الغاية : كقوله تعالى :

﴿ وَلَا تَخْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْمَدَىٰ مَحَلُّهُ ﴾ (١)

وقوله : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (٢)

٥ - بدل البعض من الكل كقوله جل شأنه :

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٣)

وأما المنفصل فقد يكون آية أخرى فى موضع آخر، وقد يكون حديثاً أو إجماعاً أو قياساً.

مثال الأول : قوله تعالى :

﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾

وقد تقدم قريباً الكلام حول هذه الآية .

ومثال الثانى : قوله تعالى :

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٤)

فإن النص عام فى كل سارق ، سواء كان المسروق نصاباً أولاً ، ولكن هذا العموم خص بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقطع يد سارق إلا فى ربع دينار فصاعداً » (٥)

ومن أمثلة ما خص بالإجماع : آية الموارث خص منها الرقيق فلا يرث بالإجماع (٦) .

ومن أمثلة ما خص بالقياس : قوله تعالى :

(٢) سورة الإسراء الآية : ١٥ .

(٤) سورة المائدة الآية : ٣٨ .

(٦) الوجيز فى الميراث : ٨ .

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٦ .

(٣) سورة آل عمران الآية : ٩٧ .

(٥) أخرجه مسلم فى صحيحه ٤٦/٢ .

﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (١)

فالنص عام فى كل زان سواء كان حراً أو عبداً ، ولكن خص منه العبد بالقياس على الأمة المنصوص عليها فى قوله جل شأنه :

﴿ فَإِذَا أُحْصِيَ فَإِنَّ الَّذِينَ يَفْحِشُوْنَ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ

الْعَذَابِ ﴾ (٢)

هذا وجدير بالذكر التنبيه على أن هناك فارقاً بين العام المراد به الخصوص ، والعام الخصوص ويظهر هذا الفارق جلياً كما يلى :

أولاً : أن الأول لم يرد شموله لجميع الأفراد ، لا من جهة تناول اللفظ ، ولا من جهة الحكم ، بل هو ذو أفراد استعمل فى فرد منها والثانى : أريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لها لا من جهة الحكم .

ثانياً : أن الأول مجاز قطعاً لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي ، بخلاف الثانى فإن فيه مذاهب : أصحها أنه حقيقة وعليه أكثر الشافعية وكثير من الحنفية وجميع الحنابلة .

ثالثاً : أن الأول يصح أن يراد به واحد اتفاقاً وفى الثانى خلاف (٣) .

دلالة العام :

ذهب جمهور الأصوليين إلى أن دلالة العام على جميع أفراده ظنية لأن أكثر ما ورد من ألفاظ العموم أريد به بعض الأفراد لا جميعها .

(٢) سورة النساء الآية : ٢٥ .

(١) سورة النور الآية : ٢ .

(٣) الإتيان فى علوم القرآن ٥٠/٣ ، وإرشاد الفحول للشوكانى ١٤٠ ، ١٤١ .

وذهب جمهور الحنفية إلى أن دلالة العام على كل أفراده قطعية ما لم يدل دليل على خروج بعضها منه لأنه موضوع للدلالة على أفراده على سبيل الشمول والاستغراق، واحتمال خروج بعض أفراده منه من غير دليل لا يؤبه (١) له وإلا ضاعت الثقة باللغة.

قال الشيخ علاء الدين البخارى رحمه الله (٢):

«العام عندنا يوجب الحكم فيما تناوله أى فى جميع الأفراد الداخلة تحته قطعاً وقيناً»، وإذا دل دليل على خروج بعضها منه فإنه يكون ظنياً فى الباقي كذلك عند جمهور الأصوليين، لأن دلالة على جميع أفرادها ما دامت ظنية لا يؤثر فيها خروج شيء من أفرادها معيناً كان الخارج أو غير معين، أما عند الحنفية فى المسألة تفصيل يقتضى بيان ما يكون به قصر العام على بعض أفرادها، فإن من أنواع القاصر ما لا يؤثر فى حجية العام فتبقى دلالة على الباقي قطعية، ومنها ما يؤثر فيها فيجعل دلالة على الباقي ظنية (٣).

على العموم ليس بين الجمهور والحنفية اختلاف جوهري من الناحية العملية وذلك لأنه لا خلاف بينهم فى أن العام يجب العمل بعمومه حتى يقوم دليل على تخصيصه، ولا فى أن العام يحتمل أن يخصص بدليل، وأن تخصيصه بغير دليل تأويل غير مقبول. والقائلون بأن العام الذى لم يقم دليل على تخصيصه قطعى الدلالة على العموم ما أرادوا بكونه قطعى الدلالة، أنه لا يحتمل التخصيص مطلقاً، وإنما أرادوا أنه لا يخصص إلا بدليل، والقائلون بأنه ظنى الدلالة على العموم ما أرادوا أنه يخصص مطلقاً، وإنما أرادوا أنه يخصص بدليل (٤).

(١) أى لا يهتم به ولا يلتفت إليه (لسان العرب ١٤/١)

(٢) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٩١/١

(٣) انظر تفصيل هذا فى: كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٩١/١، وفواتح الرحموت ٢٦٥/١، حيث إن ذكره بالتفصيل يتعارض مع طبيعة الموضوع.

(٤) علم أصول الفقه للشيخ خلاف ١٨٥، وأصول التشريع الإسلامى للشيخ على حسب الله ٢٧٨.

هذا وقبل أن أنهى الكلام عن العام أذكر بإيجاز من باب الفائدة مسائل متعلقة به ذكرها العلماء قديماً وتناولوها بالشرح والبيان :

المسألة الأولى: اختلف العلماء فى لفظ «مَنْ» وهو من صيغ العموم هل يتناول الأنثى؟ أو هو خاص بالذكر؟

ذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه ومن نهج نهجه إلى القول بأن «مَنْ» إذا وقعت شرطاً عمت الذكور والإناث وذلك لإشعارها بالعموم عند الإبهام فى باب الشرط، واتفاق الشرع والوضع على القضاء بذلك،

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ﴾ (١)

فالتفسير بها دال على تناول «مَنْ» لهما، وقال سبحانه:

﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَتَعَمَلْ صَالِحًا﴾ (٢)

ومن قال: «مَنْ أتانى أكرمه» لم يختص وجوب إكرامه بالذكر دون الإناث، وكذلك من قال: «مَنْ دخل دارى من أرقائى فهو حر» اندرج فى حكم التعليق الذكور والإناث (٣).

وذهب السادة الحنفية إلى أنها تخص الذكور دون الإناث، وقالوا: بأن من ذهب إلى القول بأنها تشمل الذكور والإناث فقد أبطل تقسيم العرب فيهما، فإنهم قالوا فى الذكور: مَنْ ومنان ومنون وفى الإناث: منه ومنتان ومنان.

قال الشيخ الزنجانى رحمه الله تعقيباً على كلام الحنفية (٤):

«غير أن هذا ضعيف فإنه من شواذ اللغة والقانون الأصلى فى بابها

(١) سورة النساء الآية : ١٢٤ . (٢) سورة الأحزاب الآية : ٣١ .

(٣) تخرج الفروع على الأصول للزنجانى ١٧٨ ، ١٧٩ ، وشرح الجلال المحلى ٤٢٨/١ .

(٤) المرجع الأول السابق .

التعميم كما ذكرنا، ويتفرع عن هذا الأصل أن المرتدة تقتل عند الشافعي رضي الله عنه تمسكاً بقوله صلى الله عليه وسلم: «من بدل دينه فاقتلوه» (١). وعندهم — أي الحنفية — لا تقتل لقصور اللفظ عن تناولها»

المسألة الثانية: الأصح في الأصول أن الخطاب ب ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ يشمل الكافر والعبد وذلك لعموم اللفظ، وقيل: لا يعم الكافر بناء على عدم تكليفه بالفروع، ولا العبد لصرف منافعه إلى سيده شرعاً (٢).

المسألة الثالثة: اختلف العلماء في العام إذا سبق للمدح كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (٣)

أو الذم كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي كَحِيمٍ﴾ (٤)

هل هو باق على عمومه؟ على مذاهب:

الأول: نعم حيث إنه لا تنافي ولا تضاد بين العموم وبين المدح أو الذم، ولم يوجد صارف يصرفه عن عمومه، وهو لأكثر الحنفية والمالكية والحنابلة (٥).

الثاني: لا يبقى على عمومه، لأنه لم يسق للتعميم وإنما سيق للمدح

(١) أخرجه مسلم في صحيحة بمعناه ٤٠/٢. وابن ماجه في سننه ٨٤٨/٢.

(٢) المعتمد في أصول النفقة لأبي الحسين البصري ٢٩٤/١ وتنقيح الفصول ١٩٦، والإتقان ٥٧/٣.

(٣)، (٤) سورة الانفطار آيتا: ١٣، ١٤.

(٥) فواتح الرحموت ٢٨٣/١، وتيسير التحرير ٢٥٧/١.

أو الذم وهو للإمام الشافعي رحمه الله (١). وبناء على عدم إفادته العموم منع بعض الشافعية الاستدلال بقوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُجْعَلُ عَلَيْهِمَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكْرٌ بِمَا كَانُوا يَكْنِزُونَ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ (٢)

على وجوب الزكاة في الحلّى من الذهب والفضة ، لا من اللؤلؤ وغيره بأن هذا العام وقع في معرض الذم فلا عموم له فيجوز ألا يتناول الحكم الحلّى .

والثالث : التفصيل فيعم إذا لم يعارضه عام آخر لم يسق لذلك ، ولا يعم إن عارضه ذلك . وهذا المذهب عبر الشيخ جلال الدين السيوطي عنه بالأصح (٣) .

مثال العام الذى يفيد العموم حيث لا معارض أقوله تعالى :

﴿ إِنْ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * كَانَ الْفَخَّارُ لَفِي جَحِيمٍ ﴾

ومثاله مع المعارض قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَرْوَاهِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ (٤)

فهذا النص سيق للمدح وظاهره يعم الأختين بملك اليمين جمعاً ، وعارضه فى

ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (٥)

(١) التمهيد للأسنوى : ٩٨ . (٢) سورة التوبة آيتا : ٣٤ ، ٣٥ .

(٣) الإتيقان ٥٦/٣ . (٤) سورة المؤمنون آيتا : ٥ ، ٦ .

(٥) سورة النساء الآية : ٢٣ .

فهو عام في كل أختين ولم يسق للمدح، وإنما سيق بعد ذكر المحرمات إلحاقاً لمحرمات تعم الحرائر والإماء. ومن هنا حمل العلماء النص الأول المسوق للمدح على غير ذلك بأن لم يُردّ تناوله له.

ومثاله في الدم قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ....﴾

الآيتان فواضح أنه مسوق للدم، وظاهره يعم الحلّى المباح لكن عارضه قوله صلى الله عليه وسلم: «لا زكاة في الحلّى»^(١) فحمل الأول على غير ذلك.

المسألة الرابعة: اختلفت العلماء في الخطاب بـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ هل يشمل الرسول صلى الله عليه وسلم؟ على ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول: وهو أصحابها^(٢) وعليه الأكثرون نعم لعموم الصيغة له.

والثاني: لا يشمل الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه ورد على لسانه لتبليغ غيره ولما له من الخصائص.

والثالث: إن اقترن الخطاب بكلمة «قل» لم يشمله صلى الله عليه وسلم لظهوره في التبليغ وذلك قرينة عدم شموله والافيشمله.

المسألة الخامسة: اختلف في الخطاب الخاص به صلى الله عليه وسلم كقوله تعالى:

(١) أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث عافية بن أيوب عن الليث عن أبي الزبير عن جابر ثم قال: لا أصل له وإنما يروى عن جابر من قوله وعافية قيل ضعيف وقال ابن الجوزي ما نعلم فيه جرحاً. وقال البيهقي مجهول ونقل ابن أبي حاتم توثيقه عن أبي زرعة - تلخيص الحبير ١٧٦/٢.

(٢) الإتيان ٥٧/٣.

﴿ يَأْتِيهَا الرِّسُولُ بِلَغٍ مَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (١)

وقوله : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ نَقِيًّا ﴾ (٢)

هل يشمل الأمة ؟ فقل نعم لأن أمر القدوة أمر لأتباعه معه عُرفاً . والأصح في الأصول المنع لاختصاص الصيغة به (٣) .

(٢) سورة الأحزاب الآية ١ .

(١) سورة المائدة الآية ٦٧ .

(٣) شرح الجلال المحلى ٤٢٦/١

المبحث الثانى فى الجمع المنكر

هو لفظ يتناول كثيراً من الأفراد ولا يستغرق جميع ما يصلح له .

مثاله : قال تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ رِجَالٌ ﴿

فلفظ رجال يتناول كثيراً من الأفراد إلا أنه لا يستغرق جميع ما يصلح له .

قال الشوكانى رحمه الله (٢) :

« ... ولا يخفضاك ضعف ما أستدل به هؤلاء القائلون بأنه «الجمع المنكر» للعموم فإن دعوى عموم رجال لكل رجل مكابرة لما هو معلوم من اللغة ومعاندة لما يعرفه كل عارف بها » .

وكذلك لفظ ﴿ مقاعد ﴾ فى قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدَ

لِلنَّعِيمِ ﴾ (٣)

وقد ذهب جمهور المحققين إلى أن الجمع المنكر ليس بعام وذلك لعدم استغراقه جميع ما يصلح له ، فهو لا يتبادر منه عند إطلاقه الاستغراق لأفراد مفهومة ، ولو كان للعموم لتبادر منه ذلك وعليه فليس الجمع المنكر عاماً .

أضف إلى ذلك : أن لفظ رجال يمكن نعته بأى جمع شئنا فيقال : رجال ثلاثة وأربعة وخمسة ، ففهوم قولك : رجال يمكن أن يجعل مورد التقسيم لهذه الأقسام ، والمورد للتقسيم بالأقسام يكون مغايراً لكل واحد

(١) سورة النور آيتا ٣٦ ، ٣٧ . (٢) إرشاد الفحول ١٢٣ .

(٣) سورة الجن الآية ٩ .

من هذه الأقسام، فلا يكون دالاً عليها، وأما الثلاثة فهي مما لا بد فيه فيثبت أنه يفيد الثلاث فقط.

وإذا كان الجمع المنكر ليس عاماً فهو كذلك ليس خاصاً وذلك لتناوله كثيراً غير محصور من الأفراد، وعليه فيكون واسطة بين العام والخاص، ويكون حجة قطعية في أقل الجمع دون ما فوقه، اللهم إلا إن وقع في سياق النفي فيكون حينئذ عاماً كقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ (١)

فلفظ بيوت في الآية مستغرق جميع ما يصلح له لوقوعه في سياق النفي وعليه فيفيد العموم.

وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بأن الجمع المنكر يفيد العموم مطلقاً وذلك بناء على تفسير العام بما يتناول كثيراً من الأفراد، سواء كان مستغرقاً أو غير مستغرق. والراجع ما ذهب إليه الجمهور لما ذكر.

(١) سورة النور الآية ٢٧.

المبحث الثالث

فى الخاص

عرف العلماء الخاص بأنه : اللفظ الدال على مسمى واحد (١) .

أنواع الخاص :

للخاص ثلاثة أنواع هى :

١ - خاص شخصى كأسماء الأعلام مثل : خالد وبكر .

٢ - خاص نوعى مثل : رجل وامرأة وفرس .

٣ - خاص جنسى مثل : إنسان .

وإنما كان النوعى والجنسى من الخاص ، لأن المنظور إليه فى الخاص هو تناول اللفظ لمعنى واحد من حيث إنه واحد بغض النظر عن كونه له أفراد فى الخارج ، أوليس له أفراد ، ولا شك أن الخاص النوعى مثل «رجل» موضوع لمعنى واحد وهو الذكر الذى تجاوز حد الصغر، وكون هذا المعنى له أفراد فى الخارج لا يهم .

وكذلك الخاص الجنسى مثل «إنسان» موضوع لمعنى واحد أى حقيقة واحدة وهى الحيوان الناطق ، وكون هذه الحقيقة الواحدة لها أنواع فى الخارج لا يؤثر لأنها غير منظور إليها (٢) .

حكم الخاص :

واضح أن الخاص بين فى نفسه فلا إجمال فيه ، ومن ثم فهو يدل على معناه الموضوع له ، دلالة قطعية أى بدون احتمال ناشئ عن

(١) إرشاد الفحول ١٤١ (٢) الوجيز فى أصول الفقه ٢٧٨ - ٢٨٠ .

دليل، ويثبت الحكم لدلوله على سبيل القطع لا الظن، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (١) ..

فالحكم المستفاد من هذا النص هو وجوب صيام ثلاثة أيام، لأن لفظ الثلاثة (٢) من ألفاظ الخاص فيدل على معناه قطعاً، ولا يحتمل زيادة ولا نقصاً. ومثله أيضاً أنصبة الورثة الواردة في القرآن فكلها قطعية لأنها من الخاص.

(١) سورة المائدة الآية ٨٩.

(٢) ألفاظ الأعداد كالثلاثة والعشرة والعشرين كلها من الخاص النوعي لأنها موضوعة لمعنى واحد هو نفس العدد أعني مجموع الوحدات من حيث المجموع من غير نظر إلى شيء آخر وتركيبه من أفراد لا يقدح في خصومه ولا يوجب كثرة فيه، لأنه بمنزلة كثرة أجزاء زيد ويوضحه أن معنى الثلاثة لا يوجد في كل واحد من أجزائها كما لا يوجد معنى الزيدية في ضمن أجزاء زيد (تسهيل الوصول ٣٦).

المبحث الرابع فى الأمر والنهى

الأمر^(١) :

الأمر صورة من صور الخاص وقد عرفه العلماء بأنه : قول يستدعى به الفعل ممن هو دونه^(٢) .

وقال الشيخ شرف الدين العمري رحمه الله^(٣) :

وحده استدعاء فعل واجب بالقول ممن كان دون الطالب بصيغة أفعل فالوجوب حقاً حيث القرينة انتفت وأطلقاً

صيغة الأمر^(٤) : للأمر صيغة موضوعة فى اللغة تقتضى الفعل ، وهى قوله : « افعل » أو « لتفعل » أو ما يجرى مجراها ، كالجمل الخبرية المستعملة فى الإنشاء كقوله تعالى :

﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾^(٥)

وقالت الأشعرية ليست للأمر صيغة ، وهو خلاف الصواب ، وذلك لأن أهل اللسان قسموا الكلام وذكروا من أقسامه الطلب ، وقالوا إنه يتناول الأمر والنهى والدعاء^(٦) فالأمر كقولك : « افعل » والنهى

(١) سأذكر هنا مدلول كل من الأمر والنهى وما وضعت له صيغة كليهما ، لأن الكتابة فى الأوامر والنواهي تحتاج إلى سفر خاص كبير ، والذي جعلنى أتعرض هنا للكلام عن الأمر والنهى أنهما من صور الخاص والتكليف عبارة عن — افعل ، ولا تفعل —

(٢) اللمع ٧ (٣) لطائف الإشارات ٢٢٠

(٤) الصيغة هى العبارة المصوغة للمعنى القائم بالنفس (البرهان لإمام الحرمين ٢١٢/١)

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ (٦) التحول لحجة الإسلام الغزالي ١٠٢

كقولك : « لا تفعل » فجعلوا لفظ « افعل » بمجرده أمراً فدل على أن له صيغة .

ما وضعت له صيغة الأمر:

وردت هذه الصيغة مستعملة في الطلب على وجوه عدة، أوصلها بعضهم إلى ستة عشر وجهاً (١) هي :

- ١- الإيجاب : كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٢)
- ٢- الندب : كقوله تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ (٣)
- ٣- الإرشاد : كقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبَّأْتُمُ ﴾ (٤)
- ٤- الإباحة : كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ فَأَمْطُوا ﴾ (٥)
- ٥- التهديد : كقوله تعالى : ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ (٦)
- ٦- التعجيز : كقوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ (٧)
- ٧- الإنذار : كقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَتَّقُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾ (٨)

- ٨- الامتنان : كقوله تعالى : ﴿ سَلُّوا رِمَازَكُمْ اللَّهُ ﴾ (٩)
- ٩- الإكرام : كقوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ ﴾ (١٠)

(١) المتخول ١٣٢ شرح التوضيح ١/١٥٢ ، وشرح الإسنى ٢/١٥
(٢) سورة البقرة الآية : ٣٤ (٣) سورة النور الآية : ٣٣
(٤) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ (٥) سورة المائدة الآية : ٢
(٦) سورة فصلت الآية : ٤٠ (٧) سورة البقرة الآية : ٢٣
(٨) سورة إبراهيم الآية : ٣٠ (٩) سورة الأنعام الآية : ١٤٢
(١٠) سورة الحجر الآية : ٤٦

- ١٠- التسخير: كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (١)
 ١١- الإهانة: كقوله تعالى: ﴿ذُوقْ لَذَّةَ النَّارِ الْكَرِيمِ﴾ (٢)
 ١٢- التسوية: كقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ وَأَوَّلًا نَصِيرًا﴾ (٣)
 ١٣- الدعاء: كقوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ (٤)

١٤- التمني: كقول امرئ القيس (٥):

ألا أيُّها الليل الطويل ألا أنجلي بضُجج وما الإصباح منك بأمثل
 وإنما اعتبر الشاعر هنا متمنياً لا مترجياً، لأن الترجى يكون في
 الممكنات، والتمنى في المستحيلات، وليل الحب لطوله كأنه مستحيل
 الانجلاء.

١٥- التكوين كقوله تعالى ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٦)

١٦- الخبر: كقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا لم تستح فاصنع
 ما شئت» (٧) أى صنعت ما شئت وقيل المعنى إذا لم تستح من شيء لكونه
 جائزاً فاصنعه إذ الحرام يستحيا منه، بخلاف الجائز وعليه فيكون الأمر
 باقياً على معناه وقد يستعمل الخبر في الأمر كقوله تعالى:

﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ (٨)

- (١) سورة البقرة الآية ٦٥
 (٢) سورة الدخان ٤٩
 (٣) سورة الطور الآية ١٦
 (٤) سورة نوح الآية ٢٨
 (٥) امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث بن عمرو مات بأنقرة من بلاد الروم (شرح
 المعلقات للتبريزي ٤، وديوانه ٨ تحقيق أبي الفضل إبراهيم)
 (٦) سورة يس الآية ٨٢
 (٧) أخرجه ابن ماجه في سننه من حديث ابن مسعود رضى الله عنه ١٤٠٠/٢
 (٨) سورة البقرة الآية ٢٣٣

فالمعنى ليرضعن ، وقد يستعمل فى النهى كقوله صلى الله عليه وسلم :
« لا تنكح المرأة المرأة ولا المرأة نفسها » (١) فالحديث ورد بصيغة الخبر ،
لأن الحاء وردت مضمومة فاقضى ذلك أن « لا » نافية وليست ناهية
ونتيجة لاستعمال الصيغة فى الوجوه السابقة اختلف العلماء فيما وضعت
له ، وذلك بعد اتفاقهم على أنها ليست حقيقة فى جميع المعانى المذكورة :
فذهب جمهور العلماء إلى أنها للوجوب (٢) حقيقة ولا تدل على غيره
إلا بقريئة لكن هل تدل على الوجوب بوضع اللغة أم بالشرع ؟ فيه
مذهبان : وهناك قول ثالث يفيد أنها تدل على الوجوب بالعقل (٣) .

وقيل : إنها مشترك لفظى بين والندب فقط .

وقيل : إنها مشترك معنوى بينهما والمعنى المشترك طلب الفعل .

وقيل : إنها مشترك لفظى بين الإيجاب والندب والإباحة .

وقيل : إنها مشترك معنوى بين هذه الثلاثة ، والمعنى المشترك بينها هو
الإذن فى الفعل .

وقيل : إنها مشترك لفظى بين جميع المعانى التى استعملت فيها
فيتوقف فهم المراد منها على القرائن .

وقيل : إنها حقيقة فى الإباحة فقط .

وقيل : إنها حقيقة فى الندب فقط .

وقيل : غير ذلك (٤) .

والراجع ماذهب إليه الجمهور لما يلى :

أولاً : لما أمر الله عز وجل الملائكة بالسجود لآدم فسجدوا إلا إبليس

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه ٦٠٦/١

(٢) البرهان لإمام الحرمين ٢١٦/١ ، وشرح العرض ٧٩/٢

(٣) شرح الاسنوى ١٩/٢ (٤) المرجع السابق ، والإحكام للآمدى ١٣٣/٢

لامه الله وذمه على عدم امتثال الأمر، وطرده من دار الكرامة والنعم، وهذا يدل على أن الأمر بالسجود كان للوجوب قال تعالى :

﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ * فَلَا تَسُبُّوهُ وَفُتِنَ فِيهِ مِنْ دُونِهِ فَفَعَوْا لَهُ سِجْدِينَ * فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ * قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ * قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ * قَالَ فَخْرِجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ * وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴾ (١)

ثانياً : أن الله عز وجل توعّد بالعذاب من يخالف أمره أو أمر رسوله صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى :

﴿ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّبِينٌ ﴾ (٢)

ثالثاً : أنه تعالى حذّر من مخالفة رسوله صلى الله عليه وسلم فقال :

﴿ فَاحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٣)

وهذا يدل على أن الأمر يفيد الوجوب ، والمتأمل في أوامر الوجوب في القرآن يجدها مقترنة بالوعد على الفعل والوعيد على الترك .
النهى :

هو القول الطالب للترك على جهة الاستعلاء (٤) .

(١) سورة ص الآية ٧١ - ٧٨ . (٢) سورة النساء الآية ١٤

(٣) سورة التور الآية ٦٣

(٤) المعتمد ١/ ١٨١ ، وشرح الاسنوى ٢/ ٥٣ ، وأرشاد الفحول ١٠٩

وقال الشيخ العمري رحمه الله (١) :

تعريفه استدعاء ترك قد وجب بالقول ممن كان دون من طلب

صيغة النهي : صيغة النهي المشهورة « لا تفعل » كقوله تعالى :

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ ﴾ (٢)

وكقوله جل شأنه :

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ (٣)

وكذا ما يجرى مجراها كالجمل الخبرية المستعملة في النهي ، كقوله

تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ (٤)

الآية ، وكقوله : ﴿ وَيَلْ لِلطَّافِينَ ﴾ (٥)

وقد يأتي النهي باستعمال صيغة الأمر الدالة على النهي مثل قوله تعالى :

﴿ وَذَرُوا ظَهْرَ الْإِشِيرِ وَبَاطِنَهُ ﴾ (٦)

ما وضعت له صيغة النهي :

وردت صيغة النهي في لسان العرب لسبعة (٧) معان هي :

١- التحريم كقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ مَصْنَعَةً ﴾ (٨)

٢- الكراهة أو التنزيه : كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول » (٩).

(١) لطائف الإشارات ٢٥

(٢) سورة الإسراء الآية ٣٢

(٣) سورة الإسراء الآية ٣٤

(٤) سورة النساء الآية ٢٣

(٥) سورة المطففين الآية : ١ .

(٦) سورة الأنعام الآية : ١٢٠

(٧) الإحكام للآمدي ١٧٤/٢ ، والإبهاج ٤١/٢ (٨) سورة آل عمران الآية ١٣٠

(٩) أخرجه ابن ماجه في سننه ١١٣/١

٣- الدعاء : كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْنَا إِن سَبَبْنَا أَوْ

أَخْطَأْنَا ﴾ (١)

٤- الإشارة : كقوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ

تَسْؤُكُمْ ﴾ (٢)

٥- بيان العاقبة : كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْزَنْ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ

اللَّهِ أَمْوَانًا ﴾ (٣)

٦- التحقير : كقوله تعالى : ﴿ لَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا

بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ﴾ (٤)

٧- اليأس : كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا

الْيَوْمَ ﴾ (٥)

ولما كانت صيغة النهى مستعملة فى المعانى السبعة المتقدمة اختلف العلماء فى تفيده الصيغة حقيقة من هذه المعانى على خمسة أقوال هى :

القول الأول : الصيغة حقيقة فى التحريم مجاز فى عداه ، وهذا قول الجمهور .

القول الثانى : أنها حقيقة فى الكراهة مجاز فى عداها .

القول الثالث : أنها مشترك معنى بين التحريم والكراهة فهى موضوعة للقدر المشترك بينهما وهو طلب الترك .

(٢) سورة المائدة الآية : ١٠١ .

(٤) سورة الحجر ٨٨ .

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٦

(٣) سورة آل عمران ١٦٩ .

(٥) سورة التحريم ٧ .

القول الرابع: أنها مشتركة لفظي بين التحريم والكراهة، فهي موضوعة لكل منها بوضع مستقل.

القول الخامس: التوقف وعدم الجزم برأى معين.

والراجع من هذه الأقوال ماذهب إليه الجمهور من أنها حقيقة في التحريم فقط، ولا تستعمل في غيره إلا بقريضة، ومن أكبر الأدلة على ذلك أن الله عز وجل أمرنا بالانتهاء عما نهانا عنه الرسول صلى الله عليه وسلم قال تعالى: ﴿وَمَا نَهَكَرُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوْا﴾ (١)

ولاشك أن الأمر من الله لنا يفيد الوجوب فكان الانتهاء عما نهى عنه صلى الله عليه وسلم واجباً، ومعلوم أن مخالفة الواجب توجب المعصية والإثم فيكون فعل المنهى عنه حراماً وبذلك يكون النهى للتحريم.

(١) سورة الحشر الآية ٧.

المبحث الخامس

فى المطلق والمقيد فى القرآن

يلاحظ أن مما يعرض للخاص الإطلاق والتقيد، وسأتكلم إن شاء الله عن مدلولها وحكمها فأقول:

أولاً: مدلول المطلق والمقيد.

يلاحظ أن الأصوليين لم يتفقوا على مدلول واحد لكل من المطلق والمقيد، وذلك لسبب جلى هو: هو يعتبر المطلق فرداً من أفراد النكرة أو لا؟

فالذين ذهبوا إلى أنه فرد من أفراد النكرة كالآمدى وابن الحاجب عرفوه بأنه: «مادل على شائع فى أفراد جنسه»^(١).

ومعنى هذا أن يكون حصة محتملة، لحصص كثيرة فيخرج من قيد الدلالة الألفاظ المهمة، ويخرج من قيد الشيوخ المعارف كلها لما فيها من التعيين، إما شخصاً نحو: زيد وهذا، أو حقيقة نحو: الرجل أو استغراقاً نحو الرجال: وكذا كل عام ولونكرة نحو: كل رجل ولا رجل، فالعلم وما مدلوله معين أو مستغرق يخرج عن التعريف.

وعلى هذا فالمقيد هو: مادل لا على شائع فى جنسه، وعليه فتدخل فى هذا التعريف المعارف والعمومات كلها. والذين ذهبوا إلى أن المطلق يباين النكرة ويغايرها كالبيضاض حيث إن النكرة عندهم: مادل على شائع فى جنسه، سواء كان الشائع واحداً كرجل، أو مشئى

(١) الإحكام للآمدى ١٦٢/٢، وحاشية الفتازانى ١٥٥/٢، وإرشاد الفحول ١٦٤.

كرجلين، أوجعاً كرجال عرفوا المطلق بأنه : «مادل على الحقيقة من غير تقييد» .

والمراد من الحقيقة ماهية الشيء التي بها يتحقق الشيء ويوجد، فالإنسان حقيقته الحيوان الناطق، والفرس حقيقة الحيوان الصاهل، لأن الإنسان يتحقق بالحيوانية والناطقية، والفرس يتحقق بالحيوانية والصاهلية، ومثال المطلق قولنا : «الرجل خير من المرأة» أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة. فالمراد من كل منهما الحقيقة دون الأفراد، لأن من أفراد النساء ماهو خير من بعض أفراد الرجال (١).

وعلى هذا فالمقيد عندهم هو مادل على الماهية مع قيد زائد مثل : ﴿أَرْقَبَةُ مُؤْمِنَةٌ﴾ ولعل الراجح تعريف الأمدى ومن نهج نهجه حيث إن علماء الأصول مثلوا للمطلق بالنكرة، وهذا يدل على عدم الفرق بينهما عندهم.

ثانياً : حكم المطلق والمقيد :

إن ورد اللفظ مطلقاً فى نص غير مقيد حمل على إطلاقه، وإن ورد مقيداً لا مطلق له حمل على تقييده، أما إن ورد مطلقاً فى موضع مقيداً فى موضع آخر فذلك على أقسام :

القسم الأول : أن يكون كل من المطلق والمقيد مختلفاً .

مثاله : قال تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ

إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (٢) وقال سبحانه :

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٣)

(١) شرح الإسنوى ٥٩/٢ ، ٦٠ ، وأصول الفقه للشيخ زهير ١٩٧/٢ ، والتعارض والترجيح للمؤلف ٢١٠ .

(٢) ، (٣) سورة المائدة آيتا ٦ ، ٣٨ .

فكلمة (الأيدى) فى الآية الأولى وردت مقيدة إلى المرافق، فى حين وردت مطلقة فى الآية الثانية. والمتأمل فى الآيتين يجد أن الحكم فى كل منها مختلف ومغاير للآخر، فهو فى الآية الأولى «وجوب غسل الأيدى» وفى الثانية «قطع يد السارق والسارقة».

كما يجد سبب الحكم فى كليهما مختلف أيضاً، فهو فى الآية الأولى الحدث مع إدارة الصلاة، وفى الثانية السرقة وقد قال العلماء^(١): إن المطلق فى هذه الحالة لا يحمل على المقيد، بل يعمل بالمطلق على إطلاقه كما يعمل بالمقيد على تقييده، سواء كانا مأمورين أو منهيين أو مختلفين، وسواء اتحد السبب أو اختلف كما ذكر الآمدى^(٢). إذا لاصلة ولا ارتباط أصلاً بين موضوعى النصين.

غير أن بعض الكتابين كالقرافى رحمه الله ذهب إلى القول بحمل المطلق على القيد فى حالة اختلاف الحكم مادام السبب واحداً، ومثل لما اتحد سببها بقوله تعالى فى آية الوضوء: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ وقوله تعالى فى آية التيمم:

﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾^(٣)

فاليد فى الوضوء مقيدة بقوله: (إلى المرافق) ولكنها فى التيمم مطلقة، مع أن السبب واحد وهو الحدث والحكم مختلف فيها، لأن الحكم فى الوضوء وجوب الغسل وفى التيمم وجوب المسح، وبذلك تحمل اليد فى التيمم على اليد إلى المرافق حملاً للمطلق على المقيد^(٤).

(١) الإحكام لآمدى ١٦٢/٢ وحاشية المعد ١٥٦/٢، وارشاد الفحول ١٦٦.

(٢) المرجع الأول السابق. (٣) سورة النساء الآية ٤٣.

(٤) تنقيح الفصول للقرافى ٢٦٦، ٢٦٧، ومسلم الثبوت ٣٦١/١.

هذا، وقد قال العلماء: إن ما بعد (إلى) إن كان من جنس ما قبلها كان داخلاً فى الحكم كما فى قوله تعالى: (إلى المرافق) وإلا فلا كقوله تعالى: (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) [البقرة: ١٨٧] — تفسير القرطبي ٧٠٢/١ —

القسم الثانى : أن يكون حكمها واحداً وسببها واحداً .

مثاله : قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾ (١) الآية

وقال جل شأنه :

﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعَةٍ بَطِلَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا
مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ ﴾ (٢) الآية .

فلفظ (الدم) الوارد فى الآية الأولى مطلق ، ومقتضى هذا الإطلاق أن الدم حرام كله سواء كان مسفوحاً (٣) أو غير مسفوح . فى حين أن ورد لفظ (الدم) فى الآية الثانية مقيداً بكونه مسفوحاً ، ولا شك أن الحكم فى الآيتين واحد هو حرمة تناول الدم ، كما أن سبب الحكم فى الآيتين واحد أيضاً وهو الضرر الناتج والناشئ عن تناول الدم ، وقد اتفق أهل الفقه والعلم على أن الدم حرام نجس ، لا يؤكل ولا ينتفع به ، وأن الدم الذى يسيل من الحيوان عند تذكيته حرام ، وكذلك الدم الذى يسيل من الحيوان الحى قليله وكثيره حرام .

ولما كان الحكم واحداً فى الآيتين ، وكذا السبب حمل العلماء المطلق على المقيد ، ومن ثم يكون المراد من الدم المحرم تناوله هو الدم المسفوح فقط دون غيره . وإنما أجمع العلماء على حمل المطلق على المقيد هنا وقصروا التحريم على الدم المسفوح ، لأن ما خلط اللحم غير محرم بإجماع وإلا لترتب على ذلك إضرار ومشقة فى الدين ، والله تعالى يقول :

﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٤)

(١) سورة البقرة الآية ١٧٣ . (٢) سورة الأنعام الآية ١٤٥ .

(٣) المسفوح : يقال سفح فيه أى سفكه والدم المسفوح الجارى الذى يسيل وهو المحرم —

مختار الصحاح ٣٠٠ وتفسير القرطى ٢/٢٥٥٩

(٤) سورة الحج الآية ٧٨ .

وكذلك حلال بنص الحديث الكبد والطحال وكلاهما دم .

القسم الثالث : أن يكون حكم المطلق والمقيد واحداً ، ولكن سبب الحكم فيها مختلف .

مثاله : قال تعالى في كفارة القتل الخطأ :

﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَرِيقَةُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ (١)

وقال في كفارة الظهار :

﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ذُرِّيَّتَهُنَّ إِذَا قَالُوا فَتَرِيقَةُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَآتَا ﴾ (٢)

فيلاحظ أن الحكم في هاتين الآيتين واحد ، وهو وجوب عتق رقبة ، والسبب مختلف ، لأن سبب المقيد القتل الخطأ وسبب المطلق هو الظهار ، وقد اختلف العلماء في هذه الحالة على مذاهب ثلاثة :

المذهب الأول : وهو لبعض الشافعية : يحمل المطلق على المقيد ، ويكون اللفظ دالاً على أن المطلق مراد به المقيد ، لأن كلام الله تعالى متحد في ذاته ، فهو كالكلمة الواحدة ، فإذا نص على اشتراط الإيمان في كفارة القتل كان ذلك تنصيماً على اشتراطه في كفارة الظهار (٣) .

غير أن الآمدى ضعف هذا المذهب بقوله :

وهذا مما لا اتجاه له ، فإن كلام الله تعالى إيمان يراد به المعنى القائم بالنفس أو العبارات الدالة عليه ، والأول وإن كان واحداً لا تعدد فيه غير أن تعلقه بالمتعلقات (٤) مختلف باختلاف المتعلق ولا يلزم من تعلقه بأحد

(١) سورة النساء الآية ٩٢ . (٢) سورة المجادلة ٣ .

(٣) شرح الإسنوي ١٤٠/٢ ، وأصول الفقه للشيخ أبي زهرة ١٣٦ .

(٤) كلام الله صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ، ليست بحرف ولا صوت ، منزهة عن التقديم =

المختلفين بالإطلاق والتقييد، أو العموم والخصوص، أو غير ذلك أن يكون متعلقاً بالآخر، وإلا كان أمره ونهيه ببعض المختلفات أمراً ونهياً بباقي المختلفات، وهو محال، بل كان يلزم من تعلقه بالصوم المقيد في الحج

بالتفريق حيث قال تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾ (١)

وبالتتابع في الظهار حيث قال سبحانه: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ (٢)

أن يتقيد المطلق في اليمين، إما بالتتابع أو بالتفريق، وهو محال أو بأحدها دون الآخر، ولا أولوية. كيف وإنه يلزم من تقييده بأحدهما دون الآخر إبطال ما ذكره من أن التنصيص على أحد المختلفين يكون تنصيماً على الآخر.

وإن أريد به العبارة الدالة فهي متعددة غير متحدة، ولا يلزم من دلالة بعضها على بعض الأشياء المختلفة دلالة على غيره وإلا لزم من ذلك المحال الذي قدمنا لزومه في الكلام النفساني (٣) أهـ.

المذهب الثاني: وهو لجمهور الحنفية: ولا يحمل المطلق على المقيد

= والتأخير والإعراب والبناء ومنزهة عن السكوت النفسى بأن لا يدبر فى نفسه الكلام مع القدرة عليه.

وكلامه تعالى صفة واحدة لا تعدد فيها، لكن لها أقسام اعتبارية، فمن حيث تعلقه بطلب فعل الصلاة— مثلاً «أمر» ومن حيث تعلقه بطلب ترك الزنى «نهي» ومن حيث تعلقه بأن فرعون فعل كذا— مثلاً «خبر». وهكذا وكلامه سبحانه يطلق على الكلام النفسى القديم وعلى الكلام اللفظى بمعنى أنه خلقه وليس لأحد فى أصل تركيبه كسب.

(١) سورة البقرة الآية ١٩٦. (٢) سورة المجادلة الآية ٤.

(٣) الإحكام ١٦٤/٢، وفواتح الرحموت ٣٦٥/١.

لا باللفظ ولا بالقياس، حيث إن حمل المطلق على المقيد فيه رفع لحكم (١) المطلق، وذلك نسخ له، والنسخ لا يثبت بالقياس ويرون إيجاب العمل بكل من النصين، فيجوز عندهم إعتاق الرقبة الكافرة في كفارة الظهار، لأن النص ورد مطلقاً فيها ولا يصح عندهم إعتاق الرقبة الكافرة في كفارة القتل، بل لا بد من كونها مؤمنة عملاً بالنص المقيد الوارد فيها، ولا تعارض عندهم بين النصين.

أضف إلى ذلك: أن حمل المطلق على المقيد يقتضى اتحاد التاريخ في النزول، ليكون المقيد تفسيراً للمطلق، والآيات التى وردت مطلقة يختلف زمان نزولها عن الآيات التى وردت مقيدة، وقد تكون المطلقة أسبق نزولاً فكيف تقيد بما يجيء بعد وجودها؟

المذهب الثالث: وهو الأظهر من مذهب الشافعى كما قاله الآمدى وصححه: أنه إن وجد جامع بين المطلق والمقيد حمل المطلق على المقيد بالقياس كالمثال المذكور، لأن بين المطلق والمقيد جامعاً وهو أن كلا منهما فيه عتق للرقبة التى قصد الشارع حرיתה وحث على ذلك. وهذا إنما تتحقق فائدته في الرقبة المؤمنة دون الكافرة، فكان المقصود من المطلق المقيد لهذا السبب، ويكون ذلك تخصيصاً والتخصيص بالقياس جائز. وإن لم يوجد جامع بين المطلق والمقيد لم يحمل المطلق على المقيد وذلك لعدم وجود الدليل الذى يدل على الحمل فيبقى المطلق على إطلاقه عملاً بظاهر اللفظ (٢).

قال الشوكانى رحمه الله (٣): قال الرازى فى الحصول وهو القول المعتدل

(١) يرى الشافعية أن حمل المطلق على المقيد يعتبر بياناً لكون المطلق مراداً به المقيد ابتداء سواء علم التاريخ أو لم يعلم.

(٢) نهاية السؤل ١٤١/٢ (٣) الحصول ٥٩٠/١، ٥٩١ مخطوط، وإرشاد الفحول ١٦٥.

وقال الشيرازي رحمه الله (١) : وهو الأصح .

وجاء في تفسير الفخر الرازي (٢) :

قال أبوحنيفة رحمه الله هذه الرقبة تجزئ سواء كانت مؤمنة أو كافرة لقوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ فهذا اللفظ يفيد العموم في جميع الرقاب .

وقال الشافعي رحمه الله : لا بد وأن تكون مؤمنة ودليله وجهان :

الأول : أن المشرك نجس لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ (٣)

وكل نجس خبيث بإجماع الأمة ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ ﴾ (٤)

الثاني : أجمعنا على أن الرقبة في كفارة القتل مقيدة بالإيمان ، فكذا ههنا والجامع أن الإعتاق إنعام فتقيده بالإيمان يقتضي صرف هذا الإنعام إلى أولياء الله ، وحرمان أعداء الله ، وعدم التقييد بالإيمان ، قد يُفْضَى إلى حرمان أولياء الله ، فوجب أن يتقيد بالإيمان تحصيلاً لهذه المصلحة أ. هـ .

وقال الشيخ شرف الدين (٥) العمر يطي رحمه الله :

وَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ مِمَّا وَجَدَا	على الندي بالوصف منه قيذا
فَمَطْلُوقُ التَّحْرِيرِ فِي الْأَيْمَانِ	مقيّد في القتل بالإيمان
فَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ فِي التَّحْرِيرِ	على الذي قيد في التكفير

ومن هذا الباب قوله تعالى :

(١) اللع الآيّة ٢٤ . (٢) تفسير الفخر الرازي ٢٥٩/٢٩

(٣) سورة التوبة الآيّة ٢٨٠ . (٤) سورة البقرة الآيّة ٢٦٧ .

(٥) لطائف الإرشادات ٣٢ .

﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ (١)

مع قوله جل شأنه . ﴿ وَاسْأَلُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٢)

والناظر في هاتين الآيتين يجد أن الشهود في الآية الأولى لم يقيدوا بالعدالة بخلافهم في الآية الثانية فيحمل المطلق على المقيد، وتكون العدالة شرطاً في الشهادة في الأموال والحدود والأنكحة، وكل الأقضية التي تبنى على الشهادة (٣).

ومن الأمثلة التي حمل فيها العلماء المطلق على المقيد أيضاً: قول الله

تعالى: ﴿ لَيْنَ أَشْرَكَ لِحَبْطِ عَمَلِكَ ﴾ (٤)

وقوله سبحانه:

﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَبِمَتٍ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٥)

فالآية الأولى تفيد أنه بمجرد الاشتراك يحصل الإحباط، فيلحق المشرك ربه في صحيفته شيء مما عمله قبل الردة. في حين أن الآية الأخرى قيدت إحباط العمل على الوفاة على رده، فجرد الردة لا يحبط عملاً وهذا ينافي ما صرحت به الآية الأولى.

ومن ثم ذهب الإمام الشافعي رحمه الله إلى القول بوجوب حمل المطلق في الآيتين على المقيد منها، وعليه فليس كل إشراك محبطاً للأعمال إلا إذا استمر مع صاحبه إلى الوفاة.

(١) سورة القرة الآية ٢٨٢ . (٢) سورة الطلاق الآية ٢ .

(٣) أصول الفقه للشيخ أبي زهرة ١٣٦

(٤) سورة الزمر الآية ٦٥ . (٥) سورة البقرة الآية ٢١٧ .

وإذا كان الإمام الشافعي رحمه الله قد ذهب هذا المذهب فإننا نجد الإمام مالكاً رحمه الله يقول: من ارتد حبط عمله بمجرد الردة فهو يتمسك بالإطلاق الوارد في الآية الأولى، ويجيب عما ذهب إليه الشافعي رحمه الله فيقول:

إن الآية الثانية ليست مقيدة للآية الأولى، لأنها رتب فيها مشروطان وهما الحبوط في النار على شرطين: وهما الردة، والوفاء على الكفر، وإذا رتب مشروطان على شرطين أمكن التوزيع فيكون الحبوط لمطلق الردة، والخلود لأجل الوفاء على الكفر فيبقى المطلق على إطلاقه (١).

ولعل ما ذهب إليه الشافعية هو الأصح، وقول السادة المالكية إذا رتب مشروطان على شرطين أمكن التوزيع صحيح لكن بشرط أن يصح استقلال كل واحد من المشروطين عن الآخر، أما إذا لم يصح الاستقلال فلا، والمشروطان مما فيه الكلام من الضرب الثاني الذي لا يصح فيه استقلال أحد الشرطين عن الآخر لأنها سبب ومسبب، والسبب لا يستغنى عن مسببه وبالعكس (٢). ويظهر أثر هذا الخلاف في المسلم إذا حج ثم ارتد ثم أسلم. فقال مالك رحمه الله: يلزمه الحج لأن الحج الأول قد حبط بالردة (٣)، وقال الشافعي رحمه الله: لا إعادة عليه لأن عمله باق (٤). والله أعلم.

● قاعدة:

نفى العام يدل على نفى الخاص، وثبوته لا يدل على ثبوته، وثبوت الخاص يدل على ثبوت العام، ونفيه لا يدل على نفيه، ولا شك أن

(١) الفروق للقرافي ١/١٩٣، ١٩٤، والإعلام بقواطع الإسلام لابن الهيثم ٤١ ط: الشعب.

(٢) أدرار الشروق على أنواء الفروق لابن شاط ١/١٩٤.

(٣) الفروق ١/١٩٣، وتفسير القرطبي ١/٨٥٦.

(٤) معنى المحتاج ٤/١٣٣.

زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتذاذ به فلذلك كان نفى العام أحسن من نفى الخاص، وإثبات الخاص أحسن من إثبات العام (١).
فالأول: كقوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (٢)

لم يقل: ذهب الله بضوئهم. بعد قوله: (أضاءت) وذلك لأن النور أعم من الضوء إذ يقال على القليل والكثير والضوء إنما يقال على النور الكثير. قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ (٣)

ففى الضوء دلالة على النور فهو أخص منه. فعدمه يوجب عدم الضوء بخلاف العكس، والقصد إنما هو إزالة النور عنهم أصلاً بدليل قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ وَزَكَّيْنَاهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ ﴾
ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ بِضَلَالَةٍ ﴾ (٤)

ولم يقل: ضلال — كما قالوا: ﴿ إِنَّا لَنَرُّكَ فِي ضَلَالٍ ﴾ (٥)
لأنها أعم منه، فكان أبلغ فى نفى الضلال، وعبر عن هذا بأن نفى الواحد يلزم منه نفى الجنس البتة، وبأن نفى الأدنى يلزم منه نفى الأعلى.

والثانى: كقوله تعالى:

﴿ وَجَنَّتْ عَرْشَهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ (٦)

لم يقل سبحانه: طولها — لأن العرض أخص إذ كل ماله عرض فله طول ولا ينعكس.

-
- | | |
|----------------------------|------------------------------|
| (١) الإتيان ٢٦٤/٣. | (٢) سورة البقرة الآية ١٧. |
| (٣) سورة يونس الآية ٥. | (٤) سورة الأعراف الآية ٦١. |
| (٥) سورة الأعراف الآية ٦٠. | (٦) سورة آل عمران الآية ١٣٣. |

ونظير هذه القاعدة أن نفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي أصل الفعل وقد استشكل على هذا آيتان قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (١) وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (٢)

وأجيب عن الآية الأولى بأجوبة:

أحدها: أن ﴿ظلاماً﴾ وإن كان للكثرة لكنه جيء به في مقابلة ﴿العبيد﴾ الذي هو جمع كثرة ويرشحه أنه تعالى قال: ﴿ عَلَّمَ الْغُيُوبِ ﴾ (٣)

فقابل صيغة «فعال» بالجمع، وقال في آية أخرى:

﴿ عَلَّمَ الْغَيْبِ ﴾ (٤)

فقابل صيغة «فاعل» الدالة على أصل الفعل الواحد.

الثاني: أنه نفي الظلم الكثير لينتفى القليل ضرورة، لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه فلا أن يترك القليل أولى.

الثالث: أنه ورد جواباً لمن قال «ظلام» والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم يكن له مفهوم.

الرابع: أن صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله تعالى سواء في الإثبات. فجرى النفي على ذلك.

الخامس: أنه قصد التعريض بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجور. ويجاب عن الآية الثانية بالأجوبة المتقدمة، وبجواب آخر هو مناسبة رعوس الآي، والله أعلم.

(٢) سورة مريم الآية ٦٤.

(٤) سورة الزمر الآية ٤٦.

(١) سورة فصلت ٤٦.

(٣) سورة المائدة الآية ١١٦.

المبحث السادس

فى المشترك

عرف العلماء المشترك فقالوا إنه :

لفظ لمعنيين فأكثر بوضع مستقل (١).

ومن أمثلته : لفظ : « القُرء » فهو موضوع للحيض وللطهر ، ولفظ : « العين » موضوع للباصرة ولعين الماء الجارية وللجاسوس ، ولفظ : « المولى » موضوع للسيد والعبد .

أسباب الاشتراك فى اللغة :

يلاحظ أن اللفظ المشترك موجود فى اللغة العربية ، ومن ثم فلا وجه إلى إنكاره وجحوده ، وقد ذكر العلماء لهذا الوجود فى اللغة أسباباً كثيرة :

١- أن يكون اللفظ موضوعاً فى اللغة لمعنى من المعانى ، فى الاصطلاح لمعنى آخر كلفظ الصلاة ، فهى فى اللغة الدعاء (٢) وفى الشرع (٣) أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة . فلفظ الصلاة إذاً معناه فى اللغة الدعاء ووضع فى الشرع للعبادة المعروفة .

٢- أن يكون اللفظ حقيقة فى معنى ، ثم يشتر استعماله فى معنى مجازى حتى ينسى أنه معنى مجازى للفظ فينقل إلينا على أنه موضوع للمعنيين الحقيقى والمجازى .

(١) شرح القار ٣٣٩ ، وتسهيل الوصول ٨١ .

(٢) لسان العرب ٢٤٩٠/٣ . (٣) معنى المحتاج ١٢٠/١ .

٣- أن يوضع اللفظ فى قبيلة لمعنى ويوضع فى قبيلة أخرى لمعنى آخر، ثم ينقل إلينا مستعملاً فى المعنيين من غير نص على اختلاف الواضع .

٤- أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى مشترك بين المعنيين ، فيصح إطلاق اللفظ على كليهما ، ثم يغفل الناس عن هذا المعنى المشترك الذى دعا إلى صحة إطلاق اللفظ على كلا المعنيين ، فيظنون أن اللفظ من قبيل المشترك اللفظى كلفظ القرء ، فإنه فى اللغة يطلق على كل زمان (١) اعتيد فيه أمر معين ولهذا يقولون للحمى : قرء ، أى لها وقت اعتيد ظهورها فيه ، وللمرأة قرء ، أى وقت اعتيد حيضها أو طهرها فيه (٢) .

حكم المشترك :

قال الشيخ ابن عبد الشكور رحمه الله (٣) :

مسألة (٤) : هل وقع المشترك فى القرآن ؟ اختلف فيه فقيل : لا ، وقيل نعم . قيل : وهل وقع فى الحديث ؟ اختلف فيه أيضاً والأصح الوقوع فى القرآن بل فى الحديث أيضاً أ. هـ .

إذا عرف هذا فإن ورد لفظ مشترك فى القرآن أو السنة ننظر : فإن كان مشتركاً بين معنى لغوى ومعنى شرعى ، وجب حمله فى هذه الحالة على المعنى الشرعى ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات لا اللغويات .

(١) لسان العرب ٣٥٦٤/٤ .

(٢) أصول التشريع الإسلامى ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٣) فواتح الرحموت ٢٠٠/١ .

(٤) المسألة : مطلوب خبرى يبرهن عليه - حاشية البنانى ٦/١ .

قال الشيخ الإسنوي رحمه الله (١):

«إذا تردد اللفظ الصادر من الشارع بين أمور فيحمل أولاً على المعنى الشرعى، لأنه عليه الصلاة والسلام بعث لبيان الشرعيات، فإن تعذر حمل على الحقيقة العرفية الموجودة فى عهده صلى الله عليه وسلم، لأن التكلم بالمعتاد عرفاً أغلب من المراد عند أهل اللغة، فإن تعذر حمل على الحقيقة اللغوية ليعينها بحسب الواقع».

وقد قال بعض العلماء: إن اللفظ عند ترده بين الحقيقة الشرعية والغوية يكون مجملاً، أى غير متضح المراد منه، وقال أبو حامد الغزالي رحمه الله: إن ورد فى الإثبات حمل على المعنى الشرعى كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنى إذن أصوم» (٢) حتى أنه يستدل به على صحة صوم النفل بنية من النهار، وإن ورد فى النهى كان مجملاً كنهيه صلى الله عليه وسلم عن صوم (٣) يوم النحر، فإنه لو حمل على الشرع دل على صحته لاستحالة النهى عما لا يتصور وقوعه بخلاف ما إذا حمل على اللغوى.

وإن كان مشتركاً بين معنيين أو أكثر لغة وجب حمله على معنى واحد منها بدليل يدل على هذا الحمل.

الأمثلة:

١— قال تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٤)

(١) التمهيد ٦١.

(٢) أخرجه الدار قطنى فى سنته بلفظ— قالت عائشة رضى الله عنها دخل على النبى صلى الله عليه وسلم فقال: عندك شيء؟ قلت: لا. قال: إذا أصوم— سنن الدار قطنى ١٧٦/٢—

(٣) أخرجه الدار قطنى فى سنته ١٥٧/٢ (٤) سورة البقرة الآية ٤٣.

فلفظ (الصلاة) موضوع فى اللغة للدعاء وفى الشرع مراد به العبادة المعروفة ، ومن هنا نحكم بأن المراد بلفظ (الصلاة) المعنى الشرعى لا اللغوى ، وذلك لأن الشارع الحكيم لما نقل هذا اللفظ من معناه اللغوى إلى معناه الشرعى الذى استعمله فيه كان اللفظ فى عرف الشرع متعين الدلالة على ما وضعه الشارع له فيجب المصير إليه .

٢- قال تعالى : ﴿ أَطْلَقْ مَرَّتَانِ ﴾ (١)

فلفظ الطلاق موضوع فى اللغة لحل القيد مطلقاً ، وموضوع فى الشرع لحل الرابطة الزوجية الصحيحة (٢) ، ومن ثم فيجب حمله على المعنى الشرعى لا اللغوى لما سبق .

٣- قال تعالى : ﴿ وَالْتَّارِقُ وَالنَّازِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٣)

فلفظ « اليد » مشترك بين النزاع ، من رؤوس الأصابع إلى المنكب ، وبين الكف والساعد ، من رؤوس الأصابع إلى المرفق ، وبين الكف ، من رؤوس الأصابع إلى الرسغين (٤) ، وبين اليمنى واليسرى ، وقد استدل جمهور المجتهدين بالسنة العملية على تعيين المراد من اليد فى الآية ، وهو المعنى الأخير أى من رؤوس الأصابع إلى الرسغين فى اليمنى (٥) .

٤- قال تعالى : ﴿ وَالطَّلَقُ يَتَرَتَّبُنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ

قُرُوءٍ ﴾ (٦)

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٩ .

(٢) لسان العرب ٢٦٩٣/٣ ، وحاشية القليوبى على شرح الجلال المحلى ٣٢٣/٣ .

(٣) سورة المائدة الآية ٣٨ .

(٤) الرسغ : مفصل ما بين الكف والذراع وقيل : الرسغ مجتمع الساقين والقدمين وقيل : هو

مفصل ما بين الساعد والكف والساق والقدم - لسان العرب ١٦٤٢/٢ -

(٥) أصول الفقة للشيخ خلاف ١٨٠ . (٦) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

فالقروء جمع قرء، والقرء فى اللغة يطلق على الطهر وعلى الحيض، وما على المجتهد إلا أن يبذل جهده لمعرفة المراد منه، لأن الشارع ما أراد إلا أحد معنيه، والحق أن العلماء مختلفون فى تبين المراد من القرء على حسب اجتهادهم، ومدى ترجيحهم للقرائن الدالة على أحد المعنيين. فالأئمة مالك والشافعى وابن عمر وزيد وعائشة رضى الله عنهم ذهبوا إلى القول بأن المراد من القرء هو الطهر لما يلى:

أولاً: أن الله عز وجل أثبت التاء فى العدد «ثلاثة» وهذا على أن المعدود مذكر وهو لا يكون مذكراً إلا إذا كان المراد الطهر.

ثانياً: قال تعالى: ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ ﴾ (١)

والمعنى. فطلقوهن فى وقت عدتهن، ومعلوم أن الطلاق فى زمن الحيض منهى عنه، فوجب أن يكون زمان العدة غير زمان الحيض، وفى هذا دليل على أن القرء هو الطهر.

وقد ذهب الأئمة على وعمر وابن مسعود وأبو حنيفة رضى الله عنهم إلى القول بأن المراد من القرء الحيض لما يلى:

أولاً: أننا أجمعنا على أن الاستبراء (٢) فى شراء الجوارى يكون بالحيضة، فكذا العدة تكون بالحيضة، لأن الغرض منها واحد.

ثانياً: أن العدة شرعت لمعرفة براءة الرحم، والذي يدل على براءة الرحم، إنما هو الحيض لا الطهر.

ثالثاً: قال صلى الله عليه وسلم: «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها

(١) سورة الطلاق ١.

(٢) الاستبراء هنا معناه طلب البراءة من الحمل. قال ابن منظور: الاستبراء أن يشتري الرجل جارية فلا يطؤها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر، وكذلك إذا سبأها لم يطأها حتى يستبرئها بحيضه - لسان العرب ١/٢٤١.

حيضتان» (١) ومن المعلوم أن عدة الأمة نصف عدة الحرة، فإذا اعتبرت عدة الأمة بالحيض كانت عدة الحرة كذلك (٢)، وإن كان الشافعية لا يعترفون بصحة نسبة (٣) هذا الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

فالمسألة محتملة كما ترى المهم لا يصح أن يراد باللفظ المشترك معنيان أو أكثر من معانيه معاً، بحيث يكون الحكم الذي ورد في النص متعلقاً في وقت واحد بأكثر من معنى، لأن اللفظ ما أراد به الشارع إلا معنى واحداً من معانيه، ووضعه لمعان متعددة، إنما هو على سبيل البدل أي أنه إما أن يدل على هذا أو ذاك، فأما دلالة على هذا وذاك في وقت واحد فهو تحميل اللفظ ما لا يدل عليه لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز، فلا يصح أن يراد بالقرء في الآية المتقدمة الطهر والحيض معاً، بحيث إن المطلقة إن شاءت تربصت ثلاثة أطهار، وإن شاءت تربصت ثلاث حيضات، لأن اللفظ لا يدل على هذا بأي طريق من طرق الدلالة.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ٦٧٢/١.

(٢) تفسير آيات الأحكام للشيخ السائس ١٣٨/١.

(٣) جاء في الزوائد على ابن ماجه ٦٧٢/١ (إسناد ابن عمر فيه عطية العوفى متفق على تضعيفه، وكذلك عمر بن شبيب الكوفى، والحديث قد رواه مالك فى الموطأ موقوفاً على ابن عمر ورواه أصحاب السنن سوى النسائى من طريق عائشة رضى الله عنها)

الفصل الثانى

فى اللفظ باعتبار المعنى الذى استعمل فيه

وفيه مبحثان

المبحث الأول : فى الحقيقة والمجاز

المبحث الثانى : فى الصريح والكناية

المبحث الأول

فى الحقيقة والمجاز

ينقسم اللفظ باعتبار استعماله فى المعنى إلى قسمين هما :

(أ) حقيقة . (ب) مجاز .

وينقسم كل منها إلى قسمين :

(أ) صريح . (ب) كناية .

واليك بيان ذلك بشىء من التفصيل :

الحقيقة والمجاز :

الحقيقة وزنها فعيلة ، وهى مشتقة من الحق ، والحق لغة الثبوت (١)

قال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (٢)

أى ثبتت ، ومن أسمائه تعالى الحق لأنه الثابت . ثم إن فعيلة قد يكون بمعنى فاعل كسميع بمعنى سامع ، وبمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول (٣) .

وفى الاصطلاح هى : اللفظ المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب (٤) .

(١) لسان العرب : ٩٤٠/٢ .

(٢) سورة الزمر الآية ٧١ . (٣) شرح الاسنوى : ٢٤٥/١ .

(٤) أصول السرخسى : ١٧٠/١ . شرح الجلال المحلى : ٣٠٠/١ ، وحاشية النفحات ٤١ ، وارشاد الفحول ٢١ .

أنواع الحقيقة :

الحقيقة ثلاثة أنواع هي :

١ - الحقيقة اللغوية :

وهي اللفظ المستعمل في المعنى اللغوي الموضوع له كالشمس والقمر والسماء والأرض .

قال الشيخ الإسنى رحمه الله (١) :

«... ولا شك في وجودها لأننا نقطع باستعمال بعض اللغات في موضوعاتها كالحر والبرد والسماء والأرض» .

٢ - الحقيقة الشرعية :

وهي اللفظ المستعمل في معناه الشرعى ، وذلك كالصلاة للعبادة المعروفة والزكاة للمقدر المخرج والزواج والطلاق والخلع للمعاني الشرعية الموضوعه لها .

٣ - الحقيقة العرفية :

وهي اللفظ المستعمل في معناه العرفى ، أى فى المعنى الذى جرى العرف فى استعمال اللفظ فيه سواء كان العرف عاماً كاستعمال الدابة فى ذوات الأربع ، أو خاصاً كاستعمال النصب والجبر والرفع فى معانيها المعروفة عند النحاة ، واستعمال الجوهر والعرض ونحوهما فى معانيها المعروفة عند علماء المنطق .

حكم الحقيقة :

حكم الحقيقة بأنواعها الثلاثة ثبوت المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح المخاطبين ، وعدم انتفائه عنه ، وتعلق الحكم به . فاللفظ المستعمل فى معناه الحقيقى يثبت له المعنى الموضوع له كاملاً فيفيد العموم إن كان عاماً ، والخصوص إن كان خاصاً ، ويفيد الطلب إن

(١) شرح الإسنى : ٢٥١/١ .

كان أمراً والامتناع إن كان نهيًا. فثلاً قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ (١)

أمر بحقيقة الركوع والسجود، وكل منها خاص والموجه إليهم الأمر هم الذين آمنوا وهو عام، لأن اسم الموصول من ألفاظ العموم. وقوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (٢)

نهي عن حقيقة القتل، وهو خاص والموجه إليه النهي جميع المخاطبين وهو عام. كذلك من أحكام الحقيقة رجحانها على المجاز، فلو تعارض لفظان أحدهما حقيقى والآخر مجازى ففى هذه الحالة يرجح الحقيقى على المجازى، وذلك لأن الحقيقى لا يحتاج إلى قرينة (٣) بخلاف المجاز، ولا شك أن ما لا يحتاج أولى مما يحتاج.

قال الأمدى رحمه الله (٤):

فالأول أولى لعدم افتقاره (٥) إلى القرينة المخلة (٦) بالتفاهم.

(١) سورة الحج الآية: ٧٧. (٢) سورة الإسراء الآية: ٣٣.

(٣) القرينة هى العلامة أو الأمانة الدالة على عدم إرادة المعنى الحقيقى وهى تنقسم إلى قسمين:

(أ) لفظية: مثل كلمة (يعظ) فى قول القائل — شاهدت بحراً يعظ الناس — وهو يريد الرجل العظيم.

(ب) غير لفظية: وهى نوعان:

(أ) حالة كما تقول برأيت بحراً وأمامك عالم يعظ الناس.

(ب) استحالة المعنى كقولك: قطعت حالى بالشكوى تريد (دلت) لاستحالة النطق

بمعناه الحقيقى من الحال فهنا تشبيه الدلالة المعنوية بالدلالة اللفظية مجامع بيان الشئ

٠ فى كل — أسرار البيان للدكتور على العمارى ١٠٠.

(٤) الإحكام: ٢٦٧/٣.

(٥) الافتقار: الاحتياج يقال فقر يفقر من باب تعب إذا قلّ ماله — المصباح المنير ٥٧٥/٢.

(٦) اختل الأمر بمعنى وقع فيه الخلل وهو الفرجة بين الشئين كما يطلق أيضاً على الفساد

فى الأمر — مختار الصحاح ١٨٧.

وقال الشيخ تاج الدين السبكي رحمه الله (١) :

تترجح الحقيقة على المجاز لتبادرها إلى الذهن فتكون أظهر دلالة من المجاز. ويستثنى من تقديم الحقيقة على المجاز المجاز الراجح إذا كانت الحقيقة تراد في بعض الأحيان، فإذا كان المجاز هو الغالب فقد اختلف العلماء في الراجح منها.

فقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : الحقيقة أولى لأنها حقيقة.

وقال أبو يوسف رحمه الله : المجاز أولى لكونه غالباً.

وذهب جمهور الشافعية إلى القول بأنها يتساويان وعليه فلا ينصرف لأحدهما إلا بالنية.

ومثاله : شربت من النهر.

فالحقيقة : هي الشرب منه بالفم مباشرة.

والمجاز : هو الشرب باليد أو غيرها كالكوز.

والحقيقة تراد في بعض الأحيان لأن كثيراً من رعاة الإبل ينبطحون (٢) على بطونهم ويشربون من النهر بأفواههم (٣). كما يرجح الخبر المشتمل على الحقيقة الشرعية على الخبر المشتمل على الحقيقة العرفية أو اللغوية، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات.

ومن أمثلة ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : « الاثنان فما فوقهما جماعة » (٤).

(١) الإبهاج : ١٥٦/٣.

(٢) بطحه بمعنى ألقاه على وجهه وبابه قطع - مختار الصحاح ٥٥.

(٣) شرح الإسنوى : ٢٧٨/١، وأصول الفقه للشيخ زهير ٢١١/٤.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب إقامة الصلاة ٣١٢/١.

فهذا القول مراد به تحصيل ثواب الجماعة فى الصلاة للاثنين فافوقهما، وليس المراد به بيان حقيقة لغوية، وهى أن أقل الجمع اثنان وذلك لأمر بسيط وهو أنه صلى الله عليه وسلم بعثه ربه ليبين لنا الأمور الشرعية لا اللغوية.

المجاز:

هو اللفظ المستعمل فى غير ماوضع له لعلاقة مع قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقى للفظ (١). وذلك كاستعمال لفظ أسد للرجل الشجاع حين أقول: رأيت أسداً يعظ الناس. شبهت الواعظ الشجاع بالأسد فالعلاقة بين المشبه والمشبه به هى الشجاعة والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقى هى كلمة: يعظ الناس.

حكم المجاز:

من أحكام المجاز مايلى:

أولاً: لا يصار إلى المجاز إلا عند تعذر المعنى الحقيقى للكلام يحمل على الحقيقة أولاً كلما أمكن هذا الحمل لأن الحقيقة أصل والمجاز فرع ولا يصار إلى الفرع إذا أمكن الأصل.

وعلى هذا لو قال رجل: أوصيت لولد بكر بألف دينار، فإن الكلام حينئذ يحمل على الحقيقة فلا تثبت الوصية إلا لولد بكر من صلبه، فإن لم يكن له ولد صلبى تنظر: فإن كان له ولد حمل الكلام عليه، وثبتت له الوصية لأنه المعنى المجازى لكلمة الولد، وقد تعذرت الحقيقة فيصار إلى المجاز لأن إعمال الكلام خير من إهماله. وإن لم يكن له ولد ولد أهمل الكلام لتعذر حمله على واحد منها.

ثانياً: عند تعذر المعنى الحقيقى يثبت المعنى المجازى للفظ ويتعلق الحكم به.

(١) أصول السرخسى: ١/١٧٠، وإرشاد الفحول: ٢١، والوجيز: ٣٣٤.

مثال ذلك : قال تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ ﴾ (١)

فالمراد بالغائط هنا الحدث الأصغر ولا يراد به المعنى الحقيقي وهو المحل المنخفض المعروف ويتعلق الحكم به ، وهو التيمم عند إرادة الصلاة إذا لم يتيسر الماء .

وقد قال الشافعية إن دلالة اللفظ على معناه المجازى دلالة ضرورة وهى تقدر بقدرها فيتناول لفظ المجاز أقل ما يصح به الكلام ، ولا يكون له عموم ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تتبعوا الصاع بالصاعين » (٢) . فإن لفظ الصاع فيه مجاز فى المكيلات إذ معنى الحديث : لا تتبعوا ملء صاع بملء صاعين ، فيتناول منها أقل ما يصح به الكلام وهو المطعومات فقط للاتفاق على أنها منى عنها بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تتبعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء » (٣) .

وذهب الحنفية وغيرهم إلى أن المجاز ليس من باب الضرورات ، بل هو طريق من طرق أداء المعنى كالحقيقة ، وقد يكون أبلغ منها ، ولهذا شاع فى الكلام البليغ ، وامتلأ به القرآن كقوله تعالى :

﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأْ أَفْلَحِي ﴾ (٤)

وقوله : ﴿ جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ (٥)

والصاع فى الحديث المتقدم - مع كونه مجازاً - مفرد معرف بأل الجنسية فيكون عامّاً متناولاً لكل مكيل من المطعومات وغيرها (٦) .

(١) سورة النساء الآية : ٤٣ .

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه بمعناه : ٦٩٥/١ .

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه بمعناه : ٦٩٥/١ .

(٤) سورة هود الآية : ٤٤ . (٥) سورة النساء الآية : ١٣ .

(٦) كشف الأسرار عن أصول البزدوى : ٤٠/٢ ، وأصول التشريع الإسلامى : ٢٩٢ .

هذا : ومما تكلم فيه العلماء مسألة استعمال اللفظ في معنیه الحقيقي والمجازى معاً فقالوا : هل يمكن استعمال اللفظ في معنیه الحقيقي والمجازى معاً في إطلاق واحد، واعتبار كل منها متعلقاً للحكم من غير أن يكون هناك معنى عام يشملها كأن تقول : اقتل الأسد وتريد السبع باعتباره موضوعاً له، والرجل الشجاع باعتباره شبيهاً له ؟

فذهب محققو الشافعية والحنفية وجمع من المعتزلة وجمهور اللغويين إلى أن اللفظ لا يستعمل في المعنى الحقيقي والمجازى معاً، في إطلاق واحد، واعتبار كل واحد منها متعلقاً للحكم من غير أن يكون هناك معنى عام يشملها، وأجاز ذلك بعض العلماء، فثلا في قوله تعالى :

﴿ أُولَئِكَ نِسَاءٌ ﴾ (١)

المعنى المجمع عليه هنا هو المعنى المجازى فلا يراد به المعنى الحقيقي الذي هو مجرد اللمس إلا بدليل آخر. هذا على المذهب الأول.

وعلى الثانى لا مانع يمنع من إرادة المعنى الحقيقي والمجازى معاً، بدليل صحة الاستثناء فتقول : ﴿ أُولَئِكَ نِسَاءٌ ﴾ إلا إذا كان اللمس باليد، والله أعلم.

إثبات المجاز فى اللغة :

يلاحظ أن أكثر العلماء ذهبوا إلى القول بإثبات المجاز فى اللغة . وحكى عن قوم المنع . والمانعون لا يخلو خلافهم فى ذلك إما أن يكون خلافاً فى معنى أوفى عبارة .

والخلاف فى المعنى نوعان :

أحدهما : أن يقولوا إن أهل اللغة لم يستعملوا الأسماء فيما نقول إنها مجاز فيه نحو اسم « الحمار » فى « البليد » .

(١) سورة النساء الآية : ٤٣ .

قال الشيخ أبو الحسن البصرى تعليقاً على هذا (١): وهذا مكابرة لا يرتكها أحد.

والآخر: أن يقولوا إن أهل اللغة وضعوا فى الأصل اسم الحمار للرجل البليد كما وضعوه للبيمة.

وهذا باطل لأننا كما نعلم أن العلماء يستعملون ذلك فى البليد، وإطلاق الحمار على البليد إنما هو على طريق التبع والتشبيه للبيمة، ومن ثم فإن استحقاق البليد لذلك ليس كاستحقاق البيمة، ولذلك يسبق إلى الفهم من قول القائل: رأيت الحمار— البيمة دون البليد، ولو كان لفظ الحمار موضوعاً له وللبليد على السواء لم يسبق إلى الأفهام أحدهما.

فإن قيل: إذا كانت الحقائق تعم المسميات فلماذا تجوز بالأسماء عما وضعت له؟

فالجواب: أن فى المجاز من المبالغة والحذف ما ليس فى الحقيقة، لهذا كان وصف البليد بأنه حمار أبغ فى الإبانة عن بلادته من قولهم: «بليد».

وأما الخلاف فى الاسم فبأن يسلم المخالف أن استعمال اسم «الحمار» فى البليد ليس بموضوع له فى الأصل، وأنه بالبيمة أخص لكنه يقول: لا أسميه مجازاً إذا عنى به البليد، لأن أهل اللغة لم يسموه بذلك بل أسميه مع قرينته حقيقة.

فيقال له: إن أردت أن العرب لم تسمه بذلك فصحيح، وإن أردت أن الناقلين عنهم لم يسموه بذلك فباطل بتلقيهم كتبهم بالمجاز، وبأنهم

(١) المتمد : ٢٩/١.

يقولون فى كتبهم : « هذا الاسم مجاز ، وهذا الاسم حقيقة » وليس إذا لم تسمه العرب بذلك يمتنع أن يضع الناقلون عنهم له هذا الاسم ليكون آلة وأداة فى صنائعهم ، لأن أهل الصنائع يفعلون ذلك ولهذا سمي النحاة الضمة المخصوصة «رفعاً» والفتحة «نصباً» ولم يلحقهم بذلك عيب .

وأما تسمية المانعين مجموع الاسم والقرينة حقيقة فإنه لو صح ذلك لم يقدر (١) فى تسمية أهل اللغة الاسم بانفراده مجازاً . على أن الوصف بالمجاز وبالحقيقة يرجع إلى الألفاظ ، لأنها هى المستعملة فى المعانى دون القرائن ، لأن القرائن قد تكون شاهد حال وغير ذلك مما ليس من فعل المتكلم .

دخول المجاز فى خطاب الله تعالى :

اختلف العلماء فى وجود المجاز فى القرآن الكريم على مذهبين :

المذهب الأول :

أن الله عز وجل قد خاطبنا فى القرآن بالمجاز ، وهذا مذهب الجمهور الذى يرى أن دخول المجاز فى القرآن أمر حسن ، لأن الله عز وجل أنزل القرآن بلغة العرب وإنزاله جل شأنه القرآن بلغتهم يقتضى حسن خطابه إياها فيه بلغتها ما لم يكن فيه تنفير كالكلام السخيف (٢) المنسوب قائله إلى الغنى (٣) ، ولا شك أن أكثر الفصاحة تظهر بالمجاز والاستعارة .

وقد استدلل الجمهور على الوقوع بما يلى :

١- قال تعالى : ﴿ فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ

(١) يقال قدح الشيء فى صدرى بمعنى أثر (لسان العرب : ٣٥٤١/٤) .

(٢) السخف هو رقة العقل وضعفه وكل مارق فهو سخيف - لسان العرب : ١٩٦٤/٣ .

(٣) يقال عنى بالأمر عتياً إذا عجز عنه ولم يطق إحكامه - لسان العرب : ٣٢٠١/٤ .

يُضَيِّفُونَهَا فَوْجًا فِيهَا إِجْدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ ﴿١﴾

قال البيضاوى (٢) رحمه الله تفسيراً لقوله تعالى : ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ .
يدانى أن يسقط فاستعيرت الإرادة للمشاركة كما استعير لها الهم والعزم .

وقال القرطبى (٣) رحمه الله : قوله تعالى : ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ .
أى قرب أن يسقط وهذا مجاز وتوسع ... وجميع الأفعال التى حقها أن
تكون للحق الناطق متى أسندت إلى جاد أو بهيمة فإنما هى استعارة أى
لو كان مكانها إنسان لكان ممثلاً لذلك الفعل .

٢ - قال تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (٤)

أى أمره وقضاؤه وهو من باب حذف المضاف ، وقيل : جاءهم الرب
بالآيات العظيمة ، وقيل : جعل مجيء الآيات مجيئاً له تفخيماً لشأن تلك
الآيات .

وقال أهل الإشارة (٥) : ظهرت قدرته واستولت والله جل شأنه
لا يوصف بالتحول من مكان إلى مكان ، وأنتى له التحول والانتقال
ولا مكان له ولا أوان ، ولا يجرى عليه وقت ولا زمان لأن فى جريان
الوقت على الشئ فوت الأوقات ومن فاته شئ فهو عاجز .

المذهب الثانى :

لا يجوز أن يخاطبنا الله عز وجل بالمجاز فى القرآن . وهذا المذهب
منسوب إلى بعض (٦) أهل الظاهر ، وإلى أبى إسحاق الإسفرايينى وأبى
بكر محمد بن داود الأصبهاني .

(١) سورة الكهف الآية : ٧٧ . (٢) تفسير البيضاوى : ٣٨٩ .

(٣) تفسير القرطبى : ٤٠٦٤/٥ . (٤) سورة الفجر الآية : ٢٢ .

(٥) تفسير القرطبى : ٥٥/٢٠ .

(٦) المعتمد لأبى الحسين البصرى : ٣٠/١ ، وتفسير القرطبى : ٤٠٦٥/٥ .

وقد استدلووا على ماذهبوا إليه بمايلي :

أولاً: لو خاطبنا الله عز وجل بالمجاز والاستعارة للزم وصفه بأنه متجاوز في خطابه، وبأنه مستعير.

وقد أجيب عن هذا^(١) : بأن إطلاق وصفه تعالى بالتجاوز يوهم التسمح بالقبيح، ولهذا إذا قيل فلان متجاوز في أفعاله أفاد أنه متسمح بالقبيح فيها، وأما قولنا: مستعير، فإنه يفهم من إطلاقه أنه استأذن غيره في التصرف في ملكه لينتفع به، وكل ذلك يستحيل على الله عز وجل. أضف إلى ذلك أن أسماؤه سبحانه توقيفية، ومن ثم لا يصح إطلاق لفظ متجاوز أو مستعير عليه سبحانه.

ثانياً: إن العدول عن الحقيقة إلى المجاز يقتضى العجز عن الحقيقة، وهو مستحيل عليه تعالى.

وقد أجيب عن هذا: بأن العدول عن الحقيقة إلى المجاز يقتضى العجز لولم يحسن العدول إلى المجاز مع التمكن من الحقيقة، ومعلوم أن العدول إلى المجاز يحسن لما فيه من زيادة فصاحة واختصار، ومبالغة في التشبيه، ولو لم تكن في المجاز هذه الوجوه لجاز أن تكون فيه مصلحة لانعلمها، ولجاز أن يكون المجاز مع قرينته يساوى في الطول كثرة ألفاظ الحقيقة، فيجرى العدول إليه مجرى العدول من حقيقة إلى حقيقة.

ثالثاً: إن المجاز لا ينبئ^(٢) عن معناه بنفسه، وعليه فورود القرآن به يقتضى الإلباس^(٣).

(١) المعتمد: ٣١/١.

(٢) النبأ هو الخبر— لسان العرب: ٤٣١٥/٥.

(٣) يقال لبس عليه الأمر يلبسه لبساً فالتبس إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته فالتبس هو اختلاط الأمر— لسان العرب: ٣٩٨٧/٥.

والجواب: أنه لا إلباس مع وجود القرينة الدالة على المعنى المراد.

الفرق بين الحقيقة والمجاز :

المتأمل في الحقيقة والمجاز يجد أنها يتفقان في أمور ويختلفان في أمور.

أولاً: ما يتفقان فيه ما يلي :

١ — أنها لا يدخلان أسماء الألقاب لأن الحقيقة لفظ استعمال فيما وضع له، والمجاز لفظ استعمال في غير ما وضع له، والمراد من قولهم «وضع له» وضع أهل اللغة. فاللفظ إن استعمال فيما وضع له كان حقيقة، وإن استعمال في غير ما وضع له كان مجازاً، وأسماء الألقاب لم تقع على مسمياتها المعينة بوضع من أهل اللغة ولا من الشرع حتى يكون من اتباعهم فيها في أصل موضوعهم كان قد استعمالها على الحقيقة، ومن استعمالها فيه على طريق التبع كان متجاوزاً بها.

٢ — أنه لا يخلو منها كلام وضعه أهل اللغة لشيء.

٣ — الحقيقة يجوز أن تصير بالشرع أو بالعرف مجازاً فيما كانت حقيقة فيه، ويجوز أن يصير بها المجاز حقيقة فيما كان مجازاً فيه.

ثانياً: ما يختلفان فيه :

قال العلماء: الفرق بين الحقيقة والمجاز إما أن يقع بالنص من قبل أهل اللغة أو بالاستدلال بعاداتهم.

أما الأول فمن وجهين :

الأول: أن يقول الواضع هذا حقيقة وذاك مجاز.

الثاني: أن يذكر الواضع حد كل واحد منها بأن يقول: هذا مستعمل فيما وضع له، وذاك مستعمل في غير ما وضع له.

أما الآخر فن وجوه ثلاثة :

الأول : أن يسبق المعنى إلى أفهام أهل اللغة عند سماع اللفظ بدون قرينة ، فيعلم بذلك أنه حقيقة فيه . فإن كان لا يفهم منه المعنى المراد إلا بالقرينة فهو المجاز .

وقد اعترض على هذا الوجه باللفظ المشترك المستعمل في معنييه أومعانيه ، فإنه لا يتبادر أحدهما أوأحدها لولا القرينة المعينة للمراد مع أنه حقيقة .

وأجيب عن هذا : بأنه يتبادر جميعها عند من قال بجواز حمل المشترك على جميع معانيه ، ويتبادر أحدها لا بعينه عند من منع من حمله على جميع معانيه .

الثاني : ضحة النفي للمعنى المجازى عدم صحته للمعنى الحقيقي في نفس الأمر .

وقد اعترض على هذا بأن العلم بعدم صحة النفي موقوف على العلم بأن ذلك المعنى ليس من المعاني الحقيقية ، وذلك موقوف على العلم بكونه مجازاً ، فإثبات كونه مجازاً به دور^(١) .

(١) حقيقة الدور: هو حقيقة الشيء على ماتوقف عليه .

وحقيقة التسلسل : هو ترتب أمور غير متناهية .

ومن أمثلة ذلك : قولنا من أدلة وجوب الوجود لله كونه تعالى يجب افتقار العالم إليه وكل من وجب افتقار العالم إليه فهو واجب الوجود فالله تعالى واجب الوجود .

دليل الصغرى : العالم حادث وكل حادث يجب افتقاره إلى محدث .

دليل الكبرى : أنه لو لم يكن واجب الوجود لكان جائزه فيفتقر إلى محدث ويفتقر محدثه إلى محدث .

فإن رجع الأمر إلى الأول مباشرة أوبواسطة فالدور لأن الأمر دار ورجع إلى مبدئه ، وأن تتابع المحدثون واحداً بعد واحد إلى مالا نهاية فالتسلسل لأنه تسلسل الأمر وتتابع — شرح البيجورى على الجوهرة ١/٥٧ ، ٥٨ .

وأجيب عن هذا: بأن سلب بعض المعانى الحقيقية كاف فيعلم أنه مجاز فيه، وإلا لزم الاشتراك، وأيضاً إذا علم معنى اللفظ الحقيقي والمجازى ولم يعلم أيهما المراد أمكن أن يعلم بصحته نفي المعنى الحقيقي أن المراد هو المعنى المجازى وبعدم صحته أن المراد هو المعنى الحقيقي.

الثالث: عدم اطراد^(١) المجاز وهو أن لا يجوز استعماله في محل مع وجوب سبب الاستعمال المسوغ^(٢) لاستعماله في محل آخر، كالتجوز بالنخلة للإنسان الطويل دون غيره مما فيه طول، وليس الاطراد دليل الحقيقة، فإن المجاز قد يطرد كالأسد للرجل الشجاع.

وقد اعترض على هذا الوجه: بأن عدم الاطراد قد يوجد في الحقيقة كالسخي والفاضل، فإنهما لا يطلقان على الله سبحانه وتعالى مع وجودهما على وجه الكمال فيه جل شأنه.

وكذا القارورة لا تطلق على غير الزجاجية مما يوجد معنى الاستقرار فيه كاللّذّن^(٣).

وأجيب عن هذا الاعتراض: بأن الأمانة عدم الاطراد لا مانع لغة أو شرعاً ولم يتحقق فيما ذكرتم، وذلك لأن الشرع منع من إطلاق السخي والفاضل على الله سبحانه وتعالى، واللغة منعت من إطلاق القارورة على غير الزجاجية.

هذا: ومن الفروق بين الحقيقة والمجاز امتناع الاشتقاق فإنه دليل على كون اللفظ مجازاً، وكذلك المعنى الحقيقي إذا كان متعلقاً بالغير، فإنه إن استعمل فيما لا يتعلق به شيء كان مجازاً وذلك كالكقيرة إذا

(١) اطراد الأمر استقام مختار الصحاح ٣٨٩.

(٢) يقال ساغ له مافعل أى جاز وسوغه له غيره تسويغاً أى جوزه— مختار الصحاح ٣٢١.

(٣) الدن ماعظم من الرواقيد جمع راقود وهو إناء خزف مستطيل مقير— لسان العرب ١٤٣٤/٢، ١٧٠٢.

أريد بها الصفة كانت متعلقة بالمقدور وإذا أطلقت على النبات الحسن لم يكن لها متعلق فيعلم كونها مجازاً فيه .

فائدتان :

الأولى : يجوز أن يريد الله بكلامه خلاف ظاهره إذا كانت هناك قرينة تدل على المراد ، وذلك لأن القرينة تبين لنا أن الظاهر غير مراد .

قال الشيخ تاج الدين السبكي رحمه الله (١) :

قد يريد الله بكلامه خلاف ظاهره ، إذا كانت هناك قرينة يحصل بها البيان ولا يمكن أن يعنى بكلامه خلاف ظاهره من غير بيان . اهـ .

وقال الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله (٢) :

ولا يجوز أن يرد فى الكتاب والسنة ما يُعنى به غير ظاهره إلا بدليل يبين المراد كما فى العام المخصوص بتأخر . اهـ .

مثال ذلك : آيات التشبيه كقوله تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٣)

وقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (٤)

فالظاهر هنا غير مراد حيث أقام الله تعالى قرينة قاطعة على عدم

التشبيه والمثيل له ، فقال جل شأنه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ ﴾ (٥)

وإنما قال الجمهور : لا بد من وجود قرينة ، لأن اللفظ بالنسبة إلى خلاف الظاهر الذى لا تدل عليه قرينة مهمل لا يفهم منه معنى ، والخطاب بما لا يفهم المراد منه ممتنع لعدم الفائدة .

(١) الإيهاج : ٢٣٠/١ . (٢) شرح الجلال على جمع الجوامع : ٢٣٣/١ .

(٣) سورة الفتح الآية : ١٠ . (٤) سورة الرحمن آيتا : ٢٦ ، ٢٧ .

(٥) سورة الشورى الآية : ١١ .

وذهب المرجئة^(١) إلى القول بجواز أن يعنى خلاف الظاهر بدون قرينة، وغالوا في ضلالهم حيث قالوا: إن المراد بظواهر الآيات والأخبار الدالة على عقاب الفاسقين، ووعيد العصاة والمذنبين هو الترهيب فقط لحمل الناس على الكف عن ارتكاب المعاصي، وذلك حتى لا يختل نظام العالم بناء على معتقدهم أن المعصية لا تضر مع الإيمان، كما أن الطاعة لا تنفع مع الكفر.

ويترتب على هذا الكلام الخطير الكذب في أخباره تعالى وهو كفر والعياذ بالله، ويرد عليهم بأن كلامهم هذا يؤدي إلى ارتفاع الوثوق عن النصوص الشرعية لاحتمال أن يراد بها خلاف الظاهر وهو باطل قطعاً.

أضف إلى ذلك أنه يفتح باباً للفساد وافتراء المفتريين على الدين حتى يصرفوا كل النصوص الشرعية عن ظاهرها، بحجة أنها غير مرادة، وينهدم بذلك - لا قدر الله - صرخ الدين. هذا وما يقال بالنسبة للقرآن الكريم، يقال أيضاً بالنسبة للسنة المطهرة فلا يتأتى فيها ألفاظ مراد بها غير الظاهر بدون قرينة.

وبهذا يتضح لنا أن الألفاظ لا بد أن تستعمل في معانيها الموضوعية لها، حيث لا قرينة وإذا وجدت القرينة حملت الألفاظ عليها ويكون ذلك من باب المجاز. كما لا يجوز حيث لا قرينة أن تستعمل الألفاظ في غير

(١) المرجئة: فرقة تزعم أن من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله دخل الجنة وإن عمل أى عمل. فهم يرون أن الإيمان قول بلا عمل، كأنهم قدموا القول وأخروا العمل أى أرجؤوه فسموا مرجئة، ويعتقدون أن الذنوب كلها صفائر ولا تضر مرتكبها مادام على الإسلام ولذلك قال شاعرهم:

مت مسلماً ومن الذنوب فلا تخف حاشا المهيمن أن يرى تنكيدا
لو رام أن يصلبك نار جهنم ما كان ألهم قلبك التوحيداً
(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ١٠٧، وشرح البيجورى على الجوهرة ١٢٩/٢).

معانيها الظاهرة، لأن هذا يؤدي إلى الكذب في خبر الله تعالى، وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم، ويستهان بالشرعية ويخلع المرء بذلك ربة الإسلام من عنقه وهو لا يدري.

الثانية: لا يجوز ورود ما لا معنى له في القرآن والسنة، لأنه نقص والنقص على الله تعالى محال. وجوز الحشوية (١) على الله تعالى أن يخاطبنا ويتعبدنا بالمهمل، واستندوا إلى ثلاث شبه تفيد في نظرهم أن الله عز وجل خاطبنا بالمهمل وهذه شبه هي:

الشبهة الأولى: قالوا: إن المهمل قد ورد كثيراً في القرآن الكريم، كأوائل السور نحو: الم - الر - ص - ق - ن. إلى غير ذلك مما لا معنى له، وإذا كان هذا قد ورد وقد تعبدنا الله تعالى به. إذن فالخطاب بالمهمل متعبد به وهو المطلوب.

وأجيب عن هذا من قبل الجمهور: بأننا لانسلم أن أوائل السور لا معنى لها، بل لها معاني ذكرها العلماء، ونصوا عليها، والقارئ في كتب التفسير وعلوم القرآن يجد أن من العلماء من فوض علمها إلى الله تعالى وقال: هي مما استأثر الله تعالى بعلمه، فهي لها معان ولكن معانيها مما استأثر الله به، ومن ثم فعدم معرفتنا معانيها لا يكون دليلاً على أنها مهملة. ومن العلماء من فسرهما وإن كانوا قد اختلفوا في معناها:

١ - فقال بعضهم: هي أسماء السور.

٢ - وقال بعضهم: هي أسماء الله تعالى. قال الشعبي رحمه الله: فواتح السور من أسماء الله تعالى.

(١) الحشوية بفتح الشين لأنها منسوبة إلى الحشى بالقصر كالفتى ويجوز إسكان الشين على أنها منسوبة إلى الحشو الذي لا معنى له في الكتاب والسنة وسموا حشوية من قول الحسن البصري رحمه الله لما وجد كلامهم ساقطاً، وكانوا يجلسون في حلقاته أمامه ردوا هؤلاء إلى حشى الحلقة أي جانبها - شرح جلال الدين المحلى، وحاشية البناني عليه ٢٣٢/١، ٢٣٣.

٣- وقال ابن كثير^(١) رحمه الله: مجموع هذه الحروف المذكورة في أوائل السور بحذف المكرر منها أربعة عشر حرفاً وهي: أ ل م ص ر ك ي ع ط س ح ق ن هـ يجمعها قولك: نص حكيم قاطع له سر، وهي نصف الحروف عدداً والمذكور منها أشرف من المتروك.

خلاصة الكلام أن لأوائل السور معاني وإن اختلف فيها، لأن الله عز وجل لم ينزلها عبثاً ولا سدى ومن قال من الجهلة: إن في القرآن ما هو تعبد لا معنى له بالكلية فقد أخطأ خطأ كبيراً.

جاء في تفسير ابن كثير^(٢): فإن صح لنا فيها من المعصوم شيء قلنا به، وإلا وقفنا حيث وقفنا وقلنا: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾.

الثانية: قال تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ (٣)

وجه الاحتجاج:

أنه يجب الوقف على قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وحينئذ فالراسخون مبتدأ ويقولون خبر. وعليه فيكون هناك في القرآن أشياء لا يعلم تأويلها إلا الله، وقد تعبدنا الله بها، والدليل على أنه يجب الوقف على لفظ الجلالة أنه لو لم يجب لكان الراسخون معطوفاً عليه، وحينئذ يتعين أن يكون قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ جملة حالية، والمعنى قائلين وإذا كانت حالية فإما أن تكون حالاً من المعطوف والمعطوف عليه، أو من المعطوف فقط.

(١) تفسير ابن كثير: ٥٩/١. (٢) تفسير ابن كثير: ٥٩/١.

(٣) سورة آل عمران الآية: ٧.

الأول باطل لامتناع أن يقول الله تعالى: ﴿آمَنَّا بِهِ﴾، والثاني خلاف الأصل لأن الأصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المتعلقات، وإذا انتفى هذا تعين ما ادعينا من وجوب الوقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وإذا وجب الوقف على ذلك لزم أنه تكلم بما لا يعلم تأويله وهو المدعى.

وقد دفع الجمهور هذه الشبهة بما يلي:

أولاً: لانسلم وجوب الوقف على لفظ الجلالة، والواو في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يصح أن تكون عاطفة عطفت ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ على لفظ الجلالة، فيكون هؤلاء يعلمون تأويله أيضاً، والتعبير بقوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ قرينة على ذلك.

قال ابن كثير رحمه الله (١):

«..... ومنهم من يقف على قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وتبعهم كثير من المفسرين وأهل الأصول وقالوا: الخطاب بما لا يفهم بعيد.

وقد روى ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: «أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله». وقال ابن أبي نجيح عن مجاهد: والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به، وكذا قال الربيع ابن أنس.

ثانياً: إن تخصيص المعطوف بالحال يمتنع إذا لم تقم قرينة تدل عليه. أما إذا قامت قرينة تدفع اللبس فلا بأس كقوله تعالى:

﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ (٢)

فإن: ﴿نافلة﴾ حال من يعقوب خاصة لأن النافلة ولد الولد، وما نحن فيه كذلك لأن الله تعالى لا يقول: ﴿آمنا به﴾

(١) تفسير ابن كثير: ٨/٢٠.

(٢) سورة الأنبياء الآية: ٧٢.

هذا ويمكن القول بأن هذا الدليل الذي أقتموه ليس فى محل النزاع، حيث إن الدليل فى خطاب له معنى غاية الأمر أن الله تعالى استأثر بعلمه، أو أن العلماء اختلفوا فى المعنى المراد، ومحل النزاع فى مهمل ليس له معنى فأين هذا من ذلك؟

الثالثة : قال تعالى :

﴿ طَلَعَهَا كَأَنَّه رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ (١)

وجه الدلالة : أن الله تعالى قال قبل هذه الآية :

﴿ أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا مِنْ شَجَرَةِ الزَّقْوِمِ * إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ * إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ﴾ (٢)

ثم قال : ﴿ طَلَعَهَا كَأَنَّه رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾

وهذا التشبيه يفيد بيان علمنا برؤوس الشياطين ونحن لانعلمها فيكون الله تعالى قد تعبدنا بالمهمل وهو المطلوب .

وتدفع هذه الشبهة بأننا لانسلم عدم علمنا بالمشبه به ، بل هو معلوم حيث إن العرب تضرب ذلك مثلاً فى الاستقباح فهو معلوم متداول بينهم ، فدعواكم عدم المعرفة باطل لأن العرب تتخيله قبيحاً .

على أن هذا أيضاً ليس فى محل النزاع، وبهذا يكون كلام الحشوية قد سقط، ولم تقم له قائمة وثبت أن الله تعالى لا يتعبدنا بالمهمل لأنه نقص وهو على الله تعالى محال .

(١) . (٢) سورة الصافات آيات : ٦٢ - ٦٥ .

المبحث الثانى فى الصريح والكناية

الصريح ما ظهر المراد منه لكثرة استعماله فيه سواء كان هذا اللفظ مستعملاً استعمالاً حقيقياً مثل قول الرجل مثلاً: تزوجت وبعث واشتريت وصمت وصليت عند استعمالها فى حقيقتها الموضوعة لها، أم كان مستعملاً استعمالاً مجازياً كقوله تعالى:

﴿ وَنَشِئِلْ الْقَرْيَةَ الَّتِى كَانَتْ فِيهَا ﴾ (١)

فهو صريح وإن كان مجازاً، لأنه صريح فى أن المراد به: واسأل أهل القرية حيث إنه لا يتصور أن يكون المراد سؤال نفس الأرض والبناء.

حكم الصريح:

الصريح يثبت مقتضاه بمجرد التلفظ به ودون نظر إلى إرادة المتكلم وقصده، وذلك لأن الصريح هو الأصل فى الكلام والكلام ما كان إلا للتعبير عن ما فى الجنان.

قال الشيخ عبد العزيز البخارى رحمه الله (٢):

حكم الصريح تعلق الحكم الشرعى، وتعين الكلام أى بنفسه وقيامه أى قيام الكلام الذى هو الصريح مقام معناه الذى دل عليه، سواء كان حقيقة أو مجازاً، من غير نظر إلى أن المتكلم أراد ذلك المعنى أو لم يُرَدِّ. اهـ.

(١) سورة يوسف الآية : ٨٢ . (٢) كشف الأسرار: ٢٠٣/٢ .

وقد رتب الفقهاء على هذا وقوع الطلاق باللفظ الصريح حتى ولو ادعى المطلق عدم قصده الطلاق^(١). كما رتبوا عليه أيضاً عدم وجوب الحد^(٢) إلا باللفظ الصريح، فمن قال لغيره: أنا لست زانياً تعريضاً به لا يحد بهذا التعريض لاحتمال إرادة المعنى الظاهر دون ماوراءه.

وأما الكناية:

فهو اللفظ الذى استتر المعنى المراد به بحسب الاستعمال، ولا يفهم إلا بقريئة سواء كان هذا اللفظ استعمالاً حقيقياً كما فى قولك لآخر، أمام الناس عن أمر لا تريد إظهاره لهم: لقيت صاحبك وكلمته فى المسألة. أم كان استعمالاً مجازياً كقول الرجل لزوجته: أنت حرة أو اعتدى قاصداً بذلك الطلاق.

حكم الكناية:

قال العلماء: إن الكناية لا يثبت موجبها إلا بالنية أو بدلالة الحال، فمن قال لزوجته أنت حرة وقصد بذلك الطلاق طلقت وإلا فلا.

كذلك لا يثبت بها ما يندرى^(٣) بالشبهات كحد القذف، فمن قال لغيره: أما أنا فلست بزنان فهذا لا يعتبر قذفاً موجباً لحد القذف، لأنه كناية فكان خفاء المراد منه شبهة تدرأ حد القذف عن القائل^(٤).

(١) الروضة الندية: ٢٨٢/٢، والمغنى لابن قدامة: ٢٢٢/٨.

(٢) الحد لغة: المنع وشرعاً: عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى أولادى - مغنى المحتاج ١٥٥/٤.

(٣) الدرر معناه الدفع يقال درأ الوادى بالسيل أى دفع - لسان العرب ١٣٤٧/٢.

(٤) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٠٣/٢، ٢٠٤، وأصول التشريع الإسلامى ٢٩٦، والوجيز ٣٣٨، وأصول الفقه للدكتور سلام مذكور ٢٧٠.

الفصل الثالث

فى اللفظ باعتبار ظهور معناه وخفائه

وفيه مبحثان

المبحث الأول : واضح الدلالة

المبحث الثانى : غير واضح الدلالة

المبحث الأول فى واضح الدلالة

ينقسم اللفظ الواضح الدلالة على معناه إلى أربعة أقسام هى :

١- المحكم :

وهو فى اللغة (١) : المتقن .

وفى الاصطلاح : هو المكشوف المعنى الذى لا يتطرق إليه احتمال ولا إشكال (٢) .

فالمحكم ليس فيه احتمال النسخ والتبديل وهو أقوى الأقسام الأربعة من حيث دلالة على معناه . وقد جاء فى القرآن الكريم ما يدل على أنه محكم كله قال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمْتُ آيَاتُهُ لَعَلَّكَ تَتَّقُونَ ﴾ (٣)

وجاء فيه ما يدل على أنه كله متشابه حيث قال جل شأنه :

﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ (٤)

وجاء فيه ما يدل على أن بعضه محكم وبعضه متشابه قال تعالى :

﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ

الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (٥)

والحق أنه لا يوجد تعارض بين هذه الإطلاقات الثلاثة ، لأن معنى

(١) لسان العرب : ٩٥١/٢ . (٢) المستصفى : ١٠٦/١ .

(٣) سورة هود الآية : ١ . (٤) سورة الزمر الآية : ٢٣ .

(٥) سورة آل عمران الآية : ٧ .

إحكامه كله أنه منظم رصين متقن متين لا يتطرق إليه خلل لفظي ولا معنوي، كأنه بناء مشيد محكم يتحدى الزمن، ولا يصيبه وهن ولا تصدع.

ومعنى كونه متشابهاً أنه يشبه بعضه بعضاً في إحكامه وحسنه وبلوغه حد الإعجاز في ألفاظه ومعانيه. وأما أن بعضه محكم وبعضه متشابه فمعناه أن من القرآن ما اتضحت دلالة على مراد الله تعالى منه، ومنه ما خفيت دلالة على هذا المراد الكريم فالأول هو المحكم والثاني هو المتشابه (١).

وقد قال العلماء إن المحكم نوعان:

(أ) محكم لذاته:

وهو ما لا يقبل النسخ لمعناه، أو هو ما انقطع احتمال نسخه بما يدل على الدوام والتأييد كقوله تعالى بالنسبة لحرمة الزوج بأمهات المؤمنين من بعده صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِرُوا أَرْوَاحَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ (٢)

وقوله جل شأنه: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ (٣)

أو انقطع احتمال نسخه بحسب محل الكلام بأن يكون معنى الكلام في نفسه مما لا يحتمل التبديل عقلاً وذلك كآيات الدالة على صفات الباري سبحانه، ومن ذلك الأخبار المحضة الصادرة من الشارع كقوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٤) وقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (٥)

(١) الموافقات : ٨٥/٣ ، ومناهل العرفان : ١٦٧/٢ .

(٢) سورة الأحزاب الآية : ٥٣ . (٣) سورة النور الآية : ٤ .

(٤) سورة المجادلة الآية : ٧ . (٥) سورة الإسراء الآية : ١ .

محكم لغيره:

وهو ما انقطع احتمال نسخه بمضى زمان الوحي ، وعلى هذا فالأقسام الثلاثة الآتية بعد زمان الوحي تكون من قبيل المحكم لعدم قبولها النسخ ، وإن كانت محتملة للبيان والتأويل فثلاً قوله تعالى :

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (١)

يجمل يحتاج إلى ما يبينه ، وقد بينته السنة العملية والقولية ، ومن ثم صار مفسراً ، وبعد انقضاء زمن الوحي صار محكماً ، وعلى هذا فالأحكام الشرعية المستفادة من النصوص كلها الآن من ناحية عدم قبولها النسخ تكون محكمه (٢).

حكم المحكم:

يجب العمل بالمحكم على سبيل القطع ، لأنه لا يحتمل غير معناه ولا يقبل النسخ لافى عهد الرسالة لاقتترانه بما يمنع ذلك من معنى أولفظ ، ولا بعد عهد الرسالة لأنه ليس لأحد حينئذ سلطة نسخ الأحكام الشرعية .

٢ - المفسر:

فى اللغة (٣) : مأخوذ من الفسر وهو الكشف فهو المكشوف معناه .

وفى الاصطلاح : هو الخطاب المبتدأ المستغنى عن تفسير لوضوحه فى نفسه (٤) .

فالمفسر لا يحتمل التفسير والتأويل ، ولكنه مما يقبل النسخ فى عهد الرسالة .

(١) سورة البقرة الآية : ٤٣ .

(٢) أصول السرخسى ١٦٦ ، وتسهيل الوصول ٨٦ ، وأصول الفقه الإسلامى : ٢٨٠ .

(٣) لسان العرب : ٣٤١٢/٤ . (٤) المعتمد لأبى الحسين البصرى : ٣١٩/١ .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ (١)

فإن كلمة (المشركين) اسم ظاهر عام ولكنه يحتمل التخصيص فلما ذكر بعده كلمة (كافة) ارتفع احتمال التخصيص فصار مفسراً (٢).

أنواع المفسر:

المفسر نوعان :

(أ) مفسر بذاته . (ب) مفسر بغيره .

فالمفسر بذاته :

هو ما استقل بإفادة معناه من غير أن ينضم إليه قول أو فعل .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لِلَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٣)

فإن هذا اللفظ واضح فى معناه وهو إحاطة علمه سبحانه بكل شىء ، ومن ثم فهو غير محتاج إلى بيان من قول أو فعل ، وإنما يحتاج إلى وضع

اللغة فقط . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَنَسِئِلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا ﴾ (٤)

فبيان المراد من هذا القول الكريم ، وهو سؤال أهل القرية لا يتوقف على قول أو فعل ، وإنما يتوقف على العقل فقط حيث إن حقيقة هذا اللفظ طلب سؤال الجدران والبيوت ، لكن العقل صرفنا عن ذلك وقضى بأن المراد به الأهل (٥).

المفسر بغيره :

هو ما افتقر فى إفادة معناه إلى غيره من قول أو فعل وهذا الغير يسمى مبيناً .

أقسام البيان :

قال العلماء إن بيان المجمل يقع بستة أوجه هى :

(١) سورة التوبة الآية : ٣٦ . (٢) تسهيل الوصول : ٨٧ .

(٣) سورة المجادلة الآية : ٧ . (٤) سورة يوسف الآية : ٨٢ .

(٥) الإيهام : ١٣٦/٢ .

الأول: القول، وقد قال العلماء إن البيان به يحصل بدون خلاف، سواء كان هذا القول من الله تعالى أو من رسوله صلى الله عليه وسلم.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوُحُهَا تَنْظُرِينَ﴾ (١) فإنه مبين لقوله جل شأنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ (٢)

والآخر نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «فما سقت السماء العشر» (٣) فإنه مبين لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَّاهُ﴾ (٤) ولإمام الزركشى رحمه الله هنا كلام طيب لا بأس بإيراده: يقول رحمه الله (٥):

اعلم أن الكتاب هو القرآن المتلو، وهو إما نص: وهو ما لا يحتمل كقوله تعالى: ﴿فَصِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (٦)

وإما ظاهر: وهو مادل على معنى مع تجويزه غيره. والرافع لذلك الاحتمال قرائن لفظية ومعنوية.

واللفظية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة.

أما المتصلة فنوعان:

نوع يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لَحُمِلَ عليه، ويسمى تخصيصاً وتأويلاً. ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بياناً.

فالأول كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (٧)

(١) سورة البقرة الآية : ٦٩ . (٢) سورة البقرة الآية ٦٧ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ٥٨٠/١ .

(٤) سورة الأنعام الآية : ١٤١ . (٥) البرهان : ٢١٤/٢ . . .

(٦) ، (٧) سورة البقرة آيتا : ١٩٦ ، ٢٧٥ .

فإنه دل على أن المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ البعض دون الكل الذي هو ظاهر بأصل الوضع، وبين أنه ظاهر في الاحتمال الذي دلت عليه القرينة في سياق الكلام.

وللإمام الشافعي رحمه الله قول بإجمال البيع، لأن الربا مجمل وهو في حكم المستثنى من البيع واستثناء المجهول من المعلوم يعود بالإجمال على أصل الكلام. والصحيح الأول، فإن الربا عام في الزيادات كلها وكون البعض غير مراد نوع تخصيص فلا تتغير به دلالة الأوضاع.

ومثال النوع الثاني قوله تعالى: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾

فإنه فسر مجمل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ (١) إذ لولا ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ لبقى الكلام الأول على ترده وإجماله.

وقد ورد أن بعض الصحابة كان يربط في رجله الخيط الأبيض والأسود، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له لونها، فأنزل الله تعالى بعد ذلك ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فعلموا أنه أراد الليل والنهار. وأما اللفظية المنفصلة فنوعان أيضاً:

١ - تأويل. ٢ - بيان.

فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (٢)

فإنه دل على أن المراد بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ (٣) الطلاق الرجعي. إذ لولا القرينة لكان الكل منحصرًا في الطلقتين. وهذه القرينة وإن كانت مذكورة في سياق ذكر الطلقتين إلا أنها جاءت في آية أخرى، فلهذا جعلت من قسم المنفصلة.

(١)، (٢) سورة البقرة آيتا: ١٨٧، ٢٣٠. (٣) سورة البقرة الآية: ٢٢٩.

ومثال الثانى: قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يُؤْمِرُ بِأَمْرِ رَبِّهَا * إِلَى رَبِّهَا

نَاظِرَةٌ﴾ (١) فإنه دل على مجواز الرؤية ويفسر به قوله تعالى:

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (٢) . حيث كان متردداً بين نفى الرؤية

أصلاً، وبين نفى الإحاطة والحصر دون أصل الرؤية . وأيضاً قوله تعالى:

﴿كَذَلِكَ إِنْهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِذٍ مُّجْتَوُونَ﴾ (٣)

فإنه لما حجب الكفار عن رؤيته خزيًا لهم دل على إثباتها للأبرار،

وارتفع به الإجمال فى قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾

وأما القرائن المعنوية فلا تنحصر كقوله تعالى:

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (٤)

فإن صيغته صيغة الخبر، ولكن لا يمكن حمله على حقيقة، فإنهن قد لا يتربصن فيقع خبر الله تعالى، بخلاف مخبره وهو محال، فوجب اعتبار هذه للمقرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال .

ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر والمراد بها الأمر.

الثانى:

الفعل أى فعله صلى الله عليه وسلم مثل صلاته صلى الله عليه

وسلم، فإنه - فعل الصلاة منه - مبين لقوله تعالى:

﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٥)

(١) سورة القيامة آيتا : ٢٢ ، ٢٣ . (٢) سورة الأنعام الآية : ١٠٣ .

(٣) سورة المطففين الآية : ١٥ . (٤) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٤٣ .

ومثل حجه صلى الله عليه وسلم فإنه مبين لقوله تعالى :

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (١)

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » (٢) وقوله : « خذوا عني مناسككم » (٣) فهو دليل على أن فعله صلى الله عليه وسلم مبين للآيتين (٤) .

هذا وقد قال العلماء إن البيان بالقول لا خلاف فيه ، وأما البيان بالفعل فقد ذهب بعضهم إلى القول بمنعه بحجة أن الفعل قد يطول فيكون البيان به فيه تأخيراً للبيان مع إمكان تعجيله وتأخير البيان مع إمكان تعجيله كتأخير البيان رأساً وهو لا يجوز (٥) . ورد ذلك بأن البيان بالقول قد يطول أيضاً ، فإننا لو ذهبنا نبين ما اشتملت عليه الركعتان مثلاً

(١) سورة آل عمران الآية : ٩٧ . (٢) أخرجه البخارى فى صحيحة : ١٦٢/١ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الحج : ٥٤٣/١ .

(٤) الإيهام : ٢١٣/٢ ، وإرشاد الفحول ١٧٣ ، وأصول الفقه للشيخ زهير ٢٠/٢ .

(٥) تأخير البيان إما أن يكون عن وقت الحاجة إلى العمل بما يراد بيانه ، وإما أن يكون عن وقت الخطاب بما يراد بيانه إلى وقت الحاجة إلى العمل به .

فإن كان الأول فالقائلون بامتناع التكليف بما لا يطاق قالوا بعدم جوازه لأنه نوع منه .

وأما القائلون بجواز التكليف بما لا يطاق فقد قالوا بجوازه لأنه فرد منه .

وإن كان الثانى فللعلماء فى ذلك مذاهب أشهرها ما يلى :

المذهب الأول : يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة مطلقاً ، سواء كان ما يراد بيانه له ظاهر يعمل به عند الإطلاق كالعام والمطلق والنكرة أوليس له ظاهر يعمل به كالمشرك . وهذا هو مذهب الجمهور .

وقالوا إنه لا يترتب على فرض وقوعه محال وما كان كذلك فهو جائز وقد جاء فى القرآن : (فَإِذَا قَرَأْتَ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) [القيامة : ١٨ ، ١٩] .

المذهب الثانى : لا يجوز وهو قول أبى بكر الصيرفى وأبى إسحاق المروزى والمعتزلة .

المذهب الثالث : يجوز تأخير بيان الجملة ولا يجوز تأخير بيان العموم ، وهذا هو قول أبى الحسن الكرخى .

(اللمع ٢٩ ، وشرح الجلال المحلى ٦٩/٢) .

من الأقوال والأفعال ، فإننا نأخذ وقتاً أكثر مما لو فعلناهما ، ومع ذلك فالبيان بالقول جائز اتفاقاً فيكون البيان بالفعل كذلك .

أضف إلى ذلك أن البيان بالفعل أدل من القول على المقصود لأن فيه مشاهدة .

لكن بم يعلم كون الفعل بياناً للمجمل ؟
الجواب : يعلم ذلك بأحد أمور ثلاثة هي :

- ١ — أن يقول هذا الفعل بيان للمجمل .
- ٢ — أن يعلم ذلك بالضرورة من قصده .
- ٣ — الدليل العقلي وهو أن يذكر المجمل وقت الحاجة إلى العمل به ثم يفعل فعلاً يصلح أن يكون بياناً له ، ولا يفعل شيئاً آخر فيعلم أن ذلك الفعل بيان له وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة (١) .

هذا : وربما يقول قائل : لو اجتمع القول والفعل معاً بعد المجمل وكان كل منهما صالحاً لأن يكون هو المبين — بالكسب — فبأيها يكون البيان ؟

والحق أنه عند اجتماع القول والفعل ففي هذه الحالة يجب علينا أن ننظر فيها :

فإما أن يتفقا في الحكم أو يختلفا فيه :
فإن كان الأول ننظر : فإذا أن يعلم أن أحدهما بعينه متقدم والآخر بعينه متأخر ، أو يعلم أن أحدهما لا بعينه متقدم وآخر لا بعينه متأخر ، أولاً يعلم شيء من ذلك .

فإن علم أن أحدهما بعينه متقدم والآخر بعينه متأخر كان المتقدم هو المبين للمجمل سواء كان المتقدم قولاً أو فعلاً ويكون المتأخر مؤكداً له .

(١) شرح الاسنوى مع الإيهاج : ١٣٨/٢ .

وكذلك إذا علم أن أحدهما لا بعينه متقدم والآخر لا بعينه متأخر فيكون المتقدم فى الواقع ونفس الأمر هو المبين ويكون المتأخر مؤكداً له .

وقد ذهب الجمهور إلى هذا بقطع النظر عن كونها متساويين فى الرجحان أو أن يكون أحدهما راجحاً والآخر مرجوحاً ، بخلاف الآمدي الذى ذهب إلى القول بأنه عند اختلافهما فى الرجحان يجعل المرجوح مبيناً للفعل والراجع مؤكداً له دون العكس لئلا يلزم تأكيد الراجع بالمرجوح وهو غير معقول (١) .

وقد رد الجمهور عليه بأن امتناع تأكيد المرجوح للراجع إنما يكون فى المؤكد غير المستقل كالمفردات ، أما المؤكد المستقل فإنه لا يمتنع فيه ذلك لأن الجمل تقوى بعضها بعضاً (٢) .

وأما إذا لم يعلم تقدم أحدهما وتأخر الآخر فإن القول حينئذ يكون هو المبين دون الفعل ، وذلك لأن القول مستقل فى إفادته البيان ، بخلاف الفعل فإنه لا يعرف كونه مبيناً إلا بواحد من الأمور الثلاثة السابق ذكرها .

وإن كان الآخر بمعنى أن القول والفعل لم يتفقا فى الحكم فللعلماء فى المبين أقوال ثلاثة هى :

القول الأول :

أن القول هو المبين سواء علم تقدمه وتأخر الفعل أو العكس أو لم يعلم شئ من ذلك . وذلك لأن القول أرجح من الفعل من جهة أنه لا يؤدى إلى النسخ بخلاف الفعل فإنه يؤدى إليه ، والنسخ مرجوح وعليه فما يوصل إليه يكون مرجوحاً كذلك . وهذا القول للجمهور .

مثال ذلك : بعد نزول قوله تعالى :

(١) الإحكام : ٢٥/٣ .

(٢) نهاية السؤل : ١٥١/٢ ، وإرشاد الفحول : ١٧٣ ، وأصول الشيخ زهير : ٢١/٣ .

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (١)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد » (٢) وروى أنه صلى الله عليه وسلم « قرن » (٣) فطاف بالبيت طوافين وسعى سعين (٤) .

فلو فرضنا أن الفعل هنا متقدم على القول ، وجعل الفعل مبيناً للزم من ذلك أن القارن يجب عليه طوافان وسعيان ، فإذا ورد القول بعد ذلك لزم أن يكون ناسخاً لوجوب أحد الطوافين وأحد السعين ، وعلى هذا فجعل الفعل هو المبين يلزمه النسخ ، ولوجعلنا القول هو المبين لكان الواجب على القارن طوافاً واحداً وسعيّاً واحداً ، ويكون الفعل دليلاً على أن الطواف الثاني مستحب وكذلك السعى الثاني ، وأنه خاص به صلى الله عليه وسلم ، وبذلك يعمل بكل من القول والفعل ، ولم يلزم النسخ فكان جعل الفعل مبيناً هو الراجح .

القول الثاني :

وهو لأبي الحسين البصري (٥) — وهو أنه عند علم التقدم والتأخر ، فإن المتقدم يكون هو المبين سواء كان قولاً أو فعلاً ، وعند عدم العلم يجعل القول هو المبين لرجحانه ، حيث إنه لا يحتاج في إفادته البيان إلى غيره بخلاف الفعل .

(١) سورة آل عمران الآية : ٩٧ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن عمر ٩٩٠/٢ ، والطحاوى في شرح معاني الآثار ١٩٧/٢ .

(٣) القران هو أن يحرم بالحج والعمرة من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان ويدخل بعمل العمرة في عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعى واحد ، وهذه هي الصورة الأصلية للقران وله صورة أخرى وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم يحرم بالحج قبل الشروع في الطواف — معنى المحتاج ٥١٤/١ .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه عن علي كرم الله وجهه ٢٦٣/٢ . ط : دار المحاسن بالقاهرة . (٥) المعتمد : ٣٣٩/١ .

القول الثالث:

وهو للآمدى (١) - أنه عند العلم بتقديم أحدهما على الآخر ننظر: فإن كان القول هو المتقدم كان هو المبين، وكان الفعل دالاً على استحباب الطواف الثانى، وكذا السعى الثانى. وإن كان الفعل هو المتقدم كان هو المبين للمجمل فى حقه صلى الله عليه وسلم دون الأمة، وكان القول مبيناً له فى حق الأمة، وبذلك يجب على القارن من الأمة طواف واحد وسعى واحد، ويجب على النبى صلى الله عليه وسلم طوافان وسعيان.

والذى دعاه إلى ذلك إنما هو العمل بالقول والفعل معاً، وذلك لأنه لوجعل الفعل عند تقدمه مبيناً للمجمل فى حقه صلى الله عليه وسلم وأمته لكان القول بعد ذلك إما مهملاً وإما ناسخاً، لوجوب الطواف الثانى والسعى الثانى، ولا شك أن الإهمال والنسخ خلاف الأصل، فلم يبق إلا أن يكون الفعل مبيناً للمجمل فى حقه صلى الله عليه وسلم، والقول مبيناً له فى حق الأمة عملاً بالدليلين. أما إذا لم يعلم تقدم أحدهما وتأخر الآخر، فإن القول حينئذ يكون هو المبين دون الفعل.

الثالث:

الكتابة. فقد بين الله عز وجل للملائكة ما كتبه فى اللوح المحفوظ، وبين صلى الله عليه وسلم بكتابته إلى عماله فى الصدقات (٢).

وقد اختلف العلماء الأصوليون (٣) فى الكتابة هل هى فعل أو قول أوقسيم لهما؟

فذهب القرافى ومن نهج نهجه إلى القول بالأول، وكأنهم نظروا إلى فعل الكتابة نفسه.

(١) الإحكام : ٢٦/٣ . (٢) المعتمد : ٣٣٧/١ ، وشرح تنقيح الفصول : ٢٧٩ .

(٣) انظر: المرجعين السابقين، والإجمال والبيان للدكتور محمد حسنى ٥٤ .

وذهب القاضي أبو يعلى الحنبلى إلى الثانى ، ولعله نظر إلى الكتابة على أنها علامة على الكلام .

وذهب أبو الحسين البصرى إلى أنها قسم لكل من القول والفعل .

الرابع:

البيان بالإشارة^(١) وقد بين النبى صلى الله عليه وسلم بها حين قال : « الشهر هكذا وهكذا »^(٢) وأشار بأصابعه العشرة وقبض الإبهام فى الثالثة يعنى تسعة وعشرين ، فإن رفع الأصابع يقصد به أن عدد الأيام فى الشهر كعدد الأصابع المرفوعة .

الخامس:

البيان بالتنبيه^(٣) على العلة كقوله صلى الله عليه وسلم فى بيع الرطب بالتمر أينقص الرطب إذا جف^(٤) ؟ قالوا نعم فنهى عن ذلك وقوله فى قبة الصائم : « أرايت لوتمضمض »^(٥) ؟

السادس:

ما خص العلماء بيانه عن اجتهاد وهو ما فيه الوجوه الخمسة إذا كان الاجتهاد موصلاً إليه من أحد وجهين ، إما من أصل يعتبر هذا الفرع به ، وإما من طريق أمانة تدل عليه .

قال الشوكانى^(٦) رحمه الله :

وزاد شارح اللمع وجهاً سابعاً وهو البيان بالترك . والحق أن الترك^(٧) يقع لوجوه هى :

(١) المعتمد : ٣٣٧/١ .

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الصوم : ٤٣٩/١ .

(٣) إرشاد الفحول : ١٧٣ .

(٤) أخرجه ابن ماجه فى سننه فى كتاب التجارات : ٧٦١/٢ .

(٥) أخرجه أبو داود فى سننه : ٣١١/٢ . (٦) إرشاد الفحول : ١٧٣ .

(٧) الإجمال والبيان للدكتور محمد حسنى : ٦٠ .

الوجه الأول: الترك بحكم الجبلة والطبيعة.

مثاله: ترك النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحم الضب وتعليه ذلك بقوله: «إنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه»^(١). فهذا ترك لا حرج فيه.

الوجه الثاني: الترك لحق الغير.

مثاله: تركه صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل لحق الملائكة. وهذا ترك مباح لا حرج فيه أيضاً لحق الغير.

الوجه الثالث: الترك خوف الافتراض.

مثاله: ترك صلاة القيام في المسجد في رمضان^(٢). فقد كان صلى الله عليه وسلم يترك العمل مخافة أن يعمل به الناس فيفرض عليهم.

الوجه الرابع: الترك لما لا حرج في فعله.

مثاله: إعراضه صلى الله عليه وسلم عن غناء الجاريتين في بيته في يوم عيد الفطر، وقوله لأبي بكر: «إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا»^(٣).

الوجه الخامس: ترك المباح إلى ما هو الأفضل.

مثاله: القسم بين الزوجات لم يكن واجباً في حقه صلى الله عليه وسلم، وذلك من باب الخصوصية قال تعالى:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: ١٧٤/٢.

(٢) الحديث أخرجه مسلم ٣٠٥/١ ونصه: عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد ذات ليلة وصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما أصبح قال: قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم.

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها: ٦١٢/١.

﴿ تَرْجِيْ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤَيِّ إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ ﴾ (١) الآية .

ومع أن القسم غير واجب عليه إلا أنه فعل الأليق والأفضل ، وكان أعدل ما يكون بين زوجاته رضى الله عنهن .

الوجه السادس : الترك للمطلوب خوفاً من وقوع مفسدة أعظم من مصلحة .

مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت وأن ألصق بابه بالأرض » (٢) - وفي رواية : « لأسست البيت على قواعد إبراهيم » .

حكم المفسر (٣) :

قال العلماء : إن حكم المفسر هو وجوب العمل به قطعاً مع احتمال أن يصير منسوخاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما بعد وفاته فكل القرآن محكم ، لا يحتمل النسخ لأن نسخ الكتاب إنما يكون بكتاب أوسنة كما سيأتى ، ومعلوم أنه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لا ينزل كتاب ولا تحدث سنة .

٣- النص :

وهو مأخوذ من قولك نصصت الدابة إذا حملتها على سير فوق سيرها المعتاد ، وسمى مجلس العروس منصة لزيادة ظهوره على سائر المجالس ، ويأتى النص بمعنى منتهى الشيء (٤) .

وفي الاصطلاح :

هو اللفظ الدال بصيغته على المعنى المقصود بالسوق أصالة مع احتمال التأويل وقبول النسخ في عهد الرسالة .

(١) سورة الأحزاب الآية : ٥١ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : ٥٥٨/١ . ومالك في الموطأ : ٢٣٨ .

(٣) تهيل الوصول : ٨٦ . (٤) مختار الصحاح : ٦٦٢ ، ولسان العرب : ٤٤٤١/٥ .

وعرفه الشيخ العمر بطلى بقوله (١) :

والنص عرفاً كل لفظ وارد لم يحتمل إلا لمعنى واحد
كقـد رأيت جعفرأ وقيل ما تأويله تنزيله فليعلم

على العموم يطلق النص عند الفقهاء على ما قابل الإجماع والقياس،
ويريدون به الكتاب والسنة وهو عند الأصوليين يطلق على ما قابل
المحكم والمفسر والظاهر، ويريدون به التعريف المتقدم.

ومن أمثله: قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (٢)

فإن هذا القول الكريم ظاهر في تحليل البيع وتحريم الربا، ونص في
التفرقة بين البيع والربا ردًا على الكفرة الذين يقولون بأنها متماثلان،
ولكن هذه التفرقة لم تفهم بدون انضمام قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ (٣)

والكلام الواحد يجوز أن يكون ظاهراً في معنى نصاً في معنى آخر،
كما يجوز أن يكون الكلام ظاهراً باعتبار لفظ نصاً باعتبار لفظ آخر كقوله
تعالى: ﴿فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ (٤)
فإن لفظ انكحوا ظاهر في حل النكاح إلا أنه مسوق لإثبات العدد
باعتبار قوله: ﴿مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ فكان نصاً في إثبات العدد
والكلام سيق لبيان العدد بدليل السياق، وهو قوله تعالى:

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾

فالآية ظاهرة في الإباحة نص في بيان العدد

وكذلك الأمر في قوله تعالى:

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾

(١) لطائف الإشارات: ٣٦. (٢) سورة البقرة الآية: ٢٧٥.

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٧٥. (٤) سورة النساء الآية: ٣.

(٥) أصول السرخسي: ١٦٤/١، وتسهيل الوصول: ٨٤.

فإن اللفظ نص في إفادة وجوب الجلد إذ هو مسوق لذلك ، وهو ما تفيد به الصيغة بنفسها ، وإن كان ظاهراً في حرمة الزنى لأنه المتبادر إلى الذهن من نفس الصيغة .

حكم النص :

قال العلماء يجب العمل ببدلول النص حتى يقوم دليل على تأويله أو تفسيره أو نسخه فإن كان مطلقاً بقي على إطلاقه حتى يدل دليل على تقييده كما قيدت الوصية في قوله تعالى :

﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي بِنِي أَوْدَيْنِ ﴾ (١)

بعدم الزيادة على الثلث بحديث سعد - الثلث والثلث كثير (٢) .

وإن كان عاماً بقي على عمومته حتى يدل دليل على تخصيصه ، كما خصص العموم في قوله تعالى :

﴿ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ (٣)

بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِرُوا أَرْوَاحَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ﴾ (٤)

وقصر لفظ المطلقات في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ (٥)

على المدخول بهن غير الحوامل بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ

الْمُؤْمِنَاتِ الَّتِي طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ (٦)

وقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْصَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (٧)

ويبقى اللفظ سواء كان خاصاً أو عاماً على حقيقته حتى يقوم دليل على أن المراد به مجازه ، كما دلت القرينة على أن المراد بالصاع في قوله

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه : ٩٠٤/٢ .

(٤) سورة الأحزاب الآية : ٥٣ .

(٦) سورة الأحزاب الآية : ٤٩ .

(١) سورة النساء الآية : ١١ .

(٣) سورة النساء الآية : ٢٤ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(٧) سورة الطلاق الآية : ٤ .

صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الصاع بالصاعين » (١) ما يملأ الصاع من المكيلات (٢) .

٤- الظاهر :

وهو فى اللغة : الواضح (٣) .

وفى الاصطلاح : ما دل على المعنى دلالة ظنية أى راجحة (٤) .

وعبارة ابن الحاجب (٥) :

« الظاهر الواضح وفى الاصطلاح ما دل دلالة ظنية إما بالوضع كالأسد أوبالعرف كالغائط » .

ومن أمثلته : قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (٦)

فإنه ظاهر فى حل البيع وتحريم الربا ولم يسق لهما ، وقد فهما من نفس اللفظ ، وإنما سيق هذا القول الكريم لنفى المماثلة بين البيع والربا .

وكذلك الأمر فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (٧)

فإنه ظاهر فى دلالة على وجوب طاعته صلى الله عليه وسلم فى كل ما يأمر به أو ينهى عنه ، وهذا المعنى هو المتبادر فهمه من نفس ألفاظ الآية الكريمة ، إلا أنه ليس هو المقصود الأصلى من سياق الآية ، لأن الآية مسوقة أصلاً للدلالة على وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فى قسمة الفىء (٨) وتدل تبعاً على وجوب طاعته مطلقاً .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب البيوع : ٦٩٥/١ ، ومالك فى الموطأ : ٣٨٥ .

(٢) تسهيل الوصول : ٨٥ ، وأصول التشريع الإسلامى : ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٣) لسان العرب : ٢٧٦٧/٤ .

(٤) شرح العضد : ١٦٨/٢ ، وشرح الجلال المحلى : ٥٢/٢ .

(٥) مختصر ابن الحاجب : ١٦٨/٢ .

(٦) سورة البقرة الآية : ٢٧٥ . (٧) سورة الحشر الآية : ٧ .

(٨) الفبىء مال حصل لنا من الكفار بلا قتال وبلا إيجاب خيل ، ويقسم على خمس فرق =

حكم الظاهر :

قال العلماء يجب العمل بمعنى الظاهر كما هو حتى يقوم دليل على تفسيره أو تأويله (١) أو نسخه . وعليه فإن كان مطلقاً بقي على إطلاقه حتى يدل دليل على تقييده ، كما قيد الحل في قوله تعالى :

= يصرف خمسة للمذكورين في قوله تعالى — (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ..) الحشر ٧ — وتعطى الأربعة أخماس الباقية للمقاتلة وفي مصالح المسلمين — الإقناع ٢٠ ، ١٩/٥ .

(١) التأويل مشتق من آل يؤل إذا رجع تقول آل الأمر إلى كذا أى رجع إليه . وفي الاصطلاح : حمل الظاهر على المحتمل المرجوع وهذا يتناول التأويل الصحيح والفساد فإن أردت تعريف الصحيح زدت في الحد — بدليل يصيره راجحاً . — لأنه بلا دليل أومع دليل مرجوع أومسأو فاسد . فالتأويل قسمان : صحيح ، وفاسد . فالصحيح ماتوافرت فيه عدة شروط هي :

١ — أن يكون اللفظ محتملاً للتأويل أى يحتمل المعنى الذى يصرف إليه اللفظ ولو احتمالاً مرجوحاً أما إذا لم يحتمله أصلاً فلا يكون التأويل صحيحاً .
٢ — أن يكون اللفظ قابلاً للتأويل وهو الظاهر والنص فقط بخلاف المحكم والمفسر فلا يقبل واحد منها التأويل .

٣ — أن يكون التأويل مبنياً على دليل معقول من نص أو قياس أو إجماع أو حكمة التشريع ومبادئ العامة فإن لم يكن مبنياً على دليل مقبول كان التأويل غير مقبول .
٤ — ألا يعارض التأويل نصاً صريحاً .

فمن التأويل الصحيح تخصيص عموم البيع المستفاد من قوله تعالى (وأحل الله البيع) بالسنة التى نهت عن بيع معينة كيبيع الإنسان ماله عند .

ومن التأويل الفاسد ما قاله بعض الحنفية جيعاً بين الحديثين المشهورين «أما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها» «الأم أحق بنفسها والذكر يستأمرها أبوها» وقد أخرجها ابن ماجه فى سننه ٦٠١/١ — ٦٠٥ فقد قالوا : إن المراد بالمرأة فى الحديث الأول الأمة وهذا يفيد بأن نكاح الأمة نفسها باطل بخلاف نكاح الحرة البالغة العاقلة نفسها — الهداية ١٤٢/١ ، وبداية المجتهد ٨/٢ — ١٢ ، وسبل السلام ١٠٢/٣ .

وهذا الجمع والتأويل باطل لما يلى :

أولاً : إن العموم فى الحديث قوى والمكاتب نادرة وليس فى كلام العرب إرادة النادر الشاذ باللفظ الذى ظهر منه قصد العموم فكلمة أتى من كلمات الشرط ، وقد أكدت بما

﴿ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ (١)

بعدم الزيادة على أربع بقوله تعالى : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ ﴾ (٢)
وبعدم الجمع بين المرأة وعمتها، أو خالتها بقوله صلى الله عليه وسلم :
« لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » (٣).

وإذا كان عاماً بقى على عمومته حتى يدل دليل على تخصيصه كما
خصص عموم البيع فى قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ (٤)
بنهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر (٥) وعن بيع الإنسان ما
ليس عنده (٦) وبيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه (٧).

الفرق بين النص والظاهر :

قبل ذكر الفرق بين النص والظاهر أرى من اللازم أن أذكر هنا أن
التفرقة بين الظاهر والنص لم ينص عليها الإمام الشافعى رحمه الله فى
رسالته المشهورة التى تعتبر اللبنة الأولى، لعلم أصول الفقه، ومن ثم
كان النص عنده هو الظاهر والظاهر هو النص بـلا تفرقة بينهما.

= وهى أيضاً من أدوات الشرط مما يدل على أنه يترتب الحكم بالبطلان على الشرط
وكذلك لفظ المرأة إذا أطلق كان عاماً يشمل كل امرأة.
ثانياً : يترتب على تأويل المرأة بأن المراد بها الأمة وقوع التعارض بين صدر الحديث
وعجزه، فإن عجز الحديث — فإن دخل بها .. — صريح فى أحقيتها للمهر حينئذ، ومعلوم
أن الأمة لا تستحق المهر لها فهرها لسيدها (شرح العضد ١٦٩/٢، وشرح الجلال المحلى
٥٣/٢، والوجيز ٣٤٤).

(١) سورة النساء الآية : ٢٤ . (٢) سورة النساء الآية : ٣ .

(٣) أخرجه مالك فى الموطأ عن أبى هريرة : ٣٢٩ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٧٥ .

(٥) أخرجه ابن ماجه من حديث أبى هريرة : ٧٣٩/٢ .

(٦) أخرجه ابن ماجه فى سننه : ٧٣٨/٢ .

(٧) أخرجه ابن ماجه فى سننه من حديث ابن عمر : ٧٤٦/٢ .

قال الإمام أبو حامد الغزالي (١) رحمه الله :

«وأما الشافعي رضي الله عنه فإنه سمي الظاهر نصاً ثم قال : النص ينقسم إلى ما يقبل التأويل وإلى ما لا يقبله ، والمختار عندنا أن يكون النص ما لا يتطرق إليه التأويل وتسمية الظاهر نصاً منطبق على اللغة لا مانع في الشرع منه إذ معنى النص قريب من الظهور . تقول العرب : نصت الظبية رأسها إذا رفعت وأظهرته ، وسمى الكرسي منصة إذ تظهر عليه العروس » .

فالإمام الشافعي رحمه الله لم يذكر فرقاً بين النص والظاهر ، ولكن الأصوليين من بعده فرقوا بينهما لأن الفروع الفقهية التي استنبطها الفقهاء من بعده ومن قبله توجب الأخذ بالفرقة بين نوعين من العبارات : عبارات قوية الدلالة في الأحكام بحيث لا يتطرق إليها الاحتمال ، أو الاحتمال الناشئ عن الدليل ، ونصوص يتطرق إليها الاحتمال ولكنها ظاهرة في معنى ، ولا يخطر على ذهن عند سماعها سواه ، وإن كانت هي في ذاتها تحتل غيره ، وكل له مرتبة في الاستدلال فلا مانع من أن يطلق على أحدهما اسم ينبئ عن مرتبته ويوضح موضعه من الآخر .

على العموم إن كلا من النص والظاهر يحتمل التأويل لكن الفرق بينهما يتضح فيما يلي :

أولاً : عند التعارض بينها يرجح النص على الظاهر كما سيأتي مثاله قريباً .

ثانياً : احتمال النص التأويل أبعد من احتمال الظاهر .

ثالثاً : أن دلالة النص على معناه أوضح من دلالة الظاهر على معناه .

(١) المنحول : ١٦٥ ، والمستصفي : ٣٨٤/١ .

رابعاً: أن معنى النص هو المقصود الأصلي من سوق الكلام، بخلاف الظاهر فعناه مقصود تبعاً لأصالة من سوق الكلام.

مراتب واضح الدلالة :

ذكرت فيما سبق الأقسام الأربعة للفظ الواضح الدلالة وهي : المحكم والمفسر والنص والظاهر، وهي وإن كانت كلها واضحة الدلالة إلا أنها تتفاوت في قوة وضوح دلالتها على المراد منها أقواها - كما ذكرت - المحكم - ثم المفسر ثم النص ثم الظاهر، ويظهر أثر هذا التفاوت عند التعارض فثلاً إذا تعارض نص وظاهر قدم النص لأنه أوضح دلالة من الظاهر، وإذا تعارض نص ومفسر قدم المفسر وفي الوقت نفسه يرجح المحكم ويقدم على الجميع، وإليك أمثلة للتعارض الظاهري قدم فيها ورجح ما ذكرت. فبالمثال يتضح المقال :

أولاً: التعارض بين النص والظاهر^(١) :

مثاله: قال تعالى: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ

(١) عرف العلماء التعارض بتعاريف كثيرة من أشهرها ما ذكره الإسنوي رحمه الله حيث قال التعارض بين الأمرين: هو تقابلها على وجه يمنع كل واحد منها مقتضى صاحبه (نهاية السؤل: ٢٠٧/٢). والحق أن الأدلة الشرعية لا يمكن أن يتأتى تعارض فيها في الواقع ونفس الأمر، وكل ما هنالك أنه تعارض بحسب نظر المجتهد، ومن هنا قال جمهور العلماء: يجب أن يكون موقف المجتهد تجاه الدليلين المتعارضين في نظره على النحو التالي:

أولاً: الجمع بين المتعارضين بأي نوع من أنواع الجمع حيث إن العملُ بهما ولو من وجه أولى من إسقاط أحدهما بالكلية.

غير أن هذا الجمع مشروط بالألا يؤدي إلى إبطال نص من نصوص الشريعة، وألا يكون بالتأويل البعيد.

وقد ذكرت ذلك والحمد لله وحده مشفوعاً بالأمثلة في رسالة الدكتوراه الموسومة بالتعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي.

ثانياً: الترجيح أي تفضيل أحدهما على الآخر الذي يعارضه وذلك عند تعذر الجمع ووجود مسوغ للترجيح.

=

لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴿١﴾

فهذا القول الكريم نص في أن مدة الرضاعة حولان، وظاهر في وجوب الرضاعة على الأمهات.

وقوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (٢)

ظاهر في أن مدته حولان ونصف، لأنه سيق لمنه الوالدة على الولد، وليس لبيان مدة الرضاعة، فرجع الأول لأنه نص وهو يجب العمل به قطعاً، ولا يجوز العمل بخلافه.

وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأُجِّلَ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾ (٣)

مع قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (٤)

فالأول ظاهر في الدلالة على إباحة الزواج بأكثر من أربع، في حين أن الثاني نص في تحريم الزيادة على أربع ومن هنا يرجح لقوته.

ثانياً: التعارض بين النص والمفسر:

قال صلى الله عليه وسلم: «المستحاضة تتوضأ لكل صلاة» (٥).
فهذا القول الكريم نص في إيجاب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة،

ثالثاً: النظر في تاريخ الدليلين المتعارضين - وذلك عند تعذر الجمع والترجيح - فإن عرفه فإنه حينئذ ينسخ المتأخر المتقدم حيث إنه لا يتصور ورود نصين متعارضين من الشارع الحكيم في زمن واحد.

رابعاً: الحكم بسقوط الدليلين المتعارضين عند تعذر ما تقدم والرجوع إلى البراءة الأصلية والحق أنه ليس في شريعتنا دليلان تعارضان من كل وجه وعز الجمع والترجيح ومعرفة التاريخ وحكم عليهما بالسقوط، فاقاله الجمهور هنا من القول بالسقوط إنما هو بيان للجواز العقلي دون الوقوع الفعلي والله تعالى أعلم.

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ . (٢) سورة الأحقاف الآية : ١٥ .

(٣) سورة النساء الآية : ٢٤ . (٤) سورة النساء الآية : ٣ .

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة : ٢٠٤/١ .

لأنه المتبادر إلى الذهن من المقصود بالسياق^(١)، ويحتمل التأويل باستعارة اللام للتوقيت - أى لوقت كل صلاة، وعليه ففيه مجاز بالحذف، وهو يتعارض مع ما روى عنه صلى الله عليه وسلم: «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة»^(٢) لأنه مفسر لا يحتمل التأويل، وإن كان يحتمل النسخ في عهده صلى الله عليه وسلم، ومن ثم فيرجح هذا المفسر لقوته، وعليه فيصح لها أن تصلى صلوات بوضوء واحد في وقت كل صلاة مفروضة^(٣).

ثالثاً: التعارض بين المفسر والمحكم:

قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٤)

فإن هذا القول الكريم مفسر لأنه مسوق لإفادة قبول شهادة العدلين مطلقاً، حتى ولو كانا محدودين في قذف، ولا تحتمل العبارة غير قبول شهادة العدول مطلقاً، لأن الإشهاد إنما يكون للقبول عند الأداء.

وقوله جل شأنه: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾^(٥)

يقتضى عدم قبول شهادة المحدود في قذف وإن تاب، وصار عدلاً. فهو محكم في رد شهادته، إذ لا يحتمل النسخ للتأيد فرجع^(٦).

رابعاً: من أمثلة التعارض بين الأقسام الأربعة:

قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٧)

(١) فن ذهب إلى ذلك من الفقهاء السادة الشافعية (مغنى المحتاج: ١١٢/١).

(٢) أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار: ١٠٣/١.

(٣) اللباب في شرح الكتاب: ٤٦/١، والمحرم في الفقه: ٢٧/١.

(٤) سورة الطلاق الآية: ٢. (٥) سورة النور الآية: ٤.

(٦) انظر: حاشية العلامة اللكنوى المسماة بقمر الأقار: ٥١/٢.

هذا ومن ذهب إلى ذلك من الفقهاء أبو حنيفة رحمه الله فقال: لا تجوز شهادة القاذف

أبداً ولوتاب. وقال مالك رحمه الله: تجوز شهادته وبه قال الشافعي رحمه الله.

(٧) سورة البقرة الآية: ٤٣.

فإنه ظاهر في معناه بالنظر إلى من يعرف العربية ، ونص من حيث إن الغرض من سوق الكلام إيجاب الصلاة ، ومفسر من حيث إنها كانت مجملة وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله : «صلوا كما رأيتموني أصلي» كما أنها كانت تحتل أن لا يتكرر وجوبها لأن الأمر كما يرى بعض الأصوليين (١) لا يقتضي التكرار. كما كان ذلك يحتل النسخ في عصره صلى الله عليه وسلم فجاء قوله تعالى :

﴿ إِنَّا الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ (٢)

أي مفروضاً مؤقتاً يقتضي التكرار، فهذه الآية الكريمة محكمة في التوقيت فرجحت (٣).

وكذلك الأمر في قوله تعالى : ﴿ فَسَجِدْ لِلْمَلِكِ كُلُّهُمْ أَتَجْعُونَ ﴾ (٤)

فقوله : ﴿ فَسَجِدْ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ظاهر في سجودهم ، وبقوله تعالى : ﴿ كُلُّهُمْ ﴾ ازداد وضوحاً على الأول ، فصار نصاً وبقوله : ﴿ أَتَجْعُونَ ﴾ انقطع أي احتمال فصار مفسراً ، ولما كان ذلك إخباراً من الشارع لا يقبل النسخ فيكون محكماً (٥).

هذا وقد قال العلماء إن أتت معارضة بين نص وظاهر، أوبين محكم ومفسر أوبين الأربعة جميعاً فهي معارضة صورية لأن أحدهما - كما تقدم - أولى من الآخر باعتبار الوصف .

(١) شرح الاسنوى : ٣٧/٢ .

(٢) سورة النساء الآية : ١٠٣ .

(٣) المنار وشرحه ٣٥٩ .

(٤) سورة الحجر الآية : ٣٠ .

(٥) أصول الفقه الإسلامي : ٢٨٢ .

المبحث الثانى

فى غير واضح الدلالة

غير واضح الدلالة من النصوص هو ما لا يدل على المراد منه بنفس صيغته، بل يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجى. إن كان يُزال خفاؤه بالبحث والاجتهاد، فهو الخفى أو المشكل، وإن كان لا يُزال خفاؤه إلا بالاستفسار من الشارع نفسه، فهو المجمل، وإن كان لا سبيل إلى إزالة خفاؤه أصلاً فهو المتشابه. فغير واضح الدلالة قسمه الأصوليون إلى أربعة أقسام ليست فى مرتبة واحدة فى الخفاء، وإنما هى متفاوتة فأعلاها التشابه، وأقل منه خفاء المجمل، ثم المشكل ثم الخفى.

وهذه الأقسام الأربعة أضداد تقابل الأقسام المذكورة السابقة، فالخفى ضد الظاهر والمشكل ضد النص، والمجمل ضد المبين والمتشابه ضد المحكم، وإليك بيان المراد اصطلاحاً بكل واحد منها وأمثله وحكمه.

أولاً: الخفى:

والمراد به عند الأصوليين: اللفظ الذى يدل على معناه دلالة ظاهرة، ولكن فى انطباق معناه على بعض الأفراد نوع غموض وخفاء تحتاج إزالته إلى نظر وتأمل^(١).

فاللفظ حينئذ يعتبر خفياً بالنسبة إلى هذا البعض من الأفراد، ومنشأ هذا الغموض أن الفرد فيه صفة زائدة على سائر الأفراد، أو ينقص عنها صفة أوله اسم خاص. فهذه الزيادة أو النقص أو التسمية الخاصة تجعله

(١) التلويح على التوضيح ١ / ١٢٦، وشروح النار ٣٥٩، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٠، وأصول خلاف ١٧٠.

موضع اشتباه، فيكون اللفظ خفياً بالنسبة إلى هذا الفرد لأن تناوله له لا يفهم من نفس اللفظ بل لا بد له من أمر خارجي .

مثاله : قال تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (١) .

فلفظ السارق في الآية الكريمة يطلق على من يأخذ مال الغير خفية من حرز مثله (٢) ، وهذا هو المفهوم الشرعي له ، والظاهر منه أنه يتناول جميع أفراده حتى من يسرق الناس في يقطعتهم بنوع من المهارة وخفة اليد وهو المسمى «الطارار» (٣) كما يتناول بحسب الظاهر النباش الذي يسرق أكفان الموتى في قبورهم ، لكن في اختصاص من يسرق الناس في يقطعتهم باسم الطرار، وفي اختصاص من يسرق الأكفان باسم النباش جعل لفظ السارق خفى المعنى بالنسبة إليهما، لأن انطباق معناه عليهما لا يفهم من نفس اللفظ، بل لا بد له من أمر خارجي . فتسمية الطرار والنباش بهذا الاسم، أورثت شبهة في صدق لفظ السارق عليهما، واحتيج في معرفة ذلك إلى شيء من البحث والتأمل .

وقد بحث العلماء في هذا فوجدوا أن الطرار سمي بهذا الاسم الخاص لزيادة معناه عن معنى السارق، لأن السارق يسرق الأعين النائمة وهذا يسارق الأعين المتيقظة، ومن ثم اتفقوا على تطبيق حكم السارق عليه (٤) .

أما النباش فقد اختص بهذا الاسم لنقصانه في معنى السرقة، لأنه لا يأخذ مالا مرغوباً فيه من حرز أو حافظ، لأن القبر لا يصلح أن يكون حرزاً، والميت لا يصلح حافظاً فلا يتناوله لفظ السارق، فلا يقام عليه

(١) سورة المائدة الآية : ٣٨ . (٢) معنى، المحتاج ٤ / ١٥٨ .

(٣) الطرار هو الذى يشق كُثم الرجل ويأخذ ما فيه فهو مأخوذ من الطر وهو القطع والشق — لسان العرب ٣ / ٢٦٥٤ — .

(٤) المحرر فى الفقه ٢ / ١٥٦ ، والمجموع ٢٠ / ٧٥ .

حد السرقة، وإنما يعزر وذلك عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله (١). أما الجمهور فيرى أن لفظ السارق يتناول النباش، لأن اختصاصه بهذا الاسم لا ينفي انطباق معنى السارق عليه، وإنما يكون هذا الاختصاص كاختصاص نوع معين من أنواع الجنس باسم فيبقى مندرجاً تحت هذا الجنس، وعليه فيكون النباش نوعاً من أنواع جنس السارق فيصدق عليه اسم السارق.

وكون القبر غير حرز مرفوض، لأنه يصلح أن يكون حرزاً بالنسبة للكفن، لأنه معروف أن حرز كل شيء ما يناسبه، وكون الكفن غير مرغوب فيه لا يمنع ماليته، وتقومه فيتحقق الشرط في المسروق وهو كونه مالاً متقوماً، ومن ثم يقام على النباش حد السرقة (٢).

هذا ومما عرض له الخفاء في بعض أفرادهِ بسبب وصف يميز هذا البعض عن غيره لفظ القاتل في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يرث القاتل شيئاً» (٣) فإن دلالة على القاتل عمداً ظاهرة، أما دلالة على القاتل خطأ ففيها شيء من الخفاء منشؤه الخطأ، فإن الحرمان من الإرث عقوبة فهل يستحقها المخطئ كما يستحقها المتعمد؟

ذهب المالكية (٤) ومن نهج نهجهم إلى القول بعدم دخول القاتل خطأ في الحديث، وذلك لأنه لم يقصد القتل، وعليه فليس من الإنصاف حرمانه من الإرث.

أما الحنفية (٥) فسووا بين المخطئ والمتعمد، لأنه قصر في حالة

(١) الشهاب في توضيح الكتاب ٦٧ / ٣.

(٢) المحرر في الفقه ١٥٨ / ٢، والمجموع ٨٥ / ٢٠، والروضة ١٢٩ / ١٠، وعمدة السالك ١٨٢، والمغنى ٢٧٢ / ٨.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ٩١٣ / ٢.

(٤) بداية المجتهد ١٩٣ / ٢ (٥) الشهاب ١٩١ / ٣.

تستدعى وتستلزم المبالغة فى الحيطه والحذر، ولو قلنا بتوريثه لا نفتح للمجرمين باب يدخلون منه إلى استعجال إرث الأغنياء من مورثيهم بقتلهم وادعاء الخطأ فيه، ومن القواعد الفقهية المعروفة — من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بجرمانه (١).

حكم الحفى (٢):

هو النظر والتأمل فى العارض الذى أوجب الحفاء فى انطباق اللفظ على بعض أفرادها، فإن رأى أن اللفظ يتناوله جعل من أفرادها وأخذ حكمه كما فى الطرار، وإن رأى أن اللفظ لا يتناوله لم يأخذ حكمه، وقد يتفق العلماء فى نتيجة تأملهم وبحثهم وقد يختلفون.

ثانياً: المشكل:

المشكل كما تقدم ضد النص وهو مأخوذ من قول القائل: أشكل على كذا أى دخل فى أشكاله وأمثاله، كما يقال: أحرم أى دخل فى الحرم، وأشتى أى دخل فى الشتاء، وأشأم أى دخل فى الشام.

قال الشيخ محمد المحلاوى الحنفى رحمه الله (٣):

المشكل مأخوذ من أشكل على الأمر دخل فى أشكاله وأمثاله، ولذا قيل إن المشكل كرجل تغرب عن وطنه واختلط بأشكاله من الناس، فيطلب موضعه ويتأمل فى أشكاله ليوقف عليه.

وأما المشكل فى الاصطلاح: فهو اسم لما يشبه المراد منه بدخوله فى أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال (٤). والمتأمل فى كل من الحفى والمشكل يجد أن فى كل

(١) الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطى ١٥٢

(٢) التلويح على التوضيح ١/ ١٢٧، وتسهيل الوصول ٨٨، والوجيز ٣٥٤

(٣) تسهيل الوصول له ٨٨. (٤) أصول السرخسى ١/ ١٦٨.

واحد منها خفاء غير، أن سبب الخفاء في الخفى ليس من نفس اللفظ، ولكن في الاشتباه في انطباق معناه على بعض أفراده لعوامل خارجية، لذا فإن ا ي يعرف المراد منه ابتداء.

أما سبب الخفاء في المشكل فن نفس اللفظ لكونه مشتركاً وضع في أصل اللغة لأكثر من معنى أولتعارض ما يفهم من نص ما يفهم من نص آخر.

أقسام المشكل : قسم العلماء الإشكال إلى قسمين :
القسم الأول :

إشكال ناتج من غموض في المعنى المراد حيث إن اللفظ مشترك ولا بد من وجود قرينة خارجية تعينه .

مثال هذا القسم :

قال تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١)
فالقراء موضوع لكل من الطهر والحيض ، ومن ثم أشكل الأمر على الفقهاء هل عدة المطلقة من ذوات الحيض ثلاثة أطهار أم ثلاث حيضات ؟ وقد تقدم موقفهم بشيء من التفصيل .

القسم الثانى :

إشكال ناتج وناشئ من تعارض ما يفهم من نص مع ما يفهم من نص آخر مع أن كل نص على حدة لا إشكال في دلالة ، وإنما ينشأ الإشكال من مقابلة النصين ، ومحاولة التوفيق بينهما .

ومن أمثلة هذا القسم :

قال تعالى : ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾^(٢)

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(٢) سورة النساء آية : ٧٨ .

وقال تعالى : ﴿ هُوَ مَنَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ (١).

وظاهر هذين النصين التعارض ، ولكن في الحقيقة لا يوجد أدنى تعارض بينهما ، لأن نسبة السيئة إلى النفس في الآية الأولى المراد بها التسبب والكسب بسبب الذنوب ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِمْ ذُنُوبُهُمْ ﴾ (٢) فهو على الحقيقة أى خلقاً وإيجاداً .

حكم المشكل : الطريق لإزالة الإشكال في اللفظ المشكل هو اجتهاد المجتهد ، لأن الإشكال في النصوص الفقهية ليس معناه إيهاماً لا يفهم منه الحكم ، بل معناه احتمال في اللفظ أوفى الأسلوب ، يجعل المعنى لا يفهم إلا بعد التأمل والترجيح ، ومن ثم فإن هذا يعد من قبيل الإيهام النسبي لا من قبيل الإيهام الذي يحتاج إلى تفسير من السنة إن كان قرآنياً ، ولذلك يزول الإشكال باجتهاد المجتهدين والتوفيق بين النصوص والمقاصد العامة .

ثالثاً : المجمل :

المجمل في اللغة : المبهم مأخوذ من أجل الأمر (٣) بمعنى أبهمه ، ويقال أجل الشيء يعني جمعه .

وفي الاصطلاح : هو ما لم تتضح دلالة أى ماله دلالة غير واضحة (٣) .

فقوله : « ما » جنس في التعريف يشمل اللفظ والفعل .

وقوله : « دلالة » قيد يخرج به المهمل فإنه لا دلالة فيه على شيء

(١) سورة النساء آية : ٧٩ .

(٢) مختار الصحاح ١١١ ، ولسان العرب ٦٨٦/١ .

(٣) شرح العضد ١٥٨/٢ .

كديز مقلوب زيد، وعليه فلا يوصف المهمل الذي لا معنى له بإجمال أويان.

وقوله: «غير واضحة» قيد آخر يخرج به المبين، فإن الدلالة فيه واضحة.

على العموم سبب الخفاء وعدم الإيضاح في الجمل لفظي لا عارضى بمعنى أن اللفظ الجمل لا يدل بصيغته على المراد منه، ولا توجد قرائن لفظية أوحالية تبينه، بل لابد من الرجوع إلى الشارع نفسه لمعرفة المراد من اللفظ.

أقسام الجمل: الجمل على أقسام ثلاثة هي (١):

١ - مجمل بين معانيه الحقيقية التي وضع اللفظ لها كقوله تعالى:

﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (١)

فإن لفظ القرء كما تقدم موضوع للحيض بوضع وللطهر بوضع آخر ولم تقم قرينة على المراد.

٢ - مجمل بين أفراد الحقيقة الواحدة لأن المراد فرد معين من هذه الأفراد، ولم يقم الدليل على تعيينه وذلك كقول الله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ (٢)

فإن لفظ البقرة موضوع لحقيقة واحدة معلومة ولها أفراد، والمراد فرد معين بدليل أن بنى إسرائيل حين سألوا عن البقرة ولونها، أجابهم الله عن أسئلتهم وأقرهم عليها، فكان هذا مشعراً بالتعيين.

٣ - مجمل بين مجازاته وذلك إذا انتفت الحقيقة، أى ثبت عدم إرادتها

(١) شرح الإسنى ٢/ ١٤٣.

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٢٨.

(٣) سورة البقرة الآية: ٦٧.

وتكافأت المجازات يعنى لم يترجح واحد منها على الآخر بمرجح من المرجحات المذكورة فى باب التعارض والترجيح ، وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » (١) على رأى أبى عبد الله البصرى رحمه الله ، فإن حقيقة هذا اللفظ هو نفى ذات الصلاة عند عدم قراءة أم الكتاب ، ولكن هذه الحقيقة غير مرادة للشارع ، لأننا نشاهد الذات قد تقع بدون القراءة فتعين الحمل على المجاز ، وهو إضمار الصحة أو الكمال ، ولما كان إضمار الصحة أقرب إلى نفى الذات كان أرجح من إضمار نفى الكمال ، وذلك لأن نفى الذات يستلزم انتفاء جميع الصفات ، ولا شك أن نفى الصحة أقرب إليه فى هذا المعنى من نفى الكمال ، لأنه لا يبقى مع نفى الصحة وصف بخلاف نفى الكمال فإن الصحة تبقى معه .

هذا وقد قال العلماء : إن الإجمال واقع فى الكتاب والسنة ، وقال أبو بكر الصيرفى رحمه الله : ولا أعلم أحداً أبى هذا غير داود الظاهرى رحمه الله . وقيل إنه لم يبق مجمل فى كتاب الله تعالى بعد موته صلى الله عليه وسلم (٢) .

وقال إمام الحرمين الجوينى رحمه الله (٣) : إن المختار عندنا أن كل ما يُثبت التكليف به لا إجمال فيه ، لأن التكليف بالمجمل تكليف بالمحال ، وما لا يتعلق به تكليف فلا يبعد استمرار الإجمال فيه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم .

وقال الماوردى والرويانى رحمهما الله (٤) : يجوز التعبد بالخطاب المجمل قبل البيان ، لأنه صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن وقال له :

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه ٢٧٣/١ - ٢٧٥ . (٢) إرشاد الفحول ١٦٨ .

(٣) البرهان فى أصول الفقه ٤٢٥/١ . (٤) إرشاد الفحول ١٦٨ .

«ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأنى رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» (١).

فالرسول صلى الله عليه وسلم تعبدهم بالتزام الزكاة قبل بيانها.

قالا : وإنما جاز الخطاب بالمجمل وإن كانوا لا يفهمونه لأحد أمرين :

الأول : أن يكون إجماله توطئة للنفس على قبول ما يتعقبه من البيان، فإنه لو بدأ فى تكليف الصلاة بها لجاز أن تنفر النفوس منها ولا تنفر من إجمالها.

الثانى : أن الله تعالى جعل من الأحكام جلياً، وجعل منها خفياً ليتفاضل الناس فى العمل بها ويثابوا على الاستتباط لها، فلذلك جعل منها مفسراً جلياً وجعل منها مجملأ خفياً.

حكم المجمل : قال العلماء : إن المجمل يتوقف فى تعيين المراد منه حتى يأتى البيان من الشارع، ومن هنا إذا بين المجمل فقد يكون البيان بياناً وافياً قطعياً وقد يكون بياناً وافياً ظنياً وقد يكون بياناً غير واف. فإذا جاء البيان وافياً بدليل قطعى التحق المجمل بالمفسر، وصار حكمه كحكمه وذلك مثل كلمة (هلوع) فى قول الله تعالى :

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ فقد بينه الله بقوله بعده :

﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۖ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ (٢)

ومن ذلك أيضاً بيان الرسول صلى الله عليه وسلم للصلاة والصيام والزكاة والحج، فإن بيانه صلى الله عليه وسلم لهذه الأركان كان وافياً قطعياً.

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ٢٩/١. (٢) سورة المعارج آيات : ٢١، ٢٠، ١٩.

أما إذا كان البيان بدليل ظني سواء كان ظني الثبوت فقط ، أو ظني الدلالة فقط أو ظني الثبوت والدلالة فإنه في هذه الحالة يلتحق المجمل بالمؤول ، لأن البيان بالدليل الظني لا يكفي وحده لإزالة الإجمال ، بل يبقى اللفظ محتملاً للتأويل ، ويكون الشارع بهذا البيان قد فتح الطريق أمام المجتهدين للتأويل بالبيان والنظر ومن ذلك أن مسح الرأس في الوضوء جاء مجملاً في مقدار ما يمسح وقد بينه ما روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح ناصيته (١) .

لكن يلاحظ أن هذا الحديث المبين لمقدار ما يمسح حديث ظني لا قطعي . وأما إذا لم يكن البيان واقعاً التحق المجمل بالمشكل ، وانفتح باب الاجتهاد لبيانه ، لأنه حيث لم يبين الشارع المعنى فقتضاه أن يترك أمر بيانه للمجتهد فيصير حكمه حكم المشكل وهو الطلب ، والبحث عن القرائن للوقوف على المعنى المراد .

مثال ذلك : قال الله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (٢) .

وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ (٣) .

فلفظ الربا جاء في القرآن مجملاً وقد ورد في السنة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في بيان الربا : «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والملح بالملح والتمر بالتمر مثلاً بمثل سواء بسواء بدأ بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» (٤) .

فهذا الحديث الشريف ظني ، ولم يحصر الربا في هذه الأنواع الستة

(١) الناصية : قصاص الشعر في مقدم الرأس - لسان العرب ٤٤٤٧/٥ - . والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ١٣٠/١

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٧٥ . (٣) سورة آل عمران الآية : ١٣٠ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري ٦٩٢/١ .

حتى يقتصر الربا عليها ، ولم يبين بياناً وافياً أنه يشمل غيرها أيضاً فكان اللفظ مع هذا البيان محتملاً للتأويل والنظر وبقي مشكلاً لا مفسراً ، ويكون الطريق قد ذلل (١) أمام المجتهدين بهذا البيان لمعرفة ما يكون فيه الربا قياساً على ما ورد في الحديث .

رابعاً : المتشابه :

عرف الأصوليون المتشابه فقالوا : هو اللفظ الذي خفى المراد منه فلا تدل صيغته على المراد منه ، ولا سبيل إلى إدراكه إذ لا توجد قرينة تزيل هذا الخفاء واستأثر الشارع بعلمه (٢) .

ومن أمثلته : قال تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٣) .

وقال سبحانه : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٤) وكذلك الحروف المقطعة في أوائل السور .

والتأمل في القرآن الكريم ، يجد أن الألفاظ المتشابهة لا توجد في آيات الأحكام الشرعية العملية كما ثبت ذلك بالاستقراء (٥) ، وذلك

(١) التذليل هو التسهيل — لسان العرب ١٥١٤/٢ — .

(٢) أصول السرخسي ١٦٩/١ ، والوجيز ٣٥٧ .

(٣) سورة طه الآية : ٥ . (٤) سورة الفتح الآية : ١٠ .

(٥) الاستقراء هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر كلي يشملها وهو نوعان : (أ) تام : وهو تصفح جميع الجزئيات ليحكم بحكمها على كلي يشملها مثل : كل حيوان ناطق وهذا النوع يفيد القطع اتفاقاً .

(ب) ناقص : وهو تصفح أغلب الجزئيات ليحكم بحكمها على كلي يشملها مثل : كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ وإنما كان هذا استقراء ناقصاً لأن التماسح لا يحرك فكه الأسفل فالحكم متخلف فيه .

وهذا النوع مختلف فيه :

فذهب بعض العلماء إلى القول بأنه لا يفيد الحكم لاقطعاً ولا ظناً . وذهب بعضهم إلى أنه يفيد ظناً ولا يفيد قطعاً وهو رأي الجمهور — نهاية السؤل ١٣٣/٣ ، وبحوث الأدلة المختلف فيها ٣٧ — .

لأن نصوص الأحكام يراد بها العمل والتطبيق لا مجرد الاعتقاد، ولا يمكن العمل بها إذا كانت متشابهة، وحيث إنها شرعت للعمل بمقتضاها فيلزم أن لا يكون فيها أى تشابه.

إذا علم هذا تبين لنا أن المتشابه بالمعنى الذى أراده الأصوليون، ليس من بحث الأصول، وإنما هو من أبحاث علم الكلام، وكل ما يمكن أن نقوله هنا هو أن الحروف المقطعة وآيات الصفات ليست من قبيل المتشابه الذى يريدونه لأن الحروف المقطعة جاءت لبيان أن القرآن مؤلف من هذه الحروف وأمثالها، ومع هذا فقد عجز البشر عن الإتيان بمثل آية منه، وهذه آية إعجازه وكونه من عند الله.

وكذلك الأمر فى آيات الصفات فتحمل على المعنى اللائق بالله عز وجل، لأن ذاته سبحانه لما كانت مغايرة لذواتنا كانت صفاته أيضاً كذلك، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١).

لكن هل لذكر المتشابه فى القرآن حكمة؟

والجواب نعم وإليك بعضاً منها:

١ — رحمة الله بالإنسان الضعيف الذى لا يطيق معرفة كل شىء. لذا فقد حجب الله عنه معرفة الساعة حتى لا يفتك به الخوف والهلع لو أدرك بالتحديد شدة قربها منه.

٢ — الابتلاء والاختبار: أيؤمن الإنسان بالغيب ثقة بخبر الصادق أم لا؟ فالذين اهتموا يقولون: آمنة وإن لم يعرفوا على التعيين والذين فى قلوبهم زيغ يكفرون به.

٣ — إقامة الدليل على عجز الإنسان وجهله مهما عظم استعداده، وغزر

(١) سورة الشورى الآية: ١١.

علمه ، وإقامة شاهد على قدرة الله الخارقة ، وأنه وحده الذى أحاط
بكل شىء علماً .

٤ — اشتغال القرآن على المحكم والمتشابه يجعل الناظر فيه مضطراً إلى
تحصيل علوم كثيرة مثل اللغة والنحو وأصول الفقه مما يعينه على
النظر والاستدلال ، فكان وجود المتشابه سبباً فى تحصيل هذه
العلوم .

٥ — باشتغال القرآن على المحكم والمتشابه ، يضطر الناظر والباحث فيه
إلى الاستعانة بالأدلة العقلية فيتخلص من ظلمة التقليد وفى ذلك
تنويه بشأن العقل ، والتعويل عليه ولو كان كله محكماً لما احتاج إلى
الدلائل العقلية ولظل العقل مهملأ .

الفصل الرابع

فى كيفية دلالة اللفظ على المعنى

وفيه مبحثان

المبحث الأول : فى طرق الدلالة عند الحنفية

المبحث الثانى: فى دلالة الكلام على المعانى عند الشافعية

تمهيد:

معلوم أنه لا يمكن استنباط الأحكام الواردة فى القرآن الكريم والسنة النبوية إلا بعد فهم المعنى، وهذا الفهم إما أن يكون طريقه عبارة النص أو إشارته أو دلالته أو اقتضائه. وعلى هذا فالحكم المستفاد من اللفظ إما أن يكون ثابتاً بنفس اللفظ أولاً، فإن كان ثابتاً بنفس اللفظ ننظر: إن كان اللفظ مسوقاً له فهو العبارة وإلا فهو الإشارة. وإن لم يكن ثابتاً بنفس اللفظ بل مفهوم منه لغة فهو دلالة النص أو مفهوم منه شراً فهو الاقتضاء.

على العموم طرق الدلالة عند الحنفية مغايرة لطرق الدلالة عند الشافعية، وسأتكلم عند ذلك بعون الله تعالى بشيء من التفضيل فى مبحثين فأقول وبالله التوفيق:

المبحث الأول

طرق الدلالة عند الحنفية

حصر السادة الحنفية طرق دلالة النص في الأربعة المتقدمة وهي (١):

- (أ) عبارة النص .
- (ب) إشارة النص .
- (ج) دلالة النص .
- (د) اقتضاء النص .

هذه هي طرق الدلالة عندهم وقد قالوا: إن تعارضت هذه الطرق قُدِّمَ أقواها وهو عبارة النص فإشارته فدلالته وأخيراً دلالة الاقتضاء، وستأتى أمثلة لذلك إن شاء الله وإليك بيان الطرق الأربعة:

أولاً: عبارة النص ودلالاتها على الأحكام:

المراد بعبارة النص: دلالة اللفظ على المعنى المتبادر فهمه من نفس صيغته، سواء كان هذا المعنى هو المقصود من سياقه أصالة أو تبعاً (٢). فكل معنى يفهم من ذات اللفظ واللفظ مسوق لإفادة هذا المعنى أصالة أو تبعاً، يعتبر من دلالة العبارة، ويطلق عليه المعنى الحرفي للنص أى المعنى المستفاد من مفردات الكلام وجمله (٣).

(١) التلويح على التوضيح ١/١٢٩، وفواتح الرحموت ١/٤٠٦، وتسهيل الوصول ١٠٠، وأصول الفقه للبرديسى ٣٦٤، وأصول الفقه للدكتور بدران أبوالعينين ٤١٧، وأصول الفقه للدكتور سلام مذكور ٢٩١.

(٢) المقصود أصالة هو الغرض الأول من الكلام والمقصود تبعاً غرض ثان يدل عليه اللفظ ويمكن تحقيق الغرض الأول بدونه.

(٣) الوجيز فى أصول الفقه ٣٥٨

مثال ذلك :

(أ) قال تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (١).

فهذا النص الكريم تدل صيغته دلالة ظاهرة على معنيين كل منهما مقصود من سياقه :

أحدهما : أن البيع ليس مثل الربا .

ثانيهما : أن حكم البيع هو الإحلال وحكم الربا التحريم .

ولاشك أن هذين المعنيين مفهومان من عبارة النص ، ومقصودان من سياقه ، ولكن المعنى الأول مقصود من السياق أصالة ، لأن الآية جاءت للرد على من زعم أن البيع مثل الربا .

أما المعنى الثانى فمقصود من السياق تبعاً وذلك لأن نفي المماثلة استتبع بيان حكم كل من البيع والربا حتى يؤخذ من اختلاف الحكمين أنها غير متماثلين ، ولو كان المقصود ماسيق الكلام له أصالة فقط لقال : ليس البيع مثل الربا . دون بيان حكم كل منهما ، وإنما العبارة دلت على أنه يقصد منها تبعاً بيان حكم كل منها إذ قد يتصور نفي المماثلة بينها فى الصورة دون الحكم .

(ب) قال تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَتِلْكَ

وَرُبَيْعٌ ﴾ (٢)

فهذا النص الكريم يدل بعبارة على ثلاثة معان هى :

الأول : إباحة الزواج .

الثانى : قَصْرُ عددِ الزوجات على أربع كحدٍّ أقصى للتعدد فى وقت

واحد .

(٢) سورة النساء الآية : ٣ .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٧٥ .

الثالث: الاقتصار على زوجة واحدة عند خوف الظلم خال تعدد الزوجات .

وهذه المعانى المذكورة مقصودة من السياق فهى مفهومة ومستفادة من عبارة النص وألفاظه، إلا أن المعنى الثانى والثالث مقصودان أصالة، لأن الآية سيقّت فى شأن الأوصياء الذين كانوا يتخرجون من الوصاية على اليتامى خوفاً من الوقوع فى أكل أموالهم مع أنهم لا يتخرجون عن ترك العدل بين الزوجات، حيث كان الواحد منهم يجمع ما يشاء من الزوجات فى عصمته من غير حصر ولا يعدل بينهم فقال لهم الله عز وجل: إن خفتم الوقوع فى ظلم اليتامى فخافوا أيضاً عدم العدل بين الزوجات، واقتصروا على أربع، فإن خفتم الجور فيكفى واحدة. فالإقتصار على أربع أوعلى واحدة مقصودان من السياق أصالة.

أما إباحة الزواج وهو المعنى الأول فهو المقصود التبعى من سياق الآية، فالله عز وجل قد ذكره على سبيل التبع للتوصل إلى المعنيين المقصودين أصالة.

ثانياً: إشارة النص ودلالاتها على الأحكام:

إشارة النص هى: دلالة اللفظ على معنى غير مقصود من سياقه لأصالة ولا تبعاً، ولكنه لازم للمعنى الذى سيق الكلام من أجله. فالنص لا يدل على هذا المعنى بصيغته، وإنما يشير إلى هذا المعنى بطريق الالتزام. وما يشير إليه النص قد يحتاج فهمه إلى دقة نظر لحقهاء التلازم وقد يكون التلازم ظاهراً يعرف بأدنى تأمل^(١).

هذا والأصل فى دلالة إشارة النص أن تكون قطعية كدلالة العبارة إلا إذا وجدت قرينة تصرفها عن ذلك.

(١) فواتح الرحموت ١/٤٠٧.

مثال ذلك : (أ) قال تعالى :

﴿ وَالْوَلَدُ لِلْوَطَنِ أَوْلَىٰ مِنْ حَوْلَتِ أَحَدٍ ﴾ (١)
الرِّضَاعُ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴿ (٢)

فهذه الآية الكريمة تفيد بطريق عبارة نصها ما يأتي :

١ - وجوب الإرضاع على الأمهات .

٢ - مدة الرضاع الكامل حولان كاملاً .

٣ - نفقة الموضع على والده .

٤ - اختصاص الوالد بنسبة الولد إليه .

وهذه الأحكام مستفادة بطريق العبارة ، لأن هذا هو المتبادر فهمه من النص المقصود من سياقه ، ويلزم من اختصاص الوالد بولده المستفاد من اللام الموجودة في لفظ (لَهُ) ما يأتي :

١ - أن الأب ينفرد في وجوب النفقة عليه لولده فكما لا يشاركه أحد في نسبة الولد إليه لا يشاركه أحد في النفقة عليه .

٢ - للأب أن يأخذ من مال وليه ما يستدبه حاجته لأن الولد نسب إلى والده بلام الملك في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ ﴾ وظاهر أن تملك ذات الولد غير ممكن لكونه حراً ، ولكن تملك ماله يمكن فيجوز عند الحاجة إليه ، وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم : «أنت ومالك لأبيك» (٢) . فهذان الحكمان لازمان للمعنى المتبادر فهمه من النص ، وهو اختصاص الوالد بولده ، وغير مقصودين من السياق ففهم هذين الحكمين عن طريق هذا اللزوم يسمى بإشارة النص .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ٧٦٩/٢ .

(ب) قال تعالى :

﴿ أَمَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾ (١)

فهذا النص الكريم يفهم بعبارته إباحة مخالطة النساء في كل لحظة من الليل حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، ولما كانت هذه الإباحة تستلزم أن الصائم قد يصبح جنباً فيجتمع في حقه وصفان : الجنابة والصيام ، واجتماعهما معاً يستلزم عدم تنافيهما وعدم فساد الصوم بالجنابة ، فقد صح في الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً وهو صائم (٢).

وإذا كانت الآية قد دلت بعبارتها على إباحة قربان الزوجة إلى آخر جزء من الليل ، فإنها تدل بإشارتها إلى جواز أن يصبح الصائم جنباً ، وهذا غير مقصود من سياق الآية ، لكنه لازم للمعنى الذى دلت عليه الآية بعبارتها .

ثالثاً : دلالة النص ودلالاتها على الأحكام :

هى دلالة اللفظ (٣) على أن حكم المنطوق به ثابت لمسكوت عنه لفهم علة ذلك الحكم ، بمجرد العلم باللغة ، على معنى أنه يعرفها كل عارف باللغة دون حاجة إلى اجتهاد ونظر .

هذا ولما كان الحكم المستفاد عن طريق دلالة النص يؤخذ من معنى النص لا من لفظه سماها بعض الأصوليين : « دلالة الدلالة » وسماها آخرون : « فحوى الخطاب » لأن فحوى الكلام هو معناه ، وسماها السادة الشافعية — مفهوم الموافقة ، لأن مدلول اللفظ فى محل السكوت

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٧ .

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه ٤٤٩/١ ، ومالك فى الموطأ ١٩٤ .

(٣) أصوله السرخسى ١٤١/١ ، وفواتح الرحموت ٤٠٩/١ ، وتسهيل الوصول ١٠٣ .

موافق لدلوله فى محل النطق وعليه فيكون المسكوت عنه موافقاً فى الحكم للمنطوق به .

على أن هنـ من الأصوليين من أدخل هذه الدلالة فى القياس ، وسماها القياس الجلى أوقياس الأولى وذلك لأن المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق لظهور العلة فيه على نحو أقوى من المنطوق به ، وعلى هذا فإن دل بعبارته على حكم فى واقعة ووجدنا واقعة أخرى متفقة مع الأولى فى العلة ، وأولى منها بالحكم ، وكانت هذه المساواة أو الأولوية تفهم بمجرد فهم اللغة دون حاجة إلى نظر وتأمل واجتهاد ، فإنه يتبادر إلى الفهم حينئذ أن النص يتناول الواقعتين ، وأن الحكم المنصوص عليه يثبت للمسكوت عنه أى يثبت للواقعة الثانية .

والظاهر— والله أعلم— أن دلالة النص تفترق عن القياس من جهة أن العلة هنا يمكن لكل عارف باللغة ، أن يدركها دون نظر واجتهاد ، بعكس القياس فإن العلة فيه يحتاج استخراجها إلى نظر واجتهاد .

ومن أمثلة دلالة النص :

(أ) قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي

بُطُونِهِمْ نَارًا وَهُمْ لَا يَسْخَرُونَ مِنْهَا ۚ ﴾ (١)

فهذا النص الكريم يفهم من عبارته تحريم أكل أموال اليتامى ظلماً ، ويفهم من دلالة تحريم أن يؤكلوها غيرهم ، وتحريم إحراقها وتبديدها وإتلافها بأى نوع من أنواع الإتلاف ، لأن هذه الأشياء تساوى أكلها ظلماً فى أن كلاً منها اعتداء على مال القاصر العاجز عن دفع الاعتداء ، وعليه يكون النص المحرم بعبارته أكل أموال اليتامى ظلماً مُحَرَّمًا إحراقها وتبديدها بطريق الدلالة ، وواضح أن المفهوم الموافق المسكوت عنه مساو للمنطوق .

(١) سورة النساء الآية : ١٠

(ب) قال تعالى: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ ﴾ (١)

هذا القول الكريم يدل بعبارة على نهي الولد أن يقول لوالديه ﴿ آفٌ ﴾ لما في هذا القول من إيذاء لها وإيلام، ويتبادر إلى الفهم أن النص يتناول حرمة ضربها وشتمها لما في الضرب والشتم من إيذاء وإيلام أشد مما في كلمة ﴿ آفٌ ﴾ وعليه فيكون الضرب والشتم أولى بالتحريم من التأفيف، ومن ثم يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق، ولا شك أن هذا المعنى واضح لا يحتاج إلى إعمال نظر وفكر.

(ج) قال تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٢)

فهذه الآية يفهم منها بدلالة العبارة وجوب العدة (٣) على المطلقة، للتأكد من براءة رحمها، وهذه العلة يفهمها أهل اللغة. فكل من يعرف اللغة يدرك أن العلة في ذلك هي التأكد من براءة الرحم، ويمكن بمقتضى فحوى الخطاب تطبيق هذا الحكم على من حدثت الفارقة بينها وبين زوجها بسبب فسخ عند الزواج لسبب يقتضى الفسخ، وذلك لاستواء العلة فيها وعليه فتجب العدة على المنسوخ زواجها بدلالة النص.

غير أن الشافعية يرون حال استواء العلة من قبيل القياس، يراها الحنفية ومن وافقهم من قبيل فحوى الخطاب.

والفقهاء يختلفون بالنسبة لهذا النوع: فجمهور الحنفية يعدونه دلالة

(١) سورة الاسراء الآية: ٢٣. (٢) سورة البقرة الآية: ٢٢٨.

(٣) هي اسم لمدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها أوللتعبد أولتفجعها على زوجها، وشرعت صيانة للأنسب وتحصيناً لها من الاختلاط رعاية لحق الزوجين والولد والناكح الثانى.

والأصل فيها التعبد بدليل أنها لا تنقضى بقرء واحد مع حصول البراءة به - معنى
المحتاج ٣/ ٣٨٤ -

النص ويجرونه فى الحدود والكفارات . ويراه بعضهم من باب القياس ويقصرون الاستدلال به لذلك على ماعدا الحدود والكفارات مما لا يجرى فيه القياس عندهم .

والشافعية الذين يرون هذا النوع من قبيل القياس منهم من وافق القائلين بقصره على ماعدا الحدود والكفارات ، لكن أهل المذهب أنه يثبت به الحدود والكفارات مادام للقياس وجه صحيح .

قال الإسنى رحمه الله (١) :

أقول الصحيح وهو مذهب الشافعى كما قاله الإمام أن القياس يجرى فى الشرعيات كلها ، أى يجوز التمسك به فى إثبات كل حكم حتى الحدود والكفارات والرخص والتقديرية إذا وجدت شرائط القياس فيها . اهـ .

وقد ترتب على هذا اختلافهم فى تطبيق الحكم بالكفارة على من جامع زوجته فى نهار رمضان عامداً على الزوجة ، فىرى الحنفية (٢) ومن نهج نهجهم وجوب الكفارة على كل من الزوج والزوجة ، لدلالة الحديث بفحوى الخطاب ، وذلك لتساويهما فى التكاليف الشرعية .

وأما حديث أبى هريرة : جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت . قال : « وما أهلكك ؟ » قال : وقعت امرأتى فى رمضان . قال : « هل تجد ماتعق رقبة ؟ » قال : لا . قال : « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال : لا . قال : « فهل تجد ماتعظم ستين مسكيناً ؟ » قال : لا . ثم جلس فأتى النبى صلى الله عليه وسلم بعرق (٣) فيه تمر فقال : « تصدق بهذا » . فقال : على أفقر منا

(١) نهاية السؤل ٣/٣٤ . (٢) بدائع الصنائع ٢/١٠٢٥ ط : الإمام .

(٣) العرق بفتح العين والراء مكمل ينسخ من خوص النخل - معنى المحتاج ١/٢٤٢ ، ولسان العرب ٤/٢٩٠٧ - .

يا رسول الله، فوالله ما بين لابتيها - أي جبلها - أهل بيت أحوج إليه منا. فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه. ثم قال: «اذهب فأطعمه أهلك» (١).

هذا الحديث علل الحنفية حكم النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة المذكورة فيه بوجوب الكفارة على الزوج دون الزوجة أنها كانت مكرهة.

ويرى الشافعية في الأصح عندهم أن الكفارة تجب على الزوج فقط فالحكم هنا لا ينطبق على الزوجة وإلا لنبه النبي صلى الله عليه وسلم لقيام الحاجة إلى البيان، ولأن الكفارة غرم مالي يتعلق بالجماع كال مهر، فلا يجب على الموطوءة، أضف إلى ذلك أن صوم المرأة معرض للبطلان بعروض الحيض ونحوه فلم تكمل حرمة حتى تتعلق بها الكفارة (٢).

حكم الدال بدلالة النص:

يلاحظ أن الثابت بدلالة النص كالثابت بإشارته في كونه قطعياً، وذلك لاستناده إلى المعنى المفهوم من النظم لغة. ودلالة النص وإن كانت مفيدة للقطع لكنها دون إشارة النص، ومن ثم فإنه عند التعارض يقدم الثابت بإشارة النص على الثابت بدلالة النص، وذلك لأن في الإشارة النظم والمعنى وفي الدلالة المعنى فقط.

مثال ذلك: قال تعالى:

﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (٣)

فهذا القول الكريم يدل بعبارة على وجوب الكفارة على القاتل خطأ،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤٥٠/١.

ومالك في الموطأ في كتاب الصيام ١٩٨.

(٢) مغنى المحتاج ٤٤٤/١. (٣) سورة النساء الآية: ٩٢.

وهو أدنى حالاً من القاتل عمدًا ، لأنه معذور بعذر الخطأ ، فالأولى أن تجب الكفارة على العمد وهو أعلى حالاً (١) . وقد تمسك الإمام الشافعي رحمه الله بهذا في وجوب الكفارة على العمد بطريق الأولى لأن هذه الكفارة وجبت زجراً عن القتل لأنفس الخطأ الذي نتج عنه القتل ، وما دام القصد من الوجوب هو الزجر فاعتباره في القتل العمد أولى وأنسب (٢) .

أما الحنفية فيقولون إن قوله تعالى : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾ متعارض مع قوله : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ مِثْلِهِ مِنْ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾ (٣)

فهذا القول الكريم يدل بإشارته على أنه ليس عليه كفارة ، لأن الجزاء اسم للجزاء التام الكافي ، فعلم أنه لا جزاء سوى جهنم .

ثم قالوا - أي الحنفية - لا يقال لو كان كذلك لما وجب على العمد القصاص . لأن القصاص جزاء المحل من وجه ، لأنه شرع حقاً للأولياء لقوله تعالى : ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (٤) الآية وإن كان جزاء الفعل من وجه لكونه شرع زاجراً ، والجزاء المضاف إلى الفاعل هو جزاء فعله من كل وجه ، وجزاء فعله الكفارة في الخطأ وجهنم في العمد (٥) .

رابعاً : دلالة الاقتضاء ودالاتها على الأحكام :

الاقتضاء معناه في اللغة الطلب (٦) .

(١) تسهيل الوصول ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) مغنى المحتاج ٤٨/٤ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٤٧٤/١ .

(٣) سورة النساء الآية : ٢٩٣ . (٤) سورة المائدة الآية : ٤٥ .

(٥) تسهيل الوصول للشيخ المحلاوى الحنفى ١٠٤ ، والشهاب ٢٣/٣ .

(٦) لسان العرب ٣٦٦٥/٥

وفى الاصطلاح : اللفظ الدال (١) على شيء مسكوت عنه يتوقف صدق الكلام على ذلك المسكوت. والحق أن النص قد يطلب زائداً عليه ليصح معناه المنصوص عليه، فلا يوجب النص شيئاً إلا بتقديم ذلك المقتضى عليه، فيكون شرطاً لعمل النص سابقاً عليه، إذ الشرط يتقدم على المشروط دائماً، فكان النص مقتضياً إتياء لتصحيحه، فلهذا السبب انتسب المقتضى - بفتح الضاد - مع حكمه إلى النص وهو المقتضى - بكسر الضاد - وكان حكمه من دلالة النص أيضاً فهناك أمور أربعة (٢) :

(أ) المقتضى وهو النص .

(ب) المقتضى وهو الشرط .

(ج) الاقتضاء وهو نسبة بينهما .

(د) حكم المقتضى وهو الثابت به .

من أمثلة دلالة الاقتضاء :

(أ) قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾ (٣)

فالمعنى حرم عليكم نكاح أمهاتكم . إلخ وحذف لدلالة الكلام عليه كما يفهم من تحريم الخمر، تحريم شربها ، ولأن قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٤)

يدل عليه . وهذا المعنى دل عليه اللفظ عن طريق الاقتضاء ، وذلك لأن التحريم شرعى لا يتصور العقل تعلقه بالذوات ، وإنما يتعلق بالأفعال .

(ب) قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانَةُ وَالَّذُمْ وَلَحْمُ

(١) تسهيل الوصول ١٠٥ .

(٢) شرح المنار ٥٣٤ .

(٣) سورة النساء الآية : ٢٣ .

(٤) سورة النساء الآية : ٢٢ .

الْحَنْزِيرُ ﴿١﴾ الآية .

فالمعنى : حرم عليكم أكل الميتة والانتفاع بها ، وهذا المعنى استفيد بدلالة اللفظ اقتضاء لأن التحريم — كما تقدم — يتعلق بفعل المكلف فقط .

(ج) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » (٢) . فحقيقة هذا الحديث نفى ذات الصيام عند عدم النية (٣) المبيتة قبل الفجر ، ولكن هذه الحقيقة غير مرادة ، وذلك لأننا نشاهد حقيقة الذات ، وقد وقعت بدون النية ، ومن ثم تعين الحمل على المجاز وهو إضمار الصحة والكمال وإضمار الصحة أرجح لكونه أقرب إلى الحقيقة ، لأن نفى الذات يستلزم نفى كل الصفات ونفى الصحة أقرب بهذا المعنى إذ لا يبقى معه وصف البتة ، بخلاف نفى الكمال ، فإن الصحة تبقى معه وهي وصف (٤) .

والسادة الحنفية يقولون تجزئ النية حتى الزوال (٥) . فصدق الكلام هنا في هذا الحديث يقتضى تقدير محذوف هو الصحة أو الكمال كما تقدم وقد توقف صدق الكلام على تقديره ، فيعتبر من مدلول الحديث بدلالة الاقتضاء .

(د) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » (٦) . والناظر في هذا الحديث يجد أن ظاهره يفيد رفع

(١) سورة المائدة الآية : ٣ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصيام ٥٧١/١ .

(٣) النية لغية : القصد وشرعاً : قصد الشيء مقترناً بفعله وحكمها : الوجوب والمقصود منها : تمييز العبادة عن العادة — الإقناع ٤٢/١ — .

(٤) الإبهاج ١٣٢/٢ . (٥) الشهاب ٥٢/١ .

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الطلاق ٦٥٩/١ .

نفس الخطأ ونفس النسيان، وليس بمراد فتعين حمله على المجاز بإضمار الحكم أى حكم الخطأ والنسيان، والخرج يعنى الإثم أى إثمهما والحمل على الإثم، أظهر من جهة العرف لتبادره إلى الذهن من قول السيد لعبده «رفعت عنك الخطأ والنسيان» ولأنه لو قال ذلك ثم أخذ يعاقبه على ما أخطأ فيه أونسبه عُدَّ مناقضاً.

فهذا الحديث يقتضى صلته وصحته تقدير محذوف هو حكم الخطأ أو إثمته، ولما كان تقدير الإثم أرجح وهو مسكوت عنه، وتوقف صدق الكلام على تقديره اعتبر من مدلول الحديث بدلالة الاقتضاء.

حكم الدال بالاقتضاء:

الناظر والمتأمل فى دلالة الاقتضاء يجدها كغيرها من الدلالات السابقة تثبت الحكم على وجه القطع ما لم يوجد ما يصرفها إلى الظن من تأويل أو تخصيص، إذ الثابت بالاقتضاء أمر تقتضيه ضرورة صحة الكلام واستقامة العبارة. كما أن الحكم الثابت بدلالة الاقتضاء يشترك مع الثابت بالدلالة فى الإضافة إلى النص، ولو بواسطة فصار الثابت به كالثابت بالنص.

خلاصة الأمر: أن الثابت بدلالة الاقتضاء كالثابت بدلالة النص فى إفادته الحكم قطعاً إلا عند التعارض فترجح الدلالة على الاقتضاء. قال بعض المحققين^(١) لم نجد لهذا التعارض مثلاً. وقد مثل بعض الأصوليين له بما يلى:

عن أسماء قالت: جاءت امرأة إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف تصنع به؟ قال:

(١) تسهيل الوصول ١٠٦.

«تحتة ثم تقرصه بالماء ثم تنضجه ثم تصلى فيه» (١). فإنه يدل باقتضاء النص على أنه لا يجوز غسل النجس بغير الماء من المائعات، لأنه لما أوجب الغسل بالماء اقتضت صحته أن لا يجوز بغير الماء، ولكنه يدل بعينه بدلالة النص على أنه يجوز غسله بالمائعات، وذلك لأن المعنى المأخوذ منه الذي يعرفه كل أحد هو التطهير وذلك يحصل بهما جميعاً.

هذا ما رآه السادة (٢) الحنفية رضى الله عنهم، ويقولون: لا عموم للمقتضى هنا عندنا لأنه ثابت ضرورة صحة الكلام، فيقدر بقدر الضرورة وهي تندفع بإثبات فرد إذا كان له أفراد فلا دلالة له على إثبات ما وراءه.

وعند الإمام الشافعى رحمه الله يجرى فيه العموم والخصوص، لأنه عنده كالمحذوف الذى يقدر. وهذا أصل كبير يختلف بين الحنفية والشافعية، يتفرع عليه كثير من الأحكام حتى إذا قال: إن أكلت فامرأتى طالق، ونوى طعاماً دون طعام لا يصدق عند الحنفية، لا ديانة ولا قضاء، وحنثه يكون بكل طعام لوجود ماهية الأكل، لأن الطعام عام. وعند الشافعية يصدق ديانة فإن الطعام عام لكونه نكرة فى سياق الشرط، وهو فى المعنى فى سياق النفى، فإن المعنى لا أكل طعاماً وهو مقدر فى نظم الكلام، والمقدر كالملفوظ فيصح التخصيص بإرادة بعض المأكولات، ولما كانت هذه الإرادة خلاف الظاهر لأن الظاهر العموم لم يصدق قضاء.

الخلاصة فى الدلالات:

خلاصة ما تقدم فى دلالة العبارة والإشارة والدلالة والاقتضاء، أن

(١) الحث هو الحك والقرص هو ذلك بأطراف الأصابع والأظافر مع صب الماء عليه حتى يذهب أثره - لسان العرب ١/٤٥٧٦٧/٣٥٨٧ -

والحديث أخرجه مسلم فى صحيحه ١/١٣٦.

(٢) تخرىج الفروع على الأصول للزنجاني ١٤٥، وتسهيل الوصول ١٠٦.

دلالة العبارة هي دلالة النص بصيغته وألفاظه على الحكم ، مع سوق الكلام له ، ويقال لهذا الحكم : إنه ثابت بعبارة النص . وأن دلالة الإشارة هي دلالة النص بصيغته وألفاظه على الحكم من غير أن يكون الكلام مسوقاً له ، ويقال للحكم : إنه ثابت بإشارة النص . وأن دلالة النص هي دلالته على الحكم لا بصيغة النص وألفاظه ، بل بروحه ومعقوله ، ويقال للحكم إنه ثابت بدلالة النص . وأن دلالة الاقتضاء هي دلالة النص بأمر زائد اقتضى تقديره فى الكلام ضرورة صحة واستقامة الكلام وصدقه .

وعلى هذا يتضح لنا جلياً أن كل معنى يفهم من النص بطريق من طرق هذه الدلالات يعتبر من مدلولات النص وثابتاً به والنص دليلاً وحجة عليه ، ولهذا تعتبر هذه الدلالات الأربع دلالة منطوق ، أى منطوق النص ، وهى تقابل دلالة المفهوم أى مفهوم المخالفة .

المبحث الثانى

فى طرق الدلالة عند الشافعية

قسم السادة الشافعية دلالة الكلام على المعانى قسمين هما :

١ - دلالة المنطوق .

٢ - دلالة المفهوم .

فدلالة المنطوق^(١) : هى دلالة اللفظ على المعنى فى محل النطق ، ولذا فإنهم يسمونها أيضاً دلالة المنظوم والدلالة الصريحة . وهذه الدلالة تشمل كلاً من دلالة العبارة ودلالة الإشارة ، ودلالة الاقتضاء عند السادة الحنفية على خلاف فى المسلك . أما دلالة المفهوم : فهى دلالة اللفظ على المعنى لافى محل النطق والتلفظ ، بل فى محل السكوت^(٢) وتنقسم هذه الدلالة قسمين :

١ - **مفهوم موافقة :** وهو لازم ناشئ عن معنى لفظ مركب حكمه يوافق حكم ملزومه^(٣) . وقد مثل العلماء لمفهوم الموافقة بقوله تعالى :

﴿ فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا قُيُومًا ۖ ﴾^(٤) .

فإنه يدل بمفهومه على تحريم الضرب ، لأنه أشد فى الإيذاء من التأفيف الذى نهى عنه اللفظ بمنطوقه ، ونظراً لأن حكم المسكوت عنه جاء موافقاً لحكم المنطوق ، سميت هذه الدلالة بمفهوم الموافقة كما سميت بفحوى الخطاب ، ولحن الخطاب ، والقياس الجلى وهى ما عبر عنها السادة الحنفية

(١) غاية الوصول ٣٦ ، وأصول الشيخ زهير ٩١/٢ .

(٢) حاشية البنائى على شرح الجلال المحلى ٢٤٠/١ .

(٣) إرشاد الفحول ١٧٨ . (٤) سورة الاسراء الآية : ٢٣ .

بذلك وبدلالة الدلالة أودلالة النص . ويلاحظ أن نفس الأمثلة التي ذكرتها عند الكلام على الدلالات عند الحنفية هي نفسها التي تذكر هنا .

٢ - مفهوم مخالفة : وهو لازم ناشئ عن معنى لفظ مركب حكمه يخالف حكم ملزومه (١) . وذلك كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ۖ ﴾ (٢) .

حيث يفهم من هذه الآية أن الزائد على الثمانين غير واجب ، وظاهر أن هذا المفهوم مغاير ومخالف لما يفيد اللفظ بمنطوقه . وإذا كان الأصوليون في جملتهم يستدلون بدلالة المنطوق مع اختلاف التسمية ، وبمفهوم الموافقة ، فقد قال (٣) القاضى أبو بكر الباقلانى رحمه الله : «القول بمفهوم الموافقة من حيث الجملة مجمع عليه» فإن الأصوليين يختلفون فى اعتبار مفهوم المخالفة دليلاً لاستنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة ، وسأذكر موقفهم بشيء من التفصيل بعد ذكر شروطه وأنواعه إن شاء الله .

شروط العمل بمفهوم المخالفة :

مفهوم المخالفة بجميع أقسامه يدل على ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت ، سواء كان المنطوق إثباتاً أو نفيّاً ، ويشترط للعمل به عند القائلين به شروط منها :

١- أن لا يكون للقيد الذى قيد به الحكم فائدة أخرى ، سوى نفي حكم المنطوق للمسكوت ، أى نفي الحكم عند نفي القيد . فإن كان له فائدة أخرى غير ذلك ، فإنه لا يكون حجة ، ولا يصلح للعمل به كأن

(١) أصول التشريع الإسلامى ٣٢٢ ، وتسهيل الوصول ١٠٨ .

(٢) سورة النور الآية : ٤ . (٣) إرشاد الفحول ١٧٩ .

يكون القيد أكثرياً أى أن القيد خرج مخرج الغالب فى أمور الناس، ويتضح هذا فى قوله تعالى وهو يذكر المحرمات من النساء:

﴿ وَرَبِّبْكُمْ الْقِيَمَةَ فِي جُورِكُمْ مِمَّنْ تَسَاءَلُكُمُ النِّسَاءُ الَّذِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ (١).

فقيد فى حجوركم ليس قيماً احترازياً، وإنما هو قيد أكثرى بناء على أن الغالب من أحوال الناس، كون الربائب فى حجور الأزواج فالمرأة إن تزوجت برجل، وكان لها بنت من زوج سابق، فإنها تأخذها معها إلى بيت زوجها الجديد، وعلى هذا فلا يعمل بالمفهوم المخالف هنا، وهو أن الربيبة إذا لم تكن فى حجر زوج أمها لا تحرم عليه. لافهى تحرم عليه بمجرد الدخول بأمها، سواء كانت فى حجره ورعايته أم لم تكن (٢).

ومثال أيضاً قوله تعالى:

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ الَّتِي بَدَلْتُمْ بِهَا أَنْفُسَكُمْ أَصْغِفَاضَةً ﴾ (٣).

فالمفهوم المخالف هنا هو جواز أكل الربا، إذا لم يكن أضغافاً مضاعفة، فقيد النهى عن أكل الربا أضغافاً مضاعفة قيد خرج مخرج الغالب فى أمر التعامل بالربا، وهو ابتداءه بقدر قليل ثم صيرورته مضاعفاً بمرور الزمن أو أن هذا القيد ذكر هنا لبيان الواقع، وعليه فليس قيماً احترازياً فلا يفيد بمفهوم المخالفة.

٢ - ألا يكون المذكور قصد به الامتنان كقوله تعالى:

﴿ لَتَأْكُلُوا مِنْهُ حَمَاطًا ﴾ (٤)

فإنه لا يدل على منع أكل ما ليس بطرى (٥).

(١) سورة النساء الآية: ٢٣.

(٢) تنقيح الفصول ٢٧١ وشرح الجلال المحلى ٢٤٦/١، وتيسير التحرير ٩٩/١، والوجيز ٣٧٤.

(٣) سورة آل عمران الآية: ١٣٠.

(٤) سورة النحل الآية: ١٤.

(٥) إرشاد الفحول ١٨٠.

٣ — ألا يعارضه ما هو أرجح منه من منطوق أو مفهوم موافقة . وأما إذا عارضه قياس فلم يجوز القاضي أبوبكر الباقلاني ترك المفهوم به مع تجويزه ترك العموم بالقياس .

قال الشوكاني رحمه الله (١) : ولا شك أن القياس المعمول به يخصص عموم المفهوم كما يخصص عموم المنطوق ، وإذا تعارضا على وجه لا يمكن الجمع بينهما ، وكان كل واحد منها معمولاً به فالجهد لا يخفى عليه الراجح منها من المرجوح ، وذلك يختلف باختلاف المقامات وبما يصاحب كل واحد منها من القرائن المقوية له .

٤ — أن يذكر مستقلاً ، فلو ذكر على وجه التبعية لشيء آخر فلا مفهوم له كقوله تعالى :

﴿ وَلَا تُبَشِّرْهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ (٢)

فإن قوله : ﴿ في المساجد ﴾ لا مفهوم له لأن المعتكف ممنوع من المباشرة مطلقاً .

٥ — أن لا يكون المذكور قصد به التفضيم وتأکید الحال كقوله صلى الله عليه وسلم (٣) : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » . فإن التقييد بالإيمان لا مفهوم له وإنما ذكر لتفخيم الأمر .

أنواع مفهوم المخالفة :

١ — مفهوم الصفة : وهو دلالة اللفظ المقيد بوصف على نقيض حكمه عند انتفاء ذلك الوصف ، والوصف هنا يراد به ما هو أعم من النعت ، أي سواء كان نعتاً نحوياً كقوله صلى الله عليه وسلم : « في

(١) المرجع السابق ١٧٩ . (٢) سورة البقرة الآية : ١٨٧ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ عن أم حبيبة ٣٦٩ .

الغنم السائمة زكاة» (١) أو مضافاً نحو: سائمة الغنم أو مضافاً إليه نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «مَظِلُّ الْغَنِيِّ ظِلْمٌ» (٢) أو ظرف زمان كقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (٣).

أو ظرف مكان نحو ذاكر في البيت.

ومن أمثلة مفهوم الصفة:

(أ) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَبَنِيهِ

فَبَنَيْنَا﴾ (٤).

فالمفهوم المخالف هنا هو أن خبر غير الفاسق لا يجب فيه التبين، وعليه فيقبل خبر الواحد العدل.

(ب) قال تعالى في بيان المحرمات:

﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ (٥).

فالمفهوم المخالف أن حلائل الأبناء الذين ليسوا من الأصلاب كابن الابن رضاعاً لا تحرم حلائلهم، مع أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» (٦).

٢ - مفهوم الشرط: وهو دلالة اللفظ المقيد لحكم معلق بشرط على ثبوت نقيضه عند انتفاء الشرط. ومعنى هذا أن التعليق بالشرط يوجب وجود الحكم عند وجود الشرط ويوجب عدمه عند عدم الشرط.

(١) أخرجه مالك في الموطأ بلفظ «وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين إلى عشرين ومائة شاة» ١٧٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٧/٢. (٣) سورة الجمعة. الآية: ٩.

(٤) سورة الحجرات الآية: ٦. (٥) سورة النساء الآية: ٢٣.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها ٦٢٣/١.

الأمثلة :

(أ) قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَنَفِقُوا عَلَيْكُمْ حَتَّى بَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (١).

فهذه الآية الكريمة أفادت بمنطوقها وجوب الإنفاق على المطلقة طلاقاً بائناً، وذلك إذا كانت حاملاً، ودلت بمفهومها المخالف على انتفاء هذا الحكم، وهو وجوب الإنفاق وذلك إذا لم تكن حاملاً.

(ب) قال تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ مِنْهُ مَرَّةً ﴾ (٢).

فالآية تدل بمفهومها المخالف أن الزوجة إذا لم تطب نفسها بشيء من مهرها لا يحل للزوج أخذه.

مفهوم الغاية : وهو دلالة اللفظ الذى قيد الحكم فيه بغاية على نقيض ذلك الحكم بعد الغاية.

الأمثلة :

(أ) قال تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْبِقَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٣).

فالنص الكريم يفيد بمنطوقه إباحة الأكل والشرب فى ليالى الصيام حتى طلوع الفجر، ويفيد بمفهومه المخالف حرمة الأكل والشرب بعد هذه الغاية يعنى بعد طلوع الفجر.

(ب) قال تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعِزُّوا لِلنِّسَاءِ ﴾

(٢) سورة النساء الآية : ٤ .

(١) سورة الطلاق الآية : ٦ .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٨٧ .

فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴿١﴾ .

فالمفهوم المخالف ^(١) : قربانهن إذا تطهرن .

(ج) قال تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا

غَيْرَهُ ﴾ (٢) .

فهذا النص يفيد بمنطوقه حرمة المطلقة ثلاثاً على زوجها المطلق وهذا الحكم واضح أنه مقيد بغاية هي زواجها من غير مطلقها ، فيدل بمفهومه المخالف على حل زواجها بمطلقها بعد هذه الغاية (٣) .

(د) قال تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا

فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَتَمْلِكُوا إِلَيْهَا حَتَّى تَنْفِيَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (٤) .

فالآية تدل بمفهومها المخالف على نفى القتال والكف عنه إذا امتثلت الفئة الباغية إلى أمر الله .

٤ - مفهوم العدد : وهو تعليق الحكم بعدد مخصوص أو بعبارة أخرى ، هو دلالة اللفظ الذي قيد الحكم فيه بعدد على نقيض ذلك الحكم فيما عدا ذلك العدد (٥) .

الأمثلة :

(أ) قال تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ

جَلْدَةٍ ﴾ (٦) .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٢ . (٢) سورة البقرة الآية : ٢٣٠ .

(٣) لكى تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها اشترط الفقهاء شروطاً هي : (أ) أن تنقضى عدتها

منه (ب) أن يتزوجها غيره (ج) أن يدخل عليها دخولاً حقيقياً

(د) بينونتها منه بموت أو طلاق أو فسخ (هـ) أن تنقضى عدتها منه

(الأم ٥/٢٢٩ ، والإقناع ٤/٨٣) . (٤) سورة الحجرات الآية : ٩ .

(٥) حصول المأمول ١٢٢ ، والوجيز ٣٧٣ (٦) سورة النور الآية : ٢ .

فالمفهوم المخالف هنا عدم جواز الجلد أقل أو أكثر من هذا العدد المذكور في الآية .

(ب) قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَأُجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ (١) .

هـ - مفهوم اللقب : وهو دلالة اللفظ الذى علق الحكم فيه بالاسم العلم على نفي ذلك الحكم عن غيره . والمراد بالاسم العلم هنا : اللفظ الدال على الذات دون الصفة ، سواء كان علماً نحو قام زيد أو اسم نوع مثل : فى الغنم زكاة .

الأمثلة :

(أ) قال تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ (٢) .

فالمفهوم المخالف غير محمد صلى الله عليه وسلم ليس رسول الله .

(ب) قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ

وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾ (٣) . الآية

فالمفهوم المخالف للمنطوق هو عدم تحريم غير المذكورات .

حجية مفهوم المخالفة :

المتأمل فى كلام الأصوليين جزاهم الله عن الإسلام خير الجزاء يجد أنهم اتفقوا على الاحتجاج بالنص على مفهوم المخالفة فى صورة ، وعلى عدم الاحتجاج به فى صورة واختلفوا فى الاحتجاج به فى صورة ، وإليك البيان :

(١) سورة النور الآية : ٤ . (٢) سورة الفتح الآية : ٢٩ .

(٣) سورة النساء الآية : ٢٣ .

أولاً: الصورة التي اتفقوا على الاحتجاج بالنص على مفهوم المخالفة فيها:

ما اتفقوا على الاحتجاج بمفهوم المخالفة فيه هو مفهوم الوصف والشرط، والعدد والغاية وذلك فى غير النصوص الشرعية، أى فى عقود المتعاقدين وتصرفاتهم وأقوال الناس وعبارات المؤلفين ومصطلحات الفقهاء.

فمثلاً: لو قال الواقف: وقفت^(١) دارى من بعدى على طلبة العلم فى المحلة الكبرى. فهذا القول يدل بمنطوقه على شمول طلبة العلم بالمحلة بوقفه دون غيرهم ولو قال: وقفت ريع^(٢) ضيعتى من بعدى لأرملتى إذا لم تتزوج. فالمنطوق ثبوت الاستحقاق لأرملته إذا لم تتزوج، والمفهوم المخالف له نفي استحقاقها إذا تزوجت.

وهكذا كل عبارة من أى عاقد أو متصرف أو مؤلف أو أى قائل إذا قيدت بوصف أو شرط أو حددت بعدد أو غاية تكون حجة على ثبوت الحكم الوارد بها حيث يوجد ما قيدت به، وعلى نفيه حيث ينتفى، لأن عرف الناس واصطلاحهم فى الفهم والتعبير على هذا، ولو لم يفهم النفي والإثبات كان التقييد فى عرفهم عبثاً إلا إذا دلت قرينة على أن القيد ليس للتخصيص.

(١) الوقف لغة: الحبس وشرعاً: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح موقوف (لسان العرب ٤٨٦٨/٥، ومغنى المحتاج ٣٧٦/٢، وسبل السلام ٩٣٤/٣).

(٢) الريع بالفتح النماء والزيادة وأرض مريضة بالفتح بوزن مبيعة أى مخصصة. والضيعة العقار والجمع ضياع وعند أهل الحاضرة تطلق على النخل والكرم والأرض والعرب لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة— مختار الصحاح ٢٦٦، ٣٨٦—

ثانياً: الصورة التى اتفقوا على عدم الاحتجاج بالنص على مفهوم المخالفة فيها:

ذهب أكثر العلماء إلى عدم الاحتجاج والعمل بمفهوم المخالفة فى مفهوم اللقب وهو الصحيح.

قال الشيخ محمد صديق حسن خان رحمه الله (١):

«... ولم يعلم به أحد إلا أبو بكر الدقاق» ثم قال: «والحاصل أن القائل به كلاً أو بعضاً (٢) لم يأت بحجة لغوية ولا شرعية ولا عقلية، وأما إذا دلت عليه القرينة فهو خارج عن محل النزاع».

وقال الشيخ عبد الوهاب خلاف رحمه الله بعد أن ذكر الاتفاق على عدم الاحتجاج به (٣):

ولا فرق فى هذا بين النصوص الشرعية ونصوص القوانين الوضعية، وعقود الناس وتصرفاتهم وسائر أقوالهم. فحمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يفهم منها أن غير محمد ليس رسول الله، ودين المتوفى يؤدى من تركته لا يفهم منه أن غير دينه كنفقة تجهيزه ووصاياه النافذة، لا تؤدى من تركته. اهـ.

ثالثاً: الصورة التى اختلف الأصوليون فى الاحتجاج بمفهوم المخالفة فيها:

اختلف العلماء فى الاحتجاج بمفهوم الصفة والشرط والعدد والغاية فى النصوص الشرعية خاصة على مذهبين:

مذهب الجمهور: ذهب جمهور الأصوليين إلى القول بأن النص

(١) حصول المأمول له ١٢٢، ١٢٣.

(٢) قال بعض العلماء يعمل به فى أسماء الأنواع لافى أسماء الأشخاص.

(٣) علم أصول الفقه له ١٥٥، ١٥٦.

الشرعى الدال على حكم إذا قيد بوصف أو شرط بشرط أو حدد بعدد أو غاية، فإنه فى هذه الحالة يكون حجة على ثبوت حكمه فى الواقعة التى وردت فيه بالوصف، أو الشرط أو العدد أو الغاية كما يكون حجة أيضاً على ثبوت نقيض حكمه فى الواقعة التى وردت فيه إذا كانت على خلاف الوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد الذى ذكر فيه (١).

الأدلة:

استدل الجمهور لما ذهب إليه بما يلى:

أولاً: القيود التى ترد فى النصوص الشرعية لا يمكن أبداً أن ترد عبثاً، بل لا بد أن تكون واردة لحكمة وفائدة، فإذا لم تكن لها فائدة سوى تخصيص الحكم بما وجد فيه القيد، فإنه يجب نفي الحكم عما لا يوجد فيه القيد، أى الأخذ بمفهوم المخالفة وذلك لثلا يكون ذكر القيد عبثاً ولغواً وهو ما ينزه عنه كلام الشارع الحكيم.

ثانياً: المؤلف فى أساليب اللغة العربية أن تقييد الحكم بقيد يدل على انتفائه، حيث ينتفى القيد وهذا هو المتبادر إلى الفهم، فن سمع قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مطل الغنى ظلم» يفهم أن مطل الفقير ليس ظلماً.

٢ - مذهب الحنفية: ذهب السادة الحنفية رضى الله عنهم إلى القول، بأن النص الشرعى الدال على حكم فى واقعة إذا قيد بوصف أو شرط بشرط أو حدد بغاية أو عدد لا يكون حجة إلا على حكمه فى واقعة التى ذكرت فيه بالوصف أو الشرط أو العدد أو الغاية. وأما الواقعة التى انتفى عنها ما ورد فيه من قيد فلا يكون حجة على حكم فيها، بل

(١) اللمع ٢٥، وشرح الجلال المحلى ٢٥٢/١، وحصول المأمول ١٢٢، وإرشاد الفحول ١٨٠، وأصول الفقه للشيخ خلاف ١٥٨، والوجيز ٣٧٥.

يكون النص ساكتاً عن بيان حكمها فيبحث عن حكمها بأى دليل من الأدلة الشرعية التى منها أن الأصل فى الأشياء الإباحة (١).

الأدلة:

استدل الحنفية على ما ذهبوا إليه بما يلى:

أولاً: القيود التى ترد فى النصوص الشرعية لها فوائد كثيرة، فإذا لم تظهر لنا هذه الفوائد لانستطيع أن نجزم بأن الفائدة لتلك القيود هى تخصيص الحكم بما وجد فيه القيد ونفيه عما سواه. وسبب ذلك أن مقاصد الشارع كثيرة لا يمكن الإحاطة بها بخلاف مقاصد البشر، إذ يمكن حصرها ولهذا كان مفهوم المخالفة حجة فى أقوالهم فقط دون أقوال الشارع.

ثانياً: إن كثيراً من النصوص الشرعية التى دلت على أحكام وقيدت بقيود لم ينتف حكمها حيث انتفى القيد، بل ثبت حكم النص للواقعة التى فيها القيد وللواقعة التى انتفى عنها. فالربية تحرم على زوج أمها بمجرد الدخول على الأم سواء كانت الربية فى حجره أم لا، مع أن النص قيد التحريم بهذا الوصف قال تعالى:

﴿وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾

فالاحتياط فى فهم النص الشرعى يوجب أن لا يحتج به على نفى الحكم إذا انتفى القيد.

هذا وبعد ذكر أدلة المذهبين أميل إلى ماذهب إليه جمهور الأصوليين، وذلك لأن مقاصد الشريعة وإن كانت كثيرة لا يمكن أن يحاط بها إلا أنه إذا لم تظهر للمجتهد فائدة للقيد سوى ما يظهر له من تخصيص الحكم بما وجد فيه القيد، فإنه يغلب على ظنه أن ورود القيد

(١) أصول السرخسى ١/٢٥٦، ٢٥٧، وتيسير التحرير ١/٩٩.

إنما كان لهذه الفائدة فينتفى الحكم عما لا يوجد فيه هذا القيد، ويكفى الظن الغالب في العمل بدلالة مفهوم المخالفة، لأن دلالة هذا المفهوم ظنية لا قطعية وذلك باتفاق القائلين به.

ثمرة الخلاف في حجية مفهوم المخالفة:

تظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة حين يرد نص مقيد بقيد، فالذين يقولون بمفهوم المخالفة يثبتون الحكم لمنطوقه بالقيد الذي قيد به وينفونه حيث ينتفى القيد.

أما الحنفية الذين لا يأخذون بمفهوم المخالفة، فإنهم يثبتون الحكم لمنطوقه في المحل الذي ورد فيه القيد ولا يثبتون نقيضه إذا انتفى القيد، وإنما يبحثون عن حكمه في دليل آخر.

فثلاً حين قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾^(١)

يلاحظ أن المفهوم المخالف أن الواحدة والأنتين لا يرثن الثلثين، وهذا المفهوم يتعارض — على مذهب الجمهور — مع قوله صلى الله عليه وسلم: لأخى سعد بن الربيع: «أعط ابنتى سعد الثلثين وزوجه الثمن وما بقى فهو لك»^(٢) لأن منطوق الحديث يفيد أن للبتين الثلثين ولا شك أن المنطوق أرجح.

وعند الحنفية لا تعارض، لأن الحديث بين حكم واقعة مسكوت عنها في آية توريث البنات والله أعلم.

(١) سورة النساء الآية: ١١.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الفرائض ٩٠٨/٢.

الباب الرابع

فى النسخ

وفيه فصول

الفصل الأول : فى مدلول النسخ وموقف العلماء منه

الفصل الثانى : فى أنواع النسخ

الفصل الثالث : فى طرق معرفة النسخ

الفصل الأول

فى مدلول النسخ وموقف العلماء منه
وفيه مباحث

المبحث الأول : فى تعريف النسخ

المبحث الثانى : فى شروطه

المبحث الثالث : فى النسخ بين مثبتيه ومنكره

المبحث الأول

فى مدلول النسخ

يطلق لفظ النسخ فى لغة العرب على معنيين اثنين هما :

١ - إبطال الشئ وإعدامه وإزالته (١) ، يقال : نسخت الريح أثر

القدم أى أزالته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ

وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلَقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ

بِآيَاتِهِ ۗ ﴾ (٢) .

٢ - نقل الشئ وتحويل مع بقاءه فى نفسه (٣) ، ومنه تناسخ

الموارىث بانتقالها من قوم إلى قوم ، ومنه نسخ الكتاب لما فيه من مشابهة

النقل ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْنِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٤)

والمراد به نقل الأعمال إلى الصحف ومن الصحف إلى غيرها .

وقد اختلف العلماء فى تعيين المعنى الذى وضع له اللفظ :

فقليل : إن لفظ النسخ وضع لكل من المعنيين على سبيل الحقيقة

وضعاً أولياً ، فهو مشترك لفظى بينهما حيث إن اللفظ قد استعمل فى

كل منها ، والأصل فى الاستعمال الحقيقة وهذا القول لأبى حامد الغزالى

رضى الله عنه (٥) .

(١) لسان العرب ٥/٤٤٠٧ . (٢) سورة الحج الآية : ٥٢ .

(٣) لسان العرب ٥/٤٤٠٧ . (٤) سورة الجاثية الآية : ٢٩ .

(٥) المستصفى ١/١٠٧ ، والابهاج ٢/١٤٥ .

وذهب بعضهم إلى القول بأن لفظ النسخ حقيقة فى النقل مجاز فى الإزالة، لأن اللفظ كثر استعماله فى النقل، وقلّ استعماله فى الإزالة فجعل حقيقة فيما كثر استعماله فيه، ومجازاً فيما قلّ استعماله فيه حيث إن الحقيقة أكثر من المجاز، ولا يصح جعله حقيقة فيما قلّ استعماله فيه كما هو حقيقة فيما كثر استعماله فيه، لأن ذلك يؤدى إلى الاشتراك اللفظى والمجاز خير منه. وهذا القول للقفال رحمه الله (١).

وذهب الإمام الرازى وأبو الحسين البصرى (٢) رحمهما الله إلى القول بأن اللفظ حقيقة فى الإزالة مجاز فى النقل، ووجهها فى ذلك أن النقل أخص من الإزالة، لأن النقل إعدام صفة وإيجاد صفة أخرى، والإزالة مطلق الإعدام، وجعل اللفظ حقيقة فى الأعم أولى من جعله حقيقة فى الأخص، لأن الأعم فيه تكثير للفائدة، والأخص فيه تقليل لها وتكثير للفائدة أولى.

على العموم اتفق العلماء على أن لفظ النسخ استعمل فى المعنيين السابقين وأن كلاً من الحقيقة والمجاز سائغ فى اللغة وخلافهم بعد ذلك فى كون اللفظ حقيقة فى كليهما، أو حقيقة فى أحدهما دون الآخر خلاف لا يترتب عليه كبير فائدة.

النسخ فى الاصطلاح:

عرف النسخ فى الاصطلاح بتعاريف كثيرة منها ما اختاره القاضى أبوبكر الباقلانى، وأبواسحاق الشيرازى وأبو حامد الغزالى والآملى وغيرهم رحمهم الله حيث قالوا:

(١) المحصول لفخر الدين الرازى ٤١٩/١، ٤٢٠.

والقفال: لعله القفال الشافى الكبير محمد بن على بن إسماعيل الأصولى الشهير المتوفى سنة ٣٦٥هـ - تبين كذب المفتى ١٨٢، وطبقات ابن السبكى ٢٠٠/٣ -.

(٢) المحصول ٤٢٣/١، والمعتمد ٣٦٤/١.

النسخ: هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه (١). وهذا التعريف مبنى على أن النسخ قد يطلق بمعنى الناسخ (٢).

وقد اعترض عليه بما يلي:

أولاً: التقييد بالخطاب خطأ لأن النسخ قد يكون فعلاً كما يكون قولاً.

ثانياً: أن الحكم الأول قد يثبت بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وليس هو الخطاب.

ثالثاً: أن الأمة لو اختلفت على قولين، ثم اجتمعت بعد ذلك على أحدهما، فهذا الإجماع خطاب مع أن الإجماع لا ينسخ به (٣). ومنها ما ذكره الشوكاني (٤) نقلاً عن الزركشى فقال: هو رفع الحكم الشرعى بخطاب.

وقد اعترض عليه بما يأتي:

أولاً: الناسخ قد يكون فعلاً لا خطاباً.

ثانياً: لا بد في النسخ من وقوع الناسخ متراخياً عن المنسوخ، وقد أغفل التعريف ذكر هذا القيد. ومنها ما ذكره واختاره الإمام البيضاوى رحمه الله حيث قال في تعريف النسخ (٥).

هو: بيان انتهاء حكم شرعى بطريق شرعى متراخ عنه.

وقد اعترض عليه بعدة اعتراضات منها: أنه لا يشمل النسخ قبل التمكن من الفعل لعدم دخول وقت الفعل، وذلك لأن قوله: بيان انتهاء الحكم

(١) المستصفى ١/١٠٧، واللمع ٣٠، والإحكام للآمدى ٩٨/٣.

(٢) التلويح على التوضيح ٣١/٢.

(٣) إرشاد الفحول ١٨٤. (٤) المصدر السابق.

(٥) شرح الإسئوى على منهاج البيضاوى ١٦٢/٢.

مشعر بأن الحكم الذى يتن انتهاء أمده قد دحل وقت العمل به ، فالفعل الذى لم يدحل وقت العمل به غير داخل فى التعريف .

ومقتضى هذا أن النسخ لا يرد عليه مع أن جمهور الأشاعرة على أن النسخ قبل التمكن من الفعل جائز، قال الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله بعد أن ذكر الخلاف فى كون النسخ رفعاً أو بياناً^(١) : والمختار الأول لشموله النسخ قبل التمكن وسيأتى جوازه على الصحيح .

والذى أختاره ليكون تعريفاً للنسخ ما ذكره ابن الحاجب والتلمسانى والشاطبى ومن نهج نهجهم حيث عرفوا النسخ بأنه^(٢) : رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر .

وإنما اخترت هذا التعريف لكونه أقرب إلى المقصود وأنسب ولضعف الاعتراضات الواردة عليه .

قال الدكتور صبحى الصالح^(٣) :

« ... تعريف النسخ بقولهم : رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى ، أدق تحديد اصطلاحى لهذه اللفظة بتناسق فى آن واحد مع لسان العرب الذى يرى النسخ إزالة ورفعاً » .

شرح التعريف :

قولهم : « رفع الحكم الشرعى » معناه قطع تعليقه بأفعال المكلفين ، وليس رفعه هو لأنه أمر واقع والواقع لا يرتفع . والرفع جنس فى التعريف يشمل كل ما يطلق عليه رفع .

والحكم الشرعى هو^(٤) خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين

(١) شرح الجلال ٧٤/٢ .

(٢) شرح العضد ١٨٥/٢ ، وتسهيل الوصول ١٢٩ ، ومفتاح الوصول ١٠٧ ، والموافقات ١٠٧/٣ .

(٣) مباحث فى علوم القرآن له ٢٦١ .

(٤) شرح الإسئوى على المناج ٣٠/١ ، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٢٠/١ .

بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع ، وإضافة الرفع إلى الحكم قيد أول في التعريف يخرج به ابتداء إيجاب العبادات في الشرع ، فإنه يرفع حكم العقل ببراءة الذمة ، وذلك كإيجاب الصلاة فإنه رافع لبراءة ذمة الإنسان منها قبل ورود الشرع بها ، ومع ذلك لا يقال له نسخ ، وإن رفع هذه البراءة لأن هذه البراءة ليست حكماً شرعياً ، وإنما هي حكم عقلي . بمعنى أنه حكم يدل عليه العقل حتى قبل مجيء الشرع ولا يقدر في كونه حكماً عقلياً أن الشرع جاء يؤيده بمثل قوله تعالى :

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (١)

قال الشيخ عضد الملة والدين رحمه الله (٢) :

«... فقلوه رفع الحكم الشرعي ليخرج المباح بحكم الأصل فإن رفعه دليل شرعي ليس بنسخ» .

وقولهم : «بديل شرعي» : الدليل الشرعي هو وحى الله مطلقاً ، سواء كان متلوّاً أو غير متلو ، غير أن النسخ يشترك فيه الكتاب والسنة فقط دون الإجماع حيث إنه لا يُنسخ ولا ينسخ به .

وهذا القول قيد ثان في التعريف يخرج به رفع حكم شرعي بدليل عقلي كسقوط التكليف عن الإنسان بموته أو جنونه أو غفلته ، فإن سقوط التكليف عنه بأحد هذه الأسباب يدل عليه العقل إذ الميت والمجنون والغافل لا يعقلون خطاب الله تعالى حتى يستمر تكليفهم ، والعقل يقضى بعدم تكليف المرء إلا بما يتعقله ، ومولانا جل شأنه إذا أخذ ما وهب أسقط ما وجب ، ولا يقولن قائل : إن الرفع بالنوم والجنون والغفلة بدليل شرعي ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : «رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى

(١) سورة الإسراء الآية : ١٥ .

(٢) شرع العضد على مختصر ابن الحاجب ١٨/٢ .

يفيق»^(١)، وذلك لأن العقل حاكم بأن شرط التكليف التعقل، ويستوى في امتناع التكليف، الميت والنائم والغافل، والنصوص الواردة في ذلك ليست رافعة، بل مثبتة أن مثل النوم والنسيان^(٢) هو الرفع.

وقولهم: «متأخر» قيد لبيان الواقع قصد به بيان أن النسخ لا بد أن يكون الناسخ فيه متأخراً عن المنسوخ.

قال التلمساني رحمه الله^(٣):

«وإنما اشترطنا أن يكون متأخراً عن الحكم تحريزاً من الغاية، فإنها لا تكون ناسخة للحكم، فالصيام إذا انتهى إلى الليل فأفطر الصائم لا يقال إنه فريضة الصوم قد نسخت في حقه لقوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٤)

فالغاية المذكورة وهي قوله: إِلَى اللَّيْلِ تفيد انتهاء حكم الصوم، وهو وجوب إتمامه بمجرد دخول الليل، ولكن يقال لهذه الغاية الدالة على انتهاء هذا الحكم، إنها نسخ، وذلك لاتصالها بدليل الحكم الأول، وهو قوله: ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ بل تعتبر الغاية المذكورة بياناً أو إتماماً لمعنى الكلام، وتقديراً له بمدة أو شرط، فلا يكون رافعاً، وإنما يكون رافعاً إذا ورد الدليل الثاني بعد أن ورد الحكم مطلقاً واستقر من غير تقييد، بحيث يدوم لولا الناسخ.

على العموم يؤخذ من التعريف ما يلي:

أولاً: التعبير برفع الحكم يفيد أن النسخ لا يمكن أن يتحقق إلا بأمرين هما:

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الحدود ١٣٩/٤، ١٤٠.

(٢) حاشية السعد على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١٨٥/٢، ومناهل العرفان ٧٣/٢.

(٣) مفتاح الوصول له ١٠٨. (٤) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

١ - أن يكون هذا الدليل الشرعى متراجحاً عن دليل ذلك الحكم الشرعى المرفوع .

٢ - أن يكون بين هذين الدليلين تعارض حقيقى بحيث لا يمكن الجمع بينهما وإعمالهما معاً ، لأن النسخ ضرورة لا يصار إليها إلا إذا اقتضاها التعارض الحقيقى دفعاً للتناقض فى تشريع الحكيم العليم ، ومما لا شك فيه أن إعمال الدليلين ولوبتويع من التأويل خير من إعمال دليل وإهدار آخر .

ثانياً: أن هذا التعريف يشمل النسخ الواقع فى القرآن وفى السنة جميعاً ، وسأذكر بعون الله وحده أمثلة لذلك عند الكلام عن النسخ فى دوراته بين الكتاب والسنة .

ثالثاً: أن الإضافة فى كلمة « رفع الحكم الشرعى » الواردة فى تعريف النسخ من قبيل إضافة المصدر إلى مفعوله ، والفاعل مضمرة ، وهو الله تعالى ، وذلك يرشد إلى أن الناسخ فى الحقيقة هو الله تعالى ، كما يدل عليه قوله جل شأنه : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ (١) .

ويرشد أيضاً إلى أن المنسوخ فى الحقيقة هو الحكم المرتفع . وقد يطلق الناسخ على الحكم الراجع فيقال : وجوب صوم رمضان نسخ وجوب صوم عاشوراء . وقد يطلق النسخ على دليله فيقال : آية المواريث نسخت آية الوصية للوالدين والأقربين .

على أى شىء يقع النسخ ؟ أعلى الأمر أم على المأمورية ؟

اختلف العلماء فى محل وقوع النسخ والصحيح ، كما قال أبو محمد ابن حزم الظاهرى (٢) : إنه يقع على الأمر ولا يجوز أن يقع على المأمورية أصلاً .

(١) سورة البقرة الآية : ١٠٦ .

(٢) الإحكام له ٤/ ٤٤٣ .

وعلة ذلك : أن المأمورية هو فعلنا وفعلنا لا يخلو من أحد وجهين :

إما أن يكون قد وقع منا فعلاً ، وإما أن يكون لم يقع منا بعد .

فإن كان قد وقع منا بعد فقد فنى ، لأن أفعالنا أعراض فانية ، ولا يجوز أن ينهى عما قد فنى لأنه لا سبيل إلى عودته أبداً . وكذلك لا يجوز أن يؤمر أيضاً بما قد فنى ، لأنه لا يجوز أن يعود أيضاً ، ولا يجوز كذلك أن يباح لنا ما قد فنى لأن كل هذا محال .

وان كان لم يقع منا فكيف ينسخ شيء لم يكن بعد ؟

وبذلك يتضح لنا جلياً أن المرفوع إنما هو الأمر المتقدم وليس الفعل

الذى لم نفعله بعد وقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ (١) .

دليل على ذلك حيث يفيد أن الآية هي المنسوخة لا أفعالنا المأمور بها والمنهى عنها . والآية هي الأمر الوارد من الله تعالى بإيجاب ما أوجب ، أو تحريم ما حرم ، وأما المأمورية فهي حركاتنا وأعمالنا من صلاة وصيام وإقامة حد ونحو ذلك . هذا وقد قال العلماء إن الكلام ينقسم أربعة أقسام :

١ - أمر .

٢ - رغبة .

٣ - خبر .

٤ - استفهام .

فالاستفهام والخبر والرغبة لا يقع فيها نسخ ، وإنما يسمى الرجوع عن الخبر والاستفهام استدراكاً ، وكل ذلك منفي عن الله تعالى ، لأن الرجوع عنها إنما هو تكذيب للخبر المرجوع عنه . وأما الرجوع عن الرغبة

(١) سورة البقرة الآية : ١٠٦ .

فإنما يسمى استقالة أوتنزهاً عما انحط إليه قبل ذلك . أما الأمر — وهو الذى يقع عليه نسخ — فراتبه فى الشريعة خمسة هى :

١ — الحرام : وهو الطرف الأول ، وقد عرفه البيضاوى فقال (١) : والحرام ما يذم شرعاً فاعله .

٢ — الفرض : وهو الطرف الثانى ، وقد عرفه البيضاوى بقوله (٢) : إنه الذى يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً .

٣ — الكراهة : وهى تلى الحرام فى المرتبة — وهى الأشياء (٣) التى تركها خير من فعلها ، إلا أن من تركها أجر ومن فعلها لم يآثم .

٤ — النذب : وهو يلى مرتبة الفرض ، وهو الأشياء التى فعلها خير من تركها إلا أن من فعلها أجر ومن تركها غير راغب عنها لم يآثم (٤) .

٥ — المباح : ويقع فى المرتبة بين الكراهة والنذب — وهو ما لا يتعلق بفعله وتركه مدح ولا ذم ، ففعله لا يترتب عليه أجر ولا إثم ، وكذلك تركه لا يترتب عليه أجر أو إثم كجلوس الإنسان مربعاً أو مرفوع الركبة الواحدة ، وصباغة ثوبه أخضر أو أسود — مثلاً (٥) .

فإذا نسخ الفرض ننظر: فإن كان بلفظ لا تفعل بعد أن أمرنا بفعله فهو منتقل إلى التحريم ، لأن هذه صيغة التحريم . وإن نسخ بأن قال : «لا جناح عليكم» أو بلفظ تخفيف أو بترك أو بفعل لم ينتقل إلا إلى أقرب المراتب إليه ، وهو النذب وذلك مثل صيام عاشوراء ، فإنه لما نسخ وجوبه انتقل إلى النذب وذلك عند من يقول : إن صومه كان واجباً .

(١)، (٢) منهاج البيضاوى وشرحه نهاية السؤل ١/٤١، ٤٧ .

(٣) الإحكام لابن حزم ٤/٤٥٦ .

(٤) انظر: المراجع السابقة .

(٥) الإحكام لابن حزم ٤/٤٥٦ ، ونهاية السؤل ١/٤٨ .

وكذلك إن نسخ التحريم فإن كان نسخه بلفظ «افعل». انتقل إلى
الفرض لأن هذه صيغة الفرض .

وإن نسخ بقوله : لا جناح عليكم ، أو بلفظ تخفيف انتقل إلى أقرب
المراتب إليه وهي الكراهة .

وإذا نسخت الكراهة أو الندب بلفظ «أفعل». انتقلا إلى الفرض .

وإن نسخا بلفظ «لا تفعل» انتقلا إلى التحريم .

وان نسخا بلفظ تخفيف انتقلا إلى الإباحة المطلقة لأن الإباحة
أقرب إليهما من من الفرض والتحريم .

لكن هل يقل نسخ على الأوامر المتعلقة بالأصول ؟

الحق أن النسخ إنما يقع في خصوص ما كان من فروع العبادات
والمعاملات ، أما غير هذه الفروع من العقائد وأمهات الأخلاق وأصول
العبادات والمعاملات ومدلولات الأخبار المحضة فلا نسخ فيها على رأى
السديد الذى عليه الجمهور . وذلك لأن العقائد حقائق ثابتة لا تقبل
التغيير والتبديل ، فبدهى ألا يتعلق بها نسخ ، وأما أمهات الأخلاق فلأن
حكمة الله فى شرعها ومصلحة الناس فى التخلق بها أمر ظاهر لا يتأثر
بمرور الزمن ، ولا يختلف باختلاف الأشخاص والأمم حتى يتناولها النسخ
بالتبديل والتغيير . وأما أصول العبادات والمعاملات فلوضوح حاجة الخلق
إليها باستمرار لتزكية النفوس وتطهيرها ، ولتنظيم علاقة المخلوق بالخالق
والمخلوق على أساسهما ، فلا يظهر وجه من وجوه الحكمة فى رفعها
بالنسخ .

وأما مدلولات الأخبار المحضة فلأن نسخها يؤدى إلى كذب الشارع
فى أحد خبريه الناسخ والمنسوخ وهو محال عقلاً ونقلاً .

أما عقلاً فلأن الكذب نقص والنقص عليه تعالى محال .

وأما نقلاً فلمثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ (١).
نعم إن نسخ الخبر دون مدلوله جائز وله صورتان:

إحدهما: أن تنزل الآية مخبرة عن شيء، ثم تنسخ تلاوتها فقط.

والأخرى: أن يأمرنا الشارع بالتحدث عن شيء ثم ينهانا أن
نتحدث به.

وأما الخبر الذى ليس محضاً بأن كان فى معنى الإنشاء، ودلّ على
أمر أو نهى متصلين بأحكام فرعية عملية فلا نزاع فى جواز نسخه،
والنسخ به لأن العبرة بالمعنى لا باللفظ.

مثال الخبر بمعنى الأمر: قوله تعالى:

﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ (٢) فإن معناه ازرعوا.

ومثال الخبر بمعنى النهى: قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ
مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ (٣).

فإن معناه لا تنكحوا زانية أو مشركة — بفتح التاء — ولا تنكحوهما —
بضم التاء. والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعها أن
فروعها هى ما تتعلق بالهيئات والأشكال والأمكنة والأزمنة والعدد أو هى
كمياتها وكيفياتها. وأما أصولها فهى ذوات العبادات والمعاملات بقطع
النظر عن الكم والكيف.

هذا وما قلته من قصر النسخ على ما كان من قبيل الأحكام الفرعية
هو الرأى السائد الذى تستريح النفس إليه، وهناك آراء مغايرة حرقى بمن

(١) سورة النساء الآية: ٨٧. (٢) سورة يوسف الآية: ٤٧.

(٣) سورة النور الآية: ٣.

يكتب في النسخ - مستقلاً - أن يتعرض لها بالتفصيل (١). هذا ولالإمام الشاطبي رحمه الله في هذه النقطة كلام طيب لا بأس بإيراده تمييزاً للفائدة. يقول رحمه الله (٢):

القواعد الكلية من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم يقع فيها نسخ، وإنما وقع النسخ في أمور جزئية بدليل الاستقراء، فإن كل ما يعود بالحفظ على الأمور الخمسة (٣) ثابت، وإن فرض نسخ بعض جزئياتها فذلك لا يكون إلا بوجه آخر من الحفظ، وإن فرض النسخ في بعضها إلى غير بدل فاصل. الحفظ باق إذ لا يلزم من رفع بعض أنواع الجنس رفع الجنس.

بل زعم الأصوليون أن الضروريات مراعاة في كل ملة، وإن اختلفت أوجه الحفظ بحسب كل ملة، وهكذا يقتضى الأمر في الحاجيات والتحسينيات.

وقد قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ (٤). وقال تعالى: ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ ﴾ (٥).

وقال بعد ذكر كثير من الأنبياء عليهم السلام:

﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْقِدُهُ ﴾ (٦).

-
- (١) شرح الجلال المحلى ٢/ ٨٤-٨٧، وارشاد الفحول ١٨٦، وغاية الوصول ٨٩، ومناهل العرفان ١٠٧/٢.
- (٢) الموافقات ٣/ ١١٧، ١١٨.
- (٣) هي حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل. (٤) سورة الشورى الآية: ١٣.
- (٥) سورة الأحقاف الآية: ٣٥. (٦) سورة الأنعام الآية: ٩٠.

وقال تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّورَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ (١) الآية وكثير من الآيات أخبر فيها بأحكام كلية كانت فى الشرائع المتقدمة وهى من شريعتنا ولا فرق بينهما .

وقال تعالى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٢)

وقال فى قصة موسى عليه السلام :

﴿إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِى وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِى﴾ (٣)

وقال تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ (٤)

وقال: ﴿فَاتَابِلُونَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ (٥) الآيات فى منع الإنفاق .

وقال سبحانه: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (٦)

إلى سائر ما فى ذلك من معانى الضروريات .

وكذلك الحاجيات فإننا نعلم أنهم لم يكلفوا بما لا يطاق ، هذا وإن كانوا قد كلفوا بأمور شاقة فذلك لا يرفع أصل اعتبار الحاجيات ، ومثل

ذلك التحسينيات فقد قال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ لَنَأْتُرِكَ الرِّجَالَ وَنَقْطَعُ رِجْلَيْكَ وَنَأْتُرِكَ فِي نَادِيِكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ (٧)

وقوله: ﴿فَبُهْدَاهُمْ فِقْدَهُ﴾ يقتضى بظاهره دخول محاسن العادات من الصبر على الأذى والدفع بالتى هى أحسن وغير ذلك . اهـ .

الأهمية وراء معرفة الناسخ والمنسوخ:

تتلخص أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ فيما يلى :

(٢) سورة الحج الآية : ٧٨ .

(٤) سورة البقرة الآية : ١٨٣ .

(٦) سورة المائدة الآية : ٤٥ .

(١) سورة المائدة الآية : ٤٣ .

(٣) سورة طه الآية : ١٤ .

(٥) سورة القلم الآية : ١٧ .

(٧) سورة العنكبوت الآية : ٢٩ .

١ — موضوع النسخ موضوع تشعبت مسالكه وكثرت تفاريعه وقد تناول الكثير من المسائل الدقيقة التي كانت مثاراً لخلاف الباحثين من علماء الأصول .

٢ — أن معرفة الناسخ والمنسوخ ركن عظيم في فهم الإسلام وفي الاهتداء إلى صحيح الأحكام .

قال أبو القاسم هبة الله بن سلامة رحمه الله (١) :

«... فأول ما ينبغي لمن أحب أن يتعلم شيئاً من علم الكتاب أى — القرآن العظيم — الابتداء في علم الناسخ والمنسوخ اتباعاً لما جاء عن أئمة السلف رضى الله عنهم أجمعين ، لأن كل من تكلم في شيء من علم هذا الكتاب العزيز ، ولم يعلم الناسخ والمنسوخ كان ناقصاً .

وقد روى عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه أنه دخل يوماً مسجد الجامع بالكوفة ، فرأى فيه رجلاً يعرف بعبد الرحمن بن دأب ، وكان صاحباً لأبى موسى الأشعرى ، وقد تحلق عليه الناس يسألونه وهو يخلط الأمر بالنهى ، والإباحة بالخطر . فقال له رضى الله عنه : أتعرف الناسخ والمنسوخ ؟ قال : لا . قال هلكت وأهلكت . أبو من أنت ؟ فقال : أبويحيى . فقال له رضى الله عنه : أنت أبواعرفونى ، وأخذ أذنه فقتلها (٢) فقال : لا تقصن في مسجدنا بعد...»

«... وقال حذيفة بن اليمان : لا يقصن على الناس إلا ثلاثة : أمير أو مأمور ورجل عرف الناسخ والمنسوخ ، والرابع متكلف أحق .»

٣ — أن الإمام بمعرفة الناسخ والمنسوخ يكشف النقاب عن سير التشريع الإسلامى ويطلع الإنسان على حكمة الله فى تربيته للخلق وسياسته للبشر وابتلائه للناس .

(١) الناسخ والمنسوخ له ٤ .

(٢) القتل : لى الشىء — لسان العرب ٣٣٤٣/٤ .

٤ - أن أعداء الإسلام اتخذوا من النسخ فى الشريعة الإسلامية أسلحة مسمومة طعنوا بها فى صدر الدين الحنيف ، ونالوا من قدسية القرآن الكريم حتى سحروا عقول بعض المسلمين فجحدوا وقوع النسخ وهو واقع .

لهذا فالواجب يقتضى منا العناية والاهتمام بمعرفة هذا الموضوع الهام وأن نسير فيه بشىء من الحذر الشديد والله الموفق .

حكمة الله تعالى فى النسخ :

معلوم عند أهل العلم أن معرفة الحكمة وراء تشريع النسخ تريح النفس وتعصم من الوسوسة ، وقد اتفق العلماء جميعاً على أن الشريعة الإسلامية نسخت كل شريعة قبلها ، وفى هذا بيان شرف نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فإن الله عز وجل نسخ بشريعته شريعتهم ، وشريعته لانسخ لها . وكيف يعترى شريعته نسخ وقد احتوت على أكمل تشريع يفى بحاجات الإنسان إلى يوم القيامة ؟

كما اتفق العلماء على نسخ بعض أحكام هذا الدين ببعض ، ولعل الحكمة من وراء هذا النسخ ترجع إلى سياسة الأمة وتعهدها بما يرقىها ويظهرها .

قال الشوكانى رحمه الله (١) :

«... وقيل : الحكمة حفظ مصالح العباد ، فإذا كانت المصلحة لهم فى تبديل حكم بحكم وشريعة بشريعة كان التبديل لمراعاة هذه المصلحة ، وقيل : الحكمة بشارة المؤمنين برفع الخدمة عنهم وبأن رفع مؤنتها عنهم فى الدنيا مؤذن برفعها فى الجنة » . فالتخفيف عن الناس يظهر فى نسخ الحكم الأصعب بما هو أسهل منه ، وفى ذلك إغراء لهم على المبالغة فى شكره سبحانه وتعالى .

(١) إرشاد الفحول ١٨٥ .

وأما الحكمة فى نسخ الحكم بما يساويه فهى الابتلاء والاختيار ليميز الله الخبيث من الطيب، أما الحكمة من بقاء التلاوة مع نسخ الحكم — عند القائلين به — فتسجيل هذه الظاهرة الحكيمة ظاهرة سياسة الإسلام للناس حتى يشهدوا أنه الدين الحق، وأن نبيه صلى الله عليه وسلم نبي الصدق. يضاف إلى ذلك ما يكتسبونه من الثواب على هذه التلاوة، ومن الاستمتاع بما حوته تلك الآيات المنسوخة من بلاغة، ومن قيام معجزات بيانية أو علمية أو سياسية بها.

وأما نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فحكمته تظهر فى كل آية بما يناسبها.

ومن أمثلة ذلك: أنه روى عن عمر بن الخطاب وأبى بن كعب رضى الله عنهما أنها قالا: كان فيما أنزل من القرآن: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة. أى كان هذا النص آية تتلى، ثم نسخت تلاوتها وبقي حكمها معمولاً به، والسرفى ذلك أنها كانت تتلى أولاً لتقرير حكمها ردعاً لمن تحدثه نفسه أن يتلطح بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات، حتى إذا ماتقرر هذا الحكم فى النفوس نسخ الله تلاوته لحكمة أخرى هى الإشارة إلى شناعة هذه الفاحشة، وبشاعة صدورها من شيخ وشيخة حيث سلكها مسلك ما لا يليق أن يذكر فضلاً عن أن يفعل، وسار بها فى طريق يشبه طريق المستحيل الذى لا يقع كأنه قال: نزهوا الأسماع عن سماعها والألسنة عن ذكرها فضلاً عن الفرار منها ومن التلوث برجسها^(١).

(١) لطائف الإشارات ٤٠، ٤١، ومناهل العرفان ٩٢/٢.

المبحث الثانى

فى شروط النسخ

ذكر العلماء للنسخ شروطاً لا بد منها أهمها ما يلى :

١ - أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً ممكناً لا واجباً لذاته - كالإيمان - ولا ممتنعاً لذاته - كالكفر - فإن وجوب الإيمان وحرمة الكفر لا ينسخ فى دين من الأديان .

٢ - أن يكون النسخ بشرع فلا يكون ارتفاع الحكم بالموت نسخاً لأنه حاصل بالعقل إذ هو قاض بأنه لا تكليف للميت .

٣ - أن يكون الناسخ منفصلاً عن المنسوخ متأخراً عنه ، فإن المقترون كالشرط والصفة والاستثناء لا يسمى نسخاً بل تخصيصاً .

٤ - ألا يكون المنسوخ مقيداً بوقت معلوم كقوله تعالى :

﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْبِقَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (١)

وقوله تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْيُسُوفِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (٢) .

فلا يكون انقضاء وقته الذى قيد به نسخاً له (٣) .

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٧ . (٢) سورة النساء الآية : ١٥ .

(٣) المعتمد ٣٦٩/١ والاعتبار للحازمى ٥، ٤ ، والإحكام للآمدى ١٠٥/٣ ، وتسهيل الوصول ١٣٠ .

الفرق بين النسخ والتخصيص:

سبق أن اخترت للنسخ تعريف التلمساني وابن الحاجب وغيرهما، وهو: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر. وقد عرف الأصوليون التخصيص فقالوا: هو قصر العام على بعض أفرادهِ^(١).

ومن أمثلته: قول الله تعالى:

﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْكَامُ أَجْلُهُمْ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلُهُنَّ ﴾^(٢)

مع قوله جل شأنه: ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾^(٣).

والناظر في الآية الثانية يفهم بحسب الظاهر أن عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً مطلقاً، سواء كانت حاملاً أو غير حامل. بينما تنص الآية الأولى على أن عدة الحامل بوضع الحمل، ومن ثم قال العلماء إنها مخصصة للآية الثانية، وعليه فالمتوفى عنها زوجها تعتد أربعة أشهر وعشراً، ما لم تكن حاملاً وإلا فعدتها بوضع الحمل^(٤).

والحق أن المتأمل في تعريف كل من النسخ والتخصيص يجد تشابهاً كبيراً بينها وذلك لأن النسخ فيه ما يشبه تخصيص الحكم ببعض الأزمان والتخصيص فيه ما يشبه رفع الحكم عن بعض الأفراد، ومن أجل هذا التشابه الكبير بين النسخ والتخصيص فرق بينهما كل من مسك قلماً وكتب في النسخ، وذلك لأن هناك من العلماء من ذهب إلى القول بإنكار النسخ في الشريعة، زاعماً أن كل مانسبه نسخاً فهو تخصيص،

(١) غاية الوصول ٧٥. (٢) سورة الطلاق الآية: ٤.

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٣٤.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٢٠٨/١، وتفسير ابن كثير ١٧٤/٨، والإحكام للآمدي

١٤٦/٢، والتعارض والترجيح للمؤلف ١٩٢.

ومنهم من توسع فى النسخ بأن أدخل صوراً من التخصيص فى باب النسخ فزاد بسبب ذلك فى عداد المنسوخات من غير موجب .

وإليك أهم الفروق بين النسخ والتخصيص :

١ - النسخ لا يكون إلا بالكتاب والسنة بخلاف التخصيص ، فإنه يكون بهما وبغيرهما كدليل الحس والعقل . وعن أمثلة النسخ بالكتاب والسنة سأذكرها إن شاء الله بشيء من التفصيل عند الكلام عن أنواع النسخ فى القرآن ، والنسخ فى دورانه بين القرآن والسنة .

أما أمثلة التخصيص بالكتاب والسنة والحس والعقل فهى :

أولاً : تخصيص الكتاب بالكتاب : وقد سبق قريباً مثال له وهو قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ مع قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَبْذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾

ثانياً : تخصيص الكتاب بالسنة ومثاله : قال تعالى :

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِمَّنْ أَمَرَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لا قطع إلا فى ربع دينار فصاعداً » (٢) . فالظاهر أن بين الآية والحديث تعارضاً ، وذلك لأن الآية توجب بعمومها قطع يد السارق ، فى حين ينص الحديث على ألا قطع إلا فى ربع دينار فصاعداً ، وعليه فيجب تخصيص عموم الآية بهذا الحديث ، ومن ثم فلا قطع لمن سرق أقل من ربع دينار .

(١) سورة المائدة الآية : ٣٨ .

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الحدود ٤٥ / ٢ .

ثالثاً: تخصيص الكتاب بالحسن ومثاله: قال تعالى:

﴿ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَلَتَصْبرُوا لَأَمْرِهِ إِلَّا مَسَـحُكُهُمْ ﴾ (١)

فالعموم المذكور في الآية الكريمة قد خصصه ما شهد به الحسن من سلامة الأرض والسماء وعدم تدمير الريح لهما.

رابعاً: تخصيص الكتاب بدليل العقل. مثاله: قال تعالى:

﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (٢) وقوله: ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٣)

فكل من هذين القولين الكريمين تناول بعموم لفظه لغة كل شيء، مع أن ذاته وصفاته أشياء حقيقية، وليس خالقاً لها ولا هي مقدورة له لاستحالة خلق القديم الواجب لذاته واستحالة كونه مقدوراً بضرورة العقل، فقد خرجت ذاته وصفاته بدلالة ضرورة العقل عن عموم اللفظ، وذلك مما لا خلاف فيه بين العقلاء حيث إن العقل يقضى باستحالة تعلق القدرة الإلهية، بالواجب والمستحيل (٤) العقليين.

٢ - النسخ يجوز وروده على الأمر بأمور واحد كنسخ بعض الأحكام الخاصة به صلى الله عليه وسلم، بخلاف التخصيص فلا يرد على الأمر بأمور واحد ولا على النهى لمنهى واحد.

٣ - النسخ يدل على أن المنسوخ كان مراداً بالحكم ابتداءً، بخلاف التخصيص فإنه يدل على أن المخرج غير مراد بالحكم ابتداءً، وإن دل عليه اللفظ وضعاً.

٤ - العام بعد تخصيصه مجاز لأن مدلوله حينئذ بعض أفراد، مع أن لفظه موضوع للكل، والقرينة هي المخصص وكل ما كان كذلك فهو مجاز.

(١) سورة الأحقاف الآية: ٢٥. (٢) سورة الزمر الآية: ٦٢. (٣) سورة البقرة الآية: ٢٨٤. (٤) الإحكام للآمدي ٢/٢٩٣.

أما النص المنسوخ فإزال كما كان مستعملاً فيما وضع له ، غاية أن النسخ دل على أن إرادة الله تعلقت أولاً باستمرار هذا الحكم إلى وقت معين ، وإن كان النص المنسوخ متناولاً جميع الأزمان .

٥ - النسخ يجعل المنسوخ غير صالح للاحتجاج به . أما التخصيص فلا يخرج العام عن كونه حجة في الباقي بعد التخصيص .

٦ - النسخ لا يكون إلا بدليل متراخ ، ومتأخر عن المنسوخ . بخلاف التخصيص فإنه يكون بالسابق واللاحق والمقارن .

وذهب بعض الأصوليين إلى القول بأن التخصيص لا يكون إلا بمقارن ، فلو تأخر عن وقت العمل بالعام كان هذا المخصص ناسخاً للعام بالنسبة لما تعارضاً فيه ، كما إذا قال الشارع : اقتلوا المشركين . وبعد وقت العمل به قال : لا تقتلوا أهل الذمة . ووجهة نظرهم : أن المقصود بالمخصص بيان المراد بالعام . فلو تأخر عن وقت العمل به لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وذلك لا يجوز ، فلم يبق إلا اعتباره ناسخاً .

٧ - النسخ لا يقع في الأخبار بخلاف التخصيص ، فإنه يكون في الأخبار وغيرها (١) .

الفرق بين النسخ والبداء :

يلاحظ أن البداء في اللغة يطلق على معنيين هما :

١ - الظهور بعد الخفاء .. ومنه قوله تعالى :

﴿ وَبِالْهَمَزِ مِنَ اللَّهِ مَا يَكُونُ أَيْحْتِسَابُونَ ﴾ (٢)

(١) انظر: البرهان لإمام الحرمين ١٣١٤/٢ ، والإحكام للآمدي ١٠٤/٣ ، والنسخ بين الإثبات والنفي لأستاذي الدكتور فرغلي ١٢٤ ، ومناهل العرفان ٨٠/٢ ، وأصول الفقه للشيخ زهير ٤٧/٣ .

(٢) سورة الزمر الآية : ٤٧ .

وقوله جل شأنه : ﴿ وَبَدَأَ السَّيَّاتُ مَا كَسَبُوا ﴾ (١).

٢ - نشأة رأى حديد لم يكن .. ومنه قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ بَدَأَهُ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لِيُبْجِثَ بِهِ وَحَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (٢).

جاء فى القاموس (٣) : وبدا له فى الأمر بدواً وبداء وبداءة أى نشأ له فيه رأى .

هذان معنيان للبدء فى اللغة ، ومما لا شك فيه أنها مستحيلان على الله تعالى ، ذلك لأنه يستلزم سبق الجهل وحدث العلم ، وكلاهما محال عليه تعالى ، كما يشهد بذلك العقل والنقل . فالعقل يقرر دون تردد أن خالق هذا الكون لا بد أن يكون متصفاً بالعلم الواسع المحيط بكل شىء ، وأنه قديم لا يمكن أن يكون حادثاً ولا محلاً للحوادث ، وإلا لكان ناقصاً يعجز عن إبداع هذا الكون ، ومادام الجهل والحدث - المستلزمان للبدء - مستحيلين عليه تعالى فالعقل يقرر استحالة البدء على الله تعالى .

وكذلك النقل . فإنه يلتقى مع العقل فى الحكم باستحالة الجهل ، والحدث على الله تعالى ، فالنصوص الثابتة تصفه بالعلم الواسع ، والقدم الذى لا يسبقه شىء قال تعالى :

﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعْلِمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ (٤) الآية

وقال سبحانه : ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغْضَى الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَكُ ﴾ (٥)

وغير ذلك من الآيات التى تصفه سبحانه بالعلم المحيط .

(١) سورة الزمر الآية : ٤٨ .

(٢) سورة يوسف الآية : ٣٥ .

(٣) القاموس المحيط ٧/١ .

(٤) سورة الأنعام الآية : ٥٩ .

(٥) سورة الرعد الآية : ٨ .

فولانا جل شأنه منزّه عن أن يوصف بالبذاء لأن البذاء يناقض إحاطة علم الله سبحانه، بكل شيء، ولكنه غير منزّه عن النسخ، لأن النسخ لا يعدو أن يكون بياناً لمدة الحكم الأول على نحو ما سبق في علم الله تعالى، وإن كان رفعاً لهذا الحكم بالنسبة لنا، وعليه فلا علاقة بين النسخ والبذاء، لأن النسخ ليس فيه تغيير لعلم الله تعالى، بخلاف البذاء فإنه يفترض هذا التغيير. فالنسخ يقوم على تغيير في المعلوم مع ثبات العلم نفسه على ما كان منذ الأزل، والبذاء يقوم على تغيير في العلم نفسه.

ومن هنا لما خفى الفرق بين النسخ والبذاء على بعض فرق اليهود والرافضة أنكرت اليهود النسخ وأسرفوا في الإنكار لاستلزامه في زعمهم البذاء وهو محال. والحق أن هذا الفهم من قبل اليهود سقيم لما ذكرت من أنه لا تلازم بين النسخ والبذاء ولوضوح الفرق بينهما.

أما الرافضة فأثبتوا النسخ، ثم أسرفوا في إثبات البذاء اللازم له في زعمهم، ونسبوه إلى الله تعالى في صراحة ووقاحة - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - وقد تشبثوا بآثار نسبوها إلى أئمة طاهرين تعضد - في زعمهم - مذهبها إليه منها: أن الإمام عليّ كرم الله وجهه قال: لولا البذاء لحدثكم بما هو كائن إلى يوم القيامة.

ومنها: أن جعفر الصادق رضي الله عنه قال: ما بدا لله تعالى في شيء كما بدا له في إسماعيل عليه السلام - أي في أمره بذبحه - . ومنها: أن موسى بن جعفر رضي الله عنه قال: البذاء ديننا ودين آبائنا في الجاهلية (١).

(١) انظر: المعتمد ٣٦٨/١، وأصول السرخسي ٢/٢٥، والمتنول ٢٨٨، ٢٨٩، والمستصفي للفرزالي ١/١١٠، والإحكام للآمدي ٢/١٦٤، وحاشية البناني ٢/٨٨، ومناهل العرفان ٢/٧٩.

والحق أن هذه الآثار التي نسبوها إلى هؤلاء الأئمة ما هي إلا مفتريات وأكاذيب أول من حاك شباكها، ونطق بها الكذاب الثقي الذي كان ينتحل لنفسه العصمة، وعلم الغيب. فإذا ماخاف من مؤاخنة الناس له، وانتقامهم منه على هذا الكفر نسب تلك الأكاذيب إلى آل البيت وهم منها براء. فاللعين كان يحتج بكفر على كفر، ويعالج داء بداء، وصدق الله العظيم إذ يقول:

﴿ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ (١).

على العموم العقل والنقل يرفضان رأى الكذاب (٢) الثقي وأتباعه من الرافضة.

فإن قيل: — وذلك على سبيل الافتراض — لا يخلو إما أن يكون الباري سبحانه وتعالى قد علم استمرار أمره بالفعل المعين أبداً، أو إلى وقت معين، وعلم أنه لا يكون مأموراً بعد ذلك الوقت.

فإن كان الأول: استحال نسخه لما فيه من انقلاب العلم جهلاً. وإن كان الثاني: فالحكم يكون منتياً بنفسه في ذلك الوقت. فلا يتصور بقاءه بعده وإلا لانقلب علم الله تعالى جهلاً.

وإذا كان منتياً بنفسه فالنسخ لا يكون مؤثراً فيه لافى حالة علم الله تعالى، أنه يكون الفعل مأموراً فيها، ولا فى حالة علمه سبحانه أنه لا يكون مأموراً فيها لما فيه من انقلاب العلم جهلاً، وإذا لم يكن النسخ مؤثراً فيه فلا يتصور نسخه.

(١) سورة الزمر الآية: ٢٣.

(٢) الكذاب هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقي. كان من أهل الطائف ولم يفتر إلا على الإمام كرم الله وجهه. أما الإمام جعفر وابنه موسى فافترى عليها أتباعه ذلك أن جعفر لم يولد إلا عام ٨٠ هـ والكذاب توفي سنة ٦٦ هـ فكيف بموسى؟ اهـ —
الأعلام للزركلى ٧/ ٧٠، ٧١ ط الثانية —

فالجواب: أن الأمر مطلق وقد علم ربنا أن الأمر بالفعل ينتهى بالناسخ فى الوقت الذى علم أن النسخ يقع فيه لأنه علم انتهاءه إلى ذلك الوقت مطلقاً. بل علم انتهاءه بالنسخ. فلو لم يكن منتهاً بالنسخ لانقلب علمه جهلاً. وعلى هذا فلا يلزم من انتهاء الأمر فى ذلك الوقت بالنسخ ألا يكون الأمر منسوخاً^(١).

(١) الإحكام للآمدى ١٠٣/٣.

المبحث الثالث

فى النسخ بين مثبتيه ومنكره

إن علماء الإسلام أجمعوا على أن النسخ جائز عقلاً، وواقع شرعاً، وكذلك أهل الشرائع جميعاً مساعداً اليهود والنصارى، ونحن معشر المسلمين إنما قلنا بجوازه ووقوعه لأن المنطق السليم لا يسعه إلا الإقرار بجواز النسخ عقلاً كما أن الواقع التاريخى يؤكد وقوعه شرعاً.

فالقرآن الكريم وهو كتاب الله الخالد، قرر على كل إنسان أن يؤمن به ويمتثل لما فيه ويسير على دربه (١) وهذا هو النسخ بمعناه العام: نسخ شريعة لشريعة سابقة.

كما أن الناظر فى تاريخ شريعتنا الإسلامية يرى أحكاماً نسخت أحكاماً سابقة عليها، وهذا هو النوع الثانى من النسخ: يعنى نسخ حكم لحكم فى شريعة واحدة.

ولقد استمر المسلمون على هذا الحال ما يزيد على ثلاثة قرون. لم يشك مسلم واحد فى أن دين الإسلام هو دين البشرية كلها حتى يرث الله الأرض ومن عليها، كما أنه لم يشك واحد منهم طوال هذه الفترة فى أن بعض الأحكام الجزئية العملية التى شرعها الإسلام، قد نسختها أحكام أخرى فى موضوعها، ومن المعلوم أن كلاً من الحكيم الحكم الناسخ وكذلك الحكم المنسوخ كان هو الحق فى زمانه.

غير أنه فى القرن الرابع الهجرى ظهر العالم المفسر أبو مسلم الأصفهاني (٢) واشتهر عنه أنه ينكر النسخ.

(١) الدرب: العادة والطريقة - لسان العرب ٢/ ١٣٥٠ -.

(٢) هو محمد بن بحر أبو مسلم الأصفهاني. كان معروفاً بالعلم والفضل وله الكثير من *

وقد تناول في تفسيره الذي ألفه دعاوى النسخ في القرآن، فأولها ووفق بينها على وجه لا يمكن معه - على حد قوله - أن يكون هناك تعارض بينها فأول ما رآه الجمهور نسخاً على أنه من باب انتهاء الحكم لانتهاء زمانه ومثل هذا لا يعتبر نسخاً.

والحق أن الباحثين قد اضطربت أقوالهم في تبين حقيقة ما ذهب إليه أبو مسلم نتيجة لاضطرابات النقل عنه، والصحيح في النقل عنه وهو ما يليق به كعالم مسلم أن النسخ واقع بين الشرائع بعضها مع بعض والإسلام ناسخ للشرائع كلها، ولكنه ينكر وقوع النسخ في الشريعة الواحدة واستدل على هذا الإنكار بقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (١).

وسأقوم بعون الله تعالى بذكر وجه استدلاله بهذه الآية عقب ذكر أدلة الجمهور.

وبعد هذا البيان عن المثبتين للنسخ والمنكرين له يظهر لنا أن المذاهب في النسخ خمسة هي:

١ - جائز عقلاً وواقع شرعاً في الشريعة الواحدة وبين الشرائع المختلفة. وهذا هو مذهب جمهور المسلمين ما عدا أبا مسلم الأصفهاني.

٢ - جائز عقلاً وواقع سمعاً بين الشرائع المختلفة وغير واقع في شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. وهذا هو رأى أبي مسلم.

٣ - جائز عقلاً وواقع سمعاً وشريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم غير ناسخة لشريعة سيدنا موسى عليه السلام. وهذا مذهب

= المصنفات الجامعة توفي رحمه الله سنة ٣٢٢هـ - معجم المؤلفين لكحالة ٩٧/٩ - ط: بيروت.

(١) سورة فصلت الآية: ٤٢.

العيسوية^(١) (إحدى فرق اليهود الثلاثة) الذين يعترفون برسالته صلى الله عليه وسلم ولكنهم يقولون هي للعرب خاصة.

٤ — جائر عقلاً وغير واقع سمعاً وهذا مذهب العنانية^(٢) من اليهود.

٥ — محال عقلاً وشرعاً وهذا مذهب الشمعونية^(٣) من اليهود.

ومما هو جدير بالذكر التنبيه على أن المقصود من مثبتى النسخ ومنكريه هم علماء المسلمين، لكن هذا لا يمنعنى من التعرض ولوطريق الإجمال تمييزاً للفائدة لموقف فرق اليهود الثلاث من قضية النسخ^(٤).

أدلة المذاهب

أولاً أدلة جمهور المسلمين:

استدل الجمهور على الجواز العقلى بدليلين هما:

الدليل الأول: أن النسخ لا يترتب على فرض وقوعه محال. حيث إن أحكام الله تعالى إما أن تشرع لمصالح العباد — كما تقول المعتزلة — أو لا تشرع لمصلحتهم.

(١) تنتسب هذه الغرفة إلى أبى عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني كان فى زمن المنصور، وقد زعم أنه نبي وأنه رسول المسيح المنتظر وزعم الله كلمه وأن المسيح أفضل ولد آدم (الملل والنحل للشهرستاني ٢/٢٠، ٢١).

(٢) وتنتسب هذه الطائفة إلى عنان بن داود رأس الجالوت ومن هؤلاء من يزعم أن عيسى عليه السلام ليس نبياً مرسلأ وإنما هو من أولياء الله المخلصين (المرجع السابق ٢/٢٠).

(٣) وتنتسب هذه الطائفة إلى شمعون بن يعقوب، ولعله صاحب فرقة من فرق اليهود التى لم تشتهر.

(٤) قال العطار فى حاشيته على جمع الجوامع (١٢١/٢) نبه البلقينى على أن حكاية خلاف اليهود فى كتب أصول الفقه محالاً يلىق. لأن الكلام فى أصول الفقه فيما هو مقرر فى الإسلام، وفى اختلاف الفرق الإسلامية. أما حكاية خلاف الكفار فالمناسب ذكرها فى أصول الدين اهـ.

فإن قيل بالأول: فلا شك أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان، لأن ما يكون مصلحة لشخص قد لا يكون مصلحة لآخر كسرب الدواء— مثلاً— فهو مصلحة للمريض دون الصحيح، وكذلك ما يكون مصلحة لشخص في زمن قد لا يكون مصلحة له في زمن آخر ألا ترى أن الطبيب الحاذق^(١) يبدل الأدوية والأغذية بملاحظة حالات المريض وغيرها على حسب المصلحة التي يراها، ولا يحمل أحد فعله على العبث والجهل. وما دامت المصالح تختلف هكذا والأحكام يراعى في شرعيتها مصالح العباد، فلا شك أن ذلك مما يجعل النسخ أمراً لا بد منه وليس محالاً.

وإن قيل بالثاني: فظاهر أيضاً أن النسخ لا يترتب عليه محال، لأنه لم يخرج عن كونه فعلاً لله تعالى وهو جل شأنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

ومن هنا يظهر لنا بوضوح أن النسخ في الحالتين لا يترتب على فرض وقوعه محال فكان جائزاً عقلاً لأن هذا هو شأن الجواز العقلي^(٢). وقد نوقش هذا الدليل من قبل القائلين بعدم الجواز العقلي بما يلي:

النسخ يترتب عليه محال وعليه فيكون محالاً، ومن هنا فالمقدمة الصغرى من دليلكم لم تتم.. وبيان ذلك: الحكم الناسخ إما أن يكون قد شرع لمصلحة علمها الله تعالى بعد أن لم يكن علمها أويكون شرعاً للمصلحة فإن كان الأول فقد تحقق البداء وهو على الله تعالى محال. وإن كان الثاني فهو عبث وهو أيضاً على الله تعالى محال.

(١) الحاذق: الماهر— لسان العرب ١/٨١١—.

(٢) المحصول ١/٤٥٢، والتبصرة ٢٥٢، والروضة لابن قدامة ٦٩، والإحكام للآمدي ١٦٦، ١٦٧، ونهاية السؤل ٢/١٦٧، وحاشية الأزميري ٢/١٧٢، وإظهار الحق للشيخ رحمت الله الهندي ٢٩٥.

وقد أجاب الجمهور عن هذه المناقشة: بأن هناك قسماً ثالثاً قد تركتموه، فلنا أن نختاره وهو أن الله تعالى شرع الحكم الثانى لمصلحة علمها أزلاً، ولم تخف عليه ولكن وقتها يجيء عند انتهاء الحكم الأول بما اشتمل عليه من المصلحة، ومعلوم أن هذا لا يترتب عليه بداء ولا عبث كما تزعمون (١).

الدليل الثانى: وهو مسوق فى وجه اليهود المحيلين له عقلاً والقائلين أن شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاصة بالعرب فقط من بنى إسماعيل، وحاصل هذا الدليل ما يلى:

إن نبوة مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبتت بالدليل القاطع وهو المعجزة الدالة على ذلك وعليه فيكون صادقاً فيما يقوله عن ربه وينقله عنه، وقد نقل عنه قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَيْسَ أَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢).

ومعنى هذه الآية: إن ننسخ نأت، ومثل ذلك إنما يقال فيما هو جائز عقلاً، وليس فيما هو محال، ومن ثم فالآية تدل على جواز النسخ وهو المطلوب.

وقد ناقش المانعون للجواز هذا الدليل بما يلى:

الآية لا دلالة فيها على الجواز حيث إنها تفيد صدق التلازم الحاصل بين الشرط والجزاء، وصدق هذا التلازم لا تتوقف على وقوع الشرط والجزاء، ولا على جواز وقوعهما. بل يصدق التلازم ولو كان الشرط محالاً. مثال ذلك: قوله تعالى:

﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِ ﴾ (٣)

(١) التقرير والتحرير ٤٥/٣، وأصول الفقه للشيخ زهير ٤٩/٣، ٥٠.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٠٦. (٣) سورة الزخرف الآية: ٨١.

فالكلام صحيح مع أن الشرط محال وقوعه .

وقد ذكر الشيخ الإسنى رحمه الله جواباً عن هذه المناقشة: يتلخص فى أن الآية الكريمة لو قطع النظر عن سبب نزولها لا دلالة فيها على الجواز كما تقولون . لكن لو نظرنا إلى سبب النزول وهو أن الكفار طعنوا فقالوا: إن محمداً صلى الله عليه وسلم يأمر بالشىء ثم ينهى عنه فأنزل الله رداً عليهم قوله: **ما ننسخ من آية..** الآية لكان فى الآية دليل على الجواز وذلك لأنها ردت عليهم فى شىء عابوه قد وقع فعلاً^(١) .

ثم قال الإسنى: فإن قيل: صحة الآية والاستدلال بها يتوقفان على صحة النسخ فلو أثبتنا صحة النسخ بالآية لكان يلزم الدور .

قلنا: لا نسلم: بل الاستدلال بها متوقف على صحة النبوة .

واستدل الجمهور على الوقوع الشرعى بأدلة كثيرة: منها ما هو مسوق للرد على الشمعونى والعنانية من اليهود، ومنها ما هو مسوق للرد على أبى مسلم وكذلك العيسوية من اليهود .

فمن الأول ما يلى:

أولاً: جاء فى التوراة أن الله تعالى أمر آدم عليه السلام أن يزوج بناته من بنيه، وورد أنه كان يولد له كل بطن من البطون ذكراً وأنثى، فكان يزوج توأمة هذا للآخر ويزوج توأمة الآخر لهذا، وهكذا إقامة لاختلاف البطون مقام اختلاف الآباء والأمهات، ثم حرم الله ذلك عليهم بإجماع المتدينين من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم^(٢) .

(١) نهاية السؤل ١٦٨/٢، وروح المعانى للأوسى ٤٩١/١، وتفسير الخازن ٧٩/١، وتفسير البغوى بهامش تفسير الخازن ٧٩/١ .

(٢) أصول الرخسى ٥٥/٢ والإحكام للآمدى ١٦٧/٢، والتقرير والتخير ٤٥/٣، وشرح الإسنى ١٦٨/٢، واظهار الحق ٢٩٨ .

فإن قيل: يحتمل أن يكون هذا الحكم مخصوصاً بذلك القوم أو مؤقتاً بحياتهم وعليه فتحریم ذلك فی شریعة من بعده لا يكون نسخاً.

فالجواب: أنه قد ثبت بالتواتر أمر آدم عليه السلام ولم ينقل تخصيص ولا توقيت فوجب إجراؤه على الإطلاق، وما ذكر من الاحتمال غير ناشئ عن دليل فلا يعتبر^(١).

ثانياً: أن الله عز وجل أمر سيدنا إبراهيم عليه السلام بذبح ولده إسماعيل عليه السلام، ثم قال له: لا تذبحه، وقد اعترف منكرو النسخ بذلك^(٢).

ثالثاً: أن الجمع بين الأختين كان مباحاً في شريعة يعقوب عليه السلام، ثم حرم في شريعة موسى عليه السلام.

قال ابن عبد الشكور رحمه الله^(٣):

«... واستدل بتحريم جمع الأختين في شريعة موسى عليه السلام وبعدها من الشرائع بعد الإباحة في شريعة يعقوب عليه السلام، أي شريعة إبراهيم التي هو عليها، وإنما نسبت إليه لأنه جمع بين الأختين».

رابعاً: جاء في التوراة: أن الله عز وجل — قال لنوح عليه السلام عند خروجه من الفلك: «إني قد جعلت كل دابة مأكلاً لك ولذريتك وأطلقت ذلك لكم كنبات العشب ما خلا الدم فلا تأكلوه». ثم حرم الله تعالى على موسى عليه السلام وعلى بني إسرائيل كثيراً من الحيوانات^(٤).

(١) شرح المنار لابن الملك ٧١٠.

(٢) شرح الجلال المحلى ٧٨/٢، وروضة الناظر ٧٠، وتيسير التحرير ١٨٨/٣.

(٣) فواتح الرحموت ٥٦/٢. (٤) المحصول ٤٤٢/١.

خامساً: أن الله عز وجل أمر بنى إسرائيل أن يقتلوا مَنْ عبد منهم العجل، ثم أمرهم برفع السيف عنهم. وقد حكى القرآن هذا فقال جل شأنه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُعْبُدُوا إِلَٰهَكُمْ فَلَمَّا ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (١)

قال المفسرون (٢): أمر الله القوم بشديد من الأمر. فقاموا يتناحرون بالشفار (٣) يقتل بعضهم بعضاً، حتى بلغ الله فيهم نقمته (٤) فسقطت الشفار من أيديهم. فأمسك عنهم القتل فجعله لحيتهم توبة وللمقتول شهادة.

سادساً: أن الطلاق كان جائزاً في شريعة موسى عليه السلام، ثم جاءت شريعة عيسى عليه السلام فحرمته إلا في حالة واحدة هي حالة ثبوت الزنى على الزوجة.

سابعاً: أن الختان كان فريضة في دين إبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام، ولكن الحواريين جاءوا بعد رفع عيسى عليه السلام فنهوا عن الختان كما ثبت ذلك في رسائل الحواريين، فإما أن يكون هذا نسخاً وإما أن يكون افتراء وكذباً، لأنه لم يؤثر عن عيسى عليه السلام كلمة واحدة تدل على نسخ الختان (٥). فهذه الأدلة وغيرها تدل بوضوح على وقوع النسخ بين الشرائع المختلفة، وفي هذا رد على الشيعونية والعنانية من اليهود.

(١) سورة البقرة الآية: ٥٤. (٢) تفسير ابن كثير ١/١٣٠، ١٣١.

(٣) الشفار جمع شفرة بالفتح وهي السكين — لسان العرب ٣/٢٢٨٨ —

(٤) النقمة: المكافأة بالعقوبة والجمع نَقَمٌ وَنَقَمٌ — لسان العرب ٥/٤٥٣١ —

(٥) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٣/١٥٩، ومناهل العرفان ٢/٨٨.

وفى الثانى ما يلى :

أولاً : قال تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا

أَوْ مِثْلًا ﴾ (١) الآية .

وقد قال العلماء إن هذه الآية يفهم منها أن كل آية يذهب الله تعالى بها على حسب ما تقتضيه الحكمة والمصلحة من نسخ لفظها فقط ، أو حكمها فقط ، أو نسخها معاً ، فإنه سبحانه يأتى عباده بنوع آخر أنفع لهم فى السهولة أو كثرة الأجر .

والخيرية قد تكون فى المنفعة ، وقد تكون فى الثواب وقد تكون فى كليهما ، أما المثلية فلا تكون إلا فى الثواب فقط ، لأن المماثلة فى النفع لا يمكن تصورهما ، وذلك لأنه على تقدير ارتفاع الحكم الأول فإن المصلحة المنوط بها ذلك الحكم ترتفع ولا تبقى إلا مصلحة الآية المأتى بها فتكون خيراً من الذاهبة لا محالة . وإذا قدر بقاء الحكم الأول وكان النسخ للتلاوة فقط ، فالمصلحة الأولى باقية على حالها لم يجد غيرها حتى يكون خيراً منها أو مثلها (٢) .

ثانياً : قال تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ

قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ لَّ أَكْثَرُ مِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣)

فالتبديل المذكور فى هذه الآية يتألف من رفع الأصل وإثبات البديل ، وهذا هو النسخ سواء كان المرفوع تلاوة أم حكماً .

قال أبو حامد الغزالى رحمه الله (٤) :

فإن قيل : ليس المعنى به رفع المنزل فإن ما أنزل لا يمكن رفعه

(١) سورة البقرة الآية : ١٠٦ .

(٢) تفسير ابن كثير ٢١٤/١ ، وتفسير القرطبي ٤٥١/١ ، وتفسير القاسمى ٢١٨/٢ ، وتفسير الجلالين ١٦/١ ، وتفسير آيات الأحكام ٢٥/١ ، ومناهل العرفان ٨٥/٢ .

(٣) سورة النحل الآية : ١٠١ . (٤) المستصفى ١١/١ .

وتبديله ، لكن المعنى به تبديل مكان الآية بإنزال آية بدل ما لم ينزل ، فيكون ما لم ينزل كالمبدل بما أنزل .

قلنا : هذا تعسف بارد فإن الذى لم ينزل كيف يكون مبدلاً والبطل يستدعى مبدلاً ؟ وكيف يطلق اسم التبديل على ابتداء الإنزال فهذا هوئس وسخف .

ثالثاً : اقال تعالى : ﴿ فِظْلٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (١) .

فهذه الآية الكريمة تفيد تحريم ما أحل من قبل ، وهذا هو النسخ ، وقوله تعالى : أُحِلَّتْ لَهُمْ يفهم منه أن الحكم الأول كان حكماً شرعياً لا براءة أصلية .

رابعاً : أن سلف الأمة أجمعوا على أن النسخ وقع فى الشريعة الإسلامية كما وقع بها (٢) .

ثانياً : أدلة أبى مسلم الأصفهاني رحمه الله :
يلاحظ أنه يستدل لأبى مسلم على الجواز العقلى بدليلي الجمهور السابقين ، ويستدل له على أن النسخ غير واقع فى شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (٣)

وجه الدلالة : النسخ باطل لأن فيه إلغاء للحكم المنسوخ ، فلو وقع فى القرآن لأتاه الباطل وفى ذلك تكذيب لخبر الله تعالى والكذب فى خبره تعالى محال .

(١) سورة النساء الآية : ١٦٠ . (٢) المستصفى ١/ ١١١ .

(٣) سورة فصلت الآية : ٤٢ .

وقد ردّ الجمهور هذا الاستدلال لما يلي :

أولاً : لانسلم أن النسخ باطل ، بل هو إبطال لأن الباطل ضد الحق ، والنسخ حق وصدق ، وإن كان المنسوخ غير معمول به ، ومن ثم فلا دلالة في الآية على المطلوب ، ومعنى الآية كما ذكر العلماء أن ألفاظ القرآن محفوظة من التغيير والتبديل ، ولا يمكن أن يتطرق إلى ساحتها الخطأ .

ثانياً : سلمنا أن النسخ باطل لكننا نقول : إن الضمير في قوله تعالى : **لَا يَأْتِيهِ** راجع إلى كل القرآن وعليه فيكون المعنى إن كل القرآن لا يأتيه الباطل أي النسخ ، ونحن جميعاً متفقون على أن القرآن جميعه لا ينسخ لأنه معجزة نبينا صلى الله عليه وسلم المستمرة على التأييد وعليه فحل النزاع لا دلالة في الآية عليه .

ثالثاً : سلمنا أن النسخ باطل لكن معنى الآية أنه لم يتقدم على القرآن من كتب الله تعالى ما يبطله ولا يأتي بعده من كتب الله تعالى ما يبطله ، وهذا لا ينافي أنه يأتي فيه نفسه ما يبطل بعضاً بعضاً وعليه فلا دلالة في الآية على المدعى (١) .

ثالثاً : شبهة مذهب العيسوية :

سبق أن ذكرت أن مذهب العيسوية يرى جواز النسخ عقلاً ووقوعه شرعاً ، كل ما في الأمر أنه لا يعترف بأن شريعة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسخة لشريعة سيدنا موسى عليه السلام . بل يقولون : هي خاصة للعرب من بني إسماعيل عليه السلام ، وقد استدلوا على الجواز العقلي والوقوع الشرعي للنسخ بما استدل به القائلون بالجواز والوقوع ، وأما أن شريعة موسى عليه السلام غير منسوخة بشريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيستدلون عليه بما يلي :

(١) الإحكام ١١٤/٣ ، ونهاية السؤل ١٧١/٢ ، وتفسير ابن كثير ١٧١/٧ ، وتفسير البضاوي ٣٣٦ ، وتفسير الجلالين ٤٤١ .

لو صح نسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم - للزم من ذلك الكذب على الله تعالى في قوله لموسى : « هذه شريعة مؤبدة مادامت السموات والأرض » والكذب في خبره تعالى محال فامتنع القول بنسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم . هذا هو دليلهم الذى استدلوا به على ما ذهبوا إليه . فهم يرون أنه لا سبيل إلى إنكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن التوراة بشرت به صلى الله عليه وسلم ، وأنه جل شأنه أيده بالمعجزات الكثيرة القاهرة . لكن لا سبيل إلى القول بأن رسالته عامة لأن ذلك يؤدي إلى انتساخ شريعة إسرائيل بشريعته ، والخلاف بينهم وبين الشمعونية والعنانية أن دعواهم مقصورة على منع انتساخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم .

والحق أن ما استدلوا به على تأييد شريعة موسى عليه السلام وعدم نسخها بشريعة أخيه الأكبر محمد صلى الله عليه وسلم مردودة لما يلي :

أولاً : هذا القول مكذوب على موسى عليه السلام فهو لم يقله ، ولم يقل له والذى لقنهم به هو ابن الراوندى (١) ليعارض به شريعة محمد صلى الله عليه وسلم . والذى يقوى عدم صحته أن اليهود الذين وجدوا في عصره صلى الله عليه وسلم لم يعارضوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أن فيه حجة لهم ، ومعلوم أن اليهود أحرص الناس على المعارضة .

قال الشيخ الشيرازي رحمه الله (٢) :

« ... لو كان هذا أصلاً لكان قد احتج به أحبار اليهود على النبي

(١) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسين الراوندى فينسوف مجاهر بالإلحاد . وكان في أول أمره من متكلمي المعتزلة وتوفى سنة ٢٩٨ هـ وقيل غير ذلك .

(وفيات الأعيان ٧٨/١ ، وشذرات الذهب ٢٣٥/٢ ، والنجوم الزاهرة ١٧٥/٣)

(٢) التبصرة في أصول الفقه له ٢٥٤ .

صلى الله عليه وسلم ولما لم يقل هذا أحد من قدمائهم أنه ذكره دل على كذب ابتدعوه» .

ثانياً: أن لفظ سأبىد الذى اعتمدوا عليه فيما نقلوه لا يصلح حجة لهم ، لأنه يستعمل كثيراً عند اليهود معدولاً به عن حقيقته . من ذلك ما جاء فى البقرة التى أمروا بذبحها : « هذه سنة لكم أبداً » وما جاء فى القربان : « قربوا كل يوم خروفين قرباناً دائماً » مع أن هذين الحكيم منسوخان باعتراف اليهود أنفسهم . على رغم التصريح فيها بما يفيد التأبىد .

ثالثاً: أن اعترافهم بأن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول أیده الله بالمعجزات وجاءت البشارة به فى التوراة يقضى عليهم لا محالة أن يصدقوه فى كل ما جاء به ، ومن ذلك أن رسالته عامة وأنها ناسخة للشرائع السابقة جميعاً حتى شريعة موسى عليه السلام الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان أخى موسى حياً ما وسعته إلا اتباعى » (١) . أما أن يؤمنوا برسالته ثم لا يصدقوه فى عموم دعوته فذلك هو التناقض والمكابرة (٢) .

قال ابن عبد الشكور رحمه الله (٣) :

« أجمع أهل الشرائع من المسلمين والنصارى (٤) على جوازه عقلاً ، أى العقل يجوز ولا يحيله خلافاً لليهود إلا العيسوية وهم أصحاب أبى عيسى الأصفهاني ، وهم اعترفوا بنبوته سيد العالم صلوات الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم ، لكن إلى العرب فقط وهم بنو إسماعيل

(١) أخرجه أحمد فى مسنده ٣/٣٨٧ . (٢) مناهل العرفان ٢/١٠٢ .

(٣) فوانح الرحموت ٥٥/٢ .

(٤) جنح النصارى فى هذا العصر إلى القول بأن النسخ محال عقلاً وشرعاً — كما تقول الشيعونية من اليهود — وتشيعوا له تشيعاً ظهر فى حملاتهم المتكررة على الإسلام وفى طعنهم على هذا الدين القويم من طريق النسخ .

لا إلى الأمم كافة، وهذا من غاية حماقتهم، لأن بعد اعتراف النبوة ولو إلى جماعة لزم اعتراف صدقه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم وامتناع الكذب عليه كما هو شأن الرسالة، وقد تواتر عنه عليه وعلى آله وأصحابه الصلاة والسلام دعوى النبوة إلى الخلق كافة فوجب الصدق فيه.»

قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (١)

وقال جل شأنه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (٢)

وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (٣)

وقال صلى الله عليه وسلم: «بعثت إلى الناس كافة» (٤).

رابعاً: شبهة مذهب العنانية:

يلاحظ أن العنانية استدلوا على جواز النسخ عقلاً بما استدل به المجوزون، واستدلوا على قولهم بعدم الوقوع شرعاً بما استدل به العيسوية على عدم نسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم. ومن هنا فاقيل إبطالاً لزعم العيسوية يقال هنا والله أعلم.

خامساً: شبهة مذهب الشمعونية:

سبق أن ذكرت أن الشمعونية وهي إحدى فرق اليهود الثلاث ترى أن النسخ محال عقلاً وشرعاً واستدلوا على الأول: بأن النسخ يترتب على فرض وقوعه محال وكل ما كان كذلك فهو محال.

دليل الصغرى أولاً: النسخ يترتب عليه إما البداء وإما العبث.

وثانياً: النسخ يترتب عليه أن يكون الفعل الواحد حسناً وقبيحاً

وذلك جمع بين الضدين وهو محال.

(١) سورة الأعراف الآية: ١٥٨. (٢) سورة الأنبياء الآية: ١٠٧.

(٣) سورة سبأ الآية: ٢٨. (٤) الجامع الصغير للسيوطي ١/١٢٦.

بيان ذلك : الأمر بالحكم المنسوخ يقتضى حسنه والنهى عنه بنزول الناسخ له يقتضى قبحه ومن هنا فقد اجتمع فى الفعل الواحد المنسوخ الحسن والقبح وهما ضدان والضدان محال اجتماعهما^(١).

وقد أجاب جمهور المسلمين عن الأول : بأنه لا بداء وقد تقدم عند ذكر الفرق بين النسخ والبداء مافيه الكفاية.

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازى رحمه الله^(٢) :

« ... البداء أن يظهر له ما كان خفياً ونحن لا نقول فيما ينسخ إنه ظهر له ما كان خافياً عليه . بل نقول إنه أمر به وهو عالم أنه يرفعه فى وقت النسخ ، وإن لم يطلعنا عليه فلا يكون ذلك بداء .

على أنه لو جاز أن يقال : إن ذلك بداء لجاز أن يقال إنه إذا خلق الخلق على صفة من الطفولية والصغر ، ثم نقلهم إلى غير ذلك من الأحوال أن ذلك بداء ، ولما بطل هذا فيما ذكرناه بطل فيما اختلفنا فيه . »

وقال الشيخ الشوكانى رحمه الله^(٣) :

« ... النسخ لا يستلزم البداء لاعقلاً ولا شرعاً ، وقد جوزت الرافضة البداء عليه عز وجل لجواز النسخ وهذه مقالة توجب الكفر بمجردھا . وكذلك لا عبث فإن لنا أن نقول : إنه عز وجل شرع الحكم للمصلحة ولا يلزم على ذلك عبث . لأن هذا إنما يقول به من يقول بالتحسين والتقييح^(٤) العقلين ، ونحن لم نقل بهما . كما أجاب الجمهور عن الثانى

(١) التبصرة ٢٥٣ ، وإرشاد الفحول ١٨٥ ، وأصول الشيخ زهير ٥٢/٣ .

(٢) التبصرة فى أصول الفقه ٢٥٣ . (٣) إرشاد الفحول ١٨٥ .

(٤) حسن الشيء وقبحه يراد بهما ما يلائم الطبع أو ينافره كإنقاذ الغرقى وإتهام الأبرياء .

وكونها صفة كمال أو نقص نحو العلم حسن والجهل قبيح ، أو كونه موجباً للمدح أو الذم الشرعيين ، والأولان عقليان إجماعاً والثالث شرعى عندنا لا يعلم ولا يثبت إلا بالشرع ، فالقبيح ما نهى الله تعالى عنه والحسن ما لم ينه عنه .

بأن الحسن والقبح لم يجتمعا في الفعل المنسوخ في وقت واحد حتى يلزم التضاد. فالحسن كان في وقت العمل بالفعل المنسوخ، والقبح كان في وقت آخر.

فالنهي تعلق بما لم يتعلق به الأمر، ومتى أمر الشارع بشيء ثم نسخه علمنا بأن الأمر كان إلى ذلك الوقت. ومن ثم فلا يكون النهي مما تعلق به الأمر.

أضف إلى ذلك أن هذا الذي ذكرتموه لو كان دليلاً على إبطال النسخ لوجب أن يجعل دليلاً على إبطال التخصيص فيقال: إنه إذا أمر بقتال المشركين لا يجوز أن ينهى عن قتال أهل الذمة لأن الأمر بالقتل يدل على حسنه والنهي عنه يدل على قبحه، ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد حسناً قبيحاً، ولما لم يصلح أن يقال هذا في إبطال التخصيص لم يصلح أن يقال مثله في إبطال النسخ.

قال الإمام الرازي رحمه الله (١):

«لم لا يجوز أن يكون ذلك الفعل مصلحة في وقت ومفسدة في وقت آخر؟ فيأمر به في الوقت الذي علم أنه مصلحة فيه وينهى عنه في الوقت الذي علم أنه مفسدة فيه. كما لا يمتنع أن يعلم فيما لا يزال: أن إمرأى زيد وفقره مصلحة له في وقت، وصحته وغناه مصلحة له في وقت آخر فيمرضه ويفقره حين يعلم أن ذلك مصلحة، ويغنيه ويصحه

= وعند المعتزلة هو عقلي لا يفتر إلى ورود الشرائع. بل العقل يستقل بثبوته قبل الرسل وإنما الشرائع مؤكدة لحكم العقل فيما علمه ضرورة كالعلم بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار أو نظراً كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع أو مظهرة لما لا يعلمه العقل ضرورة ولا نظراً كصوم آخر يوم من رمضان وتحريم أول يوم من شوال.

(شرح تنقيح الفصول للقرافي ٨٨).

(١) المحصول ٤٥٢/١.

حين يعلم أن ذلك مصلحة. كما لا يمتنع أن يعلم الإنسان أن الرفق مصلحة ابنه وعبده - اليوم - والعنف مصلحة في غد: فيأمر عبده بالرفق به في اليوم وبالعنف به في الغد».

كما استدلل الشمعونية على الثاني - المحال الشرعى - بأن الشرع لا يأتى بما يحيله العقل. وقد أبطل الجمهور هذا بأنه قد ثبت بالأدلة القاطعة أن النسخ جائز عقلاً وأنه ليس محالاً.

هذا وبعد ذكر المذاهب فى النسخ يتضح لنا جلياً مايلى:

أولاً: مذهب الجمهور الذى يرى أن النسخ جائز عقلاً وواقع شرعاً هو الراجع لقوة الأدلة وسلامتها مما يعارضها.

ثانياً: الخلاف بين أبى مسلم الأصفهاني والجمهور خلاف لفظى فقط، لأنه يرى ما يراه الجمهور من أن النسخ جائز عقلاً، وأن شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع، ولكن ما يسميه العلماء نسخاً فى الشريعة الواحدة يسميه هو تخصيصاً.

ثالثاً: أفكار النسخ عند فرق اليهود الثلاث ليست غاية، وإنما هى وسيلة لأن الغاية هى إنكار رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. فإن أعجزهم إدراك هذه الغاية فلا أقل من إنكار أنهم مطالبون بتصديقه واتباعه فيما جاء به صلى الله عليه وسلم. وأما النصارى فقد أنكروا جواز النسخ عقلاً ووقوعه شرعاً ليصلوا من هذا الإنكار إلى غاية حرصوا على تحقيقها. هى بقاء دينهم إلى جانب الإسلام بحجة أن شريعة ما لا تنسخ بشريعة وأن حكماً فى شريعة لا ينسخ بحكم فى شريعة أخرى بعدها.

هذا: وما قاله الجمهور رداً ودحضاً لمزاعمهم فيه الكفاية والله أعلم.

الفصل الثانى

فى أنواع النسخ

وفيه مباحث .

- المبحث الأول : فى نسخ القرآن بالقرآن .
- المبحث الثانى : فى نسخ القرآن بالسنة .
- المبحث الثالث : فى نسخ السنة بالقرآن .
- المبحث الرابع : فى نسخ السنة بالسنة .

بعد الانتهاء من بيان مذاهب العلماء فى قضية النسخ يقتضى المقام ويستدعى ذكر أنواع النسخ فى الشريعة الإسلامية تمييزاً للفائدة فأقول وبالله التوفيق :

النسخ فى الشريعة الإسلامية قد يأتى به القرآن الكريم وقد تأتى به السنة المطهرة، وكذلك المنسوخ قد يرد فى القرآن الكريم وقد يرد فى السنة وعليه فالأقسام أربعة سأتناولها بمشيئة الله تعالى فى المباحث التالية :

المبحث الأول

فى نسخ القرآن بالقرآن

١ - نسخ القرآن بالقرآن : أى نسخ بعض القرآن ببعضه لأن القرآن جميعه لا يجوز نسخه، لأنه من حيث لفظه معجزة مستمرة على التأبید، ومن حيث اشتماله على أحكام الشريعة ذاتاً أو استدلالاً كحجية السنة والإجماع، والقياس يكون رفعه رفعاً لتلك الشريعة ورفع الشريعة كلها يتنافى مع كونها آخر الشرائع والناس لا يتركون بغير شريعة .

وهذا القسم يتنوع إلى ما يلى :

(أ) نسخ التلاوة والحكم معاً :

وقد أجمع الجمهور من المسلمين عليه ما عدا الإمام أبا مسلم الأصفهاني رضى الله عنه .

قال أبو إسحاق الشيرازى رحمه الله (١) :

«... ويجوز - النسخ - فى الرسم والحكم كتحريم الرضاع كان بعشر رضعات وكان مما يتلى فنسخ الرسم والحكم معاً» .

(١) اللع ٣٢ .

وقال الأمدى رحمه الله (١):

«اتفق العلماء على جواز نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس ونسخه معاً... ثم قال: أما نسخ التلاوة والحكم فيدل عليه ما روت عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان فيا أنزل عشر رضعات محرقات فنسخت بخمس وليس في المصحف عشر رضعات محرقات ولا حكمها فيها منسوخان». وفي رواية— وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيا يقرأ من القرآن (٢)—، وهذا الحديث صحيح وإذا كان موقوفاً على السيدة عائشة رضي الله عنها فإن له حكم المرفوع لأن مثله لا يقال بالرأى. بل لا بد فيه من توقيف.

وقد تكلم العلماء في قولها— وهن فيا يقرأ من القرآن— فإن ظاهره بقاء التلاوة وليس كذلك. فمنهم من أجاب بأن المراد قارب الوفاة، والأظهر أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوفي وبعض الناس يقرؤها.

وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: نزلت ثم رفعت. وقال مكى (٣): هذا المثال فيه المنسوخ غير متلو والناسخ أيضاً غير متلو ولا أعلم له نظيراً.

قال الشيخ محمد عيد المحلاوى رحمه الله (٤):

«ما يكون منسوخ التلاوة والحكم معاً وهو مانسخ في حياته صلى الله عليه وسلم من القرآن بالإنشاء، أى الرفع عن القلوب، كما روى

(١) الإحكام ١٢٩/٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الرضاع ٦١٦/٢.

(٣) الاتقان ٧١/٣.

ومكى بن حوش بن محمد القيسى المقرئ صاحب كتاب الرعاية في تجويد القرآن.

توفي بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ— وفيات الأعيان لابن حلكان ١٢٠/٢—

(٤) تسهيل الوصول له ١٣٦.

أن سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة فجاز ذلك في حياته صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَىٰ ۖ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (١)

ولم يجر ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٢)

وقد يرفع الحكم والتلاوة بدليل شرعى فيكون نسخاً، وبدون دليل شرعى فلا يسمى نسخاً.

هذا وللإمام الحنفى شمس الأئمة السرخسى كلام طيب لا بأس بإيراده هنا تمييزاً للفائدة.

يقول رحمه الله (٣):

«... وله طريقان: إما صرف الله تعالى عنها القلوب، وإما موت من يحفظها من العلماء لا إلى خلف. ثم هذا النوع من النسخ فى القرآن كان جائزاً فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى: (سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَىٰ ۖ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) فالاستثناء دليل على جواز ذلك،

وقال: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيَهَا﴾ (٤)

وقال: ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَ بِالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ (٥)

فأما بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لا يجوز هذا النوع من النسخ فى القرآن عند المسلمين، وقال بعض الملحدين ممن يتستر بإظهار الإسلام، وهو قاصد إلى إفساده: هذا جائز بعد وفاته أيضاً، واستدل فى ذلك بما روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كان يقرأ «لا ترغبوا

(١) سورة الأعلى آيتا: ٦، ٧.

(٢) سورة الحجر الآية: ٩.

(٣) أصول السرخسى ٧٨/٢.

(٤) سورة البقرة الآية: ١٠٦.

(٥) سورة الإسراء الآية: ٨٦.

عن آبائكم فإنه كفر بكم». وأنس رضى الله عنه كان يقول: قرأنا فى القرآن «بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا» وقال عمر رضى الله عنه - قرأنا آية الرجم فى كتاب الله ووعيناها (١).

وقال أبى بن كعب رضى الله عنه: إن سورة الأحزاب كانت مثل سورة البقرة أو أطول منها. والشافعى رضى الله عنه لا يظن به موافقة هؤلاء فى هذا القول، ولكنه استدل بما هو قريب من هذا فى عدد الرضعات.

ثم قال رحمه الله: «والدليل على بطلان هذا القول قوله تعالى:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَحْفِظُوهُ ﴾ (٢)

ومعلوم أنه ليس المراد الحفظ لديه، فإن الله تعالى يتعالى من أن يوصف بالنسيان والغفلة، فعرفنا أن المراد الحفظ لدينا. فالغفلة والنسيان متوهم مناوبه ينعدم الحفظ إلا أن يحفظه الله عز وجل، ولأنه لا يخلو شيء من أوقات بقاء الخلق فى الدنيا عن أن يكون فيما بينهم ما هو ثابت بطريق الوحي فيما ابتلوا به من أداء الأمانة التى حملوها، إذ العقل لا يوجب ذلك، وليس به كفاية بوجه من الوجوه، وقد ثبت أنه لا ناسخ لهذه الشريعة بوحى ينزل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو جوزنا هذا فى بعض ما أوحى إليه لوجب القول بتجوز ذلك فى جميعه فيؤدى إلى القول بأن لا يبقى شيء مما ثبت بالوحي بين الناس فى حال بقاء التكليف، وأى قول أقبح من هذا؟ ومن فتح هذا الباب لم يأمن أن يكون بعض ما فى أيدينا اليوم أو كله مخالف لشريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن نسخ الله ذلك بعده وألف بين قلوب الناس على أن

(١) سيأتى - إن شاء الله - قريباً أن ماروى عن أنس وعمر رضى الله عنهما مما نسخ تلاوته دون حكمه.

(٢) سورة الحجر الآية: ٩.

أهمهم ما هو خلاف شريعته، فلصيانة الدين إلى آخر الدهر أخبر الله تعالى أنه هو الحافظ لما أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم، وبه يتبين أنه لا يجوز نسخ شيء منه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بطريق الاندرا^(١)س، وذهاب حفظه من قلوب العباد، وما ينقل من أخبار الآحاد شاذ لا يكاد يصح شيء منها ويحمل قول من قال في آية الرجم^(٢) إنه في كتاب الله، أى في حكم الله تعالى كما قال تعالى:

﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٣)

أى حكم الله عليكم، وحديث عائشة لا يكاد يصح لأنه قال في ذلك الحديث، وكانت الصحيفة تحت السرير فاشتغلنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل داجن^(٤) البيت فأكله ومعلوم أن بهذا لا ينعدم حفظه من القلوب، ولا يتعذر عليهم إثباته في صحيفة أخرى فعرفنا أنه لأصل لهذا الحديث.

هذا ما قاله شمس الأئمة رحمه الله، ويمكن أن يلخص في النقاط التالية:

الأولى: يجوز نسخ التلاوة والحكم معاً في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثانية: لا يجوز النسخ مطلقاً بعد وفاته صلى الله عليه وسلم. وقد وافق الإمام الجمهور في هاتين النقطتين.

(١) درس الأثر يدرس دروساً ودرسته الريح تدرسه درساً أى محته... لسان العرب ١٣٥٩/٢ -

(٢) نص الآية هو: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبنه نكالاً من الله - تفسير آيات الأحكام تنقيح وتصحيح الشيخ السائس ١٠٥/٣ -.

(٣) سورة النساء ٢٤

(٤) الداجن يطلق على الشاة التى تعلفها الناس فى المنازل وقد يطلق على غير الشاة من كل ما يألف البيوت من الطير وغيرها - لسان العرب ١١٣١/٢ -.

الثالثة: يرى الإمام تمشياً مع مذهبه عدم ثبوت حديث عائشة رضى الله عنها وما على شاكلته، فيقدمون والمالكية مطلق القرآن عليه.

قال ابن العربي المالكي رحمه الله (١):
«ورأى مالك وأبو حنيفة الأخذ بمطلق القرآن وهو الصحيح لأنه عمل بعموم القرآن، وتعلق به وقد قوى ذلك بأنه من باب التحريم فى الأفضاع والحوطة على الفروج فقد وجب القول به لمن يرى العموم ومن لا يراه».

ثم قال رحمه الله: فإذا مصّ لبنها وحصل فى جوفه فهى مرضعة وهى أمه وهى داخلة بالآية بلا مرية (٢).

وجاء فى متن القدورى (٣): قليل الرضاع وكثيره سواء إذا حصل فى مدة الرضاع تعلق به التحريم.

هذا ما قاله السادة المالكية والحنفية، والحق أنه قد اضطربت أقوالهم فى ضبط الرضعة وحقيقتها اضطراباً كثيراً، ولم يرجع إلى دليل ويجاب عما ذكره من أن الآية وردت مطلقة بأن المذكور فى الآية مجمل بيّنه الشارع بالعدد وضبطه به.

وعليه فالقول بأن حديث عائشة ليس بقرآن، لأنه لا يثبت بخبر الآحاد ولا هو حديث، لأنها لم تروه حديثاً مردود بأنها وإن لم تثبت قرآنيته ويجرى عليه حكم ألفاظ القرآن فقد روته عن النبى صلى الله عليه وسلم، فله حكم الحديث فى العمل به وقد عمل بمثل ذلك العلماء فعمل به الإمامان الشافعى وأحمد رضى الله عنهما (٤) فى هذا الموضع،

(١) أحكام القرآن له ٣٧٤/١.

(٢) المرية بالكسر والضم: الشك والجدل - لسان العرب ٤١٨٩/٥ -

(٣) الشهاب ١٠٠/٢.

(٤) الأم ٣٠/٥ ومغنى المحتاج ٤١٧/٣، والمغنى لابن قدامة ٥٣٦/٧.

وعمل به الهادوية والحنفية فى قراءة ابن مسعود رضى الله عنه فى صيام الكفارة ثلاثة أيام متتابعات وعمل الإمام مالك رضى الله عنه فى فرض الأخ من الأم^(١) بقراءة أبى رضى الله عنه - وله أخ وأخت من أم - والناس كلهم احتجوا بهذه القراءة^(٢) ، والله أعلم .

(ب) نسخ التلاوة فقط دون الحكم :

ما نسخ تلاوته فقط دون حكمه يعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول .

قال الإمام فخر الدين الرازى رحمه الله^(٣) :

«يجوز نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس . لأن التلاوة والحكم عبادتان منفصلتان ، وكل ما كان كذلك فإنه غير مستبعد فى العقل أن يصيرا معاً مفسدتين أو أن يصير أحدهما مفسدة دون الآخر» . ومن الأمثلة التى ذكرها العلماء لهذا النوع ما يلى :

١ - روى عن أبى بن كعب رضى الله عنه أنه قال^(٤) : « كانت سورة الأحزاب توازى سورة النور فكان فيها » الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما « وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بأن هذه الآية منسوخة التلاوة دون الحكم . لكن ما هى الفائدة فى ذكر الشيخ والشيخة ؟ وهلا قال : المحسن والمحسنة ؟

والحق أن هذا من البديع فى المبالغة وهو أن يعبر عن الجنس فى باب الذم بالأنقص فالأنقص وفى باب المدح بالأكثر والأعلى فيقال : « لعن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يده » والمراد : يسرق ربع دينار فصاعداً إلى أعلى ما يسرق وقد يبالغ فيذكر ما لا تقطع به كما جاء فى الحديث : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده »^(٥) ومعلوم أن اليد لا تقطع فى البيضة .

(١) الشرح الصغير ٣/ ٥٨٤ . (٢) سبل السلام ٣/ ١١٥٧ .

(٣) المحصول ١/ ٤٨٢ . (٤) أخرجه الدارمى فى سننه ٢/ ١٧٩ .

(٥) أخرجه البخارى فى صحيحه ٤/ ١٧٢ .

قال بدر الدين الزركشى رحمه الله (١): وتأويل من أوله بيضة الحرب تأباه الفصاحة.

٢ - جاء فى صحيح البخارى عن أنس رضى الله عنه فى قصة أصحاب بئر معونة الذين قتلوا وقتل يدعو على قاتليهم . قال أنس : ونزل فيهم قرآن قرأناه حتى رفع « أن بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا » (٢).

قال الشوكانى رحمه الله (٣):

« .. مانسخ رسمه لاحكمه ولا يعلم الناسخ له ، وذلك كما ثبت فى الصحيح (٤) « لو كان لابن آدم واديان من ذهب لتمنى لهما ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب » فإن هذا كان قرآناً ثم نسخ رسمه ... ثم قال : « وكما ثبت فى الصحيح أيضاً أنه نزل فى القرآن حكاية عن أهل بئر معونة أنهم قالوا : بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا » .

هذا وقد أنكر بعض المعتزلة (٥) هذا النوع من النسخ واستندوا إلى شبهتين هما :

الأولى : الآية دليل على الحكم . فلو نسخت دونه لأشعر نسخها بارتفاع الحكم وفى ذلك ما فيه من التلبيس على المكلف . والحق أن هذه الشبهة إنما تقوم لها قائمة فى حالة ما إذا لم ينصب الشارع دليلاً على نسخ التلاوة ، وعلى إبقاء الحكم . أما وقد نصب الدليل على نسخ

(٢) صحيح البخارى ٣/٢٨، ٢٩.

(١) البرهان له ٣٦/٢.

(٣) إرشاد الفحول ١٩٠.

(٤) أخرجه الشيخان والترمذى وأبو عوانة وغيرهم بألفاظ متقاربة - المقاصد الحسنة ٣٤٧، ٣٤٨.

(٥) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٣/١٨٩ ، ومناهل العرفان ٢/١١٤.

التلاوة وحدها وعلى إبقاء الحكم وتقرير استمراره كما فى رجم الزناة المحصنين فلا تلبس من الشارع على عبده حينئذ .

الثانية: إن نسخ التلاوة فقط دون الحكم عبث لا يليق بالشارع الحكيم لأنه من التصرفات التى لا تعقل لها فائدة .
وتدفع هذه الشبهة بجوابين هما :

الأول: أن نسخ الآية مع بقاء الحكم ليس مجرداً من الفائدة حتى يكون عبثاً كما تقولون . بل فيه فائدة عظيمة هى حصر القرآن فى دائرة محدودة تيسر على الأمة حفظه واستظهاره وتسهل على سواد الأمة التحقق فيه وعرفانه ، وذلك سور محكم يحمى القرآن من أيدي المتلاعبين فيه بالزيادة أو النقص ، لأن الكلام إذا شاع وملأ البقاع ثم حاول أحد تحريفه سرعان ما يعرف ويقابل بالإنكار ، ومن هنا يبقى الأصل سليماً من التغير والتبديل مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى :

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَحْفَظُونَهُ ﴾ (١) .

الثانى: لو سلمنا عدم العلم بالحكمة والفائدة فى هذا النوع من النسخ فهو لا يصلح حجة على خلق هذا النوع من الفائدة ، لأن عدم العلم بالشئ لا يصلح أن يكون حجة على العلم بعدم ذلك الشئ وإلا فتى كان الجهل طريقاً من طرق العلم ؟

وهل يشك عاقل فى أن كل ما يصدر عن الله تعالى يصدر عن حكمة سامية وإن كنا لا نعلمها ؟ قال تعالى :

﴿ وَمَا أَوْثَقْتُمُ الْعِلْمَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ (٢) .

أما ترى رب البيت وهو يأمر أولاده الصغار بما لا يدركون له فائدة لنقص عقولهم على حين أنه فى الواقع مفيد ، وهم يأترون بأمره ، وإن

(١) سورة الحجر الآية : ٩ . (٢) سورة الإسراء الآية : ٨٥ .

كانوا لا يدركون فائدته ، كذلك شأن الله مع خلقه فيما خفى عليهم من أسرار تشريعه ، وفيما لم يدركوا من فائدة نسخ التلاوة دون الحكم :

﴿ وَالْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (١).

قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله (٢) :
مانسخ تلاوته دون حكمه وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً وهو: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلا بقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؟

وأجاب صاحب الفنون (٣) : بأن ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصال (٤) لطلب طريق مقطوع به فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام ، والمنام أدنى طريق الوحي . اهـ .

(جـ) نسخ الحكم فقط دون التلاوة :

والحق أن هذا النوع من النسخ هو الذي ألفت فيه الكتب الكثيرة واختلف فيه العلماء ما بين مجيز له ومانع ، ومكثر له ومقل . وقد رأى المجيزون لهذا الضرب أن هناك حكماً وراء هذا النوع منها (٥) :
١ - أن القرآن الكريم كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به ، يتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه فتركت التلاوة لهذه الحكمة .
٢ - أن النسخ غالباً يكون للتخفيف فأبقيت التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع المشقة .

(١) سورة الروم الآية : ٢٧ . (٢) الإتيان ٣ / ٨١ .

(٣) هو كتاب فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن لابن الجوزي ومنه نسخة غير كاملة في المكتبة التيمورية .

(٤) الاستفصال هو طلب البيان - لسان العرب ٤ / ٣٤٢٤ - .

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٣٩ .

أما المانعون^(١) لهذا الضرب من النسخ فيقولون لا يمكن أن توجد في القرآن الكريم آيات معطلة الأحكام بقيت في المصحف للذكرى والتاريخ، تقرأ التماساً لأجر التلاوة فحسب وينظر إليها كما ينظر إلى التحف الثمينة في دور الآثار. غاية ما يرجى من المحافظة عليها إثبات المرحلة التي أدتها في الماضي أما الحاضر والمستقبل فلا شأن لها بهما.

قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله^(٢):

... إن الذي أورده المكثرون أقسام: قسم ليس من النسخ في شيء ولا من التخصيص ولا له بها علاقة بوجه من الوجوه، وذلك مثل

قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(٣) ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾^(٤)

ونحو ذلك قالوا: إنه منسوخ بآية الزكاة وليس كذلك بل هو باق أما الأولى فإنها خبر في معرض الثناء عليهم بالإتفاق، وذلك يصلح أن يفسر بالزكاة وبالإتفاق على الأهل، وبالإتفاق في الأمور المندوبة كالإعانة والإضافة، وليس في الآية ما يدل على أنها نفقة واجبة غير الزكاة، والآية الثانية يصلح حملها على الزكاة وقد فسرت بذلك^(٥).

وكذا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ بِأَخْرَجَ الْحَكِيمِينَ﴾^(٦)

قيل: إنها مما نسخ بآية السيف، وليس كذلك لأنه تعالى أحكم الحاكمين أبداً لا يقبل هذا الكلام النسخ، وإن كان معناه الأمر بالتفويض وترك المعاقبة.

وقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٧)

(١) نظرات في القرآن للداعية الإسلامي الكبير فضيلة الشيخ محمد الغزالي ٢٣٦.

(٢) الاتقان ٧١/٣. (٣) سورة البقرة الآية: ٣.

(٤) سورة المنافقون الآية: ١٠.

(٥) تفسير ابن كثير ١٦٠/٨، والناسخ والمنسوخ لابن سلامة ١١.

(٦) سورة التين الآية: ٨. (٧) سورة البقرة الآية: ٨٣.

عده بعضهم من المنسوخ بآية السيف، وقد غلطه ابن الحصار (١) بأن الآية حكاية عما أخذه على بنى إسرائيل من الميثاق فهو خبر لا نسخ فيه (٢).

وقسم هو من قسم المخصوص لا من قسم المنسوخ، وقد اعتنى ابن العربى (٣) بتحريره فأجاد كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (٤) وقوله: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَأَهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَمِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (٥)

(١) هو على بن محمد بن إبراهيم الخنزرجى. له مؤلفات منها أصول الفقه، والناسخ والمنسوخ، والبيان فى تنقيح البرهان. توفى سنة ٦١١هـ. التكملة لابن أبار ٦٨٦ ط: عزت العطار سنة ١٩٥٥م.

(٢) قال هبة الله بن سلامة رحمه الله - الناسخ والمنسوخ ١١، ١٢ - قوله تعالى (وقولوا للناس حسنا) فيها قولان:

قال عطاء بن أبى رباح وأبو جعفر محمد بن الحسن بن على بن أبى طالب رضوان الله عليهم أجمعين هى محكمة، واختلفا بعد ما اجتمعا على إحكامها.

وقال محمد بن على بن الحسن عليهم السلام: معنى قوله: (وقولوا للناس حسنا) أى قولوا لهم محمد رسول الله.

وقال عطاء بن أبى رباح وقولوا للناس ماتحبون أن يقال لكم.

وقال ابن جريج قلت لعطاء إن مجلسك هذا يحضره البر والفاجر أفتأجزنى أن أغلط فيه على الفاجر؟

فقال: لا. ألم تسمع إلى قول الله عز وجل: (وقولوا للناس حسنا)

وقال جماعة هى منسوخة وناسخها عندهم قوله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية [التوبة: ٥].

(٣) لعله أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المالكى المتوفى سنة ٥٤٣هـ. طبقات المفسرين للسيوطى ١٠٥ -.

(٤) سورة العصر آيتا: ٣، ٢.

(٥) سورة الشعراء آيات: ٢٢٤ - ٢٢٧.

وقوله : ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ﴾ (١) .

وغير ذلك من الآيات التي خصت باستثناء أوغاية ، وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ (٢) . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ ﴾ (٣)

قيل : إنه نسخ بقوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ

مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (٤) . وإنما هو مخصوص به (٥) .

(١) سورة البقرة الآية : ١٠٩ .

(٢) ذكر الجصاص رضى الله عنه أن ابن عباس رضى الله عنهما من القائلين بنسخها — أحكام القرآن له ١/٦٠ — كما ذكر ابن سلامة رحمه الله أنها منسوخة وكذا القرطبي في تفسيره — الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ١٢ ، وتفسير القرطبي ١/٤٦٠ — .

(٣) سورة البقرة الآية : ٢٢١ . (٤) سورة المائدة الآية : ٥ .

(٥) قال بعض العلماء : حرم الله نكاح المشركات في سورة البقرة ثم نسخ من هذه الجملة نساء أهل الكتاب فأحلهن في سورة المائدة وروى هذا القول عن ابن عباس رضى الله عنهما وبه قال مالك بن أنس وسفيان بن سعيد الثوري وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي .

وقال قتادة وسعيد بن جبير : لفظ الآية العموم في كل كافرة ، والمراد بها الخصوص في الكتابيات وبينت الخصوص آية المائدة ولم يتناول العموم قط الكتابيات وهذا أحد قولي الشافعي رحمه الله .

وعلى القول الأول يتناول العموم ثم نسخت آية المائدة بعض العموم ، وهذا مذهب مالك رحمه الله ذكره ابن حبيب قال : ونكاح اليهودية والنصرانية وإن كان قد أحله الله تعالى مستثقل مذموم .

وقال إسحاق بن إبراهيم الحربي : ذهب قوم فجعلوا الآية التي في البقرة هي الناسخة والتي في المائدة هي المنسوخة فحرموا نكاح كل مشركة كتابية أن غير كتابية .

قال النحاس : وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجة لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب من الصحابة والتابعين جماعة منهم عثمان وطلحة وابن عباس وجابر وحذيفة ومن التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن ومجاهد .

وقسم رفع ما كان عليه الأمر فى الجاهلية أوفى شرائع من قبلنا ،
أوفى أول الإسلام ولم ينزل فى القرآن كإبطال نكاح نساء الآباء
ومشروعية القصاص والدية وحصر الطلاق فى الثلاث . وهذا إدخاله فى
قسم النسخ قريب ، ولكن عدم إدخاله أقرب وهو الذى رجحه مكى
وغيره ، ووجهه بأن ذلك لوعده فى النسخ لعد جميع القرآن منه . إذ كله
أوأكثره رافع لما كان عليه الكفار ، وأهل الكتاب . قالوا : وإنما حق
النسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية . اهـ .

وهذا الذى قاله الجلال السيوطى رحمه الله وحكاه عن مكى رحمه الله
كلام طيب للغاية ، لأن هناك من العلماء من توسع فى دائرة النسخ ،
وأدخلوا فيه ما ليس منه بناء على شبه واهية ويظهر ، والله أعلم أن
منشأ غلط أولئك المتوسعين فى دائرة النسخ ما يلى :

١ - نسيانهم أن النسخ عبارة عن رفع حكم شرعى بدليل شرعى ،
وما قالوه من إبطال الإسلام لما كان عليه أهل الجاهلية من نكاح نساء
الآباء ونحوه ، فإن الإسلام هنا لم يرفع حكماً شرعياً وإنما رفع البراءة
الأصلية ، ومعلوم أن رفع البراءة لا يسمى نسخاً .

٢ - اشتباه التخصيص عندهم بالنسخ كالأيات التى خصصت
باستثناء أوغاية .

٣ - ظنهم أن ما شرع لسبب ثم زال سببه من المنسوخ . وعلى هذا
عدوا الآيات التى وردت فى الحث على الصبر ، وتحمل أذى الكفار أيام
ضعف المسلمين وقتلهم منسوخة بآيات القتال مع أنها ليست منسوخة .
بل هى من الآيات التى دارت أحكامها على أسباب ، فالله عز وجل

= وأيضاً فيمتنع أن تكون هذه الآية من سورة البقرة ناسخة للآية التى فى سورة المائدة
لأن البقرة من أول ما نزل بالمدينة والمائدة من آخر ما نزل فكيف ينسخ الأول
الآخر ؟ .

— أحكام القرآن للجصاص ١/٣٣٢، ٣٣٣ ، وتفسير القرطبي ١/٨٧٥، ٨٧٦ —

أمر المسلمين بالصبر وعدم القتال في أيام ضعفهم وقلة عددهم لعلّ الضعف والقلّة، ثم أمرهم بالجهاد في أيام قوتهم وكثرتهم لعلّ القوة والكثرة. ومعلوم أن الحكم يدور مع علته وجوداً، وعدمها وأن انتفاء الحكم لانتفاء علته لا يعد نسخاً.

٤ - اشتباه البيان عليهم بالنسخ في مثل قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (١).

فإن منهم من توهم أنه ناسخ لقوله تعالى :

﴿ إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا
وَيَسْجَلُونَ سَجِيرًا ﴾ (٢).

قال ابن العربي المالكي رحمه الله (٣) :

.... أما من قال : إنه منسوخ فهو بعيد لا أرضاه لأن الله تعالى يقول : ﴿ فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وهو الجائر الحسن وقال : ﴿ إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ فكيف ينسخ الظلم المعروف ؟ بل هو تأكيد له في التجويز لأنه خارج عنه مغاير له ، وإذا كان المباح غير المحظور لم يصح دعوى نسخ فيه ، وهذا أبين من الإطناب . اهـ .

٥ - توهمهم وجود تعارض بين نصين على حين أنه لا تعارض في الحقيقة والواقع ، لكن حينما يعجزون عن الجمع والتوفيق بينهما يقولون بالنسخ .

قال الإمام الشاطبي رحمه الله (٤) :

الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم

(١) سورة النساء الآية : ٦ . (٢) سورة النساء الآية : ١٠ .

(٣) أحكام القرآن له ٣٢٥/١ ، ومناهل العرفان ١٥٠/٢ ، ١٥١ .

(٤) الموافقات ١٠٨/٣ .

منه فى كلام الأصوليين : فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً ، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً ، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر نسخاً ، لأن جميع ذلك مشترك فى معنى واحد ، وهو أن النسخ فى الاصطلاح المتأخر يقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد فى التكليف ، وإنما المراد ما جىء به آخرأ فالأول غير معمول به والثانى هو المعمول به . وهذا المعنى جار فى تقييد المطلق ، فإن المطلق متروك الظاهر مع مقيده فلا إعمال له فى إطلاقه ، بل العمل هو المقيد ، فكأن المطلق لم يفد مع مقيده شيئاً فصار مثل الناسخ والمنسوخ .

وكذلك العام مع الخاص . إذ كان ظاهر العام يقتضى شمول الحكم لجميع ما يتناول اللفظ . فما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام عن الاعتبار ، فأشبهه الناسخ والمنسوخ إلا أن اللفظ العام لم يهمل مدلوله جملة ، وإنما أهمل منه ما دل عليه الخاص (١) وبقي للسائر على الحكم الأول والمبين مع المبهم كالمقيد مع المطلق . فلما كان كذلك استسهل إطلاق لفظ النسخ فى جملة هذه المعانى لرجوعها إلى شىء واحد . اهـ .

هذا وقد ذكر العلامة جلال الدين السيوطى الآيات التى قيل عنها إنها منسوخة الحكم فقط دون التلاوة وما أنذا أذكرها على حسب ترتيبها فى المصحف وأبين بحمد الله موقف العلماء تجاه القول بإحكامها أو نسخها وسيوضح لنا جلياً أنها فى وادٍ والنسخ فى وادٍ آخر .

الآية الأولى :

قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتُورِجُهُ اللَّهُ ﴾ (٢)

(١) أى أهمل منه ما دل الخاص على إهماله وهو ما عدا مدلول الخاص .

(٢) سورة البقرة الآية : ١١٥ .

وقال تعالى : ﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا
وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (١).

وجاء عن ابن عباس رضى الله عنها أن الآية الأولى منسوخة بالآية
الثانية، لأن الأولى تفيد جواز استقبال غير المسجد الحرام فى الصلاة
مادامت المشرق والمغرب كلها لله، بينما تفيد الآية الثانية عدم جواز
استقبال غير المسجد الحرام فى الصلاة، وعليه فتكون الآية الثانية ناسخة
للأولى.

وقيل إن الآية المذكورة ليست منسوخة، وإنما هى محكمة وهو
الراجح، لأنها نزلت رداً على قول اليهود حين حولت القبلة إلى الكعبة :
﴿ مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ (٢).

إذن فهى متأخرة فى النزول عن آية التحويل، وليس بمعقول أن يكون
الناسخ سابقاً على المنسوخ.

وقد ذكر العلامة ابن العربى رحمه الله (٣) سبعة أقوال فى سبب
نزول الآية الأولى هى :

الأول : أنها نزلت فى صلاة النبى صلى الله عليه وسلم قبل بيت
المقدس، ثم عاد فصلى إلى الكعبة فاعتضت عليه اليهود، فأنزلها الله
تعالى له كرامة وعليهم حجة. قاله ابن عباس رضى الله عنها.

الثانى : أنها نزلت فى تخيير النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه
ليصلوا حيث شاءوا من النواحي قاله قتادة.

الثالث : أنها نزلت فى صلاة التطوع يتوجه المصلى فى السفر حيث
شاء فيها راكباً. قاله ابن عمر رضى الله عنها.

(١) سورة البقرة الآية : ١٤٤.

(٢) سورة البقرة الآية : ١٤٢.

(٣) أحكام القرآن له ٣٤/١.

الرابع: أنها نزلت فيمن صلى الفريضة إلى غير القبلة في ليلة مظلمة. قاله عامر بن ربيعة.

وقال القرطبي رحمه الله (١):

قال عبد الله بن عامر بن ربيعة: نزلت فيمن صلى إلى غير القبلة في ليلة مظلمة أخرجه الترمذي عنه عن أبيه قال (٢): كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة؟ فصلى كل واحد منا على حياله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾

قال أبو عيسى: هذا حديث ليس إسناده بذلك لانعرفه إلا من حديث أشعث السمان وأشعث بن سعيد أبو الربيع يضعف في الحديث. وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا.

قالوا: إذا صلى في الغيم لغير القبلة، ثم استبان له بعد ذلك أنه صلى لغير القبلة فإن صلاته جائزة، وبه يقول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم (٣).

الخامس: أنها نزلت في النجاشي. آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل إلى قبلتنا. قاله قتادة.

السادس: أنها نزلت في الدعاء. وعلى هذا فلا تعارض لأن الآية الأولى محمولة على التوجه في الدعاء. والثانية محمولة على التوجه في الصلاة. ومن ثم فالجهة متفكة فلا تعارض لأن من شروط التعارض أن يرد النصان في محل واحد (٤).

(١) تفسير القرطبي ٤٦٧/١.

(٢) سنن الترمذي ١٧٦/٢.

وحاله - بكسر الحاء المهملة وتخفيف الياء التحتية أى في جهته وتلقاء وجهه.

(٣) المغنى ٤٤٤/١. (٤) أصول السرخسي ١٢/٢.

السابع: أن معناها أينما كنتم وحيثما كنتم من مشرق أو مغرب فلكم قبلة واحدة تستقبلونها .

هذه أقوال سبعة ذكرها ابن العربي في سبب نزول الآية الأولى ، ولا شك أن الآية تحتملها جميعاً . وقول واحد منها يقول صاحبه بالنسخ بينما بقية الأقوال تحاول الجمع والتوفيق بين الآيتين ، لأن النسخ يترتب عليه إبطال أحد النصين ، فالأفضل والأكمل هو عدم القول بالنسخ ، لأن الله عز وجل أنزل النصين للعمل بهما لا للعمل بأحدهما ، وهجر الآخر ، ومما قرره جمهور العلماء (١) - غير الحنفية - أنه عند وجود شبهة تعارض بين دليلين ، فالواجب هو الجمع والتوفيق بينهما بأى نوع من أنواع الجمع ، حيث إن العمل بهما ولو من وجه من الوجوه أولى من إسقاط أحدهما بالكلية ، ولا فرق حينئذ بين أن يكون الدليلان المتعارضان عامين أو خاصين أو أحدهما عاماً والآخر خاصاً .

الآية الثانية:

قال تعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِمَا تُرَكُّوْنَ خَيْرًا عَلَى الْوَالِدَيْنِ ﴾ (٢) .
وقد اختلف العلماء فى حكم هذه الآية أهى منسوخة أم محكمة لم تنسخ ؟ ذهب الجمهور إلى القول بأنها منسوخة قال الإمام الشافعى رضى الله عنه مامعناه: إن الله تعالى أنزل آية الوصية وأنزل آية الموارث ، فاحتمل أن تكون الوصية باقية مع الميراث ، واحتمل أن تكون الموارث ناسخة للوصايا ، وقد طلب العلماء ما يرجح أحد الاحتمالين فوجدوه فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: « لا وصية لوارث » (٣)

(١) الاعتبار للحازمى ٢٥ . وشرح تنقيح الفصول ٤٢١ . وشرح الجلال المحلى على متن جمع الجوامع ٣٦١/٢ . وغاية الوصول ١٤١ . وحاشية النفحات على شرح الورقات ١١٥ . والتمهيد ١٥٥ . ولطائف الإشارات ٤٣ .

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٠ . (٣) أخرجه ابن ماجه فى سننه ١٠٥/٢ .

وهو وإن كان خبر آحاد إلا أن العلماء تلقته بالقبول، وأجمعت العامة على القول به.

وقال ابن سلامة رحمه الله (١):

نسخت بالكتاب والسنة. فالكتاب قوله تعالى:

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلِيكُمْ ذِكْرُ اللَّهِ﴾ (٢). الآية

وأما السنة فقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا وصية لوارث». اهـ.

وقال ابن العربي رحمه الله (٣):

والصحيح نسخها وأنها مستحبة إلا فيما يجب على المكلف بيانه، أو الخروج بأداء عنه وعليه يدل اللفظ بظاهره اهـ.

وقد اختلف القائلون بالنسخ (٤): فذهب طاوس وقوم معه إلى أن الوصية للوالدين والأقربين نسخت وبقيت للقرابة غير الوارثين، فن أوصى لغير قرابة لم تجز. وذهب غيرهم إلى أنها منسوخة في حق من يرث وحق من لا يرث (٥).

وحجة الأولين: أن الوصية لمن يرث ومن لا يرث من الأقربين، كانت واجبة بالآية فنسخت منها الوصية للوارثين، وبقيت للأقربين غير الوارثين على الوجوب، ويؤكد هذا قوله صلى الله عليه وسلم: «ما حق امرئ مسلم له مال أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» (٦).

(١) النسخ والنسخ له ١٦. (٢) سورة النساء الآية: ١١.

(٣) أحكام القرآن له ٧١/١. (٤) تفسير آيات الأحكام ٥٦، ٥٥/١.

(٥) قال ابن كثير رحمه الله - تفسير القرآن له ٣٠٢/١ - «على قول هؤلاء لا يسمى هذا نسخاً في اصطلاحنا المتأخر لأن آية الميراث إنما رفعت حكم بعض أفراد ما دل عليه عموم آية الوصاية لأن الأقربين أعم ممن يرث ومن لا يرث فرفع حكم من يرث بما عين له وبقي الآخر على ما دلت عليه الآية الأولى وهذا إنما يتأتى على قول بعضهم إن الوصاية في ابتداء الإسلام إنما كانت ندباً حتى نسخت».

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الوصية ١١/٢.

وحجة الآخرين: مارواه الشافعي (١) عن عمران بن الحصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حكم في ستة مملوكين كانوا لرجل لآمال له غيرهم، فأعتقهم عند الموت فجزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء. فأعتق اثنين وأرق أربعة.

فلو كانت الوصية واجبة للأقربين وإذا جعلت في غيرهم بطلت لما أجازها النبي صلى الله عليه وسلم في العبدین، لأن عتقها وصية لهما وهما غير قريبين.

هذا ما قلناه الجمهور تجاه هذه الآية على حين ذهب إلى القول بأنها محكمة (٢) الحسن البصري والعلاء بن زيد ومسلم بن يسار وروى عن طاوس.

وقد ذكر الفخر الرازي (٣) في تفسيره أن أبا مسلم الأصفهاني يرى أن الآية محكمة غير منسوخة وقرر مذهبه بوجوه منها:

أولاً: لا يوجد تعارض أو اختلاف بين آية الوصية وآية الميراث. بل آية الوصية مقرر لها، والمعنى كتب ما أوصى الله به من توريث الوالدين والأقربين في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ إذ كتب على المحتضر أن يوصي للوالدين والأقربين بتوفير ما أوصى الله به لهم عليهم.

ثانياً: لا منافاة بين ثبوت الوصية للأقرباء، وثبوت الميراث. فالوصية عطية من حضره الموت، والميراث عطية من الله تعالى. فالوارث جمع له بين الوصية والميراث بحكم الآيتين.

ثالثاً: لو قدر حصول المناقاة بين آية الميراث، وآية الوصية لكان يمكن

(١) اختلاف الحديث له بهامش الأم ٧/ ٢٧٠، ٢٧١.

(٢) النسخ والنسخ لابن سلامة ١٦. (٣) التفسير الكبير ٦١/٥.

جعل آية الميراث مخصصة لآية الوصية، لأن هذه الآية تفهم بعمومها أن الوصية واجبة لكل قريب، وآية الميراث أخرجت القريب الوارث فبقيت آية الوصية مراداً بها القريب الذي لا يرث إما لمانع من الإرث، وإما لأنه محجوب بأقرب منه، وإما لأنه من ذوى الأرحام.

والحق أن ما ذهب إليه أبو مسلم وغيره هو الذى تستريح النفس إليه، لأن آية الميراث لم تبين إلغاء مادلت عليه آية الوصية، وليس هناك تناقض بين الحكمين حتى نضطر إلى إبطال إحدى الآيتين بالأخرى.

وأما الحديث فإنما يحتاج به من يقول إن النص القطعى ينسخ بالظنى، ومن هنا فيجب التوفيق بين الآيتين كما ذكر أبو مسلم وغيره، وقد ذهب الإمام الطبرى فى تفسيره إلى قول أبى مسلم فقال رحمه الله (١) فى تفسير الآية :

« فرض عليكم أيها الموصون ﴿الوصية﴾ إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً ﴿والخير والمال﴾. ﴿للوآلدين والأقربين﴾ الذين لا يرثون بالمعروف، وهو الذى أذن الله فيه وأجازه فى الوصية مالم يجاوز الثلث، ولم يعتمد الموصى ظلم ورثته ﴿حقاً على المتقين﴾ يعنى بذلك فرض عليكم هذا وأوجبه وجعله حقاً واجباً على من اتقى الله فأتباعه أن يعمل به ».

فإن قال قائل : أوفرض على الرجل ذى المال أن يوصى لوالديه وأقربيه الذين لا يرثون ؟ . قيل : نعم وقد نقل مثل ذلك عن جماعة من العلماء منهم الضحاك، فقد كان يقول : من مات ولم يوص لذى قرابته فقد ختم عمله بمعصية، ومنهم مسروق فقد حضر رجلاً فوصى بأشياء لا تنبغى فقال له مسروق : إن الله قسم بينكم فأحسن القسم، وإنه من

(١) جامع البيان فى تفسير القرآن للطبرى ٦٨/٢.

يرغب برأيه عن رأى الله يفضله أوص لذي قرابتك ممن لا يرثك ثم دع المال على ما قسمه الله عليه .

الآية الثالثة :

قال تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١)
قرأ الجمهور (٢) بكسر الطاء وسكون الياء وأصله يطوقونه . نقلت الكسرة إلى الطاء وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وقرأ ابن عباس يطوقونه بفتح الطاء مخففة وتشديد الواو بمعنى يكلفونه . وقرأ يطوقونه بالواو بدل الياء ، وعلى قراءة الجمهور يفيد ظاهر الآية أن القادر على الصوم له أن يترك الصوم إلى الفدية ولا يلزمه قضاء .

وقد ذهب أكثر العلماء إلى القول بأن هذا الجزء من الآية منسوخ

بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٣)
حيث إن الصيام قد شرع ابتداء على التخيير ، فكان من شاء صام ، ومن شاء أفطر واقتدى ، يطعم عن كل يوم مسكيناً ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
روى الشيخان (٤) عن سلمة بن الأكوع أنه قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ كان من شاء منا صام ، ومن شاء أفطر ، ويفتدى حتى نزلت هذه الآية التى بعدها فتسختها : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ وهذا مروي عن ابن مسعود (٥) ومعاذ وابن عمر وغيرهم رضى الله عنهم .

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٤ . (٢) تفسير القرطبي ١/ ٦٦٢ ، ٦٦٣ .

(٣) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٤) صحيح البخارى ١/ ٣٣٣ ، وصحيح مسلم ١/ ٤٦٢ .

(٥) روائع البيان ١/ ٢٠٨ .

ويرى آخرون أن الآية محكمة وغير منسوخة، وأنها نزلت في الشيخ الفانى والمرأة العجوز، والمريض الذى يجهد الصوم، وهذا مروي عن ابن عباس رضى الله عنهما. وروى عن عطاء (١) أنه سمع ابن عباس رضى الله عنهما يقرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾ قال ابن عباس: ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً.

وعلى هذا تكون الآية غير منسوخة، ويكون معنى قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ أى وعلى الذين يقدرون على الصوم مع الشدة والمشقة، ويؤيده قراءة «يطوقونه» أى يكلفونه مع المشقة.

قال أبو بكر الجصاص رحمه الله (٢):

.... وقالت الفرقة الثانية هي غير منسوخة، بل هي ثابتة على المريض والمسافر يفطران ويقضيان، وعليها الفدية مع القضاء، وكان ابن عباس وعائشة وعكرمة وسعيد بن المسيب قرءونها ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ فاحتمل هذا اللفظ معانى منها: ما بينه ابن عباس أنه أراد الذين كانوا يطيقونه، ثم كبروا فعجزوا عن الصوم، فعليهم الإطعام. والمعنى الآخر، يكلفونه على مشقة فيه، وهم لا يطيقونه لصعوبته فعليهم الإطعام، ومعنى آخر وهو أن حكم التكليف يتعلق عليهم، وإن لم يكونوا مطيقين للصوم، فيقوم لهم الفدية مقام ما لحقهم من حكم تكليف الصوم. ألا ترى أن حكم تكليف الطهارة بالماء قائم على التيمم، وإن لم يقدر عليه حتى أقيم التراب مقامه ولولا ذلك لما كان التيمم بدلاً منه.

وقال القرطبي رحمه الله (٣):

.... قلت فقد ثبت بالأسانيد الصحاح عن ابن عباس أن الآية

(١) أخرجه النسائي في سننه بلفظ قريب ١٩٠/٤، ١٩١.

(٢) أحكام القرآن له ١٧٦، ١٧٧. (٣) تفسير القرطبي ١/٦٦٥.

ليست بمنسوخة، وأنها محكمة في حق من ذكر، والقول الأول صحيح أيضاً إلا أنه يحتمل أن يكون النسخ هناك بمعنى التخصيص، فكثيراً ما يطلق المتقدمون النسخ بمعناه.

وجاء في تفسير آيات الأحكام (١) بعد أن ذكر القراءتين الأخيرتين:

والآية على هاتين القراءتين لانسخ فيها أصلاً، فالناس ثلاثة أحوال:

١- الأصحاء المقيمون ويلزمهم الصوم عينا في رمضان.
٢- والمرضى والمسافرون ولهم الفطر إن أرادوا، وعليهم إن أفطروا أيام آخر.

٣- وقوم لا يقدرّون على الصوم وفيه ضرر، فهؤلاء يفدون.

وقد ذكر ابن كثير (٢) في تفسيره أن أنساً رضى الله عنه لما ضعف عن الصوم صنع جفنة (٣) من ثريد فدعا ثلاثين مسكيناً فأطعمهم. هذا وما قاله ابن عباس رضى الله عنهما هو الذى تستريح النفس إليه، ولا داعى إلى القول بالنسخ مادام الجمع بين الآيتين ممكناً.

الآية الرابعة:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٤)
وقال جل شأنه: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرِّفْتُ إِلَىٰ نَسَائِكُمْ﴾ (٥)
وقد ذهب بعض العلماء (٦) إلى القول بأن قوله: ﴿كَمَا كُتِبَ

(١) ٦٧/١. (٢) تفسير ابن كثير ٣٠٩/١.

(٣) الجفنة كالقصة وجمعها جفان وحفئات بالتحريك - مختار الصحاح ١٠٦ -

(٤). (٥) سورة البقرة آيتا: ١٨٣، ١٨٧.

(٦) الإقنآن ٧٣/٣.

على الذين من قبلكم ﴿ من الآية الأولى منسوخ بالآية الثانية .
حيث إن التشبيه الوارد فى الآية الأولى يقتضى موافقة من قبلنا فيما
كانوا عليه من نعيم الوطء والأكل بعد النوم ليلة الصوم ، وقد نسخ
ذلك بالآية الثانية .

والحق أنه ليس فى الآية نسخ لأنه لا يوجد تعارض البتة بين
الآيتين ، والقول بأن من قبلنا كان الوطء والأكل محرماً عليهم بعد النوم
ليلة الصوم قول يحتاج إلى دليل ثابت .

فلم لا يكون وجه الشبه هو وجوب الصوم فقط دون كيفيته ؟
ولم لا يكون وجه الشبه هو المقدار فقط دون الكيفية ؟

فالأيتان محكمتان ولا داعى إلى القول بإبطال واحدة منها .

الآية الخامسة :

قال تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ
وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ ۝ (١) ﴾

فقد ذهب الجمهور إلى القول بأن هذه الآية منسوخة ، وأن قتال
المشركين فى الأشهر الحرم مباح واختلفوا فى ناسخها :

فقال الزهرى : نسخها قوله تعالى :

﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ۝ (٢) ﴾

حيث إن هذه الآية الكريمة أفادت الإذن بقتال المشركين عموماً ،
والعموم فى الأشخاص يستلزم العموم فى الأزمان .

وقيل : نسخها غزو النبى صلى الله عليه وسلم ثقيفاً فى الشهر
الحرام .

(١) سورة البقرة الآية : ٢١٧ . (٢) سورة التوبة الآية : ٣٦ .

وقيل : إن النسخ وقع بقوله تعالى :

﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ (١)

فإن عموم الأمكنة يستلزم عموم الأزمنة .

والحق ما ذهب إليه عطاء بن أبي رباح من أن الآية محكمة لم يدخلها نسخ ، لأن عموم الأشخاص في آية ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ وعموم الأمكنة في آية ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ لا يستلزم واحد منها عموم الأزمنة ، وإذن فلا تعارض ولا نسخ . وكلاهما غير منافي لحرمة القتال في الشهر الحرام ، لأن عموم الأشخاص وعموم الأمكنة يتحققان في بعض الأزمان الصادق بما عدا الأشهر الحرم ، ويؤيد ذلك أن حرمة القتال في الشهر الحرام لا تزال باقية ، اللهم إلا إذا كان جزاء لما هو أشد منه ، فإنه يجوز حينئذ لهذا العارض كما دل عليه قول الله تعالى في الآية نفسها :

﴿ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٍ بِهِءٍ وَالسَّجْدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾

قال ابن العربي المالكي رحمه الله (٢) :

كان عطاء يحلف أنها ثابتة ، لأن الآيات التي بعدها عامة في الأزمنة ، وهذا خاص والعام لا ينسخ الخاص باتفاق .

وقال القرطبي رحمه الله (٣) :

وكان عطاء يقول : الآية محكمة ولا يجوز القتال في الأشهر الحرم ، ويحلف على ذلك ، لأن الآيات التي وردت بعدها عامة في الأزمنة ، وهذا خاص والعام لا ينسخ الخاص باتفاق ، وروى أبو الزبير عن جابر

(١) سورة التوبة الآية : ٥ . (٢) أحكام القرآن له ١/١٤٧ .

(٣) تفسير القرطبي ١/٨٥١، ٨٥٢ .

قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل فى الشهر الحرام إلا أن يغزى^(١).

الآية السادسة :

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾^(٢)

وقد ذهب أكثر العلماء إلى القول بأن هذه الآية منسوخة^(٣) بقوله

تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾^(٤)

والناظر إلى الآيتين الكريميتين يجدهما مختلفتى الموضوع ، الأمر الذى يتحتم معه القول بعدم وجود أدنى تعارض بينهما ، ومن ثم فلا نسخ .

فالآية الأولى تبين حقاً للمتوفى عنهن ، ولذلك قال سبحانه ﴿ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ وهذا الحق بيتن بقوله تعالى : ﴿ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ ثم جعل لمن الحرية فى الخروج إن شئ فقال : ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَقْرُوفٍ ﴾

والآية الثانية تبين واجباً عليهن وهو أن يتربصن أربعة أشهر وعشراً لا يتزوجن فى أثنائها ، فإذا انتهت كان لمن أن يتزوجن فلا تناقض بين الحكيم ومن هنا فلا داعى إلى القول بالنسخ .

فالآية الثانية^(٥) تخبر عن واجب على المتوفى عنهن والثانية تخبر عن حق لمن .

(١) أخرجه أحمد فى مسنده ٣/٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٤٠ .

(٣) تفسير القرطبي ٢/٩٨٢ ، والاتقان ٣/٧٣ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٣٤ . (٥) أصول الفقه للشيخ محمد الحضرى ٢٥٢ .

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله (١):

..... هذا القول الذي عول عليه مجاهد وعطاء من أن هذه الآية لم تدل على وجوب الاعتداد سنة كما زعمه الجمهور، حتى يكون ذلك منسوخاً بالأربعة أشهر وعشر، وإنما دلت على أن ذلك كان من باب الوصاية بالزوجات أن يمكن من السكنى في بيوت أزواجهن بعد وفاتهم حولاً كاملاً إن اخترن ذلك، ولهذا قال: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ أى

يوصيكم الله بهن وصية كقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (٢)

وقال: ﴿وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ (٣)

وقيل: إنما انتصب على معنى: فلتوصوا بهن وصية، وقرأ آخرون بالرفع (وصية) على معنى كتب عليكم وصية واختارها ابن جرير، ولا يمنع من ذلك لقوله تعالى: (غَيْرِ إِخْرَاجٍ) فأما إذا انقضت عدتهن بالأربعة أشهر والعشر أو بوضع الحمل، واخترن الخروج والانتقال من ذلك المنزل، فإنهن لا يمنعن من ذلك لقوله تعالى:

﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾

وهذا القول له اتجاه، وفي اللفظ مساعدة له، وقد اختاره جماعة منهم الإمام أبو العباس ابن تيمية، ورده آخرون منهم: الشيخ أبو عمر بن عبد البر. اهـ

الآية السابعة :

قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (٤)

قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله (٥):

هذه الآية منسوخة بقوله تعالى:

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٤٣٨، ٤٣٩.

(٢)، (٣) سورة النساء آيتا: ١١، ١٢.

(٤)، سورة البقرة الآية: ٢٨٤. (٥) الإتيان ٣/ ٧٣.

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (١)

وقال الشيخ القرطبي رحمه الله (٢):

اختلف الناس فى معنى قوله تعالى:

﴿ وَإِنْ تَبَدُّوْا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾ على أقوال خمسة:

الأول: أنها منسوخة. قاله ابن عباس، وابن مسعود، وعائشة، وأبوهريرة، والشعبى، وعطاء، ومحمد بن سيرين، ومحمد بن كعب، وموسى بن عبيدة، وجماعة من الصحابة والتابعين، وأنه بقى هذا التكليف حولاً حتى أنزل الله الفرج بقوله:

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا... ﴾ وفى صحيح مسلم (٣) عن

ابن عباس قال: لما نزلت:

﴿ وَإِنْ تَبَدُّوْا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾

قال: دخل قلوبهم منها شيء لم يدخل قلوبهم من شيء، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «قولوا سمعنا وأطعنا وسلمنا» قال: فألقى الله الإيمان فى قلوبهم فأنزل الله تعالى:

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا... ﴾ الآية.

الثانى: قال ابن عباس وعكرمة والشعبى ومجاهد: إنها محكمة مخصوصة وهى فى معنى الشهادة التى نهى عن كتمها. ثم اعلم فى هذه الآية أن الكاتم لها المخفى ما فى نفسه محاسب.

الثالث: أن الآية فيما يطرأ على النفوس من الشك واليقين. قاله

مجاهد.

(١) سورة البقرة الآية: ٢٨٦. (٢) تفسير القرطبي ١٢٢٩/٢.

(٣) صحيح مسلم ٦٥/١.

الرابع: أنها محكمة عامة غير منسوخة، والله محاسب خلقه على ما عملوا من عمل وعلى ما لم يعملوه مما ثبت في نفوسهم وأضمروه ونووه وأرادوه، فيغفر للمؤمنين ويأخذ به أهل الكفر والنفاق.

وقال الحسن: الآية محكمة ليست بمنسوخة.

الخامس: رجح الطبري^(١) أن الآية محكمة غير منسوخة.

قال ابن عطية: وهذا هو الصواب وذلك أن قوله تعالى:

﴿وَلَنْ تَجِدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْتَحْفَوهُ﴾

معناه مما هو في وسعكم وتحت كسبكم وذلك استصحاب المعتقد والفكر. فلما كان اللفظ مما يمكن أن تدخل فيه الخواطر أشفق الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم، فبين الله لهم ما أراد بالآية الأخرى، وخصصها ونص على حكمه أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها، والخواطر ليست هي ولا دفعها في الوسع بل هي أمر غالب وليست مما يكتسب فكان في هذا البيان فرجهم وكشف كربهم وبقى الآية محكمة لا نسخ فيها. ومما يدفع أمر النسخ أن الآية خبر، والأخبار لا يدخلها النسخ. ثم قال القرطبي^(٢): وقيل: في الكلام إضمار وتقييد. تقييده يحاسبكم به الله إن شاء، وعلى هذا فلا نسخ.

فالقول بالنسخ هنا ليس ظاهراً لأن الله عز وجل سيحاسب الناس على ما أظهروه من الأقوال والأفعال، وما أضمروه وهو سبحانه في الوقت نفسه لا يكلفهم إلا ما في وسعهم ولا يترتب على ذلك محال، لأن في وسع الإنسان ألا يضمراً شراً كما في وسعه بقية الأعمال التكليفية والله أعلم.

(١) تفسير الطبري ٩٩/٣.

(٢) تفسير القرطبي ١٢٣١/٢.

الآية الثامنة :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ۚ ﴾ (١)

روى النحاس عن مرة عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «حق تقاته» أن يطاع فلا يعصى وأن يذكر فلا ينسى وأن يشكر فلا يكفر (٢).

ولما نزلت هذه الآية قالوا : يا رسول الله من يقوى على هذا؟ وشق

عليهم فأنزل الله عز وجل : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (٣)
ونسخت هذه الآية .

قال مقاتل : وليس فى آل عمران من المنسوخ شىء إلا هذه الآية .
وقيل : إن الآية محكمة ليست منسوخة وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ بيان لها والمعنى : فاتقوا الله حق تقاته ما استطعتم . وهذا هو الحق والصواب ، لأن النسخ إنما يكون عند عدم الجمع ، والجمع هنا ممكن فهو أولى .

وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قول الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ۚ ﴾

لم تنسخ ولكن ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ أن يجاهد فى الله حق جهاده ولا تأخذكم فى الله لومة لائم ، وتقوموا بالقسط ولو على أنفسكم وأبنائكم .

الآية التاسعة :

قال تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (٤)

(١) سورة آل عمران الآية : ١٠٢ . (٢) أخرجه الحاكم فى المستدرک

(٣) سورة التغابن الآية : ١٦ . (٤) سورة النساء الآية : ٨ .

المراد بالقسمة (١) : التركة بين الورثة .
وأولوا القربى : من لا يرثون ، لكونهم محجوبين أولكونهم من ذوى
الأرحام .

وقد اختلف العلماء فى هذه الآية أهى محكمة أم منسوخة ؟
فذهب ابن عباس فى رواية عكرمة عنه وجهور المفسرين إلى القول
بأنها محكمة وليست منسوخة . وقد بين الله عز وجل بها أن من لم يستحق
شيئاً من الميراث ، وحضر القسمة ، وكان من الأقارب أو اليتامى والفقراء
الذين لا يرثون أن يكرموا ، ولا يحرموا إن كان المال كثيراً والاعتذار
إليهم إن كان عقاراً (٢) أو قليلاً لا يقبل الرضخ (٣) .

قال ابن العربى رحمه الله (٤) :

الشانى : أنها محكمة والمعنى فيها الإرضاخ للقربة الذين لا يرثون ، إذا
كان المال وافراً والاعتذار إليهم إن كان المال قليلاً ، ويكون هذا على
الترتيب بياناً لتخصيص قوله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ ﴾ (٥) وأنه فى
بعض الورثة غير معين ، فيكون تخصيصاً غير معين ، ثم يتعين فى آية
الموارث ، وهذا ترتيب بديع لأنه عموم ، ثم تخصيص ثم تعيين .

وذهب ابن المسيب والضحاك وابن عباس فى رواية عطاء عنه إلى
القول بأنها منسوخة بآية الموارث : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (٦)

والرأى الأول القائل بأنها محكمة هو الأصح ، فإنها مبينة استحقاق الورثة
لنصيبهم واستحباب المشاركة لمن لا نصيب له ممن حضرهم .

(١) تفسير آيات الأحكام ٣٨/٢ .

(٢) العقار بالفتح مخففاً الأرض والضياع والنخل - مختار الصحاح ٤٤٥ .

(٣) الرضخ هو العطاء - مختار الصحاح ٢٤٥ -

(٤) أحكام القرآن ٣٢٩/١ .

(٥)، (٦) سورة النساء آيتا : ١١، ٧ .

قال ابن جبير: ضيع الناس هذه الآية .
وقال الحسن : ولكن الناس شحوا .

وفى البخارى (١) عن ابن عباس فى قوله تعالى :

﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ﴾

قال : هى محكمة وليست بمنسوخة . وفى رواية قال : إن ناساً يزعمون أن هذه الآية نسخت ، لا والله مانسخت ولكنها مما تهاون بها . هما واليان : وال يرث وذلك الذى يرزق ، ووال لا يرث وذلك الذى يقول «بالمعروف» وقول : لا أملك لك أن أعطيك هذا ، وقد اختلف العلماء فى ذلك الإعطاء أهو واجب أم مندوب ؟

فمن ذهب إلى الوجوب تمسك بظاهر الأمر ، وأوجب على الوارث الكبير وعلى ولى الصغير أن يرضخا لمن حضر القسمة شيئاً من المال بقدر ما تطيب به نفسه .

ومنهم من قال : على الوارث الكبير الدفع ، وعلى ولى الصغير القول بالمعروف ، بأن يعتذر إليهم ويعرفهم أن أصحاب المال صغار لا يقدرُونَ ما عليهم من الحق وإن يكبروا فسيعرفون حقهم .

وذهب فقهاء الأمصار إلى أن هذا الإعطاء مندوب طولب به الكبار من الورثة واحتجوا فى ذلك بما يلى (٢) :

أولاً : أنه لو كان فرضاً لكان ذلك استحقاقاً فى التركة ، ومشاركة فى الميراث لأحد الجهتين معلوم وللآخر مجهول ، وذلك مناقض للحكمة وإفساد لوجه التكليف . فلو كان لهم حق لبينه الله كما بين سائر الحقوق .

(١) صحيح البخارى ١٣٠/٢ .

(٢) تفسير القرطبي ١٦١٩/٢ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٢٩/١ ، وتفسير آيات الأحكام

ثانياً: أن المقصود من ذلك الصلة، ولو كان فرضاً يستحقونه لتنازعوا
منازعة القطيعة.

الآية العاشرة :

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ (١)

قال ابن سلامة وجلال الدين السيوطي رحمهما الله (٢):
إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى:

﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (٣)

والصواب أنها محكمة، لأن توريث مولى المولاة قال به فقهاء العراق
محتجين بهذه الآية. غاية الأمر أن رتبته متأخرة عن ذوى الأرحام، ومن
ثم تكون كل من الآيتين مبينة حكماً غير ما بينته الأخرى. فمن كان له
ذو رحم فهو أولى بميراثه عملاً بالآية الثانية، ومن لم يكن له ذو رحم
وله مولى مولاة فهو الذى يرثه.

فالإمام أبو حنيفة (٤) وأبو يوسف ومحمد وزفر قالوا من أسلم على
يدى رجل ووالاه وعاقده ثم مات ولا وارث له غيره فميراثه له.

وقال مالك وابن شبرمة والثوري والأوزاعي والشافعي (٥): ميراثه
للمسلمين. وقد احتج الحنفية بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ
أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ وبالحديث.

أما وجه الدلالة فى الآية: فهو أن قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ
أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ يقتضى ظاهره نصيباً ثابتاً لهم والنصرة
والنصيحة والوصية ليست بنصيب ثابت، فتأويل الآية على النصيب

(١) سورة النساء الآية: ٣٣.

(٢) التامخ والتسوخ لابن سلامة ٣٧ والإتقان ٣/٧٤.

(٣) سورة الأنفال الآية: ٧٥. (٤) بدائع الصنائع ٤/١٧٠.

(٥) المجموع ١٦/٤٣، ٤٤، والروضة الندية ٢/١٥٥، ١٥٦.

الثابت المسمى فى عقد المحالفة أولى وأشبه بمفهوم الخطاب من تأويل الآخرين . فقد عقلنا من ذلك أن لمولى الموالاة نصيباً من الميراث ، وقوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ لم ينسخ هذا الحكم إنما حدث وارث آخر هو أولى من الموالاة كحدوث ابن لمن له أخ لم يخرج الأخ عن كونه من أهل الميراث إلا أن الابن أولى منه وكذلك أولوا الأرحام أولى من الحليف فإذا لم يكن رحم ولا عصبه فالميراث لمن حالفه وجعله له .

وأما الحديث فهو ما روى عن تميم الدارى أنه قال : يا رسول الله ما السنة فى الرجل يسلم على يدى الرجل من المسلمين ؟ قال : هو أولى الناس بمحياه ومماته (١) .

فقوله : هو أولى الناس بمماته ، يقتضى أن يكون أولاهم بميراثه ، إذ ليس بعد الموت بينها ولاية إلا فى الميراث . على أن أبا مسلم الأصفهاني رحمه الله يرى أن المراد بالذين عقدت أيمانكم الأزواج والنكاح يسمى عقداً (٢) .

عموماً الرأى الصواب أنه ليس بين الآيتين أدنى تعارض ، وهما محكمتان والله تعالى أعلم .

الآية الحادية عشرة :

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَجِئَةُ مِنْ نِسَائِكَ فَامْسِكْهُنَّ فَانْشَيْدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكَ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ مَخْرَجًا ﴾ (٣)

(١) أخرجه الدارسى فى سنته ٢/٣٧٧ .

(٢) تفسير آيات الأحكام ٢/٩٤، ٩٥ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٥ .

وقال جل شأنه : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَدَّ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١)

قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله (٢): إن الآية الأولى منسوخة بالآية الثانية. وكذا روى عن عكرمة (٣)، وسعيد بن جبير، والحسن، وعطاء الخراساني، وأبى صالح وقتادة وزيد بن أسلم والضحاك. وقالوا: كان الحكم في ابتداء الإسلام أن المرأة إذا زنت فثبت زناها بالبينّة العادلة، حبست في بيت فلا تمكن من الخروج منه إلى أن تموت، ثم نسخ ذلك بآية النور.

وذهب ابن سلامة (٤) رحمه الله إلى القول بأن الآية الأولى منسوخة بالسنة لا بالكتاب، فقد جاء في الحديث: «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر مائة جلدة وتغريب عام والثيب بالثيب الرجم» (٥). والحق كما ذكر ابن العربي أنه لا يوجد نسخ، وأن هذه الآية المذكورة في سورة النساء غير منسوخة

قال ابن العربي رحمه الله (٦):

اجتمعت الأمة على أن هذه الآية ليست منسوخة، لأن النسخ إنما يكون في القولين المتعارضين من كل وجه اللذين لا يمكن الجمع بينهما بحال، وأما إذا كان الحكم محدوداً إلى غاية، ثم وقع بيان الغاية بعد ذلك فليس بنسخ، لأنه كلام منتظم متصل لم يرفع ما بعده ما قبله ولا اعتراض عليه. اهـ

(٢) الاتقان ٣/٧٤.

(١) سورة النور الآية: ٢.

(٤) التامخ والمنسوخ له ٣٣.

(٣) تفسير ابن كثير ٢/٢٠٤.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحدود ٢/٤٨.

(٦) أحكام القرآن ١/٣٥٤.

وقال الشيخ القرطبي رحمه الله (١):

اختلف العلماء، هل كان هذا السجن حدًا أوتوعداً بالحد على قولين:

أحدهما: أنه توعد بالحد.

والثاني: أنه حد. قال ابن عباس والحسن. زاد ابن زيد: وأنهم منعوا من النكاح حتى يموتوا عقوبة لهم حين طلبوا النكاح من غير وجهه.

وهذا يدل على أنه كان حدًا، بل أشد، غير أن ذلك الحكم كان محدوداً إلى غاية، وهو الأذى في الآية (٢) الأخرى على اختلاف التأويلين في أيها قبل؟

وكلاهما محدود إلى غاية وهي قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبادة بن الصامت: «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم». وهذا نحو

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوْا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾ (٣)

فإذا جاء الليل ارتفع حكم الصيام لانتفاء غايته لا لنسخه.

هذا قول المحققين المتأخرين من الأصوليين. فإن النسخ إنما يكون في القولين المتعارضين من كل وجه اللذين لا يمكن الجمع بينهما والجمع ممكن بين الحبس والتعير والجلد والرجم.

وقال الشيخ البيضاوي رحمه الله (٤):

«.... ويحتمل أن يكون المراد به التوصية بإمساكهن بعد أن

(١) تفسير القرطبي ٢/١٦٥٤، ١٦٥٥.

(٢) قال تعالى: (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَإِنْ نَآبَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهَا) [النساء: ١٦].

(٣) سورة البقرة الآية: ١٨٧. (٤) تفسير البيضاوي ١٠٦.

يجلدن، كيلا يجرى عليهن ماجرى بسبب الخروج والتعرض للرجال، ولم يذكر الحد استغناء بقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾.

وهناك من المفسرين من قال إن هذه الآية خاصة بالنساء التي عرف عنهن إتيان مواضع الريب، وبيوت الفسق، من غير أن يتحقق زناهن فهؤلاء يجازين إذا شهد عليهن أربعة رجال: بالحبس المؤبد في البيوت بحيث لا يعطين حق الخروج من بيوتهن حتى الموت، أو أن يطلقهن أزواجهن وهو السبيل الذي يجعله الله هن.

وقال الشيخ أبو مسلم الأصفهاني رحمه الله (١) تعليقا على قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ نَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ ثَوَابًا رَحِيمًا﴾ قال رحمه الله: إن المراد باللاتي يأتين الفاحشة السحاقيات، وباللذين يأتيناها اللوطيان.

أما حكم الزنى فبين في سورة النور، ويرى أن هذا أولى لوجهه:

أولاً: أنه يبقى كل آية على حكمها فلا ينسخ منها شيء.

ثانياً: أن الآية الأولى خاصة بالنساء، والثانية خاصة بالذكور، فيعلم أنه أراد فاحشة تكون من النساء في الأولى وهي السحاق، وفاحشة تكون من الذكور في الثانية وهي اللواط، ولو أراد الزنى لذكر حكم الزانى والزانية في آية واحدة كما في سورة النور.

ثالثاً: أنه على هذا التفسير لا يكون في الآيتين تكرار، أما على القول الأول (٢) فتكون الآيتان في الزنى فيفضى إلي تكرار الشيء في الموضع الواحد مرتين.

(١) تفسير الفخر الرازي ٢٣١/٩، وتفسير آيات الأحكام ٥٦/٢.

(٢) هو القول القائل بالنسخ.

الآية الثانية عشرة :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ﴾ (١)

قيل : إن قوله تعالى : ﴿ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ﴾ منسوخ بمقتضى عموم قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ والحق عدم النسخ وقد تقدم أن عموم الأشخاص ، وكذا عموم الأمكنة لا يستلزم واحد منها عموم الأزمنة .

الآية الثالثة عشرة :

قال تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ (٢)

وقال تعالى : ﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ (٣)

قال مجاهد وسعيد إن الآية الأولى منسوخة بالثانية .

والحق ما ذهب (٤) الحسن البصرى والنخعى من أن الآية الأولى محكمة لم يدخلها نسخ ، وأن الثانية متممة لها فالرسول صلى الله عليه وسلم مختير بمقتضى الآية الأولى بين أن يحكم بينهم ، وأن يعرض عنهم ، وإذا اختار أن يحكم بينهم ، وجب أن يحكم بما أنزل الله بمقتضى الآية الثانية ، فلا تعارض ولا اختلاف بين الآيتين .

الآية الرابعة عشرة :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ

حِينَ الْوَصِيَّةِ أَشْكَانَ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ (٥)

(١) سورة المائدة الآية : ٢ . (٢) سورة المائدة الآية : ٤٢ .
(٣) سورة المائدة الآية : ٤٩ . (٤) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ٤١ .
(٥) سورة المائدة الآية : ١٠٦ .

ذهب زيد بن اسلم والنخعي ومالك والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم (١) من الفقهاء إلى القول بأن قوله تعالى: **أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ** منسوخ

بقوله تعالى: ﴿ **وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ** ﴾ (٢)

بقوله: ﴿ **يَمُنُّ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ** ﴾ (٣)

قالوا: إن شهادة الكفار سقطت، وقد أجمع المسلمون على أن شهادة الفساق لا تجوز والكفار فساق فلا تجوز شهادتهم.

وقال أبو حنيفة (٤): تجوز شهادة الكفار بعضهم على بعض، ولا تجوز على المسلمين، والراجح أنه لا نسخ في الآية، وأن شهادة أهل الكتاب على المسلمين جائزة في السفر إذا كانت وصية.

قال القرطبي رحمه الله (٥):

وهو الأشبه بسياق الآية، وهو قول ثلاثة من الصحابة الذين شاهدوا التنزيل: أبو موسى الأشعري، وعبد الله بن قيس، وقيل ابن مسعود، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم. وعلى هذا فعنى الآية أن الله عز وجل أخبر أن حكمه في الشهادة على الموصى، إذا حضر الموت أن تكون شهادة عدلين. فإن كان في سفر، وهو الضرب في الأرض، ولم يكن معه أحد من المؤمنين فليشهد شاهدين ممن حضره من أهل الكفر، فإذا قدما وأديا الشهادة على وصيته حلفا بعد الصلاة أنها ما كذبا وما بدلا، وأن ماشهدا به حق ما كتبا فيه شهادة وحكم بشهادتهما.

وقال الإمام أحمد (٦) رضي الله عنه: شهادة أهل الذمة جائزة على المسلمين في السفر عند عدم المسلمين. فحمل هذه الآية على عدم وجود

(١) أحكام القرآن للإمام الشافعي ١٤٦/٢. (٢) سورة الطلاق الآية: ٢.

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٨٢. (٤) بدائع الصنائع للكاساني ٢٨٠/٦، ٢٨١.

(٥) تفسير القرطبي ٢٣٤٦/٢. (٦) مطالب أولى النهى ٦١٠/٦.

مسلمين في حالة السفر خير من القول بنسخها خاصة أن ثلاثة من الصحابة قالوا بذلك ، ومخالفة الصحابة إلى غيرهم ينفر عنه أهل العلم .

ويقوى هذا أن سورة المائدة من آخر القرآن نزولاً حتى قال ابن عباس والحسن وغيرهما : إنه لا منسوخ فيها . وما ادعوه من النسخ لا يصح فإن النسخ لا بد فيه من إثبات النسخ على وجه يتنافى الجمع بينهما مع تراخي النسخ ، وماذكروه لا يصح أن يكون ناسخاً فإنه في قصة غير قصة الوصية لمكان الحاجة والضرورة ، ولا يمتنع اختلاف الحكم عند الضرورات ، ولأنه ربما كان الكافر ثقة عند المسلم ويرتضيه عند الضرورة فليس فيما قالوه ناسخ .

قال الشيخ الزرقاني رحمه الله (١) :

الآية الأولى خاصة بما إذا نزل الموت بأحد المسافرين ، وأراد أن يوصى فإن الوصية تثبت بشهادة اثنين عدلين من المسلمين أو غيرهم توسعة على المسافرين . لأن ظروف السفر ظروف دقيقة ، قد يتعسر أويتعذر وجود عدلين من المسلمين فيها . فلو لم يبح الشارع إشهاد غير المسلمين لضاق الأمر ، وربما ضاعت الوصية . أما الآية الثانية فهي القاعدة العامة في غير ظروف السفر .

الآية الخامسة عشرة :

قال تعالى : ﴿ إِن يَكُن مِّنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ
وَإِن يَكُن مِّنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا
يَفْقَهُونَ ﴾ . أَلَمْ تَرَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُنْ
مِّنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُنْ مِّنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ
يَاذِنَا اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٢﴾

(٢) سورة الأنفال آيتا : ٦٥ - ٦٦ .

(١) مناهل العرفان ١٦١/٢ .

فالنص فى هاتين الآيتين الكريميتين خبر، والغرض منه الإنشاء، فإن الله تعالى يقول فى هذه السورة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ (١)

وقد أراد أن يضع حدًا لهذا الأمر المطلق فإنه يوجب الثبات فى جميع الأحوال أيًا كان عدد المسلمين وعدد من يقاتلهم.

فالآية الأولى تحدد ما يجب الثبات أمامه بعشرة الأمثال، ولم يأت فى ذلك بالأمر الصريح كما جاء قبله (اثبتوا) بل جاء به على صورة الخبر، لأن المراد بعث الحمية فى أنفسهم وإلهاب الغيرة فى صدورهم.

ثم جاءت الآية الثانية معنونة بعنوان التخفيف، إذ علم الله فيهم ضعفًا. والمراد بالعلم هنا الظهور، يعنى أنه قد ظهر فيهم ضعف لم يكن، لأنه لو كان سابقاً لكان الله قد علمه موجوداً، ولم يكن محل التشريع السابق، فهذا الضعف الحادث هو الذى اقتضى التخفيف. فإذا قلنا: إن نسبة الآية الثانية هى نسبة النص المخفف لعارض مع بقاء حكم النص الأول عند زوال العارض، كان حكمها حكم العزيمة مع الرخصة، ولم يقل أحد: إن الرخصة تنسخ العزيمة، فآية التيمم لم تنسخ آية الوضوء. فإذا لم يكن بفئة هذا الضعف الذى ذكره الله سبباً للتخفيف كان عليها أن تثبت لعشرة أمثالها.

ويؤيد هذا أن العشرين المذكورة فى النص الأول موصوفة بالصابرين، وكذلك المائة، فتى وجدت صفة الصبر ثبت الحكم الأول، والصبر من لوازمه المتقدمة عليه القوة المادية وقوة القلب المعنوية.

وإذا قلنا: إن النص الثانى عام فى جميع الأحوال كان النص الأول منسوخاً وهذا بعيد (٢). فالآيتان محكمتان وليس فيها نسخ والله أعلم.

(١) سورة الأنفال الآية: ٤٥.

(٢) نظرات فى القرآن لأستاذى الشيخ محمد الغزالى ٢٥٥، ٢٥٦.

الآية السادسة عشرة :

قال تعالى : ﴿ رَأْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (١)

قال الشيخ جلال الدين السيوطي (٢) رحمه الله ومن نهج نهجه : إن هذه الآية منسوخة بآيات العذر وهي :

﴿ لَيْسَ عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرْيَضِ حَرْجٌ ﴾ (٣)
وقوله : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (٤)
وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (٥) والصحيح أنها ليست بمنسوخة .

روى ابن عباس (٦) عن أبي طلحة في قوله تعالى : ﴿ رَأْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ قال : شبانا وكهولا ماسمع الله عذر أحد ، فخرج إلى الشام فجاهد حتى مات رضى الله عنه . والآية الأخيرة من آيات العذر التي ذكرها السيوطي رحمه الله ، لا شأن لها هنا حيث إنها في النفر للتعليم والتفقه في الدين لا للحرب . والآيتان قبلها مخصصتان للآية الأولى لئلا ناسختان ، كأنه قال من أول الأمر : لينفر منكم خفافاً وثقالاً كل من احتيج إليه وهو قادر لا عذر له .

الآية السابعة عشرة :

قال تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْجِيهِ إِزَانِيَّةٌ أَوْ مُشْرِكَةٌ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْجِيهَا

(١) سورة التوبة الآية : ٤١ .

(٢) الإقن ٣ / ٧٥ .

(٣) سورة النور الآية : ٦١ .

(٤) ، (٥) سورة التوبة آيتا : ٩١ ، ١٢٢ .

(٦) تفسير القرطبي ٤ / ٢٩٨٩ .

إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴿١﴾

هذه الآية الكريمة قيل : إنها منسوخة بقوله تعالى :

﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ ﴾ (٢) الآية

قال ابن العربي رحمه الله (٣) :

روى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال فى قوله تعالى :

﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾

قال : نسخت هذه الآية الآية التى بعدها : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ ﴾

ثم قال ابن العربى : هذا ليس بنسخ ، وإنما هو تخصيص عام . وما قاله رحمه الله هو الصواب ، لأن معنى الآية التى قيل إنها منسوخة الزانى المعروف بالزنى لا يستطيع أن ينكح إلا زانية أو مشركة لنفور المحصنات المؤمنات من زواجه . وكذلك المرأة المعروفة بالزنى لا يرغب فى نكاحها إلا زان أو مشرك لنفور المؤمنين الصالحين من زواجها . هذا المعنى لا تبطله الآية الثانية التى قيل عنها إنها ناسخة للأولى .

الآية الثامنة عشرة :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ

أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ﴾ (٤)

قيل : إن هذه الآية منسوخة ، والحق أنه لا يوجد دليل على نسخها

(١) سورة النور الآية : ٣ .

(٢) سورة النور الآية : ٣٢ .

(٣) أحكام القرآن له ٢/٣٣١

(٤) سورة النور الآية : ٥٨ .

وهى محكمة ومتضمنة الأدب العظيم الذى أدب الله به المسلمين حتى لا يدخل عليهم خدمهم وصغارهم فى هذه الأوقات حماية للأعراض من الانتهاك، وحفظاً للأنظار أن ترى مالاتيق رؤيته فى هذه الأوقات.

قال ابن عمر رضى الله عنهما : هى محكمة .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : قد ذهب حكمها .

روى عكرمة أن نفرأ من أهل العراق سألوا ابن عباس فقالوا : يا ابن عباس كيف ترى فى هذه الآية التى أمرنا فيها بما أمرنا فلا يعمل بها أحد قول الله :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَذِنُوا الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾

وقرءوها إلى قوله تعالى : ﴿ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ؟ فقال ابن عباس رضى الله عنها : إن الله رفيق بجميع المؤمنين ، يحب السر وكان الناس ليس لبيوتهم ستور ولا حجال (١) . فربما دخل الخادم أو ولده أو يتيمة الرجل ، والرجل على أهله فأمر الله بالاستئذان فى تلك العورات ، فجاءهم الله بالستور والخير ، فلم أر أحداً يعمل بذلك .

قال ابن العربى رحمه الله (٢) :

وهذا ضعيف جداً بما بيناه فى غير موضع من أن شروط النسخ لم تجتمع فيه من المعارضة ومن التمدد والتأخر ، فكيف يصح لناظر أن يحكم به ؟

الآية التاسعة عشرة :

قال تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ الْإِنْسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ مِنْ زَوْجٍ وَلَوْ أَجَبَكَ

حُسْنُ الْأَمَّا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ﴾ (٣)

(١) الحجل بفتح الحاء وكسرها القيد - مختار الصحاح ١٢٤ -

(٢) أحكام القرآن ١٣٩٧/٣ . (٣) سورة الأحزاب الآية : ٥٢ .

وقد اختلف العلماء فى هذه الآية . أبقيت محكمة لم يدخلها النسخ أم نسخت ؟ فقال بعضهم : إنها منسوخة . ثم هؤلاء القائلون بالنسخ اختلفوا فيما بينهم فى الناسخ لها أهو الكتاب أم السنة ؟ فذهب جماعة إلى القول بأن النسخ (١) لها قوله تعالى : ﴿ بَآيَاتِنَا الَّتِي إِنَّا أُخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ (٢) وقالوا إن الترتيب فى التلاوة ليس دليل الترتيب فى النزول . وقال ابن سلامة (٣) بعد ذكر الآية التى يراها منسوخة : وهى من أعاجيب المنسوخ نسخها الله بآية قبلها فى النظم . وذهب جماعة إلى القول بأن النسخ لها السنة ، واستدلوا بما روى عن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما : « لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل الله له النساء » (٤) . وبهذا الحديث قال ابن عباس والشافعى رضى الله عنهم .

والحق أن الآية محكمة لم يدخلها نسخ ، ولا يوجد تعارض بين الآيتين حتى يدفع بالنسخ ، لأن النسخ يعتمد على ثبوت تأخر الناسخ عن المنسوخ ، وأن يكون بينهما تعارض وأين هذا مما يقولون ؟ وهل مجرد احتمال أن تكون آية : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ ﴾ متقدمة فى النزول كاف لإثبات النسخ فيها ؟ إن ادعاء النسخ هنا لا دليل عليه ، لأن الآيتين متفقتان لا تناقض بينهما . ومعنى آية : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ ﴾ نهي صلى الله عليه وسلم عن تزوج غيرهن أو طلاقهن وأن يتبدل بهن . ومعنى الآية الأخرى : أن الله عز وجل أحل له صلى الله عليه وسلم من ذكرهن وهى زوجاته .

والقائلون إن الآية منسوخة بالسنة ، وأن ذلك دليل على جواز نسخ الكتاب بالسنة فأمرهم أعجب حيث إن المجيزين لنسخ الكتاب بالسنة

(١) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ٧٥ ، والإتقان ٣ / ٧٦٠ .

(٢) سورة الأحزاب الآية : ٥٠ .

(٣) الناسخ والمنسوخ له ٧٥ . (٤) أخرجه الترمذى فى سننه ٣٥٦ / ٥ .

لا يقولون إنه ينسخ بكل سنة، بل بما كان متواتراً فكيف يكون النسخ هنا بقول عائشة وأم سلمة وهما لم ترفعاها.

أضف إلى ذلك أن ابن العربي رحمه الله قال (١):
«.... وجعلوا حديث عائشة سنة ناسخة وهو حديث واه ومتعلق
ضعيف - والله تعالى أعلم»

الآية العشرون :

قال تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَفَخْتُمُ الرُّسُوكَ فَقَدْ مُوَابِّتُ
يَدَيْكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * ءَأَشْفَقْتُمْ
أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تُفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ
وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** (٢)

وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بأن الآية الأولى منسوخة بالآية
الثانية، وأن هذا من باب النسخ بلا بدل (٣). لأن الله عز وجل أمرهم
عند إرادة المناجاة أن يقدموا صدقة، ثم نسخ ذلك بالآية الثانية (٤).

ويرى أبو مسلم الأصفهاني رحمه الله عدم وقوع النسخ هنا ويقول في
هذه الآية : إنه كان يوجد بين المؤمنين جماعة من المنافقين . كانوا يمتنعون
من بذل الصدقات، وأن فريقاً منهم عدل عن نفاقه وصار مؤمناً إيماناً
حقيقياً. فأراد الله عز وجل أن يميزهم عن المنافقين الذين لا يزالون على
نفاقهم، فأمر بتقديم الصدقة لتمييز هؤلاء من هؤلاء، وإذا كان التكليف
لهذه المصلحة المقدرة لذلك الوقت لا جرم يقدر التكليف بذلك الوقت .

(١) أحكام القرآن له ١٥٧١/٣ . (٢) سورة المجادلة آيتا : ١٢، ١٣ .

(٣) إرشاد الفحول ١٨٧ .

(٤) القائلون بالنسخ اختلفوا في مقدار تأخر الناسخ عن المنسوخ فقليل ما بقى المنسوخ الا ساعة
من نهار وقيل بقى عشرة أيام .

قال الإمام فخر الدين الرازى رحمه الله (١) :
وحاصل قول أبى مسلم أن ذلك التكليف كان مقدراً بغاية
مخصوصة ، فوجب انتهاؤه عند الانتهاء إلى الغاية المخصوصة ، فلا يكون هذا
نسخاً... وهذا كلام حسن لا بأس به .

والحق أن ما قاله أبو مسلم كلام طيب للغاية فالأفضل التوفيق بين
الآيتين به ، ولا يصح الاعتراض عليه بأن الذى تصدق هو الإمام على
كرم الله وجهه وحده دون بقية الصحابة ، فكيف تقول : إن هذه الصدقة
قد شرعت للتمييز؟ لأننا نقول لانرى فى عدم فعل الصحابة ظعناً
ولا شيئاً يعيبهم . بل إنهم فهموا أن شرعية هذا الحكم قصد منها الحد من
المناجاة الكثيرة فيضيع وقته صلى الله عليه وسلم .

قال صاحب تفسير آيات الأحكام (٢) :
«.... ولو أن الصحابة فهموا أن المقصود التوسل بالمناجاة لتكون باباً
من أبواب الصدقة متأخروا ، فمنهم من نزل عن جميع ماله ، ومنهم من
كان يريد أن يتصدق بالثلثين لأنه لا يرثه إلا ابنة واحدة ، ومادام
المقصود القصد من المناجاة التى تشغل الرسول صلى الله عليه وسلم
فليحرصوا على القصد ، على أنهم وجدوا فى قوله تعالى :

﴿ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

فسحه فمن ذا كانت دراهمه ودنانيره حاضرة معه فى مجلس الرسول صلى
الله عليه وسلم حتى يتصدق بها ، أويقال إنه لم يمثل الأمر؟

على أن هناك من العلماء من قال : إن الأمر بتقديم الصدقة عند
المناجاة للندب والاستحباب ، وليس للوجوب وذلك لأن الله تعالى قال :
﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ ومثل هذا يعتبر قرينة تصرف الأمر عن

(١) تفسير الفخر الرازى ٢٩/٢٧٢ . (٢) ١٣٢/٤ .

ظاهره، وهو إنما يستعمل فى التطوع دون الفرض . وأيضاً قال الله تعالى
فى الآية الثانية :

﴿ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقْتُمْ ﴾

وهذا يزيل ما فى الأمر الأول من احتمال الوجوب . انظر إلى قوله
تعالى :

﴿ فَإِذَا لَرَفَعْلُوا وَتَأَنَّبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾

هذا : وقد قال بعض العلماء إن الآية الثانية بيان للمراد من الصدقة
الواردة فى الآية الأولى ، وأن الصدقة لا يلزم أن تكون مالية زائدة عما
يجب ، بل يكفيهم إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله صلى
الله عليه وسلم .

والقول بأن هذا ضرب من التكلف فى التأويل يأباه ما هو معروف
من معنى الصدقة حتى أصبح لفظها حقيقة عرفية فى البذل المالى وحده
قول مردود ، لأن الصدقة فى الشرع أعم مما هو فى عرف الناس ففى
الحديث الصحيح : « كل سلامى من الناس عليه صدقة . كل يوم تطلع
فيه الشمس تعدل بين اثنين صدقة وتعين الرجل فى دابته فتحمله عليها
أو ترفع له عليها متاعاً صدقة والكلمة الطيبة صدقة وبكل خطوة تمشيها
إلى الصلاة صدقة وتميط الأذى عن الطريق صدقة » (١) .

وعن أبى ذر رضى الله عنه أن ناساً من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ذهب أهل
الدثور بالأجور . يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول
أموالهم .

قال : أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون ؟ إن بكل تسبيحة

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه ١١٤/٢ .

ومسلم فى صحيحه ٤٠٤/١ .

صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وأمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة وفي بضع أحدكم صدقة. قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر^(١).

الآية الحادية والعشرون :

قال تعالى : ﴿ رَوَّانَ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمُ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَابْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا ﴾ ^(٢)

قيل : نسختها آية الغنيمة ، وهى قوله جل شأنه :

﴿ وَأَعْلَوْا أَمْثًا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَتَى اللَّهَ خُمْسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٣)

حيث إن الآية الأولى تفيد أن زوجات المسلمين اللاتي ارتددن ولحقن بدار الحرب يجب أن يدفع إلى أزواجهن مثل مهورهن من الغنائم التي يغنمها المسلمون، ويعاقبون العدو بأخذها، بينما الآية الثانية تفيد أن الغنائم خمس أخماساً، ثم تصرف كما رسمها الشارع الحكيم.

والحق أنه بالتأمل نجد الآيتين محكمتين لأنها غير متعارضتين، بل يمكن الجمع بينهما بأن يدفع من الغنائم أولاً مثل مهور هذه الزوجات المرتدات اللاحقات بدار الحرب، ثم خمس الغنائم بعد ذلك أخماساً وتصرف في مصارفها الشرعية والله أعلم.

الآية الثانية والعشرون :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْزُوقُ * قُرْآنُكَ لَكَ فَلْيَلَا * نِصْفُهُ وَأَنْفُسُ مِنْهُ قَلِيلًا *

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤٠٣/١.

(٢) سورة المتحنة الآية : ١١. (٣) سورة الأنفال الآية : ٤١.

أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرِثْلَ قُسْرَيْنِ ﴿١﴾

وقال جل شأنه : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنُصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ
مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّنْ نَّحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكَ فَاقْرَأْ وَامَّا تيسَّرَ
مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ
اللَّهِ وَآخَرُونَ يَقْنَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْرَأْ وَامَّا تيسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا
الزَّكَاةَ وَاقْرَأُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِن خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ
خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا لِلَّذِينَ تَابُوا عَنِ الْقُرْآنِ حَنِيمٌ ﴿٢﴾

قال بعض المفسرين : إن آخر السورة — يعنى سورة المزمل — ناسخ لأولها
وهذا بناء على أن النص المذكور فى أول السورة عام والتخفيف عام .
والتأمل يجد أن أول السورة صريح فى طلب قيام جزء من الليل قريب
من نصفه ، والخطاب فيه موجه إلى النبى صلى الله عليه وسلم .

وآخر السورة يدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقوم
بهذا التكليف ، وكذلك طائفة من الذين معه ، وقد بينت الآية الأخيرة
من السورة سببا يقتضى التخفيف عن الأصحاب وهو علم الله سبحانه
بأن سيكون منهم الأصناف الثلاثة الذين ذكرهم ، ومن أجل ذلك كان
التكليف مقصوراً على قراءة ماتيسر من القرآن . فإذا كان النص الأول
مقصوراً على النبى صلى الله عليه وسلم — والأصحاب إنما قاموا بقيام
الليل اقتداء به صلى الله عليه وسلم — والتخفيف مقصوراً عليهم
للأسباب المذكورة ، لم يكن النص الأول منسوخاً ، بل حكمه باق بالنسبة
له صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى ابن عباس رضى الله عنهما وهو
الراجح لأنه يترتب عليه الجمع والتوفيق لا النسخ والله أعلم .

(١) سورة المزمل آيات : ١ — ٤ . (٢) سورة المزمل الآية : ٢٠ .

وبعد: فهذه الآيات هي التي تكلم فيها العلماء من حيث نسخها
أو إحكامها وقد جمعها (١) الإمام جلال الدين السيوطي في قوله:

قد أكثر الناس في المنسوخ من عدد	وأدخلوا فيه آياً ليس تنحصر
وهاك تحريراً أي لا مزيد لها	عشرين حررها الحذاق والكبر
أي التوجه حيث المرء كان وأن	يوصى لأهليه عند الموت مُحْتَضَرُ
وحرمة الأكل بعد النوم من رَقَبٍ	وفدية لمطيق الصوم مشتهر
وحق تقواه فيما صح من أثر	وفي الحرام قتال للآلى كفروا
والاعتداد بحول مع وصيتها	وأن يدان حديث النفس والفكر
والحلف والحبس للزاني وترك أولى	كفروا شهادتهم والصبر والنفر
ومنع عقد لزان أولزانية	وما على المصطفى في العقد مُحْتَظَرُ
ودفع مهر لمن جاءت وآية نجب	كذلك قيام الليل مُسْتَظَرُ
وزيد آية الاستئذان من ملكة	وآية القسمة الفضلى لمن حضروا

وقد رأيت - بعون الله وحده - أن أرجح القول بعدم نسخها. لأن
الجمع ممكن بين ما قيل بنسخه وبين ما قيل بأنه ناسخ.

ومعلوم عند الجمهور أن الجمع بين المتعارضين - والتعبير بالمتعارضين
فيه شيء من التجاوز لأنه غير موجود البتة في القرآن - يقدم على
ماعداه من الترجيح والبحث في التاريخ والتوقف. ومن العجب أن
هناك علماء أفاضل قالوا بنسخ هذه الآيات المذكورة جميعاً، بل هناك من
ادعى نسخ المستثنى للمستثنى منه ونسخ المطلق بالمقيد ونحو ذلك وكتاب
الناسخ والمنسوخ للشيخ هبة الله بن سلامة رحمه الله أكبر دليل على
هذا.

(١) الإقنان ٧٧/٣.

تأمل معى مقاله الشيخ الشاطبى رحمه الله (١):
غالب ما ادعى فيه النسخ إذا تأمل وجدته متنازعا فيه ومحملا وقريباً
من التأويل بالجمع بين الدليلين على وجه من كون الثانى بياناً لمحمل
أوتخصيصاً لعموم أوتقييداً لمطلق وما أشبه ذلك من وجوه الجمع مع البقاء
على الأصل من الإحكام فى الأول والثانى.

وقد أسقط ابن العربى من الناسخ والمنسوخ كثيراً بهذه الطريقة .
وقال الطبرى: أجمع أهل العلم على أن زكاة الفطر فرضت ثم
اختلفوا فى نسخها :

قال ابن النحاس: فلما ثبتت بالإجماع وبالأحاديث الصحاح عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز أن تزال إلا بالإجماع أو حديث يزيلها
ويبين نسخها ولم يأت من ذلك شيء .

(١) المواقات ١٠٦/٣ .

المبحث الثانى

فى نسخ القرآن بالسنة

نسخ القرآن بالسنة اختلف فيه العلماء بين مجوز ومانع ، ثم اختلف المجوزون بين قائل بالوقوع الشرعى وقائل بعدمه وإليك البيان بشىء من التفصيل :

أولاً : مقام الجواز :

ذهب جمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة ومن الفقهاء مالك وأصحاب أبى حنيفة وأبو العباس ابن سريج إلى القول بأن نسخ القرآن بالسنة جائز عقلاً ، وليس مستحيلاً لذاته ولا لغيره .

قال الإمام القرافى رحمه الله (١) :

« ويجوز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة لمساواتها له فى الطريق العلمى عند أكثر أصحابنا » .

وقال الإمام الشيرازى رحمه الله (٢) :

« وقال أصحاب أبى حنيفة يجوز بالخبر المتواتر وهو قول أكثر المتكلمين ، وحكى ذلك عن أبى العباس بن سريج » .

وجاء فى كشف الأسرار (٣) عن أصول البزدوى :

« نسخ الكتاب بالسنة المتواترة (٤) وهو جائز عند جمهور الفقهاء والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة ، وإليه ذهب المحققون من أصحاب الإمام الشافعى رحمه الله » .

(١) شرح تنقيح الفصول ٣١٣ . (٢) اللمع ٣٣ . (٣) ١٧٧/٣ .

(٤) اختلف العلماء فى نسخ القرآن بخبر الآحاد .

وقال الشيخ الشوكاني رحمه الله (١) :

«يجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة عند الجمهور كما حكى ذلك عنهم أبو الطيب الطبري وابن برهان الحاجب. قال ابن فورك في شرح مقالات الأشعري : وإليه ذهب شيخنا أبو الحسن الأشعري ، وكان يقول إن ذلك وجد في قوله تعالى :

﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾

فإنه منسوخ (٢) بالسنة المتواترة وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وصية لوارث » لأنه لا يمكن أن يجمع بينهما .

قال ابن السمعاني : وهو مذهب أبي حنيفة وعامة المتكلمين .

قال الدبوسي : هو قول علمائنا يعني الحنفية .

قال الباجي : قال به عامة شيوخنا .

وحكاه ابن الفرغ عن مالك رحمه الله . قال : ولهذا لا تجوز عنده

= فقال بالجواز العقلي الأكثرون وحكاه سليم الرازي عن الأشعرية والمعتزلة . وأما الوقوع فذهب الجمهور إلى أنه غير واقع .

وقد حكى الإجماع على عدم وقوعه أبو الطيب في شرح الكفاية والشيخ الشيرازي في اللمع حيث قال رحمه الله :

فأما المتواتر بالآحاد فلا يجوز لأن التواتر يوجب العلم فلا يجوز نسخه بما يوجب الظن .

وذهب جماعة من أهل الظاهر إلى القول بوقوعه لأن أهل قباء لما سمعوا مناديه صلى الله عليه وسلم وهم في الصلاة يقولون — ألا أن القبلة قد حولت إلى الكعبة استداروا ولم ينكر ذلك عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأجيب بأنهم علموا ذلك بالقرآن .

خلاصة الأمر أن ما ثبت بقطعي لا يرتفع إلا بقطعي مثله .

— اللمع ٣٣ ، ولطائف الإشارات ٤٢ ، وإرشاد الفحول ١٩٠ — .

(١) إرشاد الفحول ١٩١ .

(٢) تقدم القول عن هذه الآية وبينت بحمد الله موقف العلماء من القول بنسخها واخترت القول القائل إنها محكمة .

الوصية للوارث للحديث فهو ناسخ لقوله تعالى: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية

وحجة هؤلاء المجيزين أن نسخ القرآن بالسنة ليس مستحيلاً لذاته ولا لغيره، أما الأول فلائه لا يترتب على فرض وقوعه محال.

وأما الثانى: فلأن السنة (١) وحى من الله تعالى كالقرآن. قال تعالى منزهاً نطق حبيبه صلى الله عليه وسلم عن الهوى:

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (٢)

والفارق بينهما أن ألفاظ القرآن من ترتيب الله تعالى وإنشائه، وألفاظ السنة من ترتيب الرسول صلى الله عليه وسلم وإنشائه، والقرآن له خصائصه وللسنة خصائصها وهذه الفوارق لا أثر لها فيما نحن بسبيله مادام أن الله عز وجل هو الذى ينسخ وحيه بوحيه. وحيث لا أثر لها فنسخ أحد هذين الوحيين بالآخر لا مانع يمنعه عقلاً ولا شرعاً فتعين القول بجوازه.

قال الشيخ العمري رحمه الله (٣):

ولم يجر أن ينسخ الكتاب بسنة بل عكسه صواب
وذهب الإمام أحمد رضى الله عنه فى إحدى الروايتين عنه وأكثر
أهل الظاهر واشتهر — خطأ — عن الإمام الشافعى رضى الله عنه إلى

(١) لقائل أن يقول: إن من السنة ما يكون ثمرة لاجتهاده صلى الله عليه وسلم وهذا ليس وحياً أوحى إليه به بدليل العتاب الذى وجهه القرآن إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. فكيف يستقيم بعد هذا أن نقول: إن السنة وحى من الله؟
والجواب أن المراد هنا بالسنة ما كانت عن وحى جلى أو خفى. أما السنة الاجتهادية فليست مرادة هنا ألبتة لأن الاجتهاد لا يكون إلا عند عدم وجود نص — مناهل العرفان — ١٣٧/٢.

(٢) سورة النجم آيتا. ٤، ٣ (٣) لطائف الإشارات ٤٢.

القول بأن نسخ القرآن بالسنة ممتنع عقلا . وقبل أن أذكر أدلة المانعين لنسخ القرآن بالسنة سأسوق بعض النصوص لبعض الأصوليين ، والتي يفهم منها أن الإمام الشافعى رضى الله عنه قال بمنع نسخ القرآن بالسنة ، ثم أبين وجه الصواب بعون الله .

قال سيف الدين الآمدى رحمه الله (١) :
قطع الإمام الشافعى وأكثر أصحابه أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة .

وقال ابن الحاجب رحمه الله (٢) :
« نسخ القرآن بالخبر المتواتر . وقد اختلف فى جوازه والجمهور على جوازه ومنعه الشافعى رحمه الله . »

وقال الشوكانى رحمه الله (٣) :
وذهب الشافعى فى عامة كتبه كما قال ابن السمعانى إلى أنه لا يجوز نسخ القرآن بالسنة بحال ، وإن كانت متواترة ، وبه جزم الصيرفى والخفاف ونقله عبد الوهاب عن أكثر الشافعية . وقال الأستاذ أبو منصور: أجمع أصحاب الشافعى على المنع . وهذا يخالف ما حكاه ابن فورك عنهم فإنه حكى عن أكثرهم القول بالجوازا هـ .

هذه أقوال بعض الأصوليين بالنسبة لموقف إمامنا الشافعى رحمه الله فى هذه المسألة .

والحق كما قال الزركشى رحمه الله (٤) :
والصواب أن مقصود الشافعى رحمه الله أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما أمثلة ناسخ له ، وهذا تعظيم عظيم ، وأدب مع

(١) الإحكام ٣/ ١٣٩ . (٢) شرح العضد ٢/ ١٩٧ .

(٣) إرشاد الفحول ١٩١ . (٤) إرشاد الفحول ١٩٢ .

الكتاب والسنة ، وفهم لموقع أحدهما من الآخر، وكل من تكلم في هذه المسألة لم يقع على مراد الإمام الشافعي رحمه الله . بل فهموا خلاف مراده حتى غلطوه وأولوه اهـ

وقال الإمام تاج الدين ابن السبكي رحمه الله (١) :

قال الشافعي رضي الله عنه وحيث وقع نسخ القرآن بالسنة فعها قرآن عاضد لها يبين توافق الكتاب والسنة ، أونسخ السنة بالقرآن ، فعها سنة (٢) عاضدة له تبين توافق الكتاب والسنة . اهـ

فالإمام الشافعي رحمه الله يرى أنه إذا نسخ الكتاب بالسنة فلا بد أن يرد من الكتاب بعد ذلك ما يوافق تلك السنة الناسخة في الحكم ، فيكون عاضداً لها وإذا نسخت السنة بالكتاب فلا بد أن يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوافق ذلك الكتاب الناسخ في الحكم ، فتكون عاضدة له . ولعل في هذا توضيحاً لما قاله الإمام الشافعي رحمه الله حين قال (٣) : فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله . اهـ . فإذا ما وقع نسخ للقرآن بالسنة فلا بد أن يكون معها قرآن يعضدها . وقد ذكر الشيخ السبكي رحمه الله ما نقله بعض الأصوليين في هذه المسألة ، ثم انتصر للإمام الشافعي رحمه الله بكلام طيب لا بأس بإيراده تنمياً للفائدة .

قال رحمه الله (٤) :

وأما نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب فالجمهور على جوازه ووقوعه . وذهب ابن سريج كما نقل القاضي عنه في مختصر التقريب

(١) شرح الجلال على جمع الجوامع ٧٨/٢ ، ٧٩ .

(٢) ليس المراد بالمعية المقارنة في زمن النسخ بل المصاحبة في الحكم الناسخ والموافقة فيه . إذ العاضد متأخر عن الناسخ وإلا لكان النسخ منسوباً للعاضد لا للمعضد — حاشية البناني ٧٩/٢ — .

(٣) الرسالة ١٠٨ . (٤) الإبهاج ١٥٩/٢ ، ١٦٠ .

إلى أنه جائز، ولكن لم يرد. وذهب قوم إلى امتناعه ونقل عن الشافعي رضي الله عنه. وقد استنكر جماعة من العلماء ذلك من الشافعي حتى قال الكيا الهراسي: هفوات الكبار على أقدارهم ومن عد خطؤه عظم قدره.

وقد كان عبد الجبار بن أحمد كثيراً ما ينصر مذهب الشافعي في الأصول والفروع، فلما وصل إلى هذا الموضع قال: هذا الرجل كبير لكن الحق أكبر منه. قال: والمغالون في حب الشافعي لما رأوا هذا القول لا يليق بعلو قدره كيف وهو الذي مهد هذا الفن ورتبه، وأول من أخرجه قالوا: لا بد أن يكون لهذا القول من هذا العظيم محمل فتعمقوا في محامل ذكروها وأورد الكيا بعضها.

واعلم أنهم صعبوا أمراً سهلاً وبالغوا في غير عظيم، وهذا إن صح عن الإمام الشافعي رضي الله عنه فهو غير منكر، وإن جبن جماعة من الأصحاب عن نصره هذا المذهب فذلك لا يوجب ضعفه...

قال القاضي في مختصر التقريب: واختلف الذين منعوا نسخ القرآن بالسنة فمنهم من منعه عقلاً، ومنهم من قال يجوز^(١) عقلاً، وإنما امتنع بأدلة السمع. قال القاضي: وهذا هو الظن بالشافعي رحمه الله مع علو مرتبته في هذا الفن. قلت—والكلام للسبكي—: وهذا هو الذي قاله في الرسالة^(٢) فإنه قال في باب ابتداء النسخ والمنسوخ: وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وأن السنة لا تأسخ للكتاب، وإنما هي تبع للكتاب.

ثم قال: وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو أحدث الله لرسوله صلى الله

(١) قال الدكتور/ محمد حسن هيتو في تعليق على المنحول ١٩٣ «والحق في ذلك أن الشافعي رضي الله عنه لم يمنع منه عقلاً. بل لم يتكلم في كتبه قط على الجواز العقلي».

(٢) الرسالة ١٠٦، ١٠٨.

عليه وسلم في أمر من فيه غير ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لسن فيما أحدث الله إليه حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة للتي قبلها
مما يخالفها. اهـ. ومن صدر هذا الكلام أخذ من نقل عن الإمام
الشافعي رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا سن سنة، ثم أنزل
الله في كتابه ما ينسخ ذلك الحكم، فلا بد أن يسن النبي صلى الله عليه
وسلم سنة أخرى موافقة للكتاب تنسخ سنته الأولى لتقوم الحجة على
الناس في كل حكم بالكتاب والسنة جميعاً ولا تكون سنة منفردة تخالف
الكتاب.

ثم قال الشيخ السبكي: هذا هو معنى القول المنسوب إلى الشافعي
رحمه الله.... وأكثر الأصوليين الذين تكلموا في ذلك لم يفهموا مراد
الشافعي رضي الله عنه وليس مراده إلا ما ذكرناه اهـ.

أدلة المانعين لجواز نسخ القرآن بالسنة عقلاً:
استدل المانعون بخمسة أدلة هي:

الدليل الأول:

قال تعالى مخاطباً حبيبه صلى الله عليه وسلم:

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (١)

وجه الدلالة: أن هذه الآية الكريمة تدل على أن وظيفة الرسول
صلى الله عليه وسلم منحصرة في بيان القرآن. فلو نسخت السنة القرآن
لما كانت بياناً له. بل كانت رافعة له.

قال الإمام الرازي رحمه الله (٢):

فوصفه بأنه مبين للقرآن ونسخ العبادة رفعها ورفعها ضد بيانها. اهـ.

(١) سورة النحل الآية: ٤٤. (٢) المحصول ١/ ٥٢٤.

وقد نوقش هذا الاستلال بما يلي (١) :

أولاً: أن الآية لا تدل على انحصار وظيفة الرسول صلى الله عليه وسلم في البيان، لأنها خالية من جميع طرق الحصر، وكل ما تدل عليه الآية هو أن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم مبينة للقرآن، وذلك لا ينفي أن تكون ناسخة له، ونظير هذه الآية قوله تعالى :

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ (٢)

فإنه يفيد أنه صلى الله عليه وسلم نذير للعالمين ولا تنفي عنه أنه بشير أيضاً للعالمين .

ثانياً: أن وظيفة السنة لو انحصرت في بيان القرآن ما صح أن تستقل بالتشريع، مع أن إجماع الأمة قائم على أنها قد تستقل بالتشريع كحظره صلى الله عليه وسلم أن يورث بقوله صلى الله عليه وسلم : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » (٣) .

قال الإمام الرازي رحمه الله (٤) :

ليس في قوله تعالى : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ دليل على أنه لا يتكلم إلا بالبيان . كما أنك إذا قلت : « إذا دخلت الدار لا أسلم على زيد » ليس فيه أنك لا تفعل فعلاً آخر . اهـ .

ثالثاً: على فرض دلالة الآية على الحصر، فالمراد بالبيان فيها التبليغ لا الشرح، وقد بلغ الرسول صلى الله عليه وسلم كل ما أنزله الله إلى الناس وهذا لا ينافي أنه نسخ ما شاء الله نسخه بالسنة .

(١) المحصول ٥١٣/١، الإحكام للآمدي ١٤٢/٣، ومناهل العرفان ١٣٤/٢ .

(٢) سورة الفرقان الآية : ١ . (٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٨١/٢ .

(٤) المحصول ٥١٣/١ .

قال الإمام الرازي رحمه الله (١) :

سلمنا أن السنة كلها بيان ، لكن البيان هو الإبلاغ وحمله على هذا أولى لأنه عام في كل القرآن . أما حمله على بيان المراد فهو تخصيص ببعض ما أنزل وهو ما كان مجملاً أو عاماً ، مخصوصاً ، وحمل اللفظ على ما يطابق الظاهر أولى من حمله على ما يوجب ترك الظاهر . أهـ .

الدليل الثاني :

قال تعالى : ﴿ مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلًا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢)

وبيان وجه الدلالة من هذه الآية من وجوه هي :

الأول : أن قوله تعالى : ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ يفيد أن المأتى به خير من الآية المنسوخة والسنة ليست خيراً من القرآن .

الثاني : أن الله تعالى وصف نفسه بأنه الذي يأتي بخير منها ، وذلك لا يكون إلا والناسخ قرآن لا سنة .

الثالث : وصف البديل بأنه خير أو مثل ، وكل واحد من الوصفين يدل على أن البديل من جنس المبدل ، أما المثل فظاهر ، وأما ما هو خير فلأنه لو قال القائل لغيره : لا آخذ منك درهماً إلا وآتيك بخير منه ، فإنه يفيد أنه يأتيه بدرهم خير من الأول .

الرابع : قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ دل على أن الذي يأتي بخير منها هو المختص بالقدرة على إنزاله ، وهذا هو القرآن دون غيره (١) .

(١) المرجع السابق . (٢) سورة البقرة الآية : ١٠٦ .

(٣) المحصول ٥٢٣/١ ، والتبصرة ٢٦٥ ، والإحكام ١٤١/٣ .

وقد نقش هذا الاستدلال من قبل القائلين بالجواز بما يلي :

أولاً : أن السنة من عند الله كالقرآن ، والقول بأن السنة ليست خيراً من القرآن لا يسلم به على إطلاقه ، لأن المراد بالخيرية والمثلية في الآية الخيرية والمثلية في الحكم لافى اللفظ ، ولا شك أن الحكم الثابت بالسنة قد يكون أنفع للمكلف من الحكم المنسوخ .

ثانياً : قولكم : إن الله تعالى وصف نفسه بأنه الذى يأتى بخير منها ، وذلك لا يكون إلا والناسخ قرآن — لا دلالة فيه ، لأن السنة إذا كانت ناسخة فالآتى بما هو خير إنما هو الله تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم مبلغ ، ولا يدل ذلك على أن الناسخ لا يكون إلا قرآناً . بل الإتيان بما هو خير أعم من ذلك

ثالثاً : قولكم : إن وصف البديل بأنه خير من المبدل ، أو مثله ، يدل على أن البديل من جنس المبدل — لا دلالة فيه أيضاً على لزوم المجانسة بين الآية المنسوخ حكمها وبين ناسخة ، لأنه وصفه بكونه خيراً ، والقرآن لا تفاوت فيه ، فعلم أن المفاضلة والمماثلة إنما هى راجعة إلى الحكم المنسوخ والحكم الناسخ .

رابعاً : نحن نتفق معكم بالنسبة للوجه الرابع فالمتمكن من إزالة الحكم بما هو خير منه إنما هو الله عز وجل .

الدليل الثالث :

قال تعالى : ﴿ وَإِذَا نُسِئْتُمْ إِلَيْكُمْ بِبَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَنْبِئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ أَوْ يَذَّكَّرُ لَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْذِلَكُمْ مِنْ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ (١)

(١) سورة يونس الآية : ١٥ .

وهذا يفيد أن السنة لا تنسخ القرآن، لأنها نابعة من نفسه صلى الله عليه وسلم. ويدفع هذا بأن السنة ليست نابعة من نفسه صلى الله عليه وسلم، على أنها هوى منه وشهوة، بل معانيها موحاة من الله تعالى إليه، وكل ما استقل به الرسول صلى الله عليه وسلم أنه عبر عنها بألفاظ من عنده، فهي وحى يوحى وليست من تلقاء نفسه على هذا الاعتبار، وعلى هذا فليس نسخ القرآن بها تبديلاً له من تلقاء نفسه إنما هو تبديل بوحي.

الدليل الرابع :

قال تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ۖ ﴾ (١)

فهذا القول الكريم رد الله تعالى به على من أنكر النسخ وعاب به الإسلام حيث قالوا في حقه صلى الله عليه وسلم - عند تبديل الآية بالآية - كما حكى القرآن : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ۖ ﴾ (٢) ومعلوم أن روح القدس إنما ينزل بالقرآن، ومن ثم فلا ينسخ القرآن إلا بقرآن. والحق أن هذا الاستدلال غير سديد لأن كلا من القرآن والسنة وحى من السماء.

قال الإمام فخر الدين الرازى رحمه الله (٣) :

من يتهم الرسول صلى الله عليه وسلم فإنما يتهمه لأنه يشك في نبوته صلى الله عليه وسلم. ومن تكن هذه حاله فالنبي صلى الله عليه وسلم مفتر عنده سواء نسخ الكتاب بالكتاب أو بالسنة والمزيل لهذه التهمة التمسك بمعجزاته صلى الله عليه وسلم. اهـ.

وقال الإمام أبو الحسين البصرى رحمه الله (٤) :

..... والجواب : أن ذلك لا يمنع من نسخ القرآن بالسنة لأن النبي

(٢) سورة النحل الآية : ١٠١.

(١) سورة النحل الآية : ١٠٢.

(٤) المعتمد ١/ ٣٩٥.

(٣) المحصول ١/ ٥٢٩.

صلى الله عليه وسلم لا ينسخ القرآن إلا إذا أوحى إليه بذلك فقد نزله روح القدس اهـ.

الدليل الخامس :

أن القرآن الكريم أثبت أن السنة النبوية حجة . قال تعالى :

﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (١)

وقال تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (٢)
وإذا كان الأمر كذلك فلا تنسخ السنة القرآن، لأنها لو نسخته لعادت على نفسها بالإبطال، لأن النسخ رفع وإذا ارتفع الأصل ارتفع الفرع.

ويدفع هذا الاستدلال بما يلي :

أولاً : أن كلامنا ليس فى جواز نسخ السنة لنصوص القرآن الدالة على حجيتها، حتى ترجع على نفسها بالإبطال — كما قلتم — بل هو فى جواز نسخ ما عدا ذلك مما يصح أن يتعلق به النسخ.

ثانياً : أن ما استدلوا به حجة عليهم لأن وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم واتباعه يقضى بوجوب قبول ما جاء به على أنه ناسخ (٣).

ثانياً : مقام الوقوع :

القائلون بجواز نسخ القرآن بالسنة عقلا اختلفوا فى الوقوع الشرعى بين مثبت له وناف.

وقد استدل المثبتون على الوقوع بأدلة منها :

(١) سورة آل عمران الآية : ٣١ . (٢) سورة الحشر الآية : ٧ .

(٣) مناهل العرفان ٢ / ١٣٥ .

١ - قال تعالى : ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ (١) الآية .

فهذا القول الكريم منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وصية لوارث » (٢) .

والحق - كما بينت قريباً - أن الآية محكمة وليست بمنسوخة ومن ثم فلا استدلال بهذه الآية على نسخ القرآن بالسنة غير صحيح .

٢ - قال تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَامْتَسِكُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ ﴾ (٣)

فهذه الآية الكريمة منسوخة بقوله صلى الله عليه وسلم : « خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » (٤) . وهذا يدل على أن القرآن ينسخ بالسنة .

والحق أن القول بالنسخ هنا غير سديد ، لأن الحكم الأول جعل الله له غاية هو الموت أو صدور تشريع جديد في شأن الزانيات . قال ابن العربي رحمه الله (٥) :

اجتمعت الأمة على أن هذه الآية ليست منسوخة ، لأن النسخ إنما يكون في القولين المتعارضين من كل وجه اللذين لا يمكن الجمع بينهما بحال ، وأما إذا كان الحكم ممدوداً إلى غاية ثم وقع بيان الغاية بعد ذلك فليس بنسخ ، لأنه كلام منتظم متصل لم يرفع ما بعده ما قبله ولا اعتراض عليه . اهـ .

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٠ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الوصايا ١١٤/٣ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٥ . (٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٤٨/٢ .

(٥) أحكام القرآن له ٣٥٤/١ .

٣- أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذى ناب (١) من السباع وكل ذى مخلب من الطيور. وهذا النهى يعتبر ناسخاً (٢) لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَلَاعٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَازِرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فَيْسًا أَهْلًا لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (٣)

وقد نوقش هذا بمنع القول بالنسخ، لأن الآية الكريمة لم تتعرض لإباحة ما عدا الذى ذكر فيها، إنما هو مباح بالبراءة الأصلية والحديث المذكور رفع هذه البراءة ورفعها لا يسمى نسخاً. قال الزهرى ومالك فى أحد قوليه: هى محكمة ويضم إليها بالسنة ما فيها من محرم.

وقال ابن العربى (٤):

.... لو ثبت بالسنة محرم غير هذه لما كان ذلك نسخاً لأن زيادة محرم على المحرمات، أو فرض على المفروضات لا يكون نسخاً بإجماع من المسلمين اهـ.

هذا وبعد ذكر المذاهب فى نسخ القرآن بالسنة، يتضح لنا جلياً أن نسخ القرآن بالسنة ليس هناك مانع يمنع عقلأ غاية الأمر أنه لم يقع شرعاً وما استدل به على الوقوع ردّ كما تقدم والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٦٨/٢. (٢) أحكام القرآن لابن العربى ٧٦٥/٢.

(٣) سورة الأنعام الآية: ١٤٥. (٤) أحكام القرآن ٧٦٦/٢.

المبحث الثالث فى نسخ السنة بالقرآن

فى نسخ السنة بالقرآن مذهبان هما :
المذهب الأول :

وهو لجمهور العلماء من الأشاعرة والمعتزلة والفقهاء . أن نسخ السنة بالقرآن جائز عقلاً وواقع سمعاً .

قال الإمام الشيرازى رحمه الله (١) :
وأما نسخ السنة بالقرآن ففيه قولان :
أحدهما : لا يجوز

والثانى : أنه يجوز وهو الصحيح ، لأن القرآن أقوى من السنة فإذا جاز نسخ السنة بالسنة فلأن يجوز بالقرآن أولى . اهـ .

وقال الشيخ الشوكانى رحمه الله (٢) :
وأما نسخ السنة بالقرآن فذلك جائز عند الجمهور ، وبه قال بعض من منع من نسخ القرآن بالسنة . اهـ .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على الجواز العقلى بما يلى :
أن الكتاب والسنة وحى من الله تعالى ، كما قال جل شأنه :

﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (٣)

غير أن الكتاب متلو والسنة غير متلوة ، ونسخ حكم أحد الوحيين بالآخر غير ممتنع عقلاً ، ولهذا فإننا لو فرضنا خطاب الشارع بجعل القرآن ناسخاً للسنة لما لزم عنه لذاته محال عقلاً .

(١) اللمع : ٣٣ .

(٢) إرشاد الفحول ١٩٢ . (٣) سورة النجم آيتا : ٣ ، ٤ .

كما استدلووا على الوقوع الشرعى بأدلة منها:

١ - أن التوجه إلى بيت المقدس لم يعرف إلا من السنة، وقد نسخ

بقوله تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (١)

ولا يمكن أن يقال بأن التوجه إلى بيت المقدس كان معلوماً بالقرآن،

وهو قوله تعالى: ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا قِبَلَ اللَّهِ﴾ (٢)

لأن قوله: ﴿فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ تحيير بين بيت المقدس وغيره من الجهات، والمنسوخ إنما هو وجوب التوجه إليه عيناً وذلك غير معلوم من القرآن (٣).

قال أبو الحسين البصري رحمه الله (٤): وهذا دليل على أن الآية (٥) وردت بعد إيجاب التوجه إلى الكعبة في المسافر إذا صلى باجتهاد إلى بعض الجهات، ثم بان له أن تلك الجهة ليست بجهة القبلة. اهـ.

٢ - أن تأخير الصلاة إلى انجلاء القتال كان جائزاً بالسنة، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم يوم الخندق وقد أخرج الصلاة: «حشى الله قبورهم ناراً» (٦) وقد نسخ ذلك الجواز بصلاة الخوف المنصوص عليها في

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ (٧)

٣ - أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل مكة عام الحديبية على أن من جاءه مسلماً رده، وقد رد صلى الله عليه وسلم فعلاً جماعة

(١) سورة البقرة الآية: ١٤٤. (٢) سورة البقرة الآية: ١١٥.

(٣) الإحكام للآمدي ١٣٦/٣. (٤) المعتمد ٣٩٢/١.

(٥) هي قوله تعالى: (فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا قِبَلَ اللَّهِ).

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه ٢٢٤/١.

(٧) سورة النساء الآية: ١٠٢.

من المكين جاءوا مسلمين ، وقد جاءت امرأه اسمها أم كلثوم (١) بنت عقبة بن أبي معيط ، وخرج أخوها عمارة والوليد حتى قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلماه فيها أن يردّها إليهما فنقض الله العهد بينه وبينهم في النساء خاصة ، وأنزل قوله جل شأنه :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ لِلْمُؤْمِنَاتِ مَهْجِرَاتٌ فَاُمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (٢)

فما ثبت بالسنة نسخ بالقرآن (٣) . على أنه يمكن القول بأن هذه الآية خصصت عموم السنة .

المذهب الثاني :

أن نسخ السنة بالقرآن لا يجوز . ونسب هذا المذهب إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه بعض الأصوليين منهم الإمام الرازي (٤) رحمه الله حيث قال : يجوز نسخ السنة بالقرآن وهو أيضاً واقع ، وقال الشافعي رضي الله عنه : لا يجوز . اهـ . والإمام القرافي رحمه الله حيث قال أيضاً (٥) : ويجوز نسخ السنة بالكتاب عندنا خلافاً للشافعي رضي الله عنه . اهـ . والإمام الآمدي رحمه الله حيث قال كذلك (٦) : المنقول عن الشافعي رضي الله عنه في أحد قوليه أنه لا يجوز نسخ السنة بالقرآن . اهـ .

والحق — والله أعلم — أن نقل هذا عن الإمام الشافعي رضي الله عنه فيه شيء من الاضطراب أو إرادة خلاف الظاهر .

قال الدكتور طه فياض في تعليقه على هذه المسألة (٧) :

إن معظم الذين تحدثوا عن رأي الإمام في هذه المسألة تحدثوا عنه ،

(٢) سورة المتحنة : ١٠ .

(٤) المصدر الأول السابق .

(٦) الإحكام ١٣٦/٣ .

(١) تفسير ابن كثير ١١٨/٨ .

(٣) المحصول ٥١٢/١ ، والإحكام ١٣٦/٣ .

(٥) شرح تنقيح الفصول ٣١٢ .

(٧) انظر هامش ٥١٦/١ من المحصول .

وفى أذهانهم أقوال العلماء الآخرين ونزاعاتهم فى المسألة ، ولذلك فهموا من قول الإمام أنه قول مقابل للأقوال المنقولة عن الأئمة الآخرين ، مع أننا نرى أن قوله فى أمر آخر غير أمر الجواز والامتناع والوقوع التى عليها مدار أقوال الآخرين ، وإنما هو فى حكم المجتهد بالنسخ : متى يحكم به ؟ فالإمام لا يرى للمجتهد الحق بأن يحكم بأن هذه السنة منسوخة بالقرآن ، ولا العكس ، وإنما يحكم بنسخ السنة إذا وجد سنة مماثلة تصلح ناسخة لها . وأنداك تكون الآية مقوية للحكم بنسخ تلك السنة .

وكذلك الحال بالنسبة للقرآن : فإن المجتهد لا يحق له أن يحكم بأن الآية منسوخة إلا إذا وجد آية تصلح ناسخة لها ، وتكون السنة الواردة فى الموضوع مبينة لكون الآية الناسخة ناسخة والمنسوخة منسوخة ، والإمام حين قرر ذلك كان يهدف إلى حماية أحكام كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من أى تغيير من قبل من تحدثه بذلك نفسه تحت ستار النسخ . اهـ .

على كل حال ذكر الأصوليون لهذا المذهب أدلة منها :

١ - قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ

إِلَيْهِمْ ﴾ (١)

وهذا يدل على أن كلامه بيان للقرآن والناسخ بيان للمنسوخ ، فلو كان القرآن ناسخاً للسنة لكان القرآن بياناً للسنة ، فيلزم كون كل واحد منهما بياناً للآخر (٢) . وأجيب عن هذا بأن الآية ليس فيها ما يدل على امتناع نسخ السنة بالقرآن ، والمراد بقوله : لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ إنما هو التبليغ وذلك يعم تبليغ الناس من القرآن وغيره .

٢ - لو نسخت السنة بالقرآن للزم تنفير الناس عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وعن طاعته لإيهاهم أن الله تعالى لم يرض ما سنه الرسول

(١) سورة النحل الآية : ٤٤ . (٢) المحصول ١/ ٥١٣ ، والمعتمد ١/ ٣٩١ .

صلى الله عليه وسلم ، وذلك مناقض لمقصود البعثة ، ولقوله تعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (١)

ويدفع هذا بأن السنة ليست من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما هي وحى كالقرآن .

قال الإمام أبو الحسين البصرى رحمه الله (٢) :

نسخ السنة بالكتاب : ذهب أكثر الناس إلى حسن ذلك ووقوعه ومنع الشافعى رحمه الله منه . وذليلنا : أنه لو امتنع ذلك لم يخل إما أن يكون امتناعه من حيث القدرة والصحة أو من حيث الحكمة .

أما من حيث القدرة والصحة فبأن يقال : إن الله عز وجل لا يوصف بالقدرة على كلام ناسخ لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو : لو أتى بكلام هذه سبيله لم يكن دالاً على النسخ .

والأول والثانى باطلان ، لأن الله سبحانه قادر على جميع أقسام الكلام ، ولا يجوز خروج كلامه من أن يكون دليلاً على ما هو موضوع .

وأما الحكمة فبأن يقال : لو نسخ الله سبحانه كلام نبيه صلى الله عليه وسلم لنقر ذلك عنه ، وأوهم أنه لم يرض بما سنّه صلى الله عليه وسلم . وهذا باطل لأن النسخ إنما يرفع الحكم بعد استقرار مثله ، وذلك يمنع من هذا التوهم لأنه لو لم يرض بما سنّه صلى الله عليه وسلم لم يُقرّ عليه أصلاً ، على أنه لو نقر عنه لنقر عنه أن ينسخ سنته بسنة أخرى ، لأن السنة الناسخة إنما صدرت عنه لأجل الوحي فجرى مجرى كلام ينزله الله عز وجل .

هذا وبعد ذكر موقف العلماء تجاه نسخ السنة بالكتاب يظهر لنا — والله أعلم — أن مذهب الجمهور القائل بجواز ذلك هو المذهب الراجح لقوة أدلته وسلامتها عما يعارضها .

(١) سورة النساء الآية : ٦٤ . (٢) المعتمد ١ / ٣٩١ .

المبحث الرابع فى نسخ السنة بالسنة

والحق أن نسخ السنة بالسنة يتنوع إلى أربعة أنواع هى :

١- نسخ سنة متواترة بسنة متواترة .

٢- نسخ سنة آحادية بسنة آحادية .

٣- نسخ سنة آحادية بسنة متواترة .

٤- نسخ سنة متواترة بسنة آحادية .

ويلاحظ أن الثلاثة الأول محل اتفاق فهى جائزة عقلاً وشرعاً ، وأما الرابع وهو نسخ السنة المتواترة بالسنة الآحادية فاتفق العلماء على جوازه عقلاً ، وحكاه سليم الرازى عن الأشعرية والمعتزلة .

ومحل النزاع إنما هو فى الوقوع الشرعى فنفاه الجمهور وأثبتته أهل الظاهر^(١) . وذهب القاضى وأبو الوليد الباجى والقرطبى^(٢) فى تفسيره إلى التفصيل بين زمان النبى صلى الله عليه وسلم وما بعده ، فقالوا بوقوعه فى زمانه صلى الله عليه وسلم ، وأما بعد موته صلى الله عليه وسلم واستقرار الشريعة فأجمعت الأمة أنه لا نسخ^(٣) .

على العموم تناول آراء العلماء وأدلتهم بشىء من التفصيل فيما يتصل بنسخ السنة بالسنة له موضع آخر تطرح فيه آراء العلماء ، وأدلتهم وأسأل الله عز وجل أن يجعل فى العمر بقية حتى يتسنى لى تناول هذه النقطة بالتفصيل اللائق بها .

(١) الإحكام للآملى ٢/ ١٨١ ، وإرشاد الفحول ١٩٠ .

(٢) تفسير القرطبى ١/ ٤٥٥ . (٢) إرشاد الفحول ١٩٠ .

الفصل الثالث

فى طرق معرفة النسخ

لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول فى شىء من القرآن والسنة: هذا منسوخ إلا بيقين. وكل ما أنزل الله تعالى فى القرآن، أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ففرض اتباعه. فمن قال فى شىء من ذلك إنه منسوخ فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر، وأسقط لزوم اتباعه، وهذه معصية لله تعالى. إلا أن يقوم برهان على صحة قوله وإلا فهو مفتر مبطل، ومن استجاز خلاف ذلك فقوله: يؤول إلى إبطال الشريعة كلها، لأنه لا فرق بين دعواه النسخ فى آية ما أو حديث ما، وبين دعوى غيره النسخ فى آية أخرى وحديث آخر. فعلى هذا لا يصح شىء من القرآن والسنة، وهذا خروج عن الإسلام، وكل ما ثبت باليقين فلا يبطل بالظنون، ولا يجوز أن تسقط طاعة أمر أمرنا الله تعالى به ورسوله صلى الله عليه وسلم إلا بيقين نسخ لا شك فيه (١).

فإذا ما تعارض نصان وتنافيا: فإما أن يكون هذا التعارض من كل وجه أو من وجه دون وجه. فإن تنافيا من كل وجه ننظر: هل هما معلومان؟ أو مظنونان؟ أو أحدهما معلوم والآخر مظنون؟ فإن كان النصان معلومين أو مظنونين فإما أن يعلم تأخر أحدهما عن الآخر أو اقترانهما أولا يعلم شىء من ذلك. فإن علم تأخر أحدهما عن الآخر فهو ناسخ، والمتقدم منسوخ، وذلك قد يعرف بواحد مما يلي:

١- أن يكون فى أحد النصين ما يدل على تعيين المتأخر منها،

(١) الإحكام لابن حزم ٤/ ٤٥٨.

وذلك كحديث جابر رضى الله عنه : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » (١) .

قال الإمام فخر الدين الرازى رحمه الله (٢) :
وأما التاريخ فقد يعلم باللفظ أو بغيره . أما اللفظ فكما إذا قال :
أحد الخبرين قبل الآخر . وأما غير اللفظ فعلى وجوه :
أحدها : أن يقول هذا الخبر ورد سنة كذا وهذا فى سنة كذا .

ثانيها : أن يعلق أحدهما على زمان معلوم التقدم والآخر بالعكس . كما
لوقال كان هذا فى غزاة بدر والآخر فى غزاة أحد ، وهذه الآية
نزلت قبل الهجرة والآخرى بعدها .

ثالثها : أن يروى أحدهما رجل متقدم الصحبة لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ، ويروى الآخر رجل متأخر الصحبة وانقطعت صحبة الأول
للسل رسول الله عليه وسلم عند ابتداء الآخر بصحبته . فهذا
يقتضى أن يكون خبر الأول متقدماً . أما لودامت صحبة المتقدم مع
الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصح هذا الاستدلال .

٢- أن ينعقد إجماع الأمة فى أى عصر من العصور على تعيين
المتقدم من النصين والمتأخر منها .

قال الإمام التلمسانى رحمه الله (٣) :
..... ومن ذلك : أن ينعقد الإجماع على خلاف الحكم ، وإن لم
يعلم الناسخ فالإجماع عندنا ليس بناسخ ، ولكنه متضمن للناسخ ، ومثاله
ماروى أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بقتل شارب الخمر (٤) فى

(١) أخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب الطهارة ٤٩/١ .

(٢) المحصول ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ . (٣) مفتاح الوصول له ١١٢ .

(٤) حديث قتل شارب الخمر فى المرة الرابعة أخرجه الترمذى ٤٨/٤ ، وأبو داود ٤٧٣/٢ ،
وابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ ٣٩٥ .

المرّة الرابعة ثم انعقد الإجماع^(١) بعد ذلك على أنه يحّد ولا يقتل ، فعلمنا أن الخبر الأول منسوخ . اهـ .

٣- معرفة أن أحد الأمرين المتعارضين بعينه متأخر عن الأمر الآخر وعليه فيكون المتأخر هو الناسخ للمتقدم .

هذا ومن الطرق المختلف فيها بين العلماء في معرفة النسخ ما يلي :

١- أن يقول الراوى - كان الحكم كذا ثم نسخ - فإنه لا يثبت به النسخ عند السادة الشافعية لاحتمال أن يكون قوله عن اجتهاد منه وليس عن توقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم . ومعلوم أن المجتهد لا يكلف بالعمل بقول مجتهد آخر .

قال الإمام الرازى رحمه الله^(٢) :

إذا قال الصحابى : كان هذا الحكم ثم نسخ كقولهم : إن خبر «الماء من الماء»^(٣) نسخ بخبر : «التقاء الختانين»^(٤) لم يكن ذلك حجة لأنه يجوز أن يكون قاله اجتهاداً فلا يلزمنا . اهـ .

أما السادة الحنفية^(٥) فيثبتون النسخ بذلك حيث إن إطلاق الراوى العدل للنسخ من غير أن يعين الناسخ مشعر بأنه عن توقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم فقبل قول الراوى فيه .

٢- أن يكون أحد النصين المتعارضين مثبتاً فى المصحف بعد النص الآخر . فإن البعض يرى أن المتأخر فى الإثبات ناسخ للمتقدم ، وهذا خلاف ما عليه الجمهور حيث إن ترتيب الآيات فى المصحف على هذا

(١) وحديث النهى عن قتله أخرجه ابن شاهين ٣٩٨ ، وأبوداود ٤٧٤/٢ .

(٢) المحصول ٥٦٦/١ .

(٣) ، (٤) الحديثان أخرجهما ابن ماجه فى سننه ١٩٩/١ .

(٥) فواتح الرحموت ٩٥/٢ .

النحو ليس على ترتيب النزول ، فقد يكون المتقدم فى الترتيب متأخراً فى النزول .

٣- أن يكون راوى أحد الحديثين المتعارضين أصغر سناً من الراوى الآخر أومتأخراً فى الإسلام عنه . فبعض العلماء يرى أن الحديث الذى رواه الأصغر سناً أومتأخراً فى الإسلام يكون ناسخاً للحديث الآخر ، لأن الظاهر أنه متأخر فى الزمن عن الحديث الآخر .

والجمهور لا يرى ذلك لجواز أن يكون الأصغر سناً روى عن من هو أكبر منه وأن يكون المتأخر إسلاماً روى عن تقدم فى الإسلام .

٤- أن يكون أحد النصين موافقاً للبراءة الأصلية دون الآخر . فربما يتوهم أن الموافق لها هو السابق والمتأخر عنها هو اللاحق ، مع أن ذلك غير لازم لأنه لا مانع من تقدم ماخالف البراءة الأصلية على ماوافقها . كقوله صلى الله عليه وسلم : «توضئوا مما مست النار»^(١) فإنه مخالف للبراءة الأصلية ، ومتقدم على الحديث الموافق لها وهو : «لا وضوء مما مست النار»^(٢) والدليل على ذلك حديث جابر رضى الله عنه المتقدم . ولا يخلو هذا من حكمة عظيمة وهى تخفيف الله عن عباده بعد أن ابتلاهم بالتشديد^(٣) . هذا وقد ذكر الآمدى^(٤) بأنه إن علم اقتران النصين المتعارضين مع تعذر الجمع بينهما بأن ذلك فى نظره غير متصور الوقوع وإن جوزه قوم .

ولو فرضنا وقوعه فالواجب : إما الوقف عن العمل بأحدهما أوالتخير بينهما إن أمكن ، وكذلك الحكم فيما إذا لم يعلم شىء من ذلك . وأما إن

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٥٤/١ .

(٢) أخرجه بمعناه مسلم ١٥٤/١ ، وأبو داود ٤٨/١ ، وابن ماجه ١٦٤/١ .

(٣) المستصفى ١٢٨/١ ، ١٢٩ ، والإحكام للآمدى ١٩٩/٢ ، ومناهل العرفان ١٠٥/٢ - ١٠٧ ،

وأصول الفقه للشيخ زهير ١٠٥/٣ - ١٠٧ .

(٤) المرجع الثانى المتقدم .

كان أحدهما معلوماً والآخر مظنوناً فالعمل بالمعلوم واجب تقدم أوتأخر، أوجهل الحال فى ذلك، لكنه إن كان متأخراً عن المظنون كان ناسخاً وإلا كان مع وجوب العمل به غير ناسخ.

وهذا التفصيل كله فيما إذا تنافى النصان من كل وجه، وأما إذا تنافيا من وجه دون وجه، بأن يكون أحدهما أعم من الآخر من وجه دون وجه كما فى قوله صلى الله عليه وسلم: «من بدل دينه فاقتلوه»^(١) فإنه خاص بالمبدل وعام فى الرجال والنساء لأن كلمة «من» إذا وقعت شرطاً عمت الذكور والإناث وذلك لإشعارها بالعموم عند الإبهام فى باب الشرط واتفاق الشرع والوضع على القضاء بذلك، فإن من قال: من دخل دارى من أرقائى فهو حر، اندرج فى حكم التعليق العبيد والإماء^(٢). وقوله صلى الله عليه وسلم: «نهيت عن قتل النسوان»^(٣) خاص فى النساء وعام بالنسبة إلى المبدل فالحكم فيها كما لو تنافيا^(٤) من كل وجه والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب الحدود ١٢٦/٤.

(٢) التمهيد للاسنوى ٨٥ وتخرىج الفروع على الأصول للزنجاني ١٧٨، ١٧٩.

(٣) أخرجه البخارى بلفظ - نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان -

١٧٢/٢.

(٤) الإحكام للآمدى ١٦٦/٣.

الباب الخامس
فى الصلة بين القرآن والسنة
وفيه فصلان

الفصل الأول : فى المقدار الذى بينه الرسول صلى الله عليه وسلم
من القرآن .
الفصل الثانى : فى أنواع بيان القرآن بالسنة .

الفصل الأول

فى المقدار الذى بينه الرسول صلى الله عليه وسلم من القرآن

أنزل الله عز وجل القرآن الكريم على رسوله صلى الله عليه وسلم هدى للناس لإخراجهم من الظلمات إلى النور، وكتب السعادة والفوز لمن تمسك به، والخرى والخسران لمن أعرض عنه قال تعالى :

﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَمَخْرَجٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴾ (١).

وقد تلقاه المسلمون عن الرسول صلى الله عليه وسلم مشافهة فى عصر الصحابة، وبينه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله امثالاً لقوله تعالى : وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (٢)

وقد اختلف العلماء فى المقدار الذى بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن لأصحابه على مذهبين اثنين :

المذهب الأول : يرى أصحاب هذا المذهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه كل معانى القرآن، كما بين لهم ألفاظه واستدلوا على هذا بأدلة أهمها ما يلى :

أولاً : قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾

(١) سورة طه آيات : ١٢٣ - ١٢٦ . (٢) سورة النحل الآية : ٤٤ .

وجه الدلالة: أن البيان المذكور في الآية يتناول بيان معانى القرآن كما يتناول بيان ألفاظه، وما لا شك فيه أنه صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه ألفاظه كلها، ولا بد وأن يكون قد بين لهم أيضاً كل معانيه وإلا كان مقصراً في البيان الذى كلف به من الله، وحاشاه صلى الله عليه وسلم أن يقصر فى شيء.

ثانياً: روى عن أبى عبد الرحمن بن حبيب السلمى التابعى (١) أنه قال: «حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله ابن مسعود وغيرهما رضى الله عنهم: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبى صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل. قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً». ولهذا كانوا يبقون مدة طويلة فى حفظ السورة.

وقد ذكر العلماء أن ابن عمر رضى الله عنها أقام على حفظ البقرة ثمانى سنوات. وهذا يدل على أن الصحابة رضوان الله عليهم تعلموا من رسول الله صلى الله عليه وسلم معانى القرآن كلها كما تعلموا ألفاظه.

المذهب الثانى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبين لأصحابه كل معانى القرآن وإنما بين القليل فقط. وقد استند أصحاب هذا المذهب إلى عدة أدلة منها:

١ — ذكر القرطبى رحمه الله (٢) أن عائشة رضى الله عنها قالت: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر من كتاب الله إلا آياً بعدد علمه إياهن جبريل عليه السلام.

٢ — إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لابن عمه عبد الله بن عباس رضى الله عنها فقال: «اللهم فقهه فى الدين وعلمه

(١) تفسير ابن كثير ١/١٣.

(٢) تفسير القرطبى ١/٢٧.

التأويل» (١) فلو كان التأويل مسموعاً كالنزيل فما فائدة تخصيصه بذلك (٢)؟

والحق أن المتأمل والناظر بعين الإنصاف يجد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفسر كل معانى القرآن لأصحابه، وإلا لما اختلفوا فى معنى بعض الآيات، ولو كان عندهم من الرسول صلى الله عليه وسلم فيه نص ما وقع هذا الاختلاف، أو لارتفع بعد الوقوف على النص. ويجد أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم لم يفسر لهم ما يرجع فهمه إلى معرفة كلام العرب، لأن القرآن نزل بلغتهم، كما لم يفسر لهم ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وحقيقة الروح، وإنما فسر لهم صلى الله عليه وسلم الكثير من معانيه - غير ما تقدم - كما تشهد بذلك كتب الصحاح وما ذكره أصحاب المذهبين لا ينهض لإثبات مدعى كل منها.

فأصحاب المذهب الأول يستندون إلى الآية وهى لا تثبت المدعى لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبين لهم ما أشكل عليهم فهمه من القرآن لا كل القرآن، وما روى عن الصحابة فى أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها لا ينتج المدعى أيضاً، لأن غاية ما يفيد أنه كانوا لا يجاوزون ما تعلموه حتى يفهموا المراد منه، وهو أعم من أن يفهموه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من غيره من الصحابة، أو من تلقاء أنفسهم حسبما يفتح الله به عليهم من النظر والبحث والاجتهاد.

وكذلك ما استدل به أصحاب المذهب الثانى مقصور على إثبات المدعى، لأن حديث عائشة رضى الله عنها منكر غريب لأنه من رواية محمد بن جعفر الزبيرى وهو مطعون فيه.

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه بلفظ - اللهم فقهه فى الدين - ٣٩٠/٢.

(٢) تفسير القرطبى ٢٨/١.

قال البخارى : لا يتابع فى حديثه .
وقال الحافظ أبو الفتح الأزدى : منكر الحديث .
وقال فيه ابن جرير الطبرى : إنه ممن لا يعرف فى أهل الآثار .
وعلى فرض صحة الحديث فهو محمول على مغيبات القرآن ، وتفسيره
لمجمله ونحوه مما لا سبيل إليه الا بتوقيف من الله (١) .
وما روى من دعائه صلى الله عليه وسلم لابن عمه لا يدل على أنه
صلى الله عليه وسلم لم يفسر إلا القليل من معانى القرآن الكريم .

(١) التفسير والمفسرون ١/ ٤٨ - ٥٣ .

الفصل الثانى

فى أنواع بيان القرآن بالسنة

أوجه بيان السنة للقرآن :

ترد السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه هى :

الأول : أن تكون مؤيدة لأحكام القرآن موافقة له من حيث الإجمال والتفصيل ، وذلك مثل الأحاديث التى تدل على وجوب الصلاة والصيام والزكاة والحج .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» (١) . فهذا الحديث الشريف موافق لقوله تعالى : ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا دِينَ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَكَّلَ أَنْ يَكُونَ خَلْقًا مُّقْبِلًا ۚ وَتَمِيزًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٢) وقوله : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (٣) وقوله جل شأنه : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (٤)

وقال صلى الله عليه وسلم : «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه» (٥) فهذا القول الكريم موافق لقوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (٦)

(٢) سورة الحج الآية : ٧٨ .

(٤) سورة آل عمران الآية : ٩٧ .

(٦) سورة النساء الآية : ٢٩ .

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ٢٧/١ .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٨٣ .

(٥) أخرجه أحمد .

الثانى: أن تكون مبينة لأحكام القرآن من تخصيص عام أو تقييد مطلق أو تفصيل مجمل، ونحو ذلك.

الأمثلة:

أولاً: تخصيص العام. قال تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (١) وقال صلى الله عليه وسلم: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها» (٢). فالآية الكريمة بعمومها تفيد حل النكاح من غير المحرمات المذكورات فى الآيات السابقة، وظاهر أنها تشمل بهذا العموم نكاح المرأة على عمتها وأخالتها، ولكن الحديث الشريف نهى عن ذلك، وعليه فيكون الحديث مخصصاً لعموم الآية.

وقال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (٣). الآية

وقال صلى الله عليه وسلم: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» (٤). فالآية تقضى بعمومها توريث جميع الأولاد، وبه تمسكت السيدة فاطمة رضى الله عنها حيث طلبت من أبى بكر رضى الله عنه بعد وفاة أبيها صلى الله عليه وسلم توريثها مما أفاء الله عليه. وخصوص الحديث نصٌّ فى عدم التوريث، وبه تمسك الصديق رضى الله عنه، فردّها ولم يعطها شيئاً، وذلك عمل منه بتخصيص عام الآية بخصوص الحديث، وبأن المراد من الأولاد فى الآية ما عدا أولاد الأنبياء، وأما أموال الأنبياء فتكون صدقة.

ولعل الحكمة فى ذلك: أن الورثة لو طمعوا فى أموالهم ربما يحبون موتهم، أو يحاولون إهلاكهم، فناسب ونزاهة الشريعة الحكيمة أن تمنع هذا سداً للذريعة، وتكريماً للأنبياء.

(١) سورة النساء الآية: ٢٤.

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب النكاح ٥٨٩/١.

(٣) سورة النساء الآية: ١١. (٤) أخرجه مسلم فى صحيحه ٨١/٢.

هذا وجدير بالذكر التنبيه على أن العلماء جميعاً متفقون على تخصيص عام القرآن بالسنة المتواترة، وأما إذا كانت السنة من أخبار الآحاد فذهب الأئمة الأربعة إلى جوازه ومن العلماء من منع ذلك بحجة أن الكتاب قطعي الثبوت، والخبر الذي فيه الكلام ناقلوه متعرضون للزلل، فلا يجوز أن يحكم على الثابت قطعاً بما أصله مشكوك فيه (١).

والمختار مذهب الأئمة الأربعة، لأن الصحابة رضوان الله عليهم خصصوا قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ بحديث: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها» كما تقدم. على أن الإمام مالكا رحمه الله مع اعتباره دلالة العام في القرآن ظنيه لأنها من قبيل الظاهر والظاهر عنده ظني لا يخصص عام القرآن بأخبار الآحاد مطلقاً. بل هو أحياناً يخصص عام القرآن بخبر الواحد إذا عاضد الخبر عمل أهل المدينة أوقياس، فإن لم يعاضده واحد منها فلا يخصص عام القرآن به.

ومن أمثلة ذلك: ما تقدم حول قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ مع الحديث الشريف حيث قال بتخصيص عموم الآية بالحديث المذكور، لأنه عاضده القياس على الجمع بين الأختين وهو منهي عنه.

ويلاحظ أن القرآن قد يرد مخصصاً لعموم الحديث، ومنه قوله تعالى:

﴿وَمِنْ أَضْوَاغِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَثَا وَنَعَّمَا إِلَىٰ حِينٍ﴾ (٢)

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت» (٣). فالآية تدل على جواز الانتفاع بالصوف والوبر والشعر، والحديث بعمومه يدل على أن كل جزء انفصل عن الحيوان يكون ميتة ويحرم بالتالي الانتفاع به، ولا شك أن هذا العموم شامل. أيضاً ما نصت

(١) البرهان لإمام الحرمين ٤٢٦/١.

(٢) سورة النحل الآية: ٨٠.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصيد ١٠٠/٢.

عليه الآية، ومن ثم قال العلماء بتخصيص عموم الحديث بخاص الآية، وعليه فيكون معنى الحديث كل عضو انفصل عن الحى عدا الأصواف والأوبار والأشعار فى حكم الميتة فى حرمة الانتفاع به، أما هذه الأشياء المذكورة فى الآية فيباح الانتفاع بها.

ثانياً: تقييد المطلق. قال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنٌ ^{قُلْ}﴾ (١).

وقال صلى الله عليه وسلم لسعد رضى الله عنه: «الثلث والثلث كثير. أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس» (٢). فالوصية فى الآية الكريمة وردت مطلقة وقيدتها الحديث الشريف الذى نص على عدم الزيادة على الثلث.

وقال تعالى: ﴿وَالنَّكَارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٣).

فإن قطع اليد فى الآية مطلق لم يقيد بموضع خاص من اليد، غير أن السنة قيدت هذا الإطلاق حيث حددت موضع القطع بأن يكون من الرُّشْع (٤).

ثالثاً: تفصيل المجهل. قال تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (٥)

فالحج واجب على المستطيع بمقتضى هذه الآية، غير أن السنة قد بينت مناسكه كاملة، ولم يتعرض القرآن لبيانها على التفصيل حيث تكلفت السنة بذلك. وكذلك الأمر بالنسبة للصلاة والزكاة.

(١) سورة النساء الآية: ١١. (٢) أخرجه ابن ماجه فى سننه ٩٠٤/٢.

(٣) سورة المائدة الآية: ٣٨.

(٤) الرُّشْع: مفصل ما بين الكف والذراع وقيل: مجتمع الساقين والقدمين — لسان العرب

(٥) سورة آل عمران الآية: ٩٧.

١٦٤٢/٢ —

الثالث : أن تكون موجبةً لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمته لما سكت عن تحريمه .

فمن الأول : تغريب الزانى البكر، وإرث الجدة .

ومن الثانى : تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، ومنع الحائض من الصوم والصلاة .

والحق أنه لا خلاف بين العلماء فى الوجهين الأولين، وإنما الخلاف بينهم فى الوجه الثالث فقط .

فذهب بعض العلماء إلى القول بأن السنة لا تستقل بالأحكام، وإنما تأتى بماله أصل فى الكتاب، وعليه فهى توضح المراد منه إذا كانت مقيدة لمطلقة أو مخصصة لعامة أو مفصلة لمجمله، أما إن جاءت بغير ذلك فالغرض منها حينئذ إما إلحاق فرع بأصله الذى خفى إلحاقه به، وإما إلحاقه بأحد أصليين واضحين يتجاذبان .

ومن أمثلة ما ورد فى السنة والغرض منه إلحاق الفرع بالأصل، حديث النهى عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها^(١)، فإنه فى الحقيقة قياس على مانص عليه من تحريم الجمع بين الأختين، ومن ثم تعرض الحديث لبيان العلة من وراء هذا النهى حيث قال صلى الله عليه وسلم : « فإنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » .

ومن أمثلة المتردد بين أصليين تحريم الحمر الأهلية، وذى الناب والخلب . فالله عز وجل أحل الطيبات وحرم الخبائث ومن الأشياء ما اتضح إلحاقه بأحد الأصليين، ومنها ما اشتبه كالحمر الأهلية ونحوها، فجاءت السنة ونصت على ما يرفع الشبهة حيث قالت بالتحريم، وذهب جمهور العلماء إلى القول باستقلال السنة بالتشريع لذلك أمر الله تعالى بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، وحذرنا من مخالفته قال تعالى :

(١) ابن ماجه ١/٦٢١ .

﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ (١).

وقال جل شأنه : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٢).

على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول ولا يفعل ولا يقر ما يخالف القرآن، فهو المبلغ عن ربه والخير بمقاصد الشريعة والمعصوم من الخطأ (٣).

قال الإمام الشوكاني رحمه الله (٤) :

اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال، وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» (٥) أي أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة التي لم ينطق بها القرآن، وذلك كتحرим لحوم الحمر الأهلية، وتحريم كل ذى ناب من السباع ومغلب من الطير وغير ذلك مما لم يأت عليه الحصر.

وأما ما يروى من طريق ثوبان في الأمر بعرض الأحاديث على القرآن، فقال يحيى بن معين : إنه موضوع وضعته الزنادقة.

وقال الشافعي رحمه الله : ما رواه أحد عن يثب حديثه في شيء صغير ولا كبير.

(١) سورة النساء الآية : ٨٠ . (٢) سورة النور الآية : ٦٣ .

(٣) أعلام الموقعين ٢/٣٠٨، والسنة ومكائنها في التشريع ٣٨٠، وأصول التشريع الإسلامي ٤٨ وبحوث في السنة المطهرة ٢٢٢.

(٤) إرشاد الفحول ٣٣.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب السنة ٤/٢٠٠.

وقال ابن عبد البر^(١) في كتاب جامع العلم : قال عبد الرحمن بن مهدي : الزنادقة والخوارج وضعوا حديث : « ما أتاكم عنى فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته ، وإن خالف فلم أقله » .

وقد عارض حديث العرض قوم فقالوا : وعرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فخالفه ، لأننا وجدنا في كتاب الله :

﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ^(٢) .

وجدنا فيه : ﴿ أَقُلْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٣) .

وجدنا فيه : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ ^(٤) . اهـ

والظاهر — والله أعلم — أن الخلاف بين العلماء حول استقلال السنة بالتشريع خلاف لفظي فقط ، لأن الكل متفق على أن هناك أحكاماً جديدة وردت في السنة ولم ترد في القرآن الكريم .

غير أن الجمهور يسمى ما ورد في السنة فقط أحكاماً استقلت السنة بتشريعها لأنها أحكام جديدة لم ينص عليها في القرآن . في حين يرى بعض العلماء بأنها داخلة تحت نصوص القرآن بوجه من الوجوه والله تعالى أعلم .

(١) جامع بيان العلم وفضله ٥٦٢ . (٢) سورة الحشر الآية : ٧ .

(٣) سورة آل عمران الآية : ٣١ . (٤) سورة النساء الآية : ٨٠ .

الباب السادس

فى القرآن المكى والمدنى

وفيه فصول

- الفصل الأول : فى تعريف المكى والمدنى .
- الفصل الثانى : فى الطرق الموصلة إلى معرفة المكى والمدنى .
- الفصل الثالث : فى خصائص كل من المكى والمدنى .
- الفصل الرابع : فى السور المكية والمدنية .
- الفصل الخامس : فى تنزلات القرآن .
- الفصل السادس : فى تنجيم القرآن والحكمة منه .
- الفصل السابع : فى أول ما نزل وآخر ما نزل .

الفصل الأول

فى تعريف المكى والمدنى

وفائدة العلم بذلك

ينقسم القرآن الكريم فى مجموعه إلى مكى ومدنى، وقد اهتم العلماء جزاهم الله خير الجزاء بتمييز هذين القسمين، واستخراج خصائص كل منها لما يترتب عليه من الفوائد التشريعية، والحق أن للعلماء فى تعريف المكى والمدنى ثلاثة اصطلاحات هى:

الأول: المكى ما نزل قبل الهجرة، وإن كان نزوله بغير مكة، والمدنى ما نزل بعد الهجرة وإن كان نزوله بمكة، وقد عبر الشيخ جلال الدين السيوطى عن هذا الاصطلاح بأنه أشهر الاصطلاحات الثلاثة^(١).

وقال الشيخ محمد الزرقانى بعد أن ذكر هذا الاصطلاح^(٢):
«وهذا التقسيم كما ترى لوحظ فيه زمن النزول، وهو تقسيم صحيح سليم.. ثم قال: ولذلك اعتمده العلماء واشتهر بينهم».

الثانى: المكى ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدنى ما نزل بالمدينة، ويدخل فى مكة ضواحيها كالمنزل على النبى صلى الله عليه وسلم بمنى وعرفات والحديبية، ويدخل فى المدينة ضواحيها كذلك كالمنزل على النبى صلى الله عليه وسلم فى بدر وأحد.

والناظر إلى هذا التقسيم يجد أنه لوحظ فيه مكان النزول، لكنه غير ضابط لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة وضواحيها، كقوله تعالى:

(١) الاتقان ١/٣٧. (٢) مناهل العرفان ١/١٨٧.

﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِنْ بَعْدَتْ
عَلَيْهِمُ الشُّكَّةُ﴾ (١). الآية فإنها نزلت بتبوك.

وقوله تعالى: ﴿وَسْئَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ
إِلَهَةً يُعْبَدُونَ﴾ (٢).

فإن هذه الآية نزلت ببیت المقدس ليلة الإسراء. ومما لاشك فيه أن
عدم الضبط في تعريف المكي والمدنى يعتبر عيباً يخل بالمقصود الذى هو
الضبط والحصر.

الثالث: المكى ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدنى ما وقع خطاباً
لأهل المدينة. ومعنى هذا أن ما جاء فى القرآن بلفظ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾
فهو مكى وما جاء بلفظ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فهو مدنى وذلك لأن
الكفر كان غالباً على أهل مكة، فخطبوا بياؤها الناس ولأن الإيمان
كان غالباً على أهل المدينة فخطبوا بياؤها الذين آمنوا.

وألحق بعض العلماء صيغة يا بنى آدم بياؤها الناس وقد روى عن
ميمون بن مهران رحمه الله أنه قال: «ما كان فى القرآن ياؤها الناس
أويا بنى آدم فإنه مكى، وما كان ياؤها الذين آمنوا فإنه مدنى». .
والتأمل فى هذا التقسيم يجد أنه لوحظ فيه المخاطبون لكن يرد عليه أمران
هما:

الأول: أنه غير ضابط ولا حاصر كسابقه، فإن فى القرآن ما نزل غير

مصدر بأحدهما نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ
وَالنَّفَقِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ حَكِيمًا﴾ (٣)

(١) سورة التوبة الآية: ٤٢. (٢) سورة الزخرف الآية: ٤٥.

(٣) سورة الأحزاب الآية: ١.

وقوله جل شأنه : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (١) .

الشانى : أن هذا التقسيم غير مطرد ، لأنه قد نزل بالمدينة ما جاء بصيغة (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَنْعَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ نَقِيبًا ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (٣) .

فائدة العلم بالمكى :

العلم بالمكى والمدنى مهم للغاية ، لأنه يترتب عليه الكثير من الفوائد الغفيرة التى يحتاج إليها الإنسان والتى منها ما يلى :

١ - يترتب على معرفة المكى والمدنى تمييز الناسخ من المنسوخ ، فيصار إلى الأخذ بالناسخ ، وترك المنسوخ ، ولا سيما فى مجال الأحكام والتشريع .

فلو تعارضت آيتان لورودهما فى موضوع واحد ، وكل آية منها تثبت حكماً مخالفاً لما تشبته الآية الأخرى ، وعرفنا أن إحدى الآيتين مكية والآخرى مدنية ، ففى هذه الحالة نحكم بأن الآية المدنية ناسخة للآية المكية ، نظراً إلى تأخر المدنى عن المكى .

٢ - معرفة المكى والمدنى تبصرنا بمعنى الآية القرآنية ، وتحجزنا عن

(٢) سورة النساء الآية : ١ .

(١) سورة المنافقون الآية : ١ .

(٣) سورة الحجرات الآية : ١٣ .

الخطأ فى تفسيرها . ذلك أن من قرأ سورة :

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنْتُمْ
عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ * وَلَا أَنْتُمْ
عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ (١)

ولم يعلم زمن نزولها أهى مكة أم مدنية ، فإنه يحار فى معناها ، وقد يستخرج منها أن المسلمين لا يكلفون بالجهاد ، وإنما عليهم أن يقولوا للآخرين : (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) لكنه إذا علم أن هذه السورة نزلت فى مكة حين قال أهل الشرك والضلال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : تعال يا محمد نعبد ربك يوماً وتعبد آلهتنا يوماً ، أدرك أن هذه السورة كانت علاجاً للمرحلة التى قضاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مكة ، وليست دليلاً على عدم مشروعية الجهاد كما نزلت بذلك الآيات الأخرى فى المدينة المنورة (٢) .

٣ — معرفة المكي والمدنى تدعو إلى الثقة بالقرآن وبوصوله إلينا سالماً من التغيير والتحريف والتبديل . ويدل على ذلك اهتمام المسلمين به كل هذا الاهتمام حتى ليعرفون ويتناقلون ما نزل منه قبل الهجرة ، وما نزل بعدها ، وما نزل بالحضر ، وما نزل بالسفر ، وما نزل بالنهار ، وما نزل بالليل ، وما نزل بالشتاء ، وما نزل بالصيف ، وما نزل بالأرض ، وما نزل بالسما . فلا يعقل بعد هذا أن يسكتوا ويتركوا أحداً يمسّه ويعبث به (٣) .

(١) سورة الكافرون بتمامها .

(٢) التعبير المغنى فى القرآن ٤٧ ، ومن روائع القرآن للبوطى ١٠٣ .

(٣) مناهل العرفان ١٨٨/٢ .

الفصل الثانى

فى الطرق الموصلة إلى معرفة المكى والمدنى

يلاحظ أنه لا طريق إلى معرفة المكى والمدنى إلا بما ورد عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين فى ذلك .
فالمعروف عند أهل العلم أنه لم يرد عن النبى صلى الله عليه وسلم بيان لكل من المكى والمدنى ، إذ لو بينه لظهر وانتشر ، وإنما لم يفعله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يؤمر به ، ولم يجعل الله سبحانه وتعالى علم ذلك من فرائض الأمة ، وإن وجب فى بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ ، ليعرف الحكم الذى تضمنها فقد يعرف ذلك بغير نص الرسول صلى الله عليه وسلم بعينه وقوله هذا هو الأول المكى وهذا هو الآخر المدنى .

وكذلك الصحابة والتابعون من بعدهم لما لم يعتبروا أن من فرائض الدين تفصيل جميع المكى والمدنى ، مما لا يسوغ الجهل به لم تتوافر الدواعى على إخبارهم به ، ومن ثم ساغ أن يختلف فى بعض القرآن هل هو مكى أو مدنى ؟ وأن يعملوا فى القول بذلك ضرباً من الرأى والاجتهاد (١) .

فالنبى صلى الله عليه وسلم لم يؤمر ببيان المكى والمدنى والصحابة رضوان الله عليهم كانوا فى زمانه فى غنى عن هذا البيان ، لأنهم كانوا يشاهدون الوحي والتزيل ، ويعرفون مكانه وزماته وأسباب نزوله فهل بعد العيان بيان ؟

(١) البرهان فى علوم القرآن ١/ ١٩١ .

قال ابن مسعود رضى الله عنه : والله الذى لا إله غيره ما نزلت سورة
من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت ؟ ولا نزلت آية من كتاب الله إلا
وأنا أعلم فيما نزلت ؟ ولو أعلم أن أحداً أعلم منى بكتاب الله تبلغه
الإبل لركبت إليه . اهـ .

الفصل الثالث

فى خصائص كل من المكى والمدنى

ذكرت أن مرد معرفة المكى والمدنى هو السماع عن طريق الصحابة والتابعين، غير أن هناك علامات وضوابط يعرف بها المكى والمدنى، لذلك قال العلماء لمعرفة المكى والمدنى طريقان:

(أ) سماعى.

(ب) قياسى.

فمن علامات وخصائص القرآن المكى ما يلى:

١- آيات القرآن المكى على الجملة قصار ذات وقع معين فى الأذن والنفس، تبعث على الرهبة والخشية، وتشعر بمعنى الجلال والجبروت، كمعظم السور التى تقرؤها فى جزء تبارك وعم يتساءلون، فجزء تبارك كله مكى وعدد آياته ٤٣١ آية. وجزء عم كله مكى وعدد آياته ٥٧٠ آية.

٢- الآيات المكية ليس فيها شىء من التشريع التفصيلى، بل معظم ما جاء فيها يرجع إلى المقصد الأول من الدين، وهو توحيد الله سبحانه وتعالى، وإقامة البراهين على وجوده ووصف يوم الدين وأهواله ونعيمه، والحث على مكارم الأخلاق التى بعث الرسول صلى الله عليه وسلم لكتبه. ثم ضرب الأمثال بما أصاب الأمم السابقة حينما خالفت نها إل. بياؤها.

٣- خطاب الجمهور فى الآيات المكية جاء بـ (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) ولم نر فى السور المكية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا).

٤- كل سورة جاء فيها لفظ (كلا) فهى مكية. وقد ذكر هذا اللفظ فى القرآن ثلاثاً وثلاثين مرة فى خمس عشرة سورة كلها فى النصف الأخير من القرآن.
قال بعض العلماء:

وما نزلت كلا بيثرب فاعلمن ولم تأت فى القرآن فى نصفه الأعلى ولعل الحكمة فى ذلك أن نصف القرآن الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جبابرة فتكررت فيه على وجه التهديد والإنكار، بخلاف النصف الأول وما نزل منه فى اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه لذلتهم وضعفهم.

٥- كل سورة فيها سجدة فهى مكية.

٦- كل سورة فى أولها حروف التهجى فهى مكية سوى سورة البقرة، وآل عمران فإنهما مدينتان بالإجماع وفى الرعد خلاف.

٧- كل سورة فيها قصة آدم عليه السلام، فهى مكية ماعدا سورة البقرة.

٨- كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم السابقة فهى مكية سوى سورة البقرة (١).

ومن خصائص وعلامات القرآن المدنى ما يلى:

١- الآيات المدنية فى الغالب طويلة فجزء (قد سمع) كله مدنى وعدد آياته ١٣٧ آية، وسورة الأنفال نصف جزء من القرآن وهى مدنية

(١) تاريخ التشريع للخضرى ١٥ ومناهل العرفان ١/١٩٠.

وعدد آياتها ٧٥ آية فى حين أن سورة الشعراء وهى مكية ونصف جزء أيضاً عدد آياتها ٢٢٧ آية .

٢ - خطاب الجمهور فى الآيات المدنية يغلب أن يكون بقوله تعالى :
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) وقلما يرد بقوله : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) وقد قال العلماء إنه قد جاء الخطاب فى الآيات المدنية بقوله : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) فى سبع مواضع هى :

(١) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ

وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١)

(٢) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا

وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ (٢)

(٣) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ

مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا
وَنِسَاءً ﴾ (٣) الآية .

(٤) قال تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ

عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا ﴾ (٤)

(٥) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ

رَبِّكُمْ ﴾ (٥) الآية .

(٦) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ

رَبِّكُمْ ﴾ (٦) الآية .

(٧) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا

وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ (٧)

(١)، (٢) سورة البقرة آيتا : ٢١، ١٦٨ .

(٣)، (٤)، (٥)، (٦) سورة النساء آيات : ١، ١٣٣، ١٧٠، ١٧٤ .

(٧) سورة الحجرات الآية : ١٣ .

٣- كل سورة فيها الحدود والفرائض فهي مدنية .

٤- كل سورة تتحدث عن الجهاد وأحكامه فهي مدنية .

٥- الآيات التي تتحدث عن الشورى مدنية .

٦- الآيات المدنية تتحدث عن الأحكام والتشريعات المتعلقة بالعبادات والمعاملات وغيرها .

٧- سور القرآن التي يوجد فيها للمنافقين مدنية ماعدا سورة العنكبوت . والتحقيق أنها مكية عدا الآيات الإحدى عشرة الأولى منها ، فهي مدنية وهي التي ذكر فيها المنافقون .

على العموم المدني من السور ينبغي أن يكون منزلاً في الفهم على المكي ، وكذلك المكي بعضه مع بعض ، والمدني بعضه مع بعض على حسب ترتيبه في التنزيل .

والدليل (١) على ذلك أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبني على المكي كما أن المتأخر من كل واحد منها مبني على مقدمه . دل على ذلك الاستقراء ، وذلك إنما يكون ببيان مجمل أو تخصيص عموم أوتقييد مطلق أوتفصيل مالم يفصل .

(١) المواقف للشاطبي ٤٠٦/٣ .

الفصل الرابع فى السور المكية والمدنية

القارئ فى الإتقان (١) يجد فيه آراء كثيرة ذكرها الشيخ جلال الدين السيوطى رحمه الله فى تعيين السور المكية والمدنية .

ولعل ماتستريح إليه النفس من هذه الآراء ما ذكره الجلال عن الشيخ أبى الحسن بن الحصار رحمه الله ، الذى ذهب إلى القول بأن المدنى باتفاق عشرون سورة ، والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة وما عدا ذلك فهو مكى ، وقد نظم رحمه الله فى ذلك أبياتاً فقال :

يَا سَائِلِي عَنْ كِتَابِ اللَّهِ مَجْتَهِدًا	وَعَنْ تَرْتِيبِ مَا يُثْلَى مِنَ السُّورِ
وَكَيْفَ جَاءَ بِهَا الْمُخْتَارُ مِنْ مُضَرٍ	صَلَّى إِلَهُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ مُضَرٍ
وَمَا تَقْدَمُ مِنْهَا قَبْلَ هِجْرَتِهِ	وَمَا تَأْخُرُ فِي بَدْوٍ وَفِي حَضِرٍ
لِيَعْلَمَ النِّسْخَ وَالتَّخْصِيصَ مَجْتَهِدًا	يُؤَيِّدُ الْحُكْمَ بِالتَّأْرِيخِ وَالنَّظَرِ
تَعَارُضَ النَّقْلِ فِي أَمِّ الْكِتَابِ وَقَدْ	تَوَوَّلَتِ الْحَجَرُ تَنْبِيْهَا لِمَعْتَبِرٍ
أَمَّ الْقُرْآنِ وَفِي أَمِّ الْقُرَى نَزَلَتْ	مَا كَانَ لِلْخَمْسِ قَبْلَ الْحَمْدِ مِنْ أَثَرِ
وَبَعْدَ هِجْرَةِ خَيْرِ النَّاسِ قَدْ نَزَلَتْ	عَشْرُونَ مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ فِي عَشْرِ
فَأَرْبَعٌ مِنْ طَوَالِ السَّبْعِ أَوَّلُهَا	وْخَامِسُ الْخَمْسِ فِي الْأَنْفَالِ ذِي الْعَبْرِ
وَتَوْبَةُ اللَّهِ إِنْ عُذَّتْ فَسَادُهَا	وَسُورَةُ النُّورِ وَالْأَحْزَابِ ذِي الذِّكْرِ
وَسُورَةُ لِنَسَبِي اللَّهِ مُحْكَمَةٌ	وَالْفَتْحُ وَالْحَجَرَاتُ الْغَرِّ فِي غُرَرِ
ثُمَّ الْحَدِيدُ وَيَتَلَوُّهَا مُجَادِلَةٌ	وَالْحَشْرُ ثُمَّ امْتِحَانُ اللَّهِ لِلْبَشَرِ

(١) الإتقان ١/ ٤٤ .

وسورة فضح الله النفاق بها
وللطلاق وللتحريم حكمهما
هذا الذى اتفقت فيه الرواة له
فالرعد مختلف فيها متى نزلت ؟
ومثلها سورة الرحمن شاهدها
وسورة للحواريين قد علمت
وليلة القدر قد خصت بملتنا
وقل هو الله من أوصاف خالقنا
وذا الذى اختلفت فيه الرواة له
وماسوى ذاك مكى تنزله
فليس كل خلاف جاء معتبراً

وسورة الجمع تذكر لمذكر
والنصر والفتح تنبيهاً على العُمُر
وقد تعارضت الأخبار فى الخبر
وأكثرُ الناس قالوا الرعد كالقمر
مما تضمن قول الجن فى الخبر
ثم التغابن والتطفيف ذو النذر
ولم يكن بعدها الزلزال فاعتبر
وعوذتان ترد البأس بالقدر
وربما استثنيت آى من السور
فلا تكن من خلاف الناس فى خصر
إلا خلاف له حظ من النظر

فابن الحصار رحمه الله يذكر فى هذه الأبيات السور المدنية المتفق
عليها وهى : سورة البقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأنفال ،
التوبة ، والنور ، والأحزاب ، ومحمد صلى الله عليه وسلم ، والفتح ،
الحجرات ، الحديد ، المجادلة ، الحشر ، الممتحنة ، الجمعة ،
المنافقون ، والطلاق ، والتحريم ، والنصر .

كما يذكر السور المختلف فيها وهى : سورة الفاتحة ، والرعد ، والرحمن ،
والصف ، والتغابن ، والتطفيف ، والقدر ، ولم يكن ، وإذا زلزلت ،
والإخلاص ، والمعوذتين .

ويرى رحمه الله أن السور المكية باتفاق ماعدا ذلك وهى اثنتان
وثمانون سورة .

أنواع السور المكية والمدنية :

الحق أن السور المكية والمدنية أربعة أنواع هى :

الأول: السورة كلها مكية كسورة المدثر.

الثاني: السورة كلها مدنية كسورة آل عمران.

الثالث: السورة مكية ماعدا آيات منها كسورة الأعراف، فإنها مكية

عدا آية: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ (١)

قال قتادة (٢) واستثنى غيره هذه الآية المذكورة وما بعدها من الآيات

إلى قوله جل شأنه: ﴿وَلَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ

ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (٣)

الرابع: السورة مدنية ماعدا أربع آيات منها هي قوله جل شأنه:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ

فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ ءَايَتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * لِيَجْعَلَ

مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ

الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ * وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ

فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ * وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مَرِيدٍ مِنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ

بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ (٤)

(٢) مناهل العرفان ١/ ١٩٢.

(٤) سورة الحج آيات: ٥٢-٥٥.

(١) سورة الأعراف الآية: ١٦٣.

(٣) سورة الأعراف الآية: ١٧٢.

الفصل الخامس

فى تنزلات القرآن

مما لا خلاف فيه أن العلم بنزول القرآن مهم للغاية لأنه أساس للإيمان به ، وأنه كلام الله سبحانه وتعالى ، وسأتناول بعون الله وحده ، الكلام عن نزول القرآن فى هذا الفصل فأقول وبالله التوفيق :

إن الله عز وجل شرف قرآنه بأن جعل له ثلاث تنزلات (١) :

التنزل الأول :

من الله عز وجل إلى اللوح المحفوظ . قال جل شأنه :

﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ (٢)

وظاهر أن تنزل القرآن إلى اللوح المحفوظ كان بطريقة ، وفى وقت لا يعلمها إلا الله ، وكان جملة لا مفرقاً ، لأنه الظاهر من اللفظ عند الإطلاق ولا صارف عنه . أضف إلى ذلك أن أسرار التنجيم على النبى صلى الله عليه وسلم — والتي سأذكرها بعون الله قريباً — لا يعقل فى هذا التنزل . وربما يسأل سائل ويقول : ما الحكمة فى تنزل القرآن إلى اللوح المحفوظ ؟

والجواب : أن حكمة هذا التنزل ترجع إلى الحكمة العامة من وجود اللوح المحفوظ نفسه ، حيث جعله الله سجلاً جامعاً لكل ما قضى الله وقدر ، وكل ما كان وما يكون . فهو شاهد ناطق ومظهر من أروع المظاهر الدالة على عظمة الله سبحانه وتعالى .

(١) مناهل العرفان ١/ ٣٦ . (٢) سورة البروج آيتا : ٢١ ، ٢٢ .

التنزل الثانى :

وكان إلى بيت العزة فى السماء الدنيا . قال جل شأنه :

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴾ (١)

وقال سبحانه : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ (٢)

وقد جاء فى بعض الروايات ما يفيد أن هذا التنزل كان جملة إلى بيت العزة . فعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : فصل القرآن (٣) من الذكر فوضع فى بيت العزة من السماء الدنيا فجعل جبريل ينزل به على النبى صلى الله عليه وسلم . وروى عنه أيضاً : أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ، وكان بمواقع (٤) النجوم وكان الله ينزله على رسوله صلى الله عليه وسلم بعضه فى إثر بعض (٥)

فهاتان الروايتان صحيحتان وموقوفتان على ابن عباس رضى الله عنهما إلا أن لهما حكم المرفوع لما هو مقرر من أن قول الصحابى (٦) الذى لا مجال فيه للرأى حكمه حكم المرفوع . وكان هذا التنزل فى ليلة القدر جملة واحدة . وقد قال العلماء : إن الحكمة من وراء هذا التنزل تفخيم أمر القرآن ، وأمر من نزل عليه وذلك بإعلام سكان السموات السبع أن هذا القرآن آخر الكتب المنزلة على آخر رسول وأشرف نبى صلى الله عليه وسلم

وذكر بعضهم أن النزول إلى السماء الدنيا كان إلهاباً لشوق النبى صلى الله عليه وسلم إلى على حد قول القائل :

(١) سورة الدخان الآية : ٣ . (٢) سورة القدر الآية : ١ .

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرک ٢/٢٢٣ ط : دار الفكر بيروت .

(٤) المواقع هى المساقط يقال مواقع الغيث أى مساقطه — مختار الصحاح ٧٣٢ ، ولسان العرب ٤٨٩٤/٥ —

(٥) أخرجه الحاكم فى المستدرک ٢/٢٢٢ .

(٦) المعتمد ٢/١٧٤ .

وأعظم ما يكونُ الشوقُ يوماً إذا دنت الخيامُ من الخيامِ

على العموم في تعدد النزول وأماكنه مبالغة في نفى الشك عن القرآن الكريم، وزينة للإيمان به، وباعث على الثقة فيه، لأن الكلام إذا سجل في سجلات متعددة كان ذلك أنفى للريب عنه، وأدعى إلى تسليم ثبوته مما لو سجل ودون في سجل واحد.

٣- التنزل الثالث:

وكان ذلك على قلب النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق جبريل

عليه السلام قال تعالى: ﴿ نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ عَلَى قَلِيلٍ لِّنَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (١)

وهذا التنزل ليس لجبريل فيه سوى حكايته للرسول صلى الله عليه وسلم، وإيحائه إليه وليس للرسول صلى الله عليه وسلم في هذا القرآن سوى وعيه وحفظه، ثم حكايته وتبليغه وبيانه وتفسيره ثم تطبيقه وتنفيذه.

ولقد دس أعداء الإسلام في بعض كتبهم من أن جبريل عليه السلام كان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بمعاني القرآن والرسول صلى الله عليه وسلم يعبر عنها بلغة العرب، وقيل: إن اللفظ لجبريل وهذا كلام ساقط لا قيمة له ولا وزن ولا اعتبار، وإلا فكيف يكون القرآن حينئذ معجزاً؟ ثم كيف تصح نسبته إلى الله واللفظ ليس له؟

مع أن الله يقول: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ (٢)

هذا وقد استمر هذا التنزل — بعد أن ابتداء من حين البعثة — حتى قرب انتهاء حياته صلى الله عليه وسلم.

(١) سورة الشعراء آيات: ١٩٣-١٩٥. (٢) سورة التوبة الآية: ٦.

الفصل السادس

فى تنجيم القرآن والحكمة منه

يلاحظ أن لنزول القرآن منجماً — أى مفزقاً — حكماً جليلة يعرفها أهل العلم والفضل، ويمكن أن نجمل هذه الحكم فيما يلى :

الحكمة الأولى: تثبت فؤاد النبى صلى الله عليه وسلم قال تعالى :

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ﴾ (١).

فهذه الآية الكريمة تذكر فى معرض الرد على المشركين حين اقترحوا أن ينزل القرآن جملة واحدة، كما نزلت الكتب السماوية السابقة، فرد الله عليهم — كما ذكرت الآية — بقوله تعالى ﴿ كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ ولا شك أن تثبت قلبه صلى الله عليه وسلم إنما هو رعاية من الله عز وجل، وتأييد لرسوله صلى الله عليه وسلم أمام اضطهاد وتكذيب الكفار له. فكانت الآيات القرآنية تنزل عليه صلى الله عليه وسلم تقوى قلبه وتزيل عنه ما أصابه من ألم وشدة.

الحكمة الثانية: تسهيل حفظ القرآن وفهمه على المسلمين. فالعرب كانوا أميين لا يقرءون ولا يكتبون، قال جل شأنه :

﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ (٢).

وكانوا مشغولين بمصالحهم المعيشية، ولا شك أن القرآن لو نزل جملة واحدة

(١) سورة الفرقان الآية : ٣٢ . (٢) سورة الجمعة الآية : ٢ .

على هذه الأمة لعجزت تماماً عن حفظه وفهمه ، فاقتضت حكمته جل شأنه أن ينزله على رسوله صلى الله عليه وسلم مفرقاً ليسهل عليهم حفظه ووعيه وفهمه .

الحكمة الثالثة : مساقرة الحوادث والطوارئ في تجديدها وتفرقها . فكلما جدّ منهم جديد نزل من القرآن ما يناسبه ، وفصل لهم الله من أحكامه ما يوافقهم ، وتنظيم هذه الحكمة أموراً أربعة :

أولها : إجابة السائلين على أسئلتهم عندما يوجهونها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، سواء أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبت من رسالته كما

قال تعالى في جواب سؤال أعدائه : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١) . أم كانت لغرض التنوير ومعرفة حكم الله كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْو ﴾ (٢) .

ثانيها : مجازاة الأقضية والحوادث في حينها ببيان حكم الله فيها عند حدوثها ، ومعلوم أن تلك الأقضية والحوادث لم تقع جملة واحدة ، وإنما وقعت متفرقة . ومن ثم كان لا مفرّ من نزول القرآن مفرقاً على حسب هذه الأقضية والوقائع ومن الأمثلة على ذلك :

قول الله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (٣) الآيات .

فقد نزل صدر سورة المجادلة في حق خولة بنت ثعلبة ، حين رفعت شكواها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم إلى الله في حق زوجها أوس بن الصامت حين ظاهر منها (٤) .

ثالثها : لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح الأخطاء التي كانوا يخطئون فيها .

(١) سورة الاسراء الآية : ٨٥ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢١٩ . (٣) سورة المجادلة الآية : ١ .

(٤) أسباب النزول للنيسابوري ٢٣١ ط : الحلبي

مثال ذلك : قول الله تعالى : ﴿ وَاذْغُدُونَ مِنْ أَهْلِكُمْ نِسْوَةً ﴾

الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ الْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ (١) ﴾

فقد نزل هذا القول الكريم فى غزوة أحد إرشاداً للمسلمين إلى موقع الخطأ الذى وقعوا فيه .

رابعها : كشف حال أعداء الله المنافقين ، وهتك أستارهم للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، ويظهر هذا واضحاً فى قول الله تعالى :

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾

إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢)

فالثلاث عشرة آية المذكورة فضحت المنافقين وكشفت أستارهم .

الحكمة الرابعة : التدرج فى تشريع الأحكام . فالله عز وجل لم يكلف عباده ما لا يطيقونه ، بل سلك بهم طريقاً وسطاً . فاهتم القرآن أولاً بزرع وتثبيت العقيدة فى النفوس ، ولم يكلفهم من العبادات فى مكة إلا القليل ، فالصلاة لم تفرض عليهم إلا قبل الهجرة بقليل ، ثم فرض الصيام والزكاة فى السنة الثانية من الهجرة ، ثم فرض الحج فى السنة السادسة من الهجرة أيضاً .

ولم يحرم القرآن عليهم ما كان يجرى فى نفوسهم جرى الدم فى العروق ، فالخمر لم تحرم عليهم مطلقاً إلا فى المدينة المنورة حينما نزل قوله

تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ

رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٣) .

وكذا الربا لم يحرمه القرآن إلا بعد الهجرة أيضاً .

(١) سورة آل عمران الآية : ١٢١ . (٢) سورة البقرة آيات : ٨ - ٢٠ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٩٠ .

الحكمة الخامسة : الإرشاد إلى مصدر القرآن ، وأنه كلام الله وحده .
فالقرآن الكريم حين يقرؤه الإنسان يجد أن أوله تمهيد لآخره ، وآخره
تصديق لأوله ، فهو جيد السبك ، متين الأسلوب (١) . لا يوجد أى تفكك
أو انفصام بين أجزائه ، مع أنه نزل فى ثلاثة وعشرين عاماً ، الأمر الذى
يجعل كل منصف ينطق بأن القرآن كلام الله ، وصدق الله العظيم

إذ يقول : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا
كَثِيرًا ﴾ (٢) .

(١) مناهل العرفان ٤٦/١ والبيان فى علوم القرآن ٤٠ .

(٢) سورة النساء الآية : ٨٢ .

الفصل السابع

فى أول ماترك وآخر مانزل

جاء فى صحيح البخارى (١) فى حديث بدء الوحي ما يفيد أن أول مانزل من القرآن: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (٢). ثم المدثر.

وجاء فى صحيح مسلم — أول مانزل من القرآن: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ إلى قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (٣) إلا أنه جاء فى صحيح مسلم أيضاً عن جابر: أول مانزل من القرآن سورة المدثر. ولعل جابراً رضى الله عنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يذكر قصة بدء الوحي، فسمع آخرها ولم يسمع أولها فتوهم أنها أول ما نزلت وليس كذلك. نعم هى أول ما نزل بعد سورة «العلق» لما ثبت فى الصحيحين (٤) عن جابر رضى الله عنه أن رسول صلى الله عليه وسلم كان يحدث عن فترة الوحي فقال: بينا أنا أمشى سمعت صوتاً من السماء فرفعت رأسى فإذا الملك الذى جاءنى بحراء جالس على كرسى بين السماء والأرض فجلست (٥) منه فرقاً فرجعت فقلت زملونى زملونى، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ (٦).

وجاء فى البرهان (٧):

«وقيل: أول مانزل سورة الفاتحة.... وطريق الجمع بين الأقاويل

(١) صحيح البخارى ٦٠٦/١ (٢) سورة العلق الآية: ١.

(٣) صحيح مسلم ٧٩/١ (٤) البخارى ٧/١، ومسلم ٨٠/١.

(٥) أى فرغت — لسان العرب ٥٤٤/١ — والفرق هنا معناه الخوف — مختار الصحاح ٥٠٠ —

(٦) سورة المدثر آيتا: ٢، ١. (٧) البرهان للزركشى ٢٠٧/١.

أن أول ما نزل من الآيات: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وأول ما نزل من أوامر التبليغ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ﴾— وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة .
وقيل : أول ما نزل للرسالة: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ﴾ وللنبوة: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فإن العلماء قالوا: قوله تعالى ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ دالٌّ على نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، لأن النبوة عبارة عن الوحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف خاص، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ﴾ دليل على رسالته صلى الله عليه وسلم، لأنها عبارة عن الوحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف عام.

وأما ما آخر ما نزل فقد اختلف فيه العلماء كثيراً:
فمن ابن عباس رضى الله عنها أن آخر ما نزل قوله تعالى:
﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (١).

وعن عائشة رضى الله عنها أن آخر ما نزل سورة المائدة. وقيل:

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (٢).

وقيل: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَلَّ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ (٣). وقيل آخر ما نزل آية الربا.

قال القاضي أبو بكر فى الانتصار (٤):

وهذه الأقوال ليس فى شىء منها مارتع إلى النبى صلى الله عليه وسلم، ويجوز أن يكون قاله قائله بضرب من الاجتهاد، وليس العلم بذلك من فرائض الدين... ويحتمل أن كلا منهم أخبر عن آخر ما سمعه

(١) سورة النصر الآية: ١. (٢) سورة البقرة الآية: ٢٨١.

(٣) سورة التوبة الآية: ١٢٩.

(٤) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلانى المتكلم المشهور توفى سنة ٤٠٣ هـ—

شذرات الذهب ٥٧/٢—.

من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اليوم الذى مات فيه أوقبل مرضه بقليل وغيره سمع منه بعد ذلك .

هذا ما قاله القاضى رحمه الله ، ولعل النفس تستريح - كما ذكر الشيخ الزرقانى رحمه الله (١) - إلى القول القائل : إن آخر آية نزلت هى قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمَ تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾

الأول : ما تحمله هذه الآية فى طياتها من الإشارة إلى ختام الوحي والدين بسبب ما تحث عليه من الاستعداد ليوم القيامة ، وماتنوه به من الرجوع إلى الله واستيفاء الجزاء العادل .

الثانى : روى أنه صلى الله عليه وسلم عاش بعد نزول هذه الآية تسع ليال فقط والله تعالى أعلم .

فائدة :

افتتح الله عز وجل سور القرآن بعشرة أنواع من الكلام لا يخرج شىء من السور عنها .

الأول : الثناء عليه سبحانه وتعالى ، والثناء قسمان :

١ - إثبات لصفات المدح وهو التحميد فى خمس سور ، وتبارك فى سورتين .

٢ - نفى وتنزيه من صفات النقص وهو التسبيح فى سبع سور .

الثانى : أحروف التهجى فى تسع وعشرين سورة .

الثالث : النداء فى عشر سور : خمس ببدء الرسول صلى الله عليه وسلم : الأحزاب ، والطلاق ، والتحريم ، والمزمل ، والمدثر ، وخمس ببدء الأمة : النساء ، والمائدة ، والحج ، والحجرات ، والمنتحنة .

الرابع : الجمل الخبرية نحو : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾ (٢) ،

(١) : مناهل العرفان ١/ ٩٠ .

(٢) سورة الأنفال الآية : ١ .

﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (١) ، ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ (٢)

وجملة السور المبتدأة بالجمل الخبرية ثلاث وعشرون سورة .
الخامس : القسم فى خمس عشرة سورة منها الصافات ، والبروج ،
والطارق .

السادس : الشرط فى سبع سور هى : الواقعة ، المنافقون ، والتكوير ،
والانفطار ، والانشقاق ، والزلزلة ، والنصر .

السابع : الأمر فى ست سور : الجن ، والعلق ، والكافرون ، والصمد ،
وقل أعوذ « المعوذتين » .

الثامن : الاستفهام فى ست سور : الإنسان ، والنبأ ، والناشية ،
والشرح ، والفيل ، والماعون .

التاسع : الدعاء فى ثلاث : ويل للمطففين ، ويل لكل همزة ،
المسد .

العاشر : التعليل فى : لإيلاف قريش .
وقد نظمت هذه العشرة فى بيتين لأبى شامة عبد الرحمن بن
إسماعيل رحمه الله حيث قال :

أثنى على نفسه سبحانه بثبو	ت الحمد والسلب لما استفتح السوراً
والأمر شرط النداء والتعليل والقسم الد	عسا حروف التهجى استفهم الخبرا

(١) سورة التوبة الآية : ١ . (٢) سورة النحل الآية : ١ .

خاتمة نسأل الله تعالى حسنها

الحق أن ما جاء فى هذا الكتاب هو خلاصة ما ذكره علماء الأصول والمشتغلون بعلوم القرآن ، ولا يمكن لى أبداً أن أزعـم بأنه من جهدى الشخصى فحسب ، وإنما مثلى كإنسان رأى العديد من اللائى والجواهر التى تبهـر العين ، وتنير الصدر مبعثرة فى أماكن متفرقة فجمعها ونظمها فى عقد واحد .

وإن تجذ عيباً فسدّ الخلا فجلّ من لافيه عيبٌ وعلا
وما أحسن قول القائل :

فإن وقفت قدرتى دون همتى فبلغ علمى والمعاذير تُقبل
وكل ما أطلبه وأتمناه وأنا أختم هذا الكتاب أن يرجع المسلمون إلى قرآنهم
يتأدبون بأدبه ، ويتخلقون بخلقه قال تعالى :

﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً
ضَنْكاً وَمُخَشَرَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ
بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴾

سورة طه آيات : ١٢٣ ، ١٢٦ .

هذا وأسأله جل شأنه أن يحفظنا بالقرآن ويجعله جليساً لنا فى وحدتنا وأنيساً لنا
فى غربتنا وشفيعاً لنا يوم يقوم الناس لرب العالمين والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفقير إلى عفو الله ورضاه
أبو أحمد محمد إبراهيم الحفناوى

٥	التمهيد
١٣	المقدمة في تعريف القرآن الكريم
٢٨	« تذييل » في اسماء القرآن
١٢٢-٣٥	الباب الأول : في ثبوت القرآن وما يتصل به
٥٨-٣٧	الفصل الأول : في ثبوت القرآن وتواتره
٦٤-٥٩	الفصل الثاني : في ترتيب الآيات والسور
٧٢-٦٥	الفصل الثالث : في اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربية
٩٠-٧٣	الفصل الرابع : في ترجمة القرآن الكريم
٩٦-٩١	الفصل الخامس : في حجية القرآن
٩٨-٩٧	الفصل السادس : في الغاية من البحث في القرآن
١٢٢-٩٩	الفصل السابع : في خواص القرآن
١٧٢-١٢٣	الباب الثاني : في الأحكام التي تضمنها القرآن وما يتعلق بها
١٤٣-١٢٥	الفصل الأول : في الأحكام الواردة في القرآن الكريم
١٤٧-١٤٥	الفصل الثاني : في تعليل القرآن للأحكام
١٥٨-١٤٩	الفصل الثالث : في أسلوب القرآن في بيان الأحكام
١٧٢-١٥٩	الفصل الرابع : في طرق استخراج الأحكام من القرآن
٣١٤-١٧٣	الباب الثالث : في مباحث الألفاظ
٢٢٠-١٧٥	الفصل الأول : في أقسام اللفظ باعتبار المعنى الذي وضع له
٢٤٤-٢٢١	الفصل الثاني : في اللفظ باعتبار المعنى الذي استعمل فيه
٢٨٣-٢٤٥	الفصل الثالث : في اللفظ باعتبار ظهور معناه وخفائه
٣١٣-٢٨٥	الفصل الرابع : في كيفية دلالة اللفظ على المعنى
٤٤١-٣١٥	الباب الرابع : في النسخ
٣٦٠-٣١٧	الفصل الأول : في مدلول النسخ وموقف العلماء منه

٤٣٦ — ٣٦١	الفصل الثانى : فى أنواع النسخ
٤٤١ — ٤٣٧	الفصل الثالث : فى طرق معرفة النسخ
٤٥٦ — ٤٤٣	الباب الخامس : فى الصلة بين القرآن والسنة
	الفصل الأول : فى المقدار الذى بينه
٤٤٨ — ٤٤٥	الرسول صلى الله عليه وسلم من القرآن
٤٥٦ — ٤٤٩	الفصل الثانى : فى أنواع بيان القرآن بالسنة
٤٨٤ — ٤٥٧	الباب السادس : فى القرآن المكى والمدنى
٤٦٢ — ٤٥٩	الفصل الأول : فى تعريف المكى والمدنى وفائدة العلم بذلك
٤٦٤ — ٤٦٣	الفصل الثانى : فى الطرق الموصلة إلى معرفة المكى والمدنى
٤٦٨ — ٤٦٥	الفصل الثالث : فى خصائص كل من المكى والمدنى
٤٧٢ — ٤٦٩	الفصل الرابع : فى السور المكية والمدنية والمختلف فيها
٤٧٦ — ٤٧٣	الفصل الخامس : فى تنزلات القرآن
٤٨٠ — ٤٧٧	الفصل السادس : فى تنجيم القرآن والحكمة منه
٤٨٤ — ٤٨١	الفصل السابع : فى أول ما نزل وآخر ما نزل
٤٨٥	خاتمة : نسأل الله حسنها



Bibliotheca Alexandrina



0579019